عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

# الدرس النحوي عند ابن عصفور

رلى عبدالله محمد صلاح

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1427هـ - 2006م

# الدرس النحوي عند ابن عصفور

إعداد :
رلى عبدالله محمد صلاح

بكالوريوس لغة عربية من جامعة القدس المفتوحة – فلسطين

إشراف :
أ.د. ياسر الملاح

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية في جامعة القدس

1427هـ - 2006م

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**جامعة القدس**

**عمادة الدراسات العليا**

**قسم اللغة العربية**

# الدرس النحوي عند ابن عصفور

**رسالة ماجستير مقدمة من :**

**رلى عبدالله محمد صلاح**

**إشراف :**

**الأستاذ الدكتور ياسر إبراهيم الملاح**

**نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2006/8/13م**

**قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية من قسم الدراسات العليا في اللغة العربية / جامعة القدس**

**لجنة المناقشة :**

| | | |
|---|---|---|
| **الأستاذ الدكتور ياسر إبراهيم الملاح** | **رئيس لجنة المناقشة** | **التوقيع .....** |
| **الدكتور حسين الدراويش** | **ممتحنًا داخليًّا** | **التوقيع .....** |
| **الأستاذ الدكتور حسن السلوادي** | **ممتحنًا خارجيًّا** | **التوقيع .....** |

**1427هـ / 2006م**

## 1. التمهيد : العصر

1.1 الأندلس وإشبيلية

1.1.1 الأندلس

1.1.1.1 التسمية

2.1.1.1 جغرافية الأندلس

3.1.1.1 الأندلس قبل الإسلام

4.1.1.1 الإسلام في الأندلس

2.1.1 إشبيلية

2.1 الحياة السياسية

3.1 الحياة العلمية

## 1 التمهيد :

### العصر

لا يمكن لأي إنسان أن يدرس عالما دون التطرق إلى عصره الذي عاش فيه ، فالإنسان مرآة عصره الذي لا يمكن فصله عنه ، لأن العصر يحمل من المؤثرات التي يكون لها أكبر الأثر في اتجاهه ووجهته ، بحيث تطبع فيه وفي إنتاجه العلمي والأدبي سمات ذلك العصر وخصائصه ، ولذلك ارتأى البحث أن تكون له وقفة مع عصر ابن عصفور ، لتضيء لنا آفاق البحث والدراسة المأمولة والمرجوة .

### 1.1 الأندلس وإشبيلية :

#### 1.1.1 الأندلس :

الأندلس بلاد الإسلام في المغرب ، هذه البلاد التي فتحها المسلمون الأوائل ، في فتوحاتهم الإسلامية ، وكانت محط أنظار الكثيرين ، إلا أن انشغال المسلمين في الترف والملذات ، جعلهم يفقدون هذا الثغر المضيء من بلاد الإسلام .

##### 1.1.1.1 التسمية :

الأندلس هي شبه جزيرة تشمل دولتي إسبانيا والبرتغال في وقتنا الحاضر ، والأندلس اسم أطلقه عليها المسلمون ، إذ لم تكن تعرف قبلهم بهذا الاسم ، وإنما عرفت قديمًا باسم إيبيريا نسبة إلى سكانها القدماء .

يرتبط اسم الأندلس فرضا باسم الوندال ( الأندليش ) ، الذين أطلقوا على بايتيكا اسم " فنداليسيا " عندما عبروا شبه جزيرة إيبيريا قبل غزوهم لشمالي إفريقية [1].

.....

(1) انظر : كولان ، ج . س ، الأندلس ،ط1 ، لجنة ترجمة دار المعارف الإسلامية إبراهيم خورشيد وزملاؤه ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، 1980م ، ص58 .

وتسمت إسبانيا بعد ذلك ، وهو لفظ استنبط من تعبير فينيقي ، أطلق على الشاطئ الذي نزل به الفينيقيون من تلك البلاد ، وهو يعني " شاطئ الأرانب " [1] .

ثم جاء الإسلام فاتحًا هذه الديار ، فأطلق المسلمون على شبه الجزيرة كلها اسم الأندلس ، وظلت تعرف به إلى آخر عهد الإسلام في تلك البلاد .

أما الآن ، فإن الأندلس أصبحت " أندلثيا " بالإسبانية ، وهي تشمل أقاليم مرية وغرناطة ، ومالقة وجيّان ، وقرطبة ، وإشبيلية ، وقادس ،وأونبة.[2]

### 2.1.1.1 جغرافية الأندلس :

بلاد الأندلس شبه جزيرة تقع جنوب غربي أوروبا ، تحيطها المياه من ثلاث جهات والجهة الرابعة الشمالية الشرقية تحدها جبال البرانس الفاصلة بينها وبين فرنسا .
أما المياه في جهاتها الثلاث فهي مياه البحر المتوسط من الشرق ، ومياه المحيط الأطلسي من الغرب والشمال الغربي ، ثم ملتقى البحر والمحيط في الجنوب حيث مضيق جبل طارق الذي يبلغ عرضه في أضيق مواضعه خمسة عشر كيلو مترًا تقريبًا ، ولولاه للاصقت إفريقيا من الشمال أوروبا من الجنوب ، وهي تقع بين خطي عرض°43´27˝25 و °35´59˝30شمالا ، وخطي طول °9´30 و °3´19 شرقا ومسطحها حوالي 229,000 ميل مربع[3] .

وسطح شبه الجزيرة هذه يتكون من عناصرعدة هي :

1_ الهضبة الكبرى المسماة "مسيتا" ، وهي تحتل جزءًا كبيرًا من مساحة شبه الجزيرة .
2_ سلاسل جبال تطوق هذه الهضبة ، فمن الجنوب تمتد جبال " سيرامورينا " المسماة " سلسلة الجبال السمراء " ، والتي يسميها العرب الشارات ، وهي تفصل بين الهضبة وسهل جنوبي كبير ينبسط حتى أقصى الجنوب ، ومن شرق الهضبة تمتد سلسلة جبال أخرى ، وهي الجبال الإيبرية ، والتي تفصل بين الهضبة وسهل آخر هو السهل الشرقي الممتد حتى ساحل البحر المتوسط .

.....

(1) انظر : العبادي ، أحمد مختار ، في تاريخ المغرب والأندلس ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ص 21 .
(2) انظر : أحمد هيكل ، الأدب الأندلسي من الفتح إلى سقوط الخلافة ، ط10 ، دار المعارف ، مصر ، 1986م ، ص13 – ص14 .
(3) انظر : كولان ، الأندلس ، ص61 .

وفي شمال الهضبة تعلو جبال أخرى ، تسمى جبال "القنطبرية " التي تليها من الشمال بعض الأقاليم السهلية الضيقة ، وتنحدر الهضبة من الغرب حتى تنتهي إلى سهل كبير هو السهل الغربي [1].

3_ وتجري في الأندلس أنهار عدة ، أهمها :

أ– نهر الوادي الكبير ، الذي لا زال يحمل هذا الاسم ، مع تحريف بسيط فيقال " جواد الكبير " ، وهذا النهر يروي أكثر أراضي السهل الجنوبي ، ويخترق المدينتين الأندلسيتين العظيمتين قرطبة وإشبيلية ، ثم يصب غربًا في المحيط الأطلسي .
ب_ نهر وادي يانة ، وبالإسبانية اليوم " جوادايانا " .
ج_ نهر التاجه من الشمال ، ويسميه الإسبان التاخه ، وهو يتوسط الهضبة وتقع عليه مدينة طليطلة
د_ نهر دويره ، الذي يسميه العرب أحياناً " الوادي الجوفي " ويسميه الإسبان اسم " دورُ" وينحدر غربًا ليصب في المحيط الأطلسي [2].
هـ_ وهناك أنهار تسير بعكس تلك الأنهار ، حيث تصب شرقًا في البحر المتوسط وتروي الشرق والشمال الشرقي تقريبًا ، وهي :
أ_ نهر إبْرُه ، الذي يروي إقليمًا عظيمًا من الأندلس ، من بين مدنه "سرقسطة ".
ب_ الوادي الأبيض ، الذي يسميه الإسبان " حوادا لابيار " ، وهو يروي جزءًا كبيرًا من شرق الأندلس ويمر بشمالي مدينة بلنسية .
ج_ نهر شُقر ، ويسميه الإسبان " خوكر " ، وتقع عليه جزيرة شقر .
د_ نهر شقورة ، الذي يقال له في الإسبانية " سجورا " ويخترق مدينة مرسية ، ويروي إقليمًا كبيرًا من إقليم شرق الأندلس .
وهناك أنهار أصغر من السابقة ، وهناك أيضًا عيون وآبار كثيرة ، تعتمد عليها الحياة الزراعية في الأندلس ، غير أن الاعتماد في الأساس على مياه الأمطار في منطقة الهضبة الوسطى .

وعليه فإن الأندلس هي جنة خضراء فيها السهول المنبسطة والحقول الخصبة والحدائق الغناء ، كما صورتها لنا أشعار الشعراء ، فالأندلس فيها سهول وهضاب وجبال وأودية ، أكثرها الخصب ، والقليل منها الجديب ، غالبيتها تستحم بمياه الأنهار ، والقلة القليلة تشتاق لغيث السماء.

.....

(1) انظر : كولان ، الأندلس ، ص75 .
(2) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص76.

غير أن المسلمين كانوا قد اختاروا الأقاليم الخصبة ليعيشوا فيها ، ومن هذه الأقاليم : السهول الجنوبية والشرقية والغربية ، فأرضها خصبة وأنهارها عديدة ، ومناخها معتدل .
أما أقاليم الهضبة الكبرى ، فهي أقل حظًا من الخصب والطبيعة الوارفة ومناخها أقرب إلى القارية ، ولا تصلح للزراعة ، والقسم الذي يصلح فهو يعتمد بصورة مباشرة على مياه الأمطار التي تتذبذب حينا .

إذن فالأندلس مختلفة من حيث طبيعة أقاليمها ، وذلك عائد لاتساع رقعة البلاد وامتدادها ، فهي تتصل من الشمال بأوروبا ومن الجنوب بإفريقيا ،هذا بالإضافة إلى التفاوت الكبير بين تضاريسها ، فهي جبال ثم سهول ، و هضاب تعفرها الرمال ، وشواطئ تغسلها الأنهار ، ولذلك نجدها موطنًا لشتى المناخات ومختلف الأجواء.

" أما المحاصيل الزراعية ، فإن الأندلس تكاد تكون موطنًا لأكثر الحاصلات التي توجد في العالم ، فمناخها المتباين يجعل منها أرضًا صالحة لزراعة مختلف المحاصيل ، وأكثر حاصلات البلاد تلك التي تزرع في حوض البحر المتوسط من القمح والشعير والأرز والبقول ، والفاكهة والموالح والكروم ، كما يكثر فيها الزيتون ، وهذه المحاصيل يعتمد عليها الدخل القومي للبلاد " [1].

وبلاد الأندلس غنية بالمناجم والمراعي والمرافئ البحرية ، وهي بهذا كله تمثل قطاعًا كاملاً من العالم بطبائعه المختلفة وأجوائه المتعددة وحاصلاته المتباينة [2] .

### 3.1.1.1 الأندلس قبل الإسلام :

أقدم سكان إسبانيا هم الإيبيريون ، ممتزجين بمن يسمون السلتيين ، فنشأ عن هذا الامتزاج شعب يسمى " السلتى الإيبيري " ، وهو أصل الشعب الإسباني [3] .

وقد تتابع على الأندلس عبر التاريخ أمم عديدة ، منهم الفينيقيون الذين أسسوا بها مدنًا لا يزال بعضها قائمًا إلى اليوم مثل : قادس ، وذلك في القرن الحادي عشر قبل الميلاد .
ثم الإغريق في القرن السابع قبل الميلاد ، وأنشأوا مدنًا بعضها موجود إلى اليوم ، مثل برشلونة.

.....

(1) انظر : كولان ، الأندلس ، ص99–100 .

(2) انظر : أحمد هيكل ، الأدب الأندلسي من الفتح إلى سقوط الخلافة ، ص 13 .

(3) انظر : عبد العزيز سالم ، في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1984م . ص9–10 .

ثم نزلها القرطاجنيون وأسسوا بها مدناً جديدة ، منها مدينة قرطاجنة نسبة إليهم ، ثم سيطر عليها الرومان منتصف القرن الثاني قبل الميلاد ، بعد تغلبهم على دولة قرطاجنة وانتزاع ملكهم ، ومن ذلك الحين أصبحت شبه الجزيرة الإيبرية أو الأندلس أو إسبانيا ولاية رومانية ، فاصطبغت بالصبغة الرومانية حتى الفتح الإسلامي مع أنهم لم يكونوا حكامها إبان الفتح ، ولكن لغتهم الرومانية وديانتهم المسيحية ظلت باقية إلى أن فتحت البلاد بنور الإسلام .

وفي أوائل القرن الخامس الميلادي سكنها " الوندلس " حيناً من الزمن ثم أجلاهم القوط عنها ، وأسسوا ملكًا كبيرًا لهم فيها واتخذوا طليطلة عاصمة لملكهم ، الذي استمر إلى الفتح الإسلامي سنة 711 م .

وسار القوط بادئًا سيرة حسنة ، ولكنهم سرعان ما انقلبوا انقلابًا كبيرًا ، فأساءوا معاملة الناس ، واستمتعوا بملذاتهم وشهواتهم ، وساموا الفقراء والعبيد سوء المعاملة ، ومما زاد الأمر سوءًا ، كثرة المنازعات التي كانت تحدث بين زعماء القوط على العرش ، فجعل هذا حكم القوط مهتزًا غير ثابت الأركان .

وقد أدى سوء الحال وكثرة الاضطرابات والقلاقل والأوضاع المتردية ، إلى التلهف للتغيير والتطلع لإشراق فجر جديد [1] .

### 4.1.1.1 الإسلام في الأندلس :

كانت الفتوحات الإسلامية قد وصلت إلى شمال إفريقية ، التي لا يفصلها عن الأندلس غير مضيق جبل طارق ، والتي كانت تتجه إليها أنظار القائد المظفر موسى بن نصير قائد الجيش الإسلامي في المغرب ، ولكنه كان في تردد لأن الطريق إليها محفوفة بالمخاطر ، أقلها ذلك المجهول الذي لا يلتمع في أفقه نجم [2].

ولكن القائد المسلم الشجاع لا يطول تردده أمام فتح عظيم كهذا ، فنرى التردد عند موسى يتحول تصميمًا على الإقدام ، والذي شجعه على ذلك وفتح أمامه الطريق ، ما قدمه حاكم سبتة " يوليان" من عرض يسلم فيه سبتة للمسلمين أولاً ويساعد في فتح إسبانيا ثانيًا ، وسبتة ولايه إفريقية تتبع القوط ، ويحكمها من قبلهم حاكم ، وهي حصن منيع استعصى على المسلمين اقتحامه ، وتعد معبرًا مهمًّا للوصول إلى إسبانيا ، ولعل أسباب هذا العرض من يوليان متباينة إلا أنها تلتقي في الرغبة

.....

(1) انظر :عنان ، دولة الإسلام في الأندلس العصر الأول ، القسم الأول ، من الفتح إلى بداية عصر الناصر ، ط 2 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1411هـ – 1990م ، ص30

(2) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص 38 .

في الانتقام من حاكم القوط " لوذاريق " [1] ، وأيا كان فإن موسى قد رحب بهذا العرض وأرسل أحد قواده ويسمى طريفًا على رأس قوة صغيرة عبرت المضيق للاستطلاع بوساطة سفن أمدهم بها حاكم سبتة ، وعادت هذه القوة لتطمئن موسى ، فازداد تحمسه للفتح وكان ذلك عام إحدى وتسعين هـ سنة 710م.

وفي العام التالي (92هـ _ 711م) انطلق جيش المسلمين بقيادة طارق بن زياد لفتح الأندلس ، وعبر الجيش المضيق الذي تسمى باسم القائد طارق .

وكانت المعركة حامية الوطيس وانهزم القوط بقيادة لوذاريق ، وانتصر المسلمون بقيادة طارق بن زياد ، وفتحت المدن الإسبانية أمام الفاتحين المسلمين ، قرطبة وغرناطة ومالقة ثم طليطلة التي دخلها المسلمون ، وأسسوا دولة الإسلام في الأندلس على أنقاض دولة القوط .

وفي العام التالي عبر موسى بن نصير إلى الأندلس ونزل في الجزيرة الخضراء وأخضع في طريقه عددًا من المدن التي لم يكن طارق قد أخضعها مثل شذونة ، وإشبيلية وماردة ، إلى أن وصل طليطلة ، فاجتمع بقائده طارق بن زياد وانطلقا يستكملان الفتح فأخضعا أقاليم حوض نهر إبْرُه مثل إقليم سرقسطة ، ثم الأقاليم الشمالية مثل سوريا وليون وبعض حصون أستورياس وجليقية[2] .

وهكذا كان فتح الله ، وانتصار الإسلام ، ورفع رايته على جل بلاد الكفر في إسبانيا ، واستمر حكم المسلمين للأندلس ثمانية قرون ، تتابعت عليها العصور ، والحكومات ، وهذه العصور والحكومات أورد لها الدكتور ياسر الملاح تقسيمًا ذا طرافة ومغزى إذ قسمها إلى [3] :

1_ الفجر ويشمل عصر الولاة .
2_ الضحى ويشمل عصر الإمارة .
3_ الظهر ويشمل عصر الخلافة والحجابة والفتنة .
4_ العصر ويشمل عصور ملوك الطوائف والموحدين والمرابطين .
5_ الغروب ويشمل عصر بني نصر .

.....

(1) انظر : ابن القوطية ، تاريخ افتتاح الأندلس ، ط1 ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتب الإسلامية ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت، 1402هـ – 1982م ، ص34 . (2) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص35 .
(3) ياسر الملاح ، من الفجر إلى الغروب ، (قصة الأدب العربي في الأندلس) ، ط1 ، مطبعة الإسراء ، صور باهر، القدس ، 1413هـ – 1993م ، ص7 .

### 2.1.1 إشبيلية :

إحدى المدن الأندلسية العريقة ، ذاع صيتها وانتشر حتى غدت معلمًا من معالم الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس ، يصفها ياقوت الحموي في معجمه ، فيقول : " إشبيلية : بالكسر ثم السكون ، وكسر الباء الموحدة ، وياء ساكنة ، ولام وياء خفيفة : مدينة كبيرة عظيمة وليس بالأندلس اليوم أعظم منها : تسمى حِمْص أيضًا ، وبها قاعدة ملك الأندلس وسريره ، وبها كان بنو عباد ، ولمقامهم بها خربت قرطبة ، وعملها متصل بعمل لبلة وهي غربي قرطبة ، بينهما ثلاثون فرسخاً ، وكانت قديمًا ، فيما يزعم بعضهم ، قاعدة ملك الروم وبها كان كرسيهم الأعظم ، وأما الآن فهو بطليطلة.

وإشبيلية قريبة من البحر يطل عليها جبل الشّرف ، وهو جبل كثير الشجر والزيتون وسائر الفواكه، ومما فاقت به على غيرها من نواحي الأندلس زراعة القطن ، فإنه يحمل منها إلى جميع بلاد الأندلس والمغرب ، وهي على شاطئ نهر عظيم قريب في العظم من دجلة أو النيل ، تسير فيه المراكب المثقلة ، يقال له وادي الكبير ، وفي كورتها مدن وأقاليم تذكر في مواضعها ، ينسب إليها خلق كثير من أهل العلم ، منهم عبد الله بن عمر بن الخطاب الإشبيلي وهو قاضيها ، مات سنة 276هـ " [1] .

هذه إشبيلية التي عرفها ياقوت ، ولخص كثيرًا من صفاتها ، فهي كما قال مدينة عظيمة شأنها شأن مدن الأندلس العظام ، قرطبة ، وقرمونة ، وطليطلة ، يقول المقري :" وكان الأولون من ملوك الأعاجم يتناولون بسكناهم أربعة بلاد من بلاد الأندلس : إشبيلية ، وقرطبة ، وقرمونة ، وطليطلة ، ويقسمون أزمانهم على الكينونة بها " [2].

ويقال إن الذي بناها يدعى توليس ، وهوأ ول من سمي " قيصر " ويروي ذلك المقري فيقول : " ... وإنه لما دخل الأندلس أعجب بساحاتها وطيب أرضها وجبلها المعروف بالشَّرف ، فردم على النهر الأعظم مكانًا ، وأقام فيه بالمدينة ، وأحدق عليها بأسوار من صخر صَلْد ، وبنى في وسط

المدينة قصبتين بديعتي الشأن تعرفان بالأخوين ، وجعلها ، أم قواعد الأندلس ، واشتق لها اسمًا من رومية ، ومن اسمه فسماها " رومية توليس [3]

.....

(1) ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، المجلد الأول ، دار صادر ، دار بيروت ، بيروت ، ص 195 .

(2) المقري ، أحمد بن محمد التلمساني (ت 1041هـ) ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق :محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، د. ت ، ج1 / 149 .

(3) المصدر السابق نفسه ، والصفحة نفسها .

وإشبيلية تقع على ضفة النهر الكبير المعروف بنهر قرطبة [1] الذي ذكره ياقوت وقد شبهه بالنيل أو بدجلة لعظمته ، وقيل لأحد من رأى مصر والشام : أيهما رأيت أحسن ؟ أهذان أم إشبيلية ؟ فقال بعد تفضيل إشبيلية : شرفها غابة بلا أسد ، ونهرها نيل بلا تمساح [2] ...

وتطل على جبل عظيم يسمى " الشرف " وهو جبل على تل عال من تراب أحمر مسافته أربعون ميلاً في مثلها ، يمشي به السائر في ظل الزيتون والتين ، وهو شريف البقعة ، كريم التربة ، دائم الخضرة ، فرسخ في فرسخ طولاً وعرضًا ، لا تكاد تشمس فيه بقعة لالتفاف زيتونه[3] .

وفيها قرًى كثيرة ، وهي قرى عامرة بالأسواق والديار الحسنة ، والحمامات وغيرها من المرافق ، يقول المقري : " واعلم أن إشبيلية لها كُوَر جليلة ، ومدن كثيرة وحصون شريفة ، وهي من الكور المجندة ، نزلها جند حمص ولواؤهم في الميمنة بعد لواء جند دمشق ، وانتهت جباية إشبيلية أيام الحكم بن هشام إلى خمسة وثلاثين ألف دينار ومائة دينار " [4] . أي بما يقارب مليونا و أربعمائة وواحد وتسعين ألفا و سبعمائة وخمسين دينارا أردنيا ؛ في وقتنا الحاضر .

وبإشبيلية أسواق قائمة ، وتجارات رائجة ، وأهلها ذوو أموال عظيمة ، وأكثر متاجرهم الزيت ، وهو نتاج زيتون الشرف [5] .

وقد فتح المسلمون إشبيلية في أوائل المدن الأندلسية التي فتحت ، إذ مضى موسى إليها فاتحًا ، ففتحت له الأبواب بالترحاب ، وهي أعظم مدائن الأندلس شأنًا وخطبًا ، وأعجبها بنيانًا وآثارًا ، وكانت دار الملك قبل غلبة القوطيين على الأندلس ، فلما غلب القوطيون حولوا السلطان إلى طليطلة وبقي شرف الرومانيين وفقههم ودينهم ورياستهم في دنياهم بإشبيلية [6] .

أما من حيث العلم ، فإن إشبيلية لم تكن في البداية مركزًا علميًا ، إذ كانت قرطبة أكثر اهتمامًا بالعلم والعلماء ، وكانت إشبيلية بلد أنس وطرب ، فاشتهر فيها المغنون والمطربون ، " قال أبو الفضل التيفاشي : جرت مناظرة بين يدي ملك المغرب المنصور يعقوب ، بين الفقيه أبي الوليد بن

.....

(1) انظر : المقري ، نفح الطيب ، ج1/ص150 .
(2) انظر : المصدر السابق نفسه ، ج4 / 198 _200 ، من رسالة الشقندي في فضائل أهل الأندلس .
(3) انظر : المصدر السابق نفسه ، ج1 / ص150 _151 .
(4) انظر : المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها .
(5) انظر : المصدر السابق نفسه ، ج1 / ص150 .
(6) انظر : مؤلف مجهول ، أخبار مجموعة في فتح الأندلس ، تحقيق : إبراهيم الإبياري ، ط 1 ، دار الكتب الإسلامية ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1401هـ – 1981م ، ص25 .

رشد والرئيس أبي بكر بن زهر ، فقال ابن رشد لابن زهر في تفضيل قرطبة : ما أدري ما تقول ، غير أنه إذا مات عالم بإشبيلية فأريد بيع كتبه حملت إلى قرطبة حتى تباع فيها ، وإن مات مطرب بقرطبة فأريد بيع آلاته حملت إلى إشبيلية ، وقال : وقرطبة أكثر بلاد الله كتبًا [1] " .

فقد اشتهرت إشبيلية بأنها مدينة الطرب والمطربين ، والزجالون والوشاحون بها كثر لا يعدون . يقول الشقندي في رسالته: " وأما ما فيها من الشعراء والوشاحين والزجالين فما لو قسموا على بر العدوة ضاق بهم ، والكل ينالون خير رؤسائها ورفدهم ، .. " [2].

وقال صاحب منهاج الفكر ، عند ذكر إشبيلية : وهذه المدينة من أحسن مدن الدنيا ، وبأهلها يضرب المثل في الخلاعة ، وانتهاز فرصة الساعة بعد الساعة ، ويعينهم على ذلك واديها الفرج ، ونواديها البهج [3] ..

ويقول صاحب المغرب : أهل إشبيلية أكثر العالم طنزًا[4] وتهكمًا ، قد طبعوا على ذلك [5] .

وإشبيلية اشتهرت بأدوات الطرب ، حتى أن الشقندي في رسالته ذكر ما سمعه فيها من أصناف أدوات الطرب فعدد أكثر من اثنتي عشرة آلة مختلفة[6] .

أما اهتمام إشبيلية بالعلم فقد بلغ أوجه بعد اضمحلال قرطبة ، إذ أصبحت إشبيلية مركز علم عظيمًا وبرز فيها كثير من العلماء ، حتى غدت أهم مركز علمي ، واحتلت تلك المنزلة الرفيعة التي تمتعت بها قرطبة وقت ازدهارها ، ورحل إليها العلماء والأدباء من كل مكان فأخذت المدن الأندلسية الأخرى تحذو حذوها ، فكان لكل مدينة علماؤها وفقهاؤها[7] .

ويقول الشقندي : " وأما علماؤها في كل صنف رفيع أو وضيع جدًا أو هزلاً ، فأكثر من أن يعدوا ، وأشهر من أن يذكروا ...." [8] .

.....

(1) انظر : المقري ، نفح الطيب ، ج1 / ص147 .

(2) انظر : المصدر السابق نفسه ، ج4 / ص200 .
(3) انظر : المصدر السابق نفسه ، ج1 /ص151 .
(4) أي : سخرية واستهزاءً .
(5) انظر : ابن سعيد ، المغرب في حلى المغرب ، ط3 ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، د . ت ،ج 1/ص287 .
(6) انظر : المقري ، المصدر السابق نفسه ، ج4 / 200 .
(7) انظر : فوزي سعد عيسى ، الشعر الأندلسي ، دار الكتب العلمية ، القاهرة ، 1985م ، ص69 .
(8) انظر : المقري ، المصدر السابق نفسه ، ج4 ، ص200 .

ويكفي إشبيلية فخرًا أن خرج منها علماء أمثال الشلوبين ، وابن عصفور بما ألفاه من مؤلفات ذاع صيتها وانتشرت ، ودوت شهرة أصحابها الآفاق .

هذه هي إشبيلية ، التي احتضنت ابن عصفور العالم اللغوي ، الذي سيكون موضوع بحثنا ، فهنيئا له تلك الدار الجميلة .

### 2.1 الحياة السياسية :

عاش ابن عصفور في أواخر عصر دولة الموحدين في الأندلس ( 541 ــ 668هـ ) = (1146 ــ 1269 م ) ، وهذه الدولة قامت على أنقاض دولة المرابطين في المغرب والأندلس ، التي بدأ الضعف يتسلل إليها بعد ظهور دعوة محمد بن تومرت مؤسس دولة الموحدين والملقب بالمهدي في المغرب الأقصى ، ثم ما لبث الموحدون أن قضوا على المرابطين وأسسوا دولتهم عام 541هـ[1] .

وتعاقب على حكم هذه الدولة ثلاثة عشر خليفة كان أولهم عبد المؤمن بن علي الكومي (524ــ 558هـ) =(1129 ــ 1163م) وآخرهم أبو دبوس الواثق بالله (665 ــ 668هـ) =(1166ــ 1269م) ، الذي بموته انقضى عهد الموحدين في الأندلس ليبدأ عهد جديد هوعهد مملكة غرناطة[2] .

وعودًا إلى ابن عصفور الذي عاش في عصر الخليفة الموحدي أبي محمد عبد الله الملقب بالناصر لدين الله ( 576 ــ 610هـ)=( 1192ــ 1213م) ، وقد تولى الخلافة عام 595هـ ، وقد كانت البلاد في اضطراب سياسي ممتد من خلافة والده المنصور ، الذي كان منشغلاً بأمر الجهاد في الأندلس ، ما جعله يغفل شؤون إفريقية ، ثم فاجأه المرض وتوفي ، فكان على ولده الخليفة محمد الناصر ، ابن السابعة عشرة أن يتصدى لتلك الظروف والأحداث [3] .

وانشغل الناصر بتوطيد الأمن في إفريقية ، فجعله هذا يغفل الخطر الحقيقي الذي يحيق به ودولته ، ذلك الخطر الذي كان يتهدد الأندلس كلها ؛ إذ كانت الممالك الإسبانية النصرانية ، وفي مقدمتها قشتالة ، قد رأت أن الفرصة سانحة للانقضاض على دولة الموحدين ؛ واستئناف غزواتها

.....

(1) انظر : علي محمد الصلابي ، دولة الموحدين ، ط1 ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، 1424هـ – 2004م ، ص25 .

(2) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص223 .

(3) انظر : محمد عبد الله عنان ، دولة الإسلام في الأندلس ، العصر الثالث ، القسم الثاني ، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس وانهيار الأندلس الكبرى ، ط2 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1411هـ – 1990م ، ص(251_256) .

للأراضي الإسلامية ، ثأرًا لهزيمتها في موقعه الأرك [1] ، وقد آن للهدنة مع الموحدين أن تنتهي ، فأخذ ملك قشتالة ألفونسو الثامن يتأهب لغزو الأندلس ؛ انتقامًا لتلك الهزيمة ، ورفعًا لوصمة العار التي لحقت بهم جرّاءها [2] .

وبدأ ألفونسو وجنوده يغيرون على المدن والولايات ، يحرقون الزروع والحقول ، وينهبون القرى ويقتلون سكانها ويسبون جموعًا كبيرة منهم [3] .

فضاق الناس بهذا ذرعًا ، فاستنجدوا بأمير المؤمنين الناصر ليسير إليهم بجيوشه الجرارة دافعًا الظلم والقهر عنهم ، فاهتز الناصر لما سمعه من أنباء ، وقام بحشد قوات كبيرة وشرع في إرسالها من المغرب ، وأرسل الكتب إلى أنحاء المغرب و إفريقيا وبلاد القبلة يستنفرهم للجهاد ، مع أن والي إفريقية الشيخ محمد بن أبي حفص قد نصحه بالتريث في أمر استئناف الجهاد ، ولكن الحمية حالت دون استجابة الخليفة للنصح ، فكانت استجابة الناس لتلبية داعي الجهاد ، سريعة رغبة في الخلاص من الذل والقهر الذي لحقهم من النصارى [4] .

وفي الجهة المقابلة كان النصارى الإسبان قد وحدوا جبهتهم الداخلية ، ودعوا نصارى أوروبا لحرب صليبية باركها البابا أنوسنت الثالث ، فكانت تلك الدعوة الحاقدة المحرك الذي حرك جموع نصارى أوروبا الذين توافدوا بجيوش جرارة من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا لمناصرة الصليب في الأندلس [5] ، فقد كانت هذه الجموع متعطشة للنيل من المسلمين وكسر شوكتهم والثأر لما لحقهم على أيدي المسلمين من هزائم .

ولم يكن المسلمون بغافلين عن ذلك ، فهم على علم به ، فكانوا من جانبهم يقومون بمثل ما يقوم به النصارى من استعداد واستنفار للناس من شتى البقاع ، حتى اجتمع للمسلمين جيش قوامه نصف مليون مجاهد [6] ، سار بهم الناصر بنفسه إلى الأندلس ، ولقلة خبرته وصغر سنه أوقع جيشه في

.....

(1) انظر : عنان ، دولة الإسلام في الأندلس ، العصر الثالث ، القسم الثاني ، ص 196 _221 .
(2) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص283 _284 ؛ والصلابي ، دولة الموحدين ، ص197 .
(3) انظر : الصلابي ، دولة الموحدين ، ص198 .
(4) ابن خلدون ، ج6 ص249 ؛ وانظر أيضا : البيان المغرب ، القسم الثالث ، ص(235_236) ؛ وروض القرطاس ص154 ، نقلاً عن عنان ، دولة الإسلام في الأندلس ، العصر الثالث ، القسم الثاني ، ص 285 .
(5) موسوعة المغرب العربي ، 240/3 ، نقلاً عن الصلابي ، دولة الموحدين ، ص197 .
(6) انظر : الصلابي ، دولة الموحدين ، ص198 .

تهلكة كبيرة ؛ إذ قام بحصار قلعة شلبطرة [1] الحصينة ، فاستعصت على الفاتحين ، ودام حصارهم لها ثمانية أشهر ، أنهك فيها الجيش الموحدي ، وكلت عزيمته ثم انتهى الأمر بسقوط القلعة في أيدي الموحدين [2] .

وبدأت المعركة في صباح يوم الاثنين الخامس عشر من صفر سنة 609هـ =1212م ، وكان استعداد الجيشين على أتمه ، فخرج سلطان الموحدين من قبته وهو يرتدي عباءة سوداء من مخلفات جده عبد المؤمن ، وقد رفع المصحف الشريف بإحدى يديه وشهر سيفه بالأخرى بينما كان قرع الطبول الضخمة يدوي بشدة في ساحة المعركة [3] فسارع جند المتطوعة المسلمين للقتال وطلب الشهادة في سبيل الله ، فكانت المعركة سجالا بين الطرفين حتى لاح لواء النصر يعقد للموحدين [4].

" ولكن الدائرة دارت لمصلحة النصارى بعد انضمام ملك قشتالة بجيشه إلى الجيش النصراني ، وتبعه ملكا أراجون ونافارا كل بجيشه ، فانقلب سير المعركة إلى كفة الأعداء وأصبح النصر وشيكا للنصارى الذين هاجموا بشدة وعنف ، مفرغين أحقادهم الدفينة في أجساد المسلمين قتلاً وتمزيقًا حتى وصلوا إلى القبة المنعقدة للخليفة الناصر ، الذي كان ما يزال واقفًا يشدُّ من أزر جنده ويحمسهم للقتال ، إلى أن قتل معظم من كانوا حوله من العبيد ، فلم يكن هناك مفر من الهروب ، فركب فرسًا قدمت له من أحد الأعراب وركض بها فارًا مع شرذمة صغيرة من خاصته باتجاه بياسة ، تتبعهم جنود النصارى ، تقتل كل من لقيته بدربها ، فكان ذلك أشد ما وقع من ضروب السفك والقتل ، وقد عرفت هذه المعركة بمعركة العقاب " [5] .

" وقد أسفرت هزيمة العقاب الساحقة ، عن أفدح الآثار التي يمكن تصورها وأروعها ، سواء بالنسبة للأندلس ، أو المغرب ، أو الدولة الموحدية ؛ فأما بالنسبة للأندلس ، فقد قضت هذه الهزيمة نهائيًا على سمعة الموحدين العسكرية في شبه الجزيرة ، وتحطم ذلك الدرع الذي كانت تسبغه الجيوش الموحدية القادمة من وراء البحر ، على الأندلس وعلى دولة الإسلام بها ، وتضعضع

سلطان الحكم الموحدي بالأندلس ، وأخذت الأندلس منذ ذلك الحين تنحدر إلى براثن الفوضى الطاحنة ، وانتثرت غير بعيد إلى أخراب وشيع جديدة ، قامت لتضرب بعضها بعضًا ، ولتبدأ عهدًا

.....

(1) وعند الصلابي (سلبطرة ) ، ص198 .

(2) انظر : شوقي أبو خليل ، معركة العقاب ، ص23 ، نقلا عن الصلابي ، دولة الموحدين ، ص 198.

(3) انظر : العقاب ص42 ، نقلاً عن الصلابي ، المرجع السابق نفسه ، ص204 .

(4) انظر : عنان ، دولة الإسلام في الأندلس ، العصر الثالث ، القسم الثاني ، ص 311– 312 .

(5) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص313 .

جديدًا من المعارك الانتحارية الصغيرة التي لا نهاية لها ، والتي تذكرنا بعهد الطوائف . وضمن ذلك النصر الباهر الذي أحرزته الجيوش النصرانية المتحالفة في هضاب تولوسا ، لإسبانيا النصرانية ، تفوقها السياسي والعسكري في شبه الجزيرة وفتح الباب واسعًا لغزو الاسترداد النصراني المنظم ، الذي سوف يستمر من ذلك الحين في اجتناء ثماره ، بانتزاع القواعد الأندلسية ، واقتطاع أشلاء الأندلس الكبرى بصورة متتابعة ، وفي فترات قصيرة مذهلة [1] .

أما بالنسبة للمغرب والدولة الموحدية ، فقد كانت كارثة العقاب ضربة شديدة للمغرب ، ولأهل المغرب ، بما هلك فيها من حشود القبائل البربرية ، وزهرة جنودهم ، ومن الجيوش الموحدية النظامية ، ولم يعد في مقدور هذه القبائل أن تقدم للغزو الكثير من حشودها ، يروي ابن عذارى المراكشي : " أن المرء كان يتجول في المغرب بعد تلك المعركة فما كان يصادف شابًا قادرًا على القتال [2] . وقد هزت هذه الكارثة أركان الدولة الموحدية إلى الأعماق ، وقضت على كل عوامل التوطد ، التي أسبغها عليها المنصور بانتصاره في معركة الأرك ، وبعبارة أخرى كانت هذه الوقيعة أول وهن دخل على الموحدين ، فلم تقم بعد ذلك لأهل المغرب قائمة " [3].

وكان من آثار الانتصار في معركة العقاب أن حاول ألفونسو الثامن ملك قشتالة ، أن يجتني ثمار نصره ؛ باقتطاع ما يستطاع من الأراضي الإسلامية ، فاستولى في أيام قليلة على معظم الحصون الإسلامية ، منها حصن فرّال (حصن العقاب ) الذي أخلي قبل الموقعة ، وبلج ، وبانيوس ، وتولوسا ، ثم توجه إلى مدينتي بياسة ، وأبدّة القريبتين من موقع المعركة ، ثم توجه هذا الحاقد إلى جيان القريبة من المدينتين لينتزع هذه القاعدة الإسلامية الهامة ، ولكن قلة التموين ، وتفشي الوباء بين صفوف جنده ، الذي نجم عن الحرارة الشديدة وتعفن الجثث الملقاة في الوديان ، كل ذلك أدى به إلى التراجع نحو الشمال ، داخلاً طليطلة مزهوًا بهذا النصر العظيم . وتقرر أن يكون يوم (16 يوليه ) ، وهو يوم النصر ، عيدا قوميًا تحتفل به طليطلة وسائر قشتالة ، وسمي " عيد ظفر الصليب [4] " .

أما الخليفة الناصر ، فبعد أن فرّ من المعركة منهزمًا ، سار إلى جيان ثم إلى إشبيلية ، ومنها وجه كتاب اعتذار عن الكارثة إلى قواعد المغرب والأندلس ، ولبث يقيم بإشبيلية حتى شهر رمضان

.....

(1) انظر : عنان ، دولة الإسلام في الأندلس ، العصر الثالث ، القسم الثاني ، ص 228 – 229 .

(2) نقلاً عن : ياسر الملاح ، من الفجر إلى الغروب ، ص191 .

(3) الروض المعطار ، ص138 ، نقلاً عن عنان ، المرجع السابق ، العصر الثالث ، القسم الثاني ، ص 321 .

(4) انظر : عنان ، دولة الإسلام في الأندلس ، العصر الثالث ، القسم الثاني ، ص 324 .

من عام 609هـ ، غير مبال بأمر ، ثم عبر البحر إلى العدوة ، قافلا إلى مراكش ، وما لبث يستقر بها حتى عقد ولاية العهد من بعده لابنه السيد أبي يعقوب يوسف الملقب بالمستنصر ، فبايعه الموحدون كافة ، وخطب له في جميع منابر المغرب والأندلس ، ثم لزم الناصر قصره ، وانغمس في لذاته حتى مرض ثم توفي في العاشر من شعبان سنة 610 هـ =1213م وقد دامت خلافته خمس عشرة سنة، وقد اختلف في سبب الوفاة ، فقيل إنه توفى قهرًا وألمًا على هزيمته في العقاب ، ولا أظنه كذلك ، وقيل مات من عضة كلب ، وقيل مات مسمومًا بتدبير من وزرائه [1].

أما عن انعكاسات هزيمة العقاب على الناس وأحوالهم فيروى لنا محققًا كتاب " المقرب " في مقدمة التحقيق نماذج من سوء معاملة النصارى للمسلمين ، فقد وصفا تلك الأعمال بالمخازي وأعمال العسف والإرهاق ، ومن هذه الأعمال أن حظر المسيحيون على المسلمين الإقامة في مملكة غرناطة ،ومنعوهم من الاتصال بهم ،وهددوا كل من يخالف أوامرهم بالموت ، ومصادرة الأموال ، والرّق الدائم مدى الحياة ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ؛ بل شرّدوا المسلمين وأخرجوهم من بلادهم قهرًا ، وأجبروا من بقي على اعتناق النصرانية .

ومن سوء المعاملة أيضًا ، ما أمر المسيحيون به المسلمين بأن يضعوا شارة زرقاء على قبعاتهم ، وأن يسلموا كل أسلحتهم ، ولا يحرزوا من السلاح شيئًا وإلا عوقبوا أشد العقاب .
ومن ذلك ، أمرهم إياهم بالسجود في الشوارع ، متى مرّ كبير الأحبار ، وألا يقيموا شعائرهم ، وحكموا عليهم بإغلاق مساجدهم [2] .

وبذلك لم يبق في الأندلس مسلم ، أو من يستطيع الجهر بإسلامه ، وهذا عائد لما يحمله هؤلاء النصارى على المسلمين ودينهم من أحقاد ، وقد وجدوا في ذلك الوقت الفرصة المواتية للتنفيس عن تلك الأحقاد الدفينة ، ولا عجب في ذلك فتلك شيمة متأصلة فيهم .

وبوفاة الخليفة الناصر يتوالى على خلافة الدولة الموحدية خلفاء لم يلبثوا في خلافتهم ردحًا من الزمان ، فقد كانوا في معظمهم صغار السن يسيرهم أشياخُ ومعاونون لا تهمهم أحوال البلاد ولا العباد ، فانشغلوا بالنزاعات الداخلية والثورات والفتن فيما بينهم ، ونسوا الخطر المحدق بهم وبدولتهم ، المتربص لهم يتأهب للانقضاض عليهم ، وهم لا يحركون ساكنًا ،ذاك الخطر هو دول

.....

(1) انظر : عنان ، دولة الإسلام في الأندلس ، العصر الثالث ، القسم الثاني ، ص 324 .

(2) انظر : ابن عصفور ، المقرب ومعه مثل المقرب ، مقدمة التحقيق ، ص 12 ــ 18 .

الكفر التي تتحين الفرص لاقتطاع جلِّ البلاد والاستيلاء عليها وتشريد أصحابها ، كما أن سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية كان ذا أثر عميق في توسيع الفجوة بين الحكومة والشعب ، ما أدى إلى سهولة السقوط ، واستسهاله على الأمة ، فكان السقوط الكبير لدولة الموحدين عام 668 هـــ ، وقد دام حكمها قرابة المئة والثلاثين عاما [1] ، وكما أسقطت هذه الدولة دولة المرابطين قبلها أسقطها بنو الأحمر كبداية لطريق السقوط العظيم ،سقوط الأندلس كلها في أيدي الإسبان النصارى ، ومحوا آثار الإسلام العظيم منها ، سقطة قصمت ظهر العالم الإسلامي ، وأوجدت في قلبه جرحًا لن ينفك ينزف إلى ما شاء الله .

.....

(1) انظر : عنان ، دولة الإسلام في الأندلس ، العصر الثالث ، القسم الثاني ، ص 228 وما بعدها .

### 3.1 الحياة العلمية :

لقد كان للحضارة العربية الإسلامية دور كبير في النهضة العلمية لا للأندلس وحدها بل للعالم الغربي بأكمله ، وهذه الحقيقة لا تخفى على ذوي البصائر والألباب ، فبمجرد أن وطئت أقدام المسلمين أرض الأندلس ، أخذت نظرة أهلها للحياة تتغير ، وأصبحت عقولهم في تطور مستمر ، وهذا عائد لما يوليه الإسلام من عناية بالعلم والعلماء ، فتحول ظلام الغرب نورًا بفضل حضارة الإسلام النيرة .

وبما أن الإسلام يحمل بالإضافة إلى الدعوة للتوحيد الدعوة للعلم ، فقد بلَّغ رسالة الدين مقترنة برسالة العلم لأهل الأندلس وغيرهم من الأمم ، وقد تهيأت لهذه الدعوة أرض خصبة في هذه البلاد ؛ إذ وجد حكام يعشقون العلم ويقدرون العلماء ويشجعون على الإبداع .

لقد ازدهرت العلوم عامة في الأندلس عبر عصورها المتتابعة منذ الفتح الإسلامي إلى أواخر عهد المسلمين في الأندلس ، ولم يكن عصر دولة الموحدين (524 هـ _ 668 م ) مختلفاً عن ذلك ، بل إنه كان عصرًا حافلاً بالنشاط العلمي والأدبي ، ولعل أهم باعث لهذا النشاط ، أن دولة الموحدين قامت على أساس فكري وعقدي ، مما يتطلب تجنيد مجموعة من الأدباء والعلماء للدفاع عن عقيدة الموحدين وترويجها.

نشطت الحركة العلمية نشاطا بينًا في عصر الموحدين ، ولعل ذلك مردّه إلى أن الموحدين أنفسهم قد تربوا على أخلاق زعيمهم مؤسس دولتهم (محمد بن تومرت ) في حب العلم والعلماء [1] ، كما أن المجتمع الأندلسي اتسم بالاستقرار العلمي فنبغ فيه من العلماء والفلاسفة والأطباء المؤهلين للكتابة العلمية والتعليم . وبلغ من حبهم للعلم أن فرض عبد المؤمن أول خلفائهم نظام التعليم الإجباري والمجاني على كل مكلف من الرجال والنساء، وانتشرت الكتاتيب في مختلف أنحاء

دولتهم [2] فكان أول ملك مغربي فرض على شعبه التعليم وجعله مجانيًا ، بل ربما كان أول ملك فعل هذا الصنيع في العصور الوسطى [3] .

ومن مظاهر ازدهار الحركة العلمية في عهد الموحدين ، إكثارهم من المجالس العلمية ومجالس

.....

(1) انظر : فوزي سعد عيسى ، الشعر الأندلسي في عصر الموحدين ، ص63

(2) مجموع الرسائل الموحدية 131، 137 ، نقلاً عن فوزي سعد عيسى ، المرجع السابق نفسه ، ص65 .

(3) الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي ص 291 ، نقلاً عن فوزي ، المرجع السابق نفسه ، ص65 .

التعليم في شتى العلوم والفنون والآداب ، وكان للأمراء مثل تلك المجالس تعقد فيها المناظرات والمفاضلات بين الأدباء ، وقد شجع الموحدون العلماء وأجلُّوهم وآثروهم ، ما جعل علماء الأندلس ينتقلون إلى مراكش ، وإليهم ينسب الفضل الكبير في النهضة العلمية زمن الموحدين [1] .

لقد كانت مدن الأندلس مراكز علم وإشعاع نور ، فقد كانت قرطبة مركزًا علميًا مهمًا ، يقول ابن حزم :" كان أهلها من التمكن في علوم القراءات والروايات وحفظ كثير من الفقه ، والبصر بالنحو والشعر واللغة والخبر والطب والحساب والنجوم بمكان رحب الفناء ، واسع العطن ، متنائي الأقطار ، فسيح المجال ...[2] ".

وكان من مظاهر ازدهار الحركة العلمية بالأندلس في هذا العصر كثرة الخزانات العلمية واهتمام الأندلسيين بالكتب والإقبال عليها إقبالاً شديدًا وانتساخها ، فقد روي أن أحدهم أخرج معه من إشبيلية نحو خمسمائة مجلد بخطه ، كما روي أن آخر لم يكن يحمل في سفره أيًا من كتبه لأن له في كل بلد كتبه الخاصة به [3] .
وقد ترك لنا أبو بكر محمد بن خير المتوفى 575 هـ فهرسًا كاملاً بالمؤلفات الشائعة في عصره يدل على اهتمام الأندلسيين البالغ بقراءة كتب الأدب واللغة والفقه وغيرها من فروع المعرفة [4] .

وازدهرت شتى العلوم في هذا العصر وألفت فيها المؤلفات ، ففي مجال العلوم الدينية يذكر ابن حزم أنه ألفت تآليف في غاية الحسن : فمنها كتاب " الهداية " لعيسى بن دينار ، وهو كتاب فقه على مذهب الإمام مالك وابن القاسم ، وفي تفسير القرآن كتاب أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد ، فهو كتاب لم يؤلف في الإسلام تفسير مثله (بحسب رأي المؤلف ) ، ولا تفسير محمد بن جرير الطبري ولا غيره [5] ومنها في الحديث مصنفه الكبير الذي رتبه على أسماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم ! وغيرها من المصنفات .

أما العلوم اللغوية فقد ازدهرت في هذا العصر ، وبرز عدد من مشاهير النحاة الذين دوت شهرتهم في الآفاق، ومنهم الشلوبين إمام العربية في عصره وله فيه كتاب " التوطئة " على الجزولية وهو

.....

(1) انظر : ياسر الملاح ، من الفجر إلى الغروب ، ص195

(2) انظر : ، نفح الطيب ، المقري ، ج154/4 ــ 158 ، من رسالة ابن حزم في فضائل أهل الأندلس.

(3) انظر : المصدر السابق نفسه ، ج1/ 241 .

(4) انظر : فوزي سعد عيسى ، الشعر الأندلسي ، ص69_70 .

(5) انظر : المقري ، نفح الطيب ، ج4 /162 وما بعدها ، من رسالة ابن حزم في فضائل أهل الأندلس .

مشهور ، ومنهم تلميذه ابن عصفور حامل لواء العربية في الأندلس وإليه انتهت علوم النحو وعليه الإحالة من المشرق والمغرب ، وله كتب كثيرة منها ثلاثة شروح على الجمل للزجاجي وكتاب " المقرب" في النحو الذي تلقي باليمين من كل جهة ، وطار بجناح الاغتباط ، ومنهم : ابن السيد وابن الطراوة ، والسهيلي ، ولابن خروف شرح مشهور على كتاب سيبويه [1] .

وأما في الفلسفة التي كانت ممقوتة في عصر المرابطين ، فقد اتيح لها الازدهار بشكل كبير في عصر الموحدين ونبغ اثنان من الفلاسفة في هذا العصر هما :

1_ أبو الوليد ابن رشد الذي ترجم كتب أرسطو ولخصها ، ولكنه تعرض لمحنة كبيرة أدت إلى إحراق كتبه وله كتاب " فصل المقال في ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال " .

2_ وأبو بكر بن طفيل الذي رافق الخليفة عبد المؤمن ، وله رسالة فلسفية قيمة هي " حي بن يقظان " [2] .

أما في مجال الطب ، فقد وصل هذا العلم في عصر الموحدين مكانة مرموقة ، وخرج من صفوف الأندلسيين أطباء مشهورون أمثال ابن رشد وابن طفيل وأسرة بني زهر الأندلسية الذين تخرج على أيديهم عدد غير قليل من الأطباء ، أمثال بن غلندو الإشبيلي وأبي جعفر بن حسان الغرناطي [3] .
ومن الأطباء المشهورين أبو مروان عبد الملك بن زهر الاشبيلي الذي اشتغل عدة سنوات طبيبًا خاصًا للسلطان الموحدي أبي يعقوب [4] .

وبرز في التاريخ الطبيعي العلامة النباتي ضياء الدين عبد الله بن أحمد بن البيطار المالقي ، وقد ساح في جميع البلدان المعروفة آنذاك من قارة أوروبا وأفريقيا وآسيا ، وضمن نتاج بحوثه ودراساته كتابه المعروف عن ممالك الطبيعة الثلاث ، وفيه يتحدث بالترتيب الأبجدي عن خواص النباتات والسموم والحيوانات [5] .

ويرجع الفضل في ظهور نوع مبتكر من التأليف ، وهو التأليف في " الرحلات " إلى ابن جبير 614 هـ [6] .

.....

(1) انظر : المقري ، نفح الطيب ، ج4 /175 ، من رسالة ابن حزم في فضائل أهل الأندلس

(2) انظر : ياسر الملاح ، من الفجر إلى الغروب ، ص196 _197 .

(3) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص197 .

(4) انظر : حكمة علي الأوسي ، الأدب الأندلسي في عصر الموحدين ، (د.ط) ، مكتبة الخانجي ، (د.ت) ، ص 35 .

(5) انظر : المرجع السابق نفسه ، و الصفحة نفسها .

(6) انظر : المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها .

وفي التاريخ برز ابن الأبار القضاعي البلنسي ، الذي وصف أحوال دولة الموحدين في أواخر أيامها وكذلك وصف فتوح النصارى في الأندلس وصف معاصر وشاهد عيان [1] .

وفي التاريخ الأدبي ظهر ابن سعيد وكتبه المختلفة على رأسها " المُغْرِب في حُلى المَغْرِب " ، ويمتاز ابن سعيد في تأليفه بأنه يرجع كل خبر ينقله إلى مصدره [2] .

أما في مجال الأدب فقد حفلت دواوين إنشاء الموحدين ومجالسهم وقصورهم بالموهوبين من كتاب الأندلس وشعرائها ، من أمثال أبي جعفر سعيد ، وأبي بكر بن زهر ، وميمون الخبازة ، ويحيى بن مجبر ، وعبد البر بن فرسان ، وابن طفيل وغيرهم .

وتذكر المصادر أن عبد المؤمن بن علي عندما جاز إلى الأندلس وحلَّ بجبل طارق استقبله أهل الأندلس عند سفحه استقبالاً حافلاً ، ويذكر صاحب المعجب أنه " استدعى الشعراء في هذا اليوم ابتداءً ولم يكن يستدعيهم قبل ذلك ، وإنما كانوا يستأذنون فيؤذن لهم ، وكان على بابه طائفة منهم أكثرهم مجيدون " .

وكانت انتصارات الموحدين عاملاً من عوامل ازدهار الأدب إذ راح الأدباء والشعراء يصفون تلك الانتصارات ويهنئون السلاطين بها ، فعندما قفل المنصور الموحدي من غزوة الأرك سنة 591هـ كانت رقاع الشعراء المهنئين قد تراكمت أمامه حتى حالت بينه وبين الناس ، وأنه لم يتمكن لكثرة الشعراء أن يستمع إلى جميع قصائدهم ، بل كان يختص من القصيدة بالإنشاد البيتين والثلاثة المختارة .

وكان لعناية الموحدين ببناء القصور والحدائق والتماثيل وغير ذلك من صور الترف الاجتماعي أثر واضح في الأدب الأندلسي إذ أخذ الشعراء يتبارون في وصف جميع مظاهر الترف .
وكانت حياة الترف هذه وراء تيار آخر هو تيار الزهد والتصوف الذي يمثله عدد من المتصوفة المشاهير ، مثل ابن عربي وابن سبعين الششتري وغيرهم .

وكان لهزيمة العقاب (سنة 609 هـ) وما أعقبها من سقوط المدن الأندلسية أثر واضح في نمو

.....

(1) الأوسي ، الأدب الأندلسي ، ص35 .
(2) المرجع السابق نفسه ، والصفحة نفسها .
(3) المرجع السابق نفسه ، ص36

أغراض من الشعر والنثر مثل الاستنجاد ورثاء المدن ، كما أدت هذه الحوادث إلى هجرة عدد من الأدباء الأندلسيين إلى مصر والشام والمغرب مثل الحسين بن جبير ، ومحمد بن أحمد الصابوني ، وابن أبي الحصين ، ومحيي الدين بن عربي والششتري ، وأبي عبد الله بن الأبّار ، وحازم القرطاجني ، وأبي الحسن علي بن سعيد المغربي .

وقد أتاح الموحدون للمرأة أن تشارك في الحياة العلمية والاجتماعية فبرز منهن لامعات في علوم الدين واللغة مثل الأميرة زينب بنت يوسف بن عبد المؤمن ، والشاعرة حفصة بنت الحاج الركونية الغرناطية وأخوات ابن زهر الأندلسي اللاتي نبغن في الطب [1] .

و يمكن القول ، أن هذه البيئة بما تعرضت له من تغيرات سياسية واجتماعية ، كان لها أثرها في بناء شخصية عالمنا ابن عصفور ، فالأحداث السياسية غالبًا ما يكون لها تأثيرٌ كبيرٌ في نفوس العلماء خاصةً ؛ لأنهم أكثر تعمقًا في نظرتهم للمجتمع من غيرهم ، كما أن البيئة الأندلسية في هذا العصر كانت تشجع على العلم والتعلم ، فهي بحق أكبر داعمٍ ، وأعظم مؤثِّرٍ في إنجاب عباقرة العلماء ، و جهابذة العلم ، أمثال ابن عصفور وغيره من علماء الأندلس العظام .

.....

(1) ياسر الملاح ، من الفجر إلى الغروب ، 194 _195 .

## 2 الفصل الأول

## حياته

### 1.2 البيت

#### 1.1.2 اسمه ونسبه

#### 2.1.2 كنيته ولقبه

#### 3.1.2 مولده ونشأته

#### 4.1.2 أسرته

#### 5.1.2 وفاته

### 2.2 التلميذ

#### 1.2.2 صفته

#### 2.2.2 أساتذته وشيوخه

### 3.2 المدرس

#### 1.3.2 البلاد التي درس بها

#### 2.3.2 تلاميذه

4.2 العالم

1.4.2 مكانته العلمية

2.4.2 مؤلفاته

3.4.2 موقف العلماء منه

1.3.4.2 مريدوه

2.3.4.2 مناهضوه

**حياته**

**1.2 البيت :**

**1.1.2 اسمه ونسبه :**

هو علي بن مؤمن [1] بن محمد بن علي العلامة ابن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي [2] ، وعند بروكلمان : هو علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور فرحون [3] الإشبيلي الحضرمي .

أما محققا كتاب " المقرب " لابن عصفور ، أحمد عبد الستار الجواري ، وعبدالله الجبوري ، فإنهما يوردان اسمه على أنه : علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبدالله ابن منظور [4] ، بن عصفور الحضرمي الإشبيلي ، الأندلسي ...

وقد أدرجت مصادر الترجمة ضمن اسمه " الحضرمي " نسبة إلى حضرموت ، ولكن أيا من هذه المصادر لم تذكر شيئا عن حقيقة هذه النسبة ، كما أنه ينتسب إلى إشبيلية بلد مولده ونشأته وإلى الأندلس .

**2.1.2 كنيته ولقبه :**

أبو الحسن هي كنيته التي اشتهر بها [5] ، وابن عصفور هو لقبه الذي عرف به واشتهر [6] .

.....

(1) وفي هدية العارفين ، ج5 / ص 712 ؛ وكشف الظنون ، ج 2/ 1041 ، " ابن موسى " .
(2) فوات الوفيات ، ج 3 /109 ؛ الوافي بالوفيات ، ج 22 / 265 ؛ عنوان الدراية ، ص 317 ؛ شذرات الذهب ، ج 5 /330 ؛ بغية الوعاة ، ج 2 / 210 ؛ هدية العارفين ، ج 5 / 712 ؛ معجم المؤلفين ، ج 7 / 251 .
(3) وينفرد بروكلمان في إضافة فرحون لاسمه دون غيره من المصادر التي ترجمت لابن عصفور . بروكلمان ، القسم الثالث ( 5-6) ، ص 363 .
(4) ويذكر محققا الكتاب أن هذا النسب ( ابن منظور ) ، انفرد به ابن مكتوم في مقدمة المقرب وبخطه . انظر : المقرب ، تحقيق أحمد عبد الستار وزميله ، ج 1 / 7 .
(5) عنوان الدراية ، ص 317 ؛ شذرات الذهب ، ج 5 / 330 ؛ بغية الوعاة ، ج 2 / 210 ؛ هدية العارفين ، ج 5 / 712 ؛ معجم المؤلفين ، ج 7 / 251 ؛ بروكلمان ، القسم الثالث (5 – 6) ، ص363 .
(6) لم تسقطها أي من مصادر الترجمة .

### 3.1.2 مولده ونشأته :

ولد ابن عصفور بمدينة إشبيلية من بلاد الأندلس ، وإليها ينتسب ، وكان مولده عام سبعة وتسعين وخمسمائة للهجرة الموافق لسنة مائتين وألف ميلادية ، وهو عام السيل الكبير ؛ ففي ذلك العام وقع بإشبيلية سيل عظيم لم يسمع بمثله من قبل ، وقد اجتاح أجزاء كبيرة من سور المدينة ، فأدى إلى غمر المدينة بأكملها بالمياه ، وسقوط عدد كبير من الدور وصل عددها إلى ستة آلاف .

وقد كان من رحمة الله بأهل إشبيلية ، أن السيل قد وقع ظهرًا ، واستمر ثلاثة أيام ، ولو كان وقوعه ليلاً ، لغرق آلاف من أهل المدينة ، وكان هذا الحادث من أفظع الحوادث التي شهدتها إشبيلية منذ عهد طويل[1] .

وقيل كانت ولادته عام سبعة وسبعين وخمسمائة [2] . والأولى هي الأصح ؛ بإجماع معظم مصادر ترجمته .
ونشأ ابن عصفور في إشبيلية يتلقى العلم ويطلبه على أيدي أعظم علمائها ، حتى غدا شابًا يافعًا يملؤه الطموح والرغبة في الانطلاق ، طلبًا للعلم ، ومبلغًا ما علمه الله لطالبيه .

### 4.1.2 أسرته :

لم تسعفنا مصادر ترجمة ابن عصفور كافة ، بأي معلومة تروي ظمأنا حول أسرة هذا العالم ، سواء والداه وإخوته ، أو زوجته وأبناؤه ، ولعل هذا مرده إلى أن هذه الأسرة لم يكن لها تأثير في

نشأة هذا العالم ونبوغه ، وقد تكون أسرته قليلة الشأن بحيث لم تجد من يهتم بذكرها أو أخبارها ، فيتحدث عنها ، بل ربما انتماء ابن عصفور لها هو الذي جعل لها مكانة بين الأسر .

وقد تكون هذه الأسرة قد هلكت في ذلك السيل الذي اجتاح إشبيلية سنة مولد هذا الابن ، ولم ينج منهم غيره ، وربما لم يتزوج هذا العالم فلم يكن له أسرة تنتمي إليه .

.....

(1) البيان المغرب ، القسم الثالث ، ص214 ، والذيل والتكملة لابن عبد الملك ، الجزء الرابع من محطوط المتحف البريطاني ، في ترجمة محمد بن أحمد بن تمام العذري ، نقلاً عن محمد عبد الله عنان ، دولة الإسلام في الأندلس ، العصر الثالث ، القسم الثاني ، ص256 _257 .

(2) شذرات الذهب ، 330/5 .

إن كل ما نعرفه عن عائلته ، هو اسم والده الذي أدرج ضمن ترجمته واختلف في بعض كتب التراجم في هذا الاسم ، فبعضها قالت مؤمن [1] وهو الأغلب ، وبعضها قالت موسى ، كما أسلفت سابقًا .

وقد بحثت في كتب التراجم كافة لأجد ترجمة لمؤمن هذا أو لموسى .. فلم أعثر له على أي ترجمة ، وهذا دليل على أنه ليس من الأعيان ، أو ذوي المكان الذين ينظر إليهم .

و عليه ، فليس غضون أسرة ابن عصفور واختفاء ذكرها ، ذا أثر في التقليل من شأنه أو مكانته ، فقد أثبت وجوده ومكانته بين علماء عصره ، دون حاجة لوجود أسرة عريقة الشأن ، يتسلق على أكتافها أو يذكر لأجلها . وأي أسرة ينبغ فيها مثل هذا العالم ، جديرة بالاحترام والإجلال والعرفان بالفضل والمكانة الشريفة .

### 5.1.2 وفاته :

اختلف المؤرخون في تحديد سنة وفاته ، فمنهم من ذكر أنه توفي سنة [2] 669هـ ، وهي أدق الروايات ، وقيل سنة [3] 663 هـ .

وكما اختلف في تحديد سنة وفاته ، فقد اختلف في كيفية هذه الوفاة ، فأوردت المصادر روايات متعددة حول ذلك ، فمنها من قال : إن ابن عصفور لم يكن ذا ورع ، وأنه مات أثناء رجمه بالنارنج في مجلس شراب وسكر ، وهذه رواية ابن تيمية ، إذ " يدعي أنه لم يزل يرجم بالنارنج في مجلس الشراب إلى أن مات " [4] .

والرواية الثانية في ذلك ، هي ما رواه الزركشي ، إذ قال: " وكان سبب موته ، فيما نقل عن الشيخ أحمد القلجاني[5] ، وغيره ، أنه دخل على السلطان يومًا ، وهو جالس برياض أبي فهر ، في القبة التي على الجابية الكبيرة ، فقال السلطان ، على جهة الفخر بدولته : قد أصبح ملكنا الغداة عظيمًا !

.....

(1) راجع اسمه ونسبه ص23 .

(2) انظر : فوات الوفيات ، ج3 /110 ؛ الوافي بالوفيات ، ج22 /266 ؛ شذرات الذهب ، ج5 /330 ؛ عنوان الدراية ، ص319 ؛ بغية الوعاة ، ج2 ، 210 ؛ هدية العارفين ، ج5 / 712 ؛ كشف الظنون ، ج2 / 1041 ؛ معجم المؤلفين ، ج7/ 251 ؛ بروكلمان ، (5_6) /363 .

(3) انظر : الوافي بالوفيات ، ج2 /266 ؛ بغية الوعاة ، ج2/210 ؛ بروكلمان ، (5_6) /363 .

(4) انظر : فوات الوفيات ، ج3 /110 ؛ الوافي بالوفيات ، ج22 /266 .

(5) لم أعثر له على ترجمة

فأجابه ابن عصفور بأن قال : بنا وبأمثالنا ، فوجدها السلطان في نفسه ، فلما قام الأستاذ ليخرج ، أمر السلطان بعض رجاله أن يلقيه بثيابه بالجابية المذكورة ، وكان ذلك اليوم شديد البرد ، ثم قال لمن حضره : لا تتركوه يصعد ، مظهرًا للعب معه ، وبعد صعوده أصابه برد وحمَّى ، فبقي ثلاثة أيام ، وقضى نحبه ، فدفن بمقبرة ابن مهنا ، قرب جبانة الشيخ ابن نفيس شرقي باب (ينتجمي) أحد أبواب القصبة " [1].

وقد حاول الدكتور فخر الدين قباوة التوفيق بين الروايتين ، قائلا : ما أصاب ابن عصفور من مرض ونحول جراء مداعبة السلطان الفظة له ، جعله لا يحتمل أن يرجم بالنارنج ، لضعف جسمه ، فخر مسلمًا روحه لبارئها في مجلس الشراب والسكر ، وقد عرف عنه أنه غير ذي ورع ، يحول بينه وبين هذه المجالس ، وهو يشهد على نفسه بذلك ، فيقول:

لمَّا تَدَنَّسْتُ بالتَّفْريطِ في كِبَرِي وَصِرْتُ مُغْرًى بِشُرْبِ الرَّاحِ وَاللَّعسِ
أَيْقَنْتُ أنَّ خِضابَ الشَّيْبِ أَسْتَرُ لي إنَّ البَياضَ قَليلُ الحَمْلِ للدَّنَسِ [2]

على أن هذه الرواية ، تنقضها رواية أبي عبد الله المراكشي ، أن ابن عصفور : " توفي بدار سكناه ، من قصبة تونس ، بعد ظهر يوم السبت ... ودفن عقب العصر من يوم وفاته " [3] وعليه لا يكون ابن عصفور قد مات في مجلس الشراب ، إذ مثل هذه المجالس وقتها غالبًا في الليل وليس وقت الظهر ، وخاصة في أيام الشتاء الباردة ، وهذه الرواية تتم ما رواه الزركشي ، من أن ابن عصفور قد لزم بيته ثلاثة أيام بعد إصابته بالحمى حتى توفي فيه .

ويضيف الدكتور قباوة أن المصاب بالحمى لا يستطيع الاستسلام للشراب والمداعبات العنيفة ، كما أنه من المحتمل أن تكون قصة موته بحانة الشراب مجرد إشاعة أشاعها السلطان وأعوانه ، ليخفوا وراءها القصة الحقيقية لموت أبي الحسن ، وقد كان لولوعه بالشراب ، فرصة مواتية ليصدق الناس مثل هذه الرواية [4] .

.....

(1) تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ص29_30 ، ، نقلاً عن قباوة ، ابن عصفور والتصريف ، ص59 ، ووفيات ابن قنفذ ،ص331 .
(2) انظر : الكتبي ، فوات الوفيات ، ج3 /110 ؛ الصفدي ، الوافي بالوفيات ، ج22 /267 ؛ الحنبلي ، شذرات الذهب ،ج5 /331 ؛ السيوطي ، بغية الوعاة ، ج2 / 210 . .
(3) انظر : الذيل والتكملة ، ج5 / 414 ، نقلاً عن قباوة ، ابن عصفور والتصريف ، ص60 .
(4) انظر : فخر الدين قباوة ، ابن عصفور والتصريف ، ص60 .

وذكر ابن قنفذ في وفياته أن ابن عصفور مات غريقًا بتونس سنة 669 هـ [1] ، ولعل هذه الرواية تدعم رواية " مداعبة السلطان لابن عصفور " .

ويمكننا أن نقدم رؤية مختلفة حول هذه الروايات ، إذ إننا و من خلال تتبعنا لآثار ابن عصفور ، نستطيع أن نتبين أنه كان رجلا تقيا ولو إلى حد بسيط ، يحول بينه وبين السكر والشراب ، كما أننا نشك في رواية ابن تيمية هذه ، لما يدور حول هذا الرجل من متناقضات ، فهو عند كثيرين مكفَّر ، وغيرهم يؤلِّهه ويثق بكلامه ، ولذلك قد يكون ما قاله افتراءً على الرجل ، لأسباب لا نعرفها .

أما محاولة الدكتور قباوة التوفيق بين رواية مداعبة السلطان لأبي الحسن ، وبين رواية ابن تيمية، فالواضح لكل ذي لبٍّ أن من يصاب بالحمى لا يستطيع النهوض من فراشه ، لأن جسمه يكون في تعب وسقم شديدين ، يحولان بينه وبين الحركة ، فكيف يستطيع مع هذا الذهاب إلى مجالس الشراب ، وشرب الخمر الذي يزيد الجسم ضعفًا .

إذن فإنني أرجح أن يكون ابن عصفور قد مات غرقًا كما روى لنا ابن قنفذ ، وما قصة الشراب إلا محاولة لإخفاء قصته مع السلطان ، خشية تأليب العامة عليه وعلى أعوانه ، لما عرفناه من مكانة ابن عصفور ومنزلته عند الناس وطلاّب العلم .

وكان لمكانته العلمية العظيمة ، وما حواه من علم بهر به الكثيرين أن وجد من القوم من يرثيه بعد موته ، و ممن رثاه ، القاضي ناصر الدين أحمد بن محمد المالكي المشهور بابن المنير ، قاضي الإسكندرية ، المتوفى سنة 683 هـ ، بقوله :

أَسْنَدَ النَّحْوَ إِلَيْنا الدُّؤَلي  عنْ أَميرِ المُؤْمِنينَ البَطَلْ
بدأَ النَّحْوَ عَليٌّ ، وكذا  قُلْ بِحَقٍّ خَتَمَ النَّحْوَ عَليّ [2]

وأيًا كانت طريقة موت ابن عصفور ، فكل ما روي لا يمحو عظمة علمه الذي خلفه وراءه ، والذي جعله إلى الآن حيا بيننا يكلمنا ونكلمه .

.....

(1) ابن قنفذ ، وفيات ابن قنفذ ، ص 331
(2) السيوطي ، بغية الوعاة ، ج210/2 .

## 2.2 التلميذ :

### 1.2.2 صفته :

ذكرت مصادر ترجمة ابن عصفور ، أنه كان تلميذًا محبًا للعلم والمطالعة ، يلازمها دون أن يمل أو يكل ، " وكان أصبر الناس على المطالعة ، لا يمل من ذلك [1] " ، وليس أدل على ذلك من أنه لازم أستاذه الشلوبين مدة عشر سنوات يتدارس معه كتاب سيبويه ، فهمًا وعلمًا [2] ، وتلك مدة ليست بالهينة أو اليسيرة ، في تأمل كتاب واحد ، وليس ذلك إلا اعترافًا من الأستاذين بمكانة " كتاب سيبويه " وأيضًا حبهما للعلم وصبرهما عليه .

ولتتلمذه على أستاذه الشلوبين (كما سيأتي ) فإنه قد حصَّل من العلم ما لم يتح لغيره تحصيله ، إذ ليس الشلوبين بالأستاذ الوضيع القدر أو القليل المكانة ، ولأجل ذلك يذكر صاحب الدراية أن ابن عصفور "حصل ما لم يحصل غيره ، وكل من قرأ على أبي علي الشلوبين ببلده نجب ، وأجلهم عندي رجلان ، الأستاذ أبو الحسن هذا ، والأستاذ أبو الحسن ابن أبي الربيع ، وأجل الأستاذين أبو الحسن بن عصفور ...[3] " .

### 2.2.2 أساتذته وشيوخه :

لم تزودنا كتب التراجم التي تحدثت عن ابن عصفور بالكثير حول أساتذته وشيوخه الذين تتلمذ عليهم ، وقصرت الذكر بأنه تلقى علومه ، على أيدي أعظم علماء الأندلس ، أمثال أبي الحسن الدباج ، وأبي علي الشلوبين ، ولم تذكر غيرهما وأورد فيما يأتي نبذة عن هذين العالمين .

### 1.2.2.2 أبو الحسن الدَّبّاج [4] :

هو شيخ الأندلس ، علي بن جابر بن علي بن أحمد اللخمي الإشبيلي . عالم باللغة والأدب ، لطيف المعشر ، متين الدين ، خالص اليقين ، أخذ القراءات عن ابن صاف وأبي الحسن نجبة بن يحيى ، وأخذ العربية عن أبي ذر الخشي وابن خروف ، وتصدر للإقراء والعربية نحو خمسين سنة [1] ، قدمه أهل إشبيلية للصلاة بهم في جامع العدبس [2] ، مشهور بالفضل ، وهو مع هذا في نهاية من اللطافة ، والمداعبة للغلمان والتندير في شأنهم ، قرأت (الكلام لابن سعيد ) عليه بإشبيلية ، ومن شعره :

لمَّا تَبَدَّتْ وَشَمْسُ الأُفْقِ باديةٌ  أَبْصَرْتُ شَمْسَيْنِ : منْ قُرْبٍ ومِنْ بُعْدِ
مِنْ عادَةِ الشَّمْسِ تُعْشي عَيْنَ ناظِرِها  وَهذِهِ نورُها يَشْفي مِنَ الرَّمَدِ

وقوله في المجبنات :

أحلى مَواقِعِها إذا قَرَّبْتَها  وبُخارُها فَوْقَ المَوائِدِ سامي
إنْ أُحْرِقَتْ لَمْسًا فَإنَّ أُوارَها  في داخِلِ الأَحْشاءِ بَرْدُ سَلامِ [3]

ويقول فيه المقري:" كان إمامًا في فنون العربية ، ولكن شهر بإقراء كتب الأدب ، وكان زاهدًا ، وفيه لوذعية وظرف " [4].

وكان مولده سنة 566هـ ، وكانت وفاته سنة 646 هـ ، في إشبيلية بعد أخذ الروم الملاعين لها في شعبان _بعد جمعة _ فإنه هاله نطق الناقوس وخرس الأذان فما زال يتلهف ويتأسف ويضطرب إلى أن قضى نحبه ، وقيل مات يوم أخذها.

.....

(1) انظر : الكتبي ، فوات الوفيات ، ج109/3 ؛ الصفدي ، الوافي بالوفيات ، ج268/22 ؛ الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج5 /330 ؛ السيوطي ، بغية الوعاة ، ج210/2 ؛ الغبريني ، عنوان الدراية ، ص317_318 .
(2) انظر : المصدر السابق نفسه .
(3) الغبريني ، عنوان الدراية ، ص318 .
( 4) الحنبلي ، شذرات الذهب ، 235/5 .

### 2.2.2.2 أبو علي الشلوبين [5] :

هو الأستاذ أبو علي بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي ، المعروف بالشلوبيني ، والشلوبيني نسبة إلى حصن شلوبينية بجنوب الأندلس ، ويقع جنوبي غرناطة على البحر المتوسط ، وهي قرية من قرى إشبيلية ، تقع غربي مدينة " موتريل شرقي المنكب " ، وقد أورد بعض المؤرخين اسمه بدون ياء النسب ، فقال الشلوبين وهي تعني بلغة الأندلس: الأشقر والأبيض [6] .

.....

(1) الحنبلي ، شذرات الذهب ، 5/ 225 .

(2) وفي الشذرات : العديس ، وهو اسم أطلق على هذا المسجد .

(3) ابن سعيد ، المغرب في حلى المغرب ، ج1 / 260 .

(4) المقري ، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب ، ج322/2 .

(5) السيوطي ، بغية الوعاة ، 224/2 – 225 ؛ وابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ،ج358/6 ؛ الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج232/5

(6) انظر :الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ط1 ، شعيب الأرناؤوط وجماعة ، مؤسسة الرسالة ، (د.ت) ، 13 /273 .

وقد ولد أبو علي سنة 562هـ بإشبيلية ، وكانت وفاته سنة 645هـ ، عن ثلاث وثمانين سنة [1] . أخذ عن السهيلي والجزولي وغيرهما ، وسمع من أبي بكر بن الجد ، وأبي عبد الله بن زرقون ، وأبي محمد بن يونة ، وأخذ العربية عن أبي إسحاق بن ملكون ، وأبي الحسن نجبة بن يحيى ، ولازم ابن صاف .

وكان إمام عصره في العربية بلا منازع ، وهو آخر الأئمة بالمشرق والمغرب في هذا الشأن ، وكان بالإضافة إلى هذا بارعًا في قرض الشعر ونقده ، والتعليم وغير ذلك .

قال ابن سعيد : " وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه ، ولم يترك أحدًا في عصره يوازيه ... وكان مع إمامته في النحو مقرئًا لمصنفات الأدب الجليلة ، قائمًا بمعرفتها وضبطها وروايتها ، عاملاً بذلك غدوه وأصيله " [2] .

وقال عنه السيوطي:"وقلما تأدب بالأندلس أحد من أهل زماننا إلا وقرأ عليه واستند ولو بواسطة إليه " [3] ،وقد تتلمذ عليه ابن عصفور ولازمه عشر سنوات إلى أن ختم على يديه كتاب سيبويه ، وقد حصلت بينهما منافرة ومقاطعة ، يرجع بعضهم أسبابها إلى الغيرة من المنزلة التي وصل إليها ابن عصفور ، التي جعلته ينافس شيخه وأستاذه ، مما أوغر صدر الأستاذ ،وجعله ينقم عليه ، فصار إلى الغض من شأنه ، ويصمه بالجهل ، فكان يقول لتلاميذه : " إذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل " [4] يقصد ابن عصفور .

ومع علمه الواسع إلا أنه كانت به غفلة وحكاياته في ذلك غريبة ، ومن مصنفاته النحوية : التوطئة ، والتعليق على كتاب سيبويه .

### 3.2 المدرس :

وقد أصبح الطالب مدرسا ، بعد أن اشتد عوده ، ورسخت قدمه في النحو ، أخذ يقرىء الناس ، وصار له مجلس علم ، يختلف إليه الطلاب والعلماء ، يأخذون عنه ويفيدون منه .

.....

(1) انظر :الذهبي ، سير أعلام النبلاء ،ج 274/13 .

(2) اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى ، ص152–154 ،نقلا عن فباوة ، ابن عصفور والتصريف ، ص 61 .

(3) انظر : السيوطي ، بغية الوعاة ، 225/2 .

(4) انظر : المقري ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، 209/2 ،210 .

### 1.3.2 البلاد التي درَّس بها :

بعد أن استكمل ابن عصفور دراسته ، تصدر للتدريس في بلده إشبيلية أولا ، فعلا قدره لدى رجال العلم والسلطان ، فقربه إليه الأمير الهنتاتي ، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر ، ثم وجد أن بقاءه بإشبيلية لا يلبي طموحه في نشر العلم والمعرفة التي حصلها ، فغادرها إلى بلاد الأندلس ، فأقرأ في شريش ، وشذونة ، ومالقة ، ولورقة ، ثم مرسية [1] ، وكان يقيم بكل بلدة منها عدة أشهر ، فأقبل عليه الطلبة ، وكان يملي عليهم من تقاييده على الجمل ، وإيضاح الفارسي ، والجُزُولية ، وكتاب سيبويه ، وكان إملاؤه من الذاكرة ، لا قراءة من الكتب [2] فانتفع بعلمه خلق كثيرون .

ثم جاز إلى المغرب مودعًا الأندلس ، فدخل مراكش ، وسكن ثغر أنفا وثغر أُزْمُورة [3] ثم انتقل إلى إفريقية وأقام بتونس مدة يسيرة مع الأمير محمد بن الأمير أبي زكرياء الذي جعله من خواصه وجلسائه ، وعند انتقال الأمير أبي عبدالله إلى بجاية ، كان ابن عصفور مرافقًا له ، فأقام معه مدة ثم عاد إلى أفريقية ، ثم غادرها إلى لورقة ، ورجع إلى غربي الأندلس ، ثم إلى مدينة سلا ، ثم استدعاه صاحب أفريقية ،الأمير عبدالله المستنصر الحفصي ولبث في قصبة تونس حتى توفاه الله .

### 2.3.2 تلاميذه :

لقد كان لكثرة تنقل ابن عصفور في البلاد ، للتدريس فيها ، دور مهم في إقبال طلبة العلم عليه ، لينهلوا من علمه ، ويرتووا من ذلك المعين العذب الذي لا ينضب ، وقد تتلمذ على يدي هذا العالم ، عدد غير قليل من التلاميذ ، وممن ذكره المؤرخون من تلاميذه :

### 1.2.3.2 أبوحيان الأندلسي [5] :

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، الشيخ الإمام الحافظ العلامة ، فريد العصر وشيخ الزمان وإمام النحاة ، أثير الدين أبو حيان الغرناطي ، قرأ القرآن بالروايات ، وسمع الحديث

.....

(1) انظر : الكتبي ، فوات الوفيات ، ج 3 / 109 ؛ الصفدي ، الوافي بالوفيات ، ج 22 / 266 ؛ الغبريني ، عنوان الدراية ، ص 318 ، السيوطي ، بغية الوعاة ، ج 2 /210 .

(2) صلة الصلة ، نقلا عن قباوة ، ابن عصفور والتصريف ، ص 58 .

(3) الذيل والتكملة ، نقلا عن قباوة ، المرجع السابق نفسه ، ص 58

(4) الكتبي ، فوات الوفيات ، ج 4 / 71 .

(5) السيوطي ، بغية الوعاة ، ج 231/1–235

بجزيرة الأندلس وبلاد إفريقية وثغر الإسكندرية وبلاد مصر والحجاز ، وحصَّل الإجازات من الشام والعراق وغير ذلك ، واجتهد وطلب وحصَّل وكتب ، وله إقبال على الطلبة الأذكياء وعنده تعظيم لهم . نظم ونثر ، وله الموشحات البديعة ، وهو ثبت فيما ينقله ، محرر لما يقوله ، عارف باللغة ضابط لألفاظها ، وأما النحو والتصريف ، فهو إمام الدنيا فيهما ، وله اليد الطولى في التفسير والحديث والشروط والفروع وتراجم الناس وطبقاتهم وتواريخهم وحوادثهم وتقييد أسمائهم ، خصوصا المغاربة ، على ما يتلفظون به من إمالة وترخيم وترقيق وتفخيم ، وهو الذي جسَّر الناس على مصنفات جمال الدين بن مالك ورغبهم في قراءتها وشرح لهم غامضها وخاض بهم لججها وفتح لهم مقفلها ، والتزم أن لا يقرىء أحدا إلا إن كان في سيبويه أو " التسهيل " لابن مالك أو في مصنفاته ، ولما قدم من البلاد لازم الشيخ بهاء الدين ابن النحاس رحمه الله تعالى وأخذ عنه كتب الأدب .

وكان حسن العمة مليح الوجه ،ظاهر اللون مشربًا بحمرة ، منوَّر الشيبة ، مولده بغرناطة في شهور سنة أربع وخمسين وستمائة ، وتوفي بالديار المصرية في أوائل سنة خمس وأربعين وسبعمائة ، رحمه الله تعالى .

ومن نظمه :

سَبَقَ الدَّمْعُ بالمَسيلِ المَطايا إذْ نَوى مَنْ أُحبُّ عنّيَ نُقْلَهْ
وَأَجادَ السُّطورَ في صَفْحَةِ الخَدِّ ولِمْ لا يُجيدُ وَهْوَ ابْنُ مُقْله ؟ (1)

### 2.2.3.2 ابن سعيدالمُدَلَّجِيّ[2] :

هو علي بن موسى بن عبد الملك بن سعيد بن محمد بن عبدالله بن سعيد بن الحسن بن عثمان بن عبدالله بن سعد بن عمار بن ياسر بن كنانة بن قيس بن الحصين العنْسي ، المدلجي [3] ، من أهل قلعة يحْصب ، غرناطي ، قلعي [4] ،سكن تونس ، أبو الحسن بن سعيد ، وهذا الرجل وسطى عقد بيته ، وعلم أهله ، ودرة قومه ، المصنف ، الأديب ، الرحالة ، الطرَفة ، الأخباري ، العجيب الشأن في التجول في الأقطار ، ومداخلة الأعيان ، للتمتع بالخزائن العلمية ، وتقييد الفوائد المشرقية والمغربية ، أخذ من أعلام إشبيلية كأبي علي الشلوبين ، وأبي الحسن الدباج ، وابن عصفور

.....

(1) الديوان : 473 ، نقلا عن الكتبي ، فوات الوفيات ، ج 4 / 71 .

(2) المقري ، نفح الطيب ، ج 3 /37 – 38 ؛ الكتبي ، فوات الوفيات ، ج 3 /103؛ السيوطي ، بغية الوعاة ، ج 2 /209.

(3) نسبة إلى مدلج ، وهي قبيلة من كنانة ، أبوهم مدلج بن مرة بن عبد مناة بن كنانة

(4) نسبة إلى القلعة ، وهي قلعة يحصب وتسمى ، قلعة بني سعيد .

وغيرهم ، وتواليفه كثيرة ، منها "المرقصات والمطربات "، و "المقتطف " ، و"أزهار الطرف " ، و "الطالع السعيد في تاريخ بني سعيد " تاريخ بيته وبلده ، والموضوعان الغريبان المتعددا الأسفار ، وهما " المُغْرِب في حُلى المَغْرِب " و "المُشْرِق في حُلى المَشْرِق " وغير ذلك .

وقد روى أبو بكر الحكيم أنه خلَّف كتابا يسمى " المرزَمة " يشتمل على وقْر بعير من رزم الكراريس ، لا يعلم ما فيه من الفوائد الأدبية والأخبارية إلا الله تعالى ، وتعاطى نظم الشعر في حد من الشبيبة يعجب فيه من مثله ، فيذكر أنه خرج مع أبيه إلى إشبيلية وفي صحبته سهل بن مالك يباحثه عن نظمه إلى أن أنشده في صفة نهر والنسيم يردده والغصون تميل عليه :

كأنَّما النَّهْرُ صَفْحَةٌ كُتِبَتْ أَسْطُرُها ، والنَّسيمُ يُنْشِئُها

لمَّا أَبانَتْ عَنْ حُسْن مَنْظَرِها مالتْ عَلَيْها الغُصونُ تُقْرِؤُها

### 3.2.3.2 ابن عُذْرَة الأنصاريّ [1] :

هو أبو الحكم ،الحسن بن عبدالرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن بن عذرة الأنصاري الأوسي الخضراوي ، قال ابن عبدالملك : كان نحويا نبيلا حاذقا ، ثابت الذهن ، وقاد الفكر ، ولد ليلة الثلاثاء لتسع بقين من رجب سنة اثنتين وعشرين وستمائة ، وأخذ عن أبي العلاء إدريس القرطبي ، وابن عصفور وغيرهما .

وقال ابن مكتوم في تذكرته : هو الشيخ الإمام البارع النحوي ، له تصانيف منها : المفيد في أوزان الرجز والقصيد ، والإغراب في أسرار الحركات والإعراب ، كان حيا سنة أربع وأربعين وستمائة .

### 4.2.3.2 ابن حكم الطبيري [2] :

هو أبو عثمان ، سعيد بن حكم بن عمر بن أحمد بن حكم بن عبد العزيز بن حكم القرشي الطبيري ، كان نحويا أديبا ، حسن التصرف في النظم والنثر ، مشاركا في الفقه والحديث والرجال ، ذا حظ صالح من الطب .

.....

(1) السيوطي ، بغية الوعاة ، ج 1 /510 .

(2) المصدر السابق نفسه ، ج 1 / 583 – 584 .

أخذ عن الدباج والشلوبين وابن عصفور ، وروى عنهم . وأجاز له من المشرق التاج القسطلاني وخلق ، وروى عنه يوسف بن مفوَّز .

استولى على مُنُرْقة ــ بضم النون وسكون الراء ــ فضبطها أحسن ضبط ،وسار فيها أحسن سيرة ، فهابه النصارى ، واستقام أمر المسلمين ، وهو مع ذلك لا يفتر عن النظر في العلم وإفادته ، ولد ليلة السبت سادس جمادى الآخرة سنة إحدى وستمائة ، ومات يوم السبت لثلاث بقين من رمضان سنة ثمانين وستمائة .

### 5.2.3.2 الشلوبين الصغير [1] :

هو أبو عبدالله ، محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي ،يعرف بالشلوبين الصغير ، مذكور في جمع الجوامع ، قال ابن البركاني : من النبهاء الفضلاء ، أخذ العربية والقراءات عن عبدالله بن أبي صالح ، ولازم ابن عصفور مدة إقامته بمالقة ، وأقرأ ببلده القرآن والعربية ، وكان بارع الخط ، منقبضا عن الناس ، كثير التعفف متحققا بأشياء جليلة ، مقتصدا في شؤونه كلها ، لا يقرىء إلا من له جهة تحترم غير محترف بذلك ، ومعيشته من أملاك له ، مجانبا للناس ، على استقامة وخير ، شرح أبيات سيبويه شرحا مفيدا ، وأكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية ، وانتفع به طائفة . مات سنة ستين وستمائة عن نحو أربعين سنة .

### 6.2.3.2 أبو زكريا النحوي [2] :

هو أبو زكرياء ، يحيى بن أبي بكر بن عبدالله بن محمد بن عبدالله الغماري التونسي النحوي ، ولد سنة ثلاث وأربعين وستمائة ، وقرأ العربية بتونس على ابن عصفور ، وبدمشق على ابن مالك ، وبالقاهرة على البهاء النحاس ، ومع ذلك فكانت بضاعته في النحو مزجاة ، مات في ثالث عشر ذي الحجة سنة أربع وعشرين وسبعمائة .

### 7.2.3.2 الغماري التونسي [3] :

هو أبو الحسن ، علي بن عبدالله [4] بن محمد بن علي بن رمان الرماني التونسي ، الأستاذ

.....

(1) السيوطي ، بغية الوعاة ، ج 1 / 187 . ( 2) المصدر السابق نفسه ، ج 2 / 331 .

(3) المصدر السابق نفسه، ج 2 / 172 ( 4) لفظ الجلالة (الله) سقطت سهوا من المصدر .

المقرىء النحوي ، هكذا قال ابن رُشيد في رحلته ، وقال : كان أحد مقرئي تونس في العربية ، أخذ عن ابن عصفور ، وأجاز لنا بعد انصرافنا من تونس .

### 8.2.3.2 أبو الفضل الصَّفَّار [1] :

هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفار ، صحب الشلوبين وابن عصفور ، وشرح كتاب سيبويه شرحا حسنا ، يقال إنه أحسن شروحه ، ويردُّ فيه كثيرا على الشلوبين بأقبح رد . مات بعد الثلاثين وستمائة ، وذكر في جمع الجوامع .

ولابن عصفور تلاميذ آخرون ، ذكر بعضهم خلال ترجمته ، منهم الأمير يحيى بن برد الله ضريحه، وأبو محمد مولى سعيد بن حكم، وأبو عبدالله بن أبي، وقرأ عليه خلق كثير وانتفعوا به[2]

## 4.2 العالم :

### 1.4.2 مكانته العلمية و مؤلفاته :

شُهد لابن عصفور بأنه حامل لواء العربية في الأندلس[3] ، وهذا شيء ليس بمستغرب أو مستعجب ، فمن يتلقى علومه على يدي شيخ نحاة الأندلس ، أبي علي الشلوبين ، لا يجوز إلا أن يكون عالما فذا ،يشار إليه بالبنان ، يقول صاحب الدراية :"وكل من قرأ على أبي علي الشلوبين ببلده نجب" [4].

وكما ذكر سابقا ، فإن ابن عصفور قد عاش في ربوع الأندلس ، يأخذ العربية والأدب من أشهر علمائها الأعلام ، حتى استوى علما من أعلام العربية وعلومها في بلده ، والبلاد الأخرى التي ارتحل إليها ، وقد علا قدره لدى رجال العلم والسلطان في تلك البلاد ، ولأجل هذه المكانة التي تحصلها ابن عصفور ، استحق أن يقال فيه ، ما قاله صاحب الدراية ، [5] : " هو الشيخ الفقيه الأستاذ النحوي المؤرخ المحصل الجليل الفاضل ... شهير الذكر ، رفيع القدر ، .. "

.....

(1) السيوطي ، بغية الوعاة ، ج 2 / 256.
(2) الغبريني ، عنوان الدراية ، ص 318 .
(3) السيوطي ، بغية الوعاة ، ج 2 / 210 .
(4) الغبريني ، عنوان الدراية ، ص 318 .
(5) المصدر السابق نفسه ، ص 318 .

ولا يجمع مثل هذه الصفات إلا أن يكون على تلك المنزلة التي ارتقاها ابن عصفور بعلمه وفضله .

ولسعة علمه وجودة تحصيله ، حظي ابن عصفور بمكانة عالية بين علماء النحو في عصره ، واقترن اسمه بأسماء شيوخه الذين تلقى العلم على أيديهم ، أمثال الشلوبين ، وأبي الحسن الدباج ، فصار يذكر متى ذكروا ، فتفوق واشتهر بسرعة ، حتى عدَّ في الطبقة الأولى من أعلام إشبيلية[1] .

ولأجل ذلك ، اشتعلت نار الغيرة والحسد في قلب شيخه الشلوبين ، فصار يغض من شأنه ، وينتقص من قدره ، ومما يثبت ذلك ما رواه المقري أن أبا جعفر اللبلي قرىء عليه قول امرىء القيس :

حيِّ الحُمولَ ، بجانب العَزْلِ إذْ لا يُلائِمُ شَكْلُها شَكْلي [2]

فقال لطلبته : ما العامل في هذا الظرف ؟ يعني " إذ " ، فتنازعوا القول ، فقال : حسبكم ، قرىء هذا البيت على أستاذنا أبي علي الشلوبين ، فسألنا هذا السؤال ، وكان أبو الحسن ابن عصفور قد برع واستقل ، وجلس للتدريس ، وكان الشلوبين يغض منه، فقال لنا : إذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل ! يعني ابن عصفور ، فلما خرجنا سرنا إليه بجمعنا ، ودخلنا المسجد ، فرأيناه قد دارت به حلقة كبيرة ، وهو يتكلم بغرائب النحو ، فلم نجسر على سؤاله لهيبته ، وانصرفنا ، ثم جئنا بعد على عادتنا ، إلى أبي علي ، فنسي ، حتى قرىء عليه قول النابغة :

فعُدْ عمّا تَرى ، إذْ لا ارْتِجاعَ لَهُ  وانمِ القُتودَ على عَيرانةٍ أُجُدِ [3]

فتذكر ، وقال : ما فعلتم في سؤال ابن عصفور ؟ فصدقنا له الحديث ، فأقسم ألا يخبرنا ما العامل فيه [4].

### 2.4.2 مؤلفاته :

وقد ألف أبو الحسن ابن عصفور العديد من المؤلفات ، بلغت قرابة الثلاثين مؤلفا، في النحو والصرف والأدب والأصوات ، وغير ذلك ، ومن هذه المؤلفات :

أولا : غير المطبوعة " المخطوطة " :

1) الأزهار[5] .  2) إنارة الدياجي [6] .

.....

(1) انظر : المقري ، نفح الطيب ، ج 2 / 271 .  ( 2) ديوان امرىء القيس ، ص 96 .

(3) ديوان النابغة ، ص34 .  ( 4) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج 2 / 209 – 210 .

(5) انظر : فوات الوفيات ، ج110/3 ؛ و الوافي بالوفيات ، ج266/22 ؛ وهدية العارفين ،ج 5 / ص712 .

(6) انظر : فوات الوفيات ، ج110/3 ؛ و الوافي بالوفيات ، ج266/22 ؛ وهدية العارفين ،ج5 / ص712.

3) إيضاح المشكل [1] ، وهو شرح لكتاب " المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب " ، لأبي الفتح المطرزي ناصر الدين بن عبد السيد الخوارزمي الحنفي ، المتوفى سنة 610هـ .

4) البديع[2]، وهو شرح المقدمة الجزولية التي صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي المتوفى سنة 607هـ ، وعرفت باسم القانون ، وهي مقدمة موجزة جدا في النحو ، وصفها العلماء بالعسر والغرابة ، وكان الجزولي نفسه قد شرحها أيضا .

5) مُفاخَرة السالف والعذار . [3]

6) سرقات الشعراء . [4]

7) السلك والعنوان ومرام اللؤلؤ والعقيان [5] ، وهو أرجوزة في النحو .

8) شرح الأشعار الستة [6] ، وهو شرح لدواوين : امرىء القيس ، والنابغة الذبياني ، وزهير ابن أبي سلمى ، وعلقمة الفحل ، وطرفة بن العبد ، وعنترة بن شداد .

9) شرح الإيضاح الشعري [7] ، والإيضاح كتاب في النحو لأبي علي الفارسي .

10) شرح الحماسة [8] ، وهو شرح على ديوان الحماسة الذي جمعه أبو تمام ، حبيب بن أوس الطائي المتوفى سنة 231هـ .

11) شرح ديوان المتنبي [9] ، وهو شرح لشعر أبي الطيب المتنبي المتوفى سنة 354هـ .

12) شرح كتاب سيبويه [10] ، وكان ابن عصفور قد لازم الشلوبين عشر سنين ، تدارس فيها كتاب سيبويه ، ثم تصدر لتدريسه ، وعلق عليه تعليقات وشروحًا ، نقل منها البغدادي في خزانة الأدب .

13) مختصر الغرَّة . [11]

14) مختصر المحتسب [12] ، وهو اختصار للمقدمة المحتسَبة في النحو ،التي ألفها ابن بابشاذ طاهر بن أحمد النحوي المتوفى سنة 469هـ .

.....

1) انظر : بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ، القسم الثالث 5-6 / 364 .

2) انظر : فوات الوفيات ، ج110/3 ؛ والوافي بالوفيات ، ج267/22 ؛ وهدية العارفين ،ج5 / ص712 ؛ وشذرات الذهب ،ج5/ ص331 ؛ وبغية الوعاة ، ج2 /210 ؛ ومعجم المؤلفين ، ج251/7 .

3) انظر : فوات الوفيات ، ج110/3 ؛ والوافي بالوفيات ، ج267/22 ؛ وهدية العارفين ،ج5 / ص.712

4) انظر : فوات الوفيات ، ج110/3 ؛ والوافي بالوفيات ، ج267/22 .

5) انظر : بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ، القسم الثالث 5-6 / 364 .

6) انظر : فوات الوفيات ، ج110/3 ؛ والوافي بالوفيات ، ج267/22 ؛ وشذرات الذهب ،ج5 / ص331 ؛ وبغية الوعاة ، ج2 /210 ؛ وهدية العارفين ،ج5 / ص712 .

7) انظر :عنوان الدراية ، ص318 .

8) انظر : فوات الوفيات ، ج110/3 ؛ والوافي بالوفيات ، ج267/22 .

9) انظر : فوات الوفيات ، ج110/3 ؛ والوافي بالوفيات ، ج267/22 ؛ ومعجم المؤلفين ، ج251/7 .

10) انظر : الذيل والتكملة ، نقلاً عن قباوة ، ابن عصفور والتصريف ، ص 67

11) انظر : فوات الوفيات ، ج110/3 ؛ والوافي بالوفيات ، ج267/22 .

12) انظر : فوات الوفيات ، ج110/3 ؛ والوافي بالوفيات ، ج267/22 ؛ وبغية الوعاة ، ج2 /210 ؛ وشذرات الذهب ،ج5/ ص331.

15) المفتاح . [1]

16) المقنع ، ومنه نسخ خطية في خزانة القرويين بفاس رقم 1195 [2] .

17) منظومة في النحو[3] ، شرحها صدقة بن ناصر بن راشد الحنبلي ، سنة 1016هـ .

18) الهلال أو الهلالية . [4]

19) مقدمة في النحو : وهي مصنف موجز في النحو ، شرحه ابن عصفور نفسه [5].

20) شرح المقدمة : وهو شرح على المقدمة النحوية التي صنفها هو نفسه [6] .

21) الشرح الأوسط [7] :وهو شرح متوسط الحجم لكتاب الجمل في النحو للزجاجي .

22) الشرح الصغبر [8] : وهو شرح موجز على الجمل في النحو للزجاجي .

ثانيًا : المطبوعة :

1) الممتع في التصريف [9] :حققه فخر الدين قباوة ، ونشر سنة 1970م ،وصدر منه عدة طبعات ، وقد صنف ابن عصفور هذا الكتاب مختصرًا ، وقدمه إلى الأمير أبي بكر عبدالله بن أبي الأصبغ حاكم إشبيلية ، ثم ألحق به وياادات كثيرة ، جعلت أبا حيان يطلق عليه " الممتع الكبير " ، وقد علق عليه ابن مالك صاحب الألفية نقودًا كثيرة ، أضاف إليها أبو حيان أكثر منها ، ثم اختصره في

كتاب سماه " المبدع المُلخَّص من الممتع " ، ونشر في الكويت سنة 1982م ، بتحقيق عبدالحميد سيد طلب [10] .

2) المقرَّب في النحو[11] : حققه عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري ، ونشر سنة 1971م ، وقد ألفه ابن عصفور للأمير يحيى بن عبد الواحد الهنتاتي جدُّ الحفصيين ،ثم عاد إليه بالشرح والتفصيل

.....

1) انظر : فوات الوفيات ، ج110/3 ؛ والوافي بالوفيات ، ج267/22 ؛ وهدية العارفين ،ج5 / ص712.

2) انظر : بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ، القسم الثالث 5-6 / 364 .

3) انظر : بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ، القسم الثالث 5-6 / 364 ؛ وهدية العارفين ،ج5/ ص712 ، وأسماها : مقدمة في النحو .

4) انظر : فوات الوفيات ، ج110/3 ؛ والوافي بالوفيات ، ج267/22 ؛ وهدية العارفين ،ج5 / ص712 .

5) انظر : فخر الدين قباوة ، الممتع الكبير في التصريف ، ص 12 .

6) انظر : المرجع السابق نفسه ، والصفحة نفسها .

7) انظر : فوات الوفيات ، ج110/3 ؛ وشذرات الذهب ، ص331 ؛ عنوان الدراية ، ص318 ؛ وبغية الوعاة ، ج2 /210 ؛ ومعجم المؤلفين ، ج251/7.

8) المرجع السابق نفسه ، والصفحة نفسها .

9) انظر : فوات الوفيات ، ج110/3 ؛ والوافي بالوفيات ، ج267/22 ؛ وهدية العارفين ،ج5 / ص712 ؛ وشذرات الذهب ،ج5/ ص331 ؛ ومعجم المؤلفين ، ج251/7

10) انظر : فخر الدين قباوة ، الممتع الكبير في التصريف ، ص 10 .

11) انظر : فوات الوفيات ، ج110/3 ؛ والوافي بالوفيات ، ج267/22 ؛ وهدية العارفين ،ج5 / ص712 ؛ وبغية الوعاة ، ج2 / 210 ؛ وشذرات الذهب ،ج5/ ص331 ؛ عنوان الدراية ، ص318 ؛ ومعجم المؤلفين ، ج251/7 .

في مؤلف آخر لم يتيسر له إنجازه ، واستل من المقرب المُثُل والمسائل المشكلة ، وشرحها مع إيراد الأمثلة الأخرى في كتاب سماه "مُثل المقرب " ،ألفه للخاصة من العلماء سنة 647هـ ، وقدحققه عبد الرحمن بن محمد العمار ، ثم أحمد حسن كحيل [1] . وقد حُقق المقرب ومعه مُثُل المقرب سنة1998م ، فقد قام بتحقيقه عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوَّض .

واختصر أبو حيان أصل الكتاب في مصنف سماه " تقريب المقرب " ، وقام بشرحه في كتاب سماه " التدريب في تمثيل التقريب " .

2) الشرح الكبير[2] : وهو أكبر شرح لابن عصفور على كتاب " الجمل في النحو " للزجاجي ، يسمى " أحكام ابن عصفور " ، حققه صاحب أبو جناح ، ونشر في بغداد سنة 1980م ، وكان أبو حيان قد اختصر هذا الكتاب ، ورتبه ترتيب أبواب " المقرب " ، وسماه " الموفور في تحرير أحكام ابن عصفور " [3] .

3) الضرائر [4] : حققه السيد إبراهيم محمد ، ونشر في بيروت سنة 1980م .

.....

1) انظر : فخر الدين قباوة ، اللتع الكبير في التصريف ، ص 10 .

2) انظر : فوات الوفيات ، ج110/3 ؛ وشذرات الذهب ، ص331 ؛ عنوان الدراية ، ص318 ؛ وبغية الوعاة ، ج2 /210 ؛ ومعجم المؤلفين ، ج251./7

3) انظر : شرح شواهد الشافية ، نقلاً عن قباوة ، ابن عصفور والتصريف ، ص 68 .

### 3.4.2 موقف العلماء منه :

إن كل إنسان مهما كانت مكانته ، ومهما كان علمه ، فإنه لا يمكن أن يجمع الله على حبه واحترامه وإجلاله ، قلوب البشر جميعا ، وإنما يهيىء الله له من يقدره ويجله ويحترمه ويشيد بعلمه ، وفي الجهة المقابلة ، تجد فئة تحسده وتنكر عليه فضله ومكانته العليا ، وهذا حال العلماء ومعاصري ابن عصفور ، فقد كان له حظوة عند عدد غير قليل من معاصريه الذين قدروا مكانته العلمية ، ولم يبخسوه قدره ، و هناك فئة أخرى غضت من شأنه ، وأقلت مكانته ، فانقسم من حوله فريقين :

#### 1.3.4.2 مريدوه :

إن شهرة ابن عصفور العلمية ، قد دوت في العالم الإسلامي من مشرقه إلى مغربه ، وصار علمه مقصد طلاب العلم ، ومؤلفاته غاية من ابتغى نوال العلم الحق ، وهذا جعل صاحب القدح المعلى

يقول : " وأبو الحسن الآن إمام بهذا الشأن في المغارب والمشارق ، وهو حيث حلّ فعلمه نازل بالمحل الرفيع ، ومقابل بالبر الفائق " [1].

وليس الأمر عند هذا الحد ؛ بل إنه أصبح مجالاً للتفاخر بين طلبة العلم ، يفتخر به تلاميذه ، ويشيرون إليه بالبنان ، فها هو ابن سعيد المدلجي ، يصف شيخه ابن عصفور ، قائلاً: " وإليه انتهت علوم النحو ، وعليه الإحالة الآن من المشرق والمغرب ، وقد أتيت له من إفريقية بكتاب المقرَّب في النحو ، فتلقي باليمين من كل جهة ، وطار بجناح الاغتباط " [2].

وعندما تناول أبو الحسن ابن عصفور ، شرح كتاب الله عز وجل ، وتمنى أن يمده الله بالعمر ليكمل شرحه ، نجد صاحب الدراية يشيد بذلك ، فيقول " وهو ممن له القدرة على هذا ، وهو أولى الناس بشرح كتاب الله تعالى ، وتدل تآليفه على أن له مشاركة في علم المنطق ، ولأجل ذلك حسن إيراده فيها تقسيمًا وحدودًا أو استعمال الأدلة ، فيليق أن يكون كلامه مقدمًا على كلام غيره من المعبرين من النحاة " [3] .

وهذه المنزلة التي حظي بها ابن عصفور ،جعلته محط أنظار الكثيرين وعلمه مقدر لدى المطلعين ،

.....

(1) انظر : اختصار القدح المعلى ، ص96 ، نقلاً عن قباوة ، ابن عصفور والتصريف ، ص 73 .

(2) انظر : المقري ، نفح الطيب ،184/3 .

(3) انظر : الغبريني ، عنوان الدراية ، ص318 _319 .

ولذلك عندما توفي ، رثاه القاضي ناصر الدين بن المنير ، وجعله خاتم علماء النحو : فقال :

أَسْنَدَ النَّحْوَ إِلَيْنا الدُّوَلي  عَنْ أَميرِ المُؤْمِنِينَ البَطَلْ
بَدَأَ النَّحْوَ عَليٌّ ، وَكَذا  قُلْ بِحَقٍّ : خَتَمَ النَّحْوَ عَليّ [1].

### 2.3.4.2 مناهضوه :

أما أصحاب الفئة الثانية ، فهم الذين حاولوا الانتقاص من قدر ابن عصفور وعلمه ، ومنهم : ابن الزبير ، الذي ينفي أن يكون ابن عصفور عالمًا بغير علوم العربية ، فيقول : " لم يكن عنده ما يؤخذ عنه سوى العربية " [2] ، وفي الرد على ذلك ، نقول : ليس عيبًا أن يكون الإنسان متخصصًا في علم من العلوم وبرع فيه ونبغ ، ومن منا يمتلك العلم بكل العلوم .

ومع ذلك فإننا نجد كحالة يخالف هذه المقولة فيصف ابن عصفور بأنه فقيه ،و نحوي ،و صرفي ، ولغوي ،و مؤرخ ، و شاعر[3] ،وهذا لا يطابق المقولة السابقة الزاعمة ،بأنه اختص بعلوم العربية ، فالفقيه عالم بالفقه وهو يختص بعلوم الدين ، والمؤرخ عالم بالتاريخ ومجاله التاريخ مع أن قائمة مؤلفاته التي أوردناها سالفًا ، لا تشير إلى تصنيفه كتبًا في التاريخ أو الفقه ، والشاعر يقول الشعر ، غير أن مصادر ترجمته لم تذكر من شعره إلا بضعة أبيات ، وهي :

1_ لمَّا تَدَنَّسْتُ بالتَّفْريطِ في كِبَرِي وَرُحْتُ مُغْرًى بِشُرْبِ الرَّاحِ واللَّعْسِ
رَأَيْتُ أنَّ خِضابُ الشَّيْبِ أَسْتَرُ لي إنَّ البَياضَ قَليلُ الحَمْلِ للدَّنَسِ [4]

2_ ميْسًا بِطَرْفٍ إذا ما جَرى تَرى البَرْقَ يُبْعَثُ في أَثَرِهْ
مُصَغَّرُ لَفْظٍ ، ولكنَّهُ يَجِلُّ وَيَعْظُمُ في قَدْرِهْ [5]

ولعل فيما ذكره ابن الزبير وأيده الشيخ شمس الدين [6] ، شيئًا من الحقيقة ، ولكنها ليست كلها ، فما وصلنا من مؤلفات ابن عصفور ، يشهد بأنه متبحر في كل فروع العربية ، نحوها وصرفها

.....

(1) انظر : السيوطي ، بغية الوعاة ، ج210/2 ؛ المقري ، نفح الطيب ، ج701/2 ؛ و ص27 ، من هذا البحث .
(2) انظر : الكتبي ، فوات الوفيات ، ج109/3 ؛ الصفدي ، الوافي بالوفيات ، ج266/22 .
(3) انظر : عمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (د.ت) ، ج 7 /251 .
(4) انظر : الكتبي ، فوات الوفيات ، ج109/3 ؛ الصفدي ، الوافي بالوفيات ، ج22/ 266 ؛ الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج5 / 331 ؛ السيوطي ، بغية الوعاة ، ج2 / 210 .
(5) وانفرد ابن مكتوم في إيراد هذين البيتين ، في مقدمة المقرب ، وبخطه .
(6) انظر : نقلاً عن ابن عصفور ، المقرب ، تحقيق أحمد عبد الستار وزميله ، ج1 / 9 .

وأدبها وشعرها ، فقد ألف في النحو أعظم المؤلفات وأهمها ، المقرب الذي دوت شهرته الآفاق ، وشرح الجمل ، وهو كتاب رفيع المستوى ، مشهود له بالمكانة العلية ، وله في الصرف الممتع ، وفي الأدب الضرائر وسرقات الشعراء ، وشرح الأشعار الستة ، وشرح الحماسة وشرح ديوان المتنبي ، وغيرها .

فابن الزبير ينفي أن يكون ابن عصفور عالمًا بغير علوم العربية ، وهذا فيه بعض الإنصاف لشيخنا ، ولكننا نجد كثيرين قد نفوا عنه أن يكون عالمًا بهذه العلوم أصلاً ، ومن بين هؤلاء : ابن مالك ، صاحب الألفية ، فهو يطعن في علمه وينسب إليه الجهل حينًا ، وقصور الضبط والإتقان حينًا آخر ، فيقول : " ليس بالمتقن ولا الضابط المحصل " [1].

ومنهم أيضًا ابن الحاج ، أبو العباس ، أحمد بن محمد الإشبيلي ، وهو معاصر لابن عصفور ، ويتهمه بأنه لا يحسن فهم كتاب سيبويه وتفسيره ، رغم أنه لازم الشلوبين عشر سنين يتدارسه على يديه ، ثم تصدر لتدريسه . ويدعي أبو العباس أنه الحارس لكتاب سيبويه من سقطات ابن عصفور ، فهو يقول : " إذا مت فعل أبو الحسن ابن عصفور في كتاب سيبويه ما أراد ، فإنه لا يجد من يرد عليه " [2].

وكما وجدنا من تلامذة ابن عصفور ، من يفتخر به وبعلمه ، ويثني عليه ويذكره بكل خير ، مثل أبي سعيد المدلجي ــ كما أسلفنا ــ فإنه وجد من بين طلابه من يقلل من شأنه ، ويتعقب سقطاته ، وينتقده لينال من علمه .

هذا التلميذ العاق لأستاذه ، الناكر لفضله عليه ، هو أبو حيان النحوي ، الذي نهل من علم ابن عصفور حتى غدا علمًا من أعلام النحو في المشرق والمغرب ، كما أنه عني بكتب ابن عصفور وخاصة كتاب المقرب ، والممتع والشرح الكبير ، ونهل مما فيها من علم ومعرفة ، ولكن كل ذلك لم يكن ليحول بين هذا العالم وبين الانتقاص من أستاذه ومعلمه ، فرغم ذلك نجده يتعسف في نقده له ، وينعى عليه تقليده للمتقدمين جهلاً ، لا عن علم ودراية ، وجسارته في إصدار الأحكام ، مع عدم حفظه لكتاب الله وأشعار العرب [3] .

.....

(1) انظر : فخر الدين قباوة ، ابن عصفور والتصريف ، ص 74 .

(2) اختصار القدح المعلى ، ص96 ، نقلاً عن قباوة ، المرجع السابق نفسه ، ص74 ؛ و السيوطي ، بغية الوعاة ، 1/359–360 ،

(3) انظر : قباوة ، ابن عصفور والتصريف ، ص75 _78 .

كما أنه يشكك في أن يكون أبو الحسن قد ختم كتاب سيبويه على شيخه الشلوبين ، فيقول: " الذي نعرفه أنه ما أكمل عليه " الكتاب " أصلاً " [1].

ومهما يكن من أمر ، فإنه لا يجوز لتلميذ مهما علا قدره وارتفعت مكانته ، أن يجرح أستاذه ، ويقلل من علمه ويتناسى فضله عليه ، حتى وإن كان ما يجده حقًا أو صوابًا .

ومن العلماء الذين تعقبوا ابن عصفور ، ونسبوا إليه كثرة الأوهام والسقطات ، ابن الضائع ، وابن هشام ، وابن مؤمن وابن النحاس ، ومنهم أبو عبد الله محمد بن الأزرق الوادي آشي الذي جعل يحط من قدر أبي الحسن ابن عصفور ، ويزعم أن ابن الضائع قد كسف شمسه وأخمد ذكره ، فيقول :

بَضائِعُكَ ، ابْنَ الضَّائِعِ النَّدْبُ قدْ أَتَتْ  بِحَظٍّ ، مِنَ التَّحْقيقِ والْعِلْمِ ، مَوفورِ
فَطَرْتَ عُقابًا ، كاسِرًا ، أَوَ ما تَرى  مَطارَكَ قَدْ أَعْيا جَناحَ ابْنَ عُصْفورِ [2]

وعند ما ألف كتابه " المقرب " في النحو انتقده جماعة من أهل قطره الأندلسيين وغيرهم ، منهم ابن الضائع وابن هشام والجزيري ، وله عليه " المنهج المعرب في الرد على المقرب " وفيه تخليط كثير وتعسف [3] .

وسواء أكانت مآخذهم عليه صحيحة ، أم كانت يجانبها الصواب ، فإن الحق يقال : الكمال لله وحده ، وتنزه الخالق سبحانه عن الخطأ والنسيان ، فطبيعة البشر يخطئون ، ولكن ما عد من أخطاء عالمنا لا يقلل من شأنه وقيمته العلمية ، وقد وجدنا من عرض لتلك الأقوال ، وفندها ورد عليها ،ووصفها بالتخليط والتعسف ، وبين أن هذا مرده الغيرة والحسد لتلك المنزلة العظيمة التي وصل إليها عالمنا بين علماء عصره [4] ، ثم أنشد:

وَفي تَعَبٍ مَنْ يَحْسُدِ الشَّمْسَ نورَها  وَيَأْمَلُ أَنْ يَأْتي لَها بِضَريبِ [5] [ الطويل ]

.....

(1) انظر : الكتبي ، الوافي بالوفيات ، ج22/ 266 .
(2) انظر : المقري ، نفح الطيب ، ج701/2 .
(3) انظر : المصدر السابق نفسه ، ج4 / 148 .
(4) انظر : المصدر السابق نفسه ، والصفحة نفسها .
(5) ديوان المتنبي ، وضعه : عبدالرحمن البرقوقي ، ط2 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، (د.ت) ، ج1 / ص181 .

## 3. الفصل الثاني

## أصول النحو ومصادره عند ابن عصفور

تمهيد : ماهية النحو عند ابن عصفور ومكانته

1.3 أصول النحو عند ابن عصفور :

1.1.3 نظرية العامل

1.1.1.3 مفهوم نظرية العامل عند النحاة

2.1.1.3 نظرية العامل عند ابن عصفور

2.1.3 السماع

3.1.3 القياس

4.1.3 الإجماع

5.1.3 العلة والتعليل

2.3 مصادره النحوية .

**تمهيد :**

**ماهية النحو عنده ومكانته**

إن اهتمام ابن عصفور بعلوم العربية عامة وعلم النحو خاصة ، مردّه إلى اهتمامه بما يتعلق بأمور الدين والعبادة ، لأن علوم العربية ذات صلة وثيقة بالدين؛ يستعين بها المسلم على فهم كلام الله تعالى ، وكلام رسوله ، وكلام العرب ، فهو من أشرف العلوم وأعظمها؛ لأننا به نتوصل إلى ذلك ، وهو لأجل هذا فرض عين على كل مسلم قارئ للقرآن الكريم والحديث الشريف ، وهذا ما عبر عنه ابن عصفور في مقدمة " المقرّب "قائلاً "... فلما كان علم العربية من أجل العلوم قدرًا ، وأعظمها خطرًا ، إذ به تقوم للإنسان ديانته ، فتتم به صلاته وعبادته ..." [1]، فمن لا يعرف النحو وأصوله معرفة تامة ، سيخطئ حتمًا في قراءة القرآن ، كما أنه سيصعب عليه فهم أحكامه وآياته الفهم الصحيح ، وفي هذا إثم كبير .

فالقرآن الكريم كتاب العربية الأول ، من بلاغته وفصاحته تستقى قواعد النحو وأحكامه ،وهو المرجع الأساس لمن أراد أن يعرف العربية حق المعرفة ، ولأجل حفظ هذا الكتاب العظيم وفهمه على الوجه الصحيح ، بذل علماؤنا الأجلاء الطاقات الهائلة لتقعيد قواعد هذا العلم ، واستنباط أحكامه ، واستعانوا على ذلك باستقراء كلام العرب ، ثم استنباط المقاييس النحوية التي يقوم عليها هذا العلم من كلامهم .

والنحو عند ابن عصفور صناعة ، ولم يكن المتفرد في إطلاق هذه التسمية عليه ، بل عرف عند معظم أهل العلم إطلاقهم لفظة صناعة على علم النحو ، بل تجاوزوا في ذلك حتى غدا عندهم كل تأليف صناعة ، يقول ابن عصفور وهو يشرح تعريفه للنحو :"... وأما العلم بالمقاييس المعروفة أنفسها من غير نظر إلى معرفة الأحكام المستخرجة منها فمن صناعة أخرى غير هذه الصناعة "[2] .

أما تعريفه للنحو ، فقد حاول فيه أن يجعله علمًا مستقلاً بذاته ، غير متداخل مع غيره من علوم العربية ، كالصرف ، والعروض ، وعلم اللغة ، وغيره فهو يعرفه بأنه :" ... علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ،الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها ، .....

(1) انظر : ابن عصفور ، مقدمة المقرب ومعه مثل المقرب ، ص65 .

(2) انظر : ابن عصفور ، مثل المقرب ، ص67 .

وهذه الأحكام ليست وزنية ، فيحتاج من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام ، وتبيين أجزائه التي يأتلف منها ، وتبيين أحكامها " [1].

وقد جسد ابن عصفور هذه الاستقلالية لعلم النحو من خلال تآليفه ، فقد كان في مؤلفاته متبعًا لمنهج الفصل بين هذه العلوم فجعل للصرف كتابًا مستقلاً سماه " الممتع في التصريف " وللأدب كتاب " الضرائر " وكتاب " شرح الأشعار الستة " وللنحو كتابيه " شرح جمل الزجاجي " وكتاب " المقرب في النحو " الذي كان باكورة مؤلفاته النحوية ، والذي شهد له بالتميز ، إلا أن هذا الاستقلال لم يكن تامًا لدرجة وضع الحدود بين كل علم وآخر ، إذ نجد في " المقرب " أبوابًا ليست من النحو ، وإنما من التصريف ، وذلك في القسم الأخير من الكتاب ، فقد حوى من أبواب الصرف : باب اسم الفاعل المشتق من العدد ، وباب الإدغام ، وباب النسب ، وغيرها ، وهذه الأبواب اعتاد النحاة على

إدراجها في مؤلفاتهم النحوية ، فلم يشأ ابن عصفور أن يخرج عن هذه السنة المتبعة عند سابقيه من النحاة ، كما أشار هو نفسه إلى ذلك [2] .

وهكذا يظهر لنا مقدار عناية ابن عصفور بالنحو ودراسته ، فقد قصر جل اهتمامه على معرفته ، دراسة وتدريسًا وتأليفًا في أبوابه ، فجعل هذا كثيرين ممن ترجموا لحياته ، يذكرون أنه لم يكن له معرفة بغير علوم العربية حتى عُدَّ إمام العربية في عصره ، وحامل لوائها . [3]

## 1.3 أصول النحو عند ابن عصفور :

والنحو عند ابن عصفور علم قائم على أصول تشكل في مجموعها الأساس الذي استند إليه هذا العلم ، وهي أنفسها أصوله عند غيره من العلماء ، وهذه الأصول هي :

1.1.3 نظرية العامل
2.1.3 و السماع
3.1.3 و القياس
4.1.3 و الإجماع
5.1.3 و العلة والتعليل

.....

(1) ابن عصفور ، المقرب ومعه مثل المقرب ، ص67 .
(2) ابن عصفور ، الممتع الكبير في التصريف ، ص33 .
(3) انظر : مصادر ترجمته في الفصل الأول ، ص 23 ، من هذا البحث .

### 1.1.3 نظرية العامل :

#### 1.1.1.3 مفهوم نظرية العامل عند النحاة :

والعامل لغة :" من يعمل على الدوام وإن قل[1] .
وفي اصطلاح النحويين :"ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا،أو ساكنًا "[2] .

ويعرفه الزبيدي فيقول :" والعامل في العربية ما عمل عملاً ما، فرفع أو نصب أو جر ، وقد عمل الشيء في الشيء أحدث فيه نوعًا من الإعراب وعملت الناقة بأذنيها أي : أسرعت "[3] .

وفي لسان العرب:" العامل في العربية ما عمل عملاً فرفع أو نصب أو جر ، كالفعل والناصب والجازم ، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضًا وكأسماء الفعل ، وقد عمل الشيء في الشيء أحدث فيه نوعًا من الإعراب "[4] .

وقد ظهرت عناية العلماء منذ بدايات الدراسات النحوية بنظرية العامل ،دون أن تسمى بهذا المسمى ، الذي ظهر أول ظهوره في كتاب سيبويه ، وقد وضع بذوره أستاذه الخليل بن أحمد ، يقول الدكتور شوقي ضيف :" كل من يقرأ كتاب سيبويه يرى رأي العين أن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العوامل ، ومد فروعها وأحكمها إحكامًا ، بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور ، فقد أرسى قواعدها العامة ذاهبًا إلى أنه لا بد مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ومثلهما الأسماء المبنية" [5].

ويقول أيضًا : "وفي تتبعنا لما جاء في " الكتاب " حول نظرية العامل ، نجد أن سيبويه قد عني بها عناية كبيرة حتى كانت الأساس الذي بنى عليه حديثه في مباحث النحو" [6].

.....

(1)انظر :عبد القاهر الجرجاني ، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ، للشيخ : خال بن عبدالله بن أبي بكر الأزهري الجرجاني (ت 905 هـ ) ، مع متنين لعبد القاهر الجرجاني ، ط1 ، تحقيق : البدراوي زهران ، دار المعارف ، مصر ، 1983م ، ص141 .

(2) المرجع السابق نفسه ، ص142

(3) الزبيدي ، السيد محمد مرتضى ، تاج العروس ، دار صادر ، بيروت ، (د. ت) ، مادة ( عمل ) .

(4) ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ، ط3 ، دار صادر ، بيروت ، 1414هـ – 1994م ، مادة ( عمل ) .

(5) شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ط3 ، دار المعارف ، القاهرة ، ص38 .

(6) المرجع السابق نفسه ، ص64 .

**والعامل النحوي نوعان :**

1_ العوامل اللفظية : وهي عبارة عن ألفاظ يؤدي اقترانها مع غيرها إلى إحداث أثر فيما اقترنت به،كالعوامل الأصلية في العمل ، كالأفعال التي تقتضي فاعلاً ومفعولاً به ، ومن هذه العوامل ما هو قياسي كالفعل مطلقًا ، وما ألحق به من مشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ، وصيغ المبالغة ، وشرطها للعمل أن تكون منونة أو مضافة أو معرفة بأل التعريف .

ومنها أيضًا الحروف ، كحروف الجر وتعمل في الأسماء ، والحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر والحروف المشبهات بـــ" ليس"،والحروف التي تنصب المضارع،وجوازم الفعل المضارع ،

ومنها أيضًا الأفعال بأنواعها الثلاثة وما يلزمها من فاعل ومفعول به إن كانت متعدية ، ومنها أسماء الشرط الجازمة ، والمبتدأ .

2_ و العوامل المعنوية : وهي التي لم تلفظ في التركيب اللغوي حتى يحال العمل إليها ، كما أنها لم تحذف من الكلام حتى تقدر عاملة وهي محذوفة ، وإنما هي عوامل ذهنية مجردة ، اصطلح النحاة على تسميتها بالعوامل المعنوية ، كالابتداء ، ومعناه التجرد من العوامل ، وكذلك رفع الفعل المضارع لتجرده من النواصب والجوازم" [1].

ولعل الذي دفع النحاة العرب إلى التماس عامل للمبتدأ ، مع تجرده من العوامل اللفظية ، هو تحكم فرضية العامل في النحو العربي ، وهيمنتها الكاملة على الدرس النحوي ، وتعليلهم جميع الظواهر اللغوية على أساس العامل والمعمول والأثر والعلة .

### 1.1.1.3 نظرية العامل عند ابن عصفور :

عني ابن عصفور كغيره من العلماء بنظرية العامل بصورة كبيرة ، حتى عدت عنده أصلاً من أصوله النحوية ، التي تشكل الأساس الذي يبني عليه أحكامه وقواعده فتراه يحاول رد كل ظاهرة إعرابية إلى عامل هو السبب فيها ، ففي باب " الإعراب " يقول :" الإعراب ــ اصطلاحًا ــ : تغير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه لفظًا أو تقديرا عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى "[2] .

.....

(1) انظر:محمود أبو كتة ، مدخل إلى علم النحو وقواعد العربية ، ط1 ، مؤسسة زهران للخدمات ، عمان ، 1990م ، ص40 .

(2) ابن عصفور ، المقرب ومعه مثل المقرب ، ص69 ، وانظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 31 .

إذن فلا يحدث التغير إلا إذا كان هناك عامل يعمل على إحداثه ، ولشدة عناية ابن عصفور بهذا المجال ، زخرت مؤلفاته بكثير من الإشارات إلى مسألة العامل ففي باب المبتدأ والخبر يقول في تعريفه للابتداء :" فالابتداء : هو جعلك الاسم أو ما هو في تقديره أول الكلام لفظًا أو تقديرًا ، معرى من العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه " [1].

و سنورد ، فيما يأتي ، عددًا من آراء ابن عصفور في العامل حيث نجدها مبثوثة في كتبه ضمن الموضوعات الآتية :

**1- عامل رفع المبتدأ والخبر :**

فالرافع للمبتدأ في رأيه هو تعريه من العوامل اللفظية ، ولكنه يعدد آراء العلماء في ذلك ثم يبين رأيه ، فيقول :" ... ففي الرافع للمبتدأ أربعة أقوال ، منهم من ذهب إلى أن الرافع له التهمم والاعتناء ، وتهممك واعتناؤك به هو جعلك له أولاً لفظًا أو نية ، وذلك باطل لأن التهمم معنى ، والمعاني لا يثبت لها العمل في موضع ، ومنهم من ذهب إلى أن الرافع له شبهه بالفاعل في أنه مخبر عنه كالفاعل ، ولا يستغني عن الخبر كما لا يستغني الفاعل عن خبره وهو الفعل ، وهذا باطل ؛ لأن الشبه معنى ، والمعاني كما تقدم لم يثبت لها العمل ، وأيضًا فإن المبتدأ والخبر أصل والفعل والفاعل فرع ،... ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع بالخبر[2] ، وذلك فاسد أيضًا؛ لأن الخبر قد يرفع الفاعل ، نحو :"زيدٌ قائمٌ أبوه "، ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لتعريه من العوامل اللفظية ، وهو الصحيح عندي ؛ لأن التعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المعرى قد ركب من وجه ما ، وذلك أن سيبويه حكى أنهم يقولون : واحد واثنان وثلاثة وأربعة ، إذا عدوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها ، وذلك مع التركيب بالعطف ، فإن لم تعطف بعضها ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه ، إذن قد ثبت أن التعري رافع "[3] .

والرافع للخبر عنده أيضًا هو تعريه من العوامل اللفظية ، وهو مع ذلك يعدد آراء العلماء في هذه المسألة أيضا فيقول :" وفي الرافع أيضا للخبر أربعة أقوال ، فمنهم من ذهب إلى أنه مرفوع بالابتداء الذي ارتفع به المبتدأ [4] ، وهذا باطل لأنه قد تقدم إبطال إعمال الابتداء ، وأيضًا فإنه يؤدي إلى إعمال عامل واحد ، وهو الابتداء في معمولين رفعًا من غير أن يكون أحدهما تابعًا

.....

(1) ابن عصفور ، المقرب ، ص122 .

(2) وهو مذهب الكوفيين ، انظر المسألة الخامسة من مسائل الخلاف في " الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1 / ص44_51 .

(3) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / ص340 .

(4) قال بذلك : فريق من البصريين . انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1 / ص44_ 51.

للآخر وهما المبتدأ والخبر، وذلك لا نظير له. ومنهم من ذهب إلى أن المبتدأ هو الرافع للخبر[1] ، وذلك باطل بدليلين : أحدهما أن المبتدأ قد يرفع فاعلاً ، نحو قولك :" القائم أبوه ضاحك " ، ولو كان رافعًا للخبر لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعًا من غير أن يكون أحدهما تابعًا للآخر،وذلك لا نظير له كما تقدم ، والآخر أن المبتدأ قد يكون اسمًا جامدًا ، نحو :" زيد"، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ، فدل ذلك على أنه غير عامل فيه ، وإلى هذا المذهب ذهب سيبويه لكنه عندي باطل لما ذكرت لك . ومنهم من ذهب إلى أن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا وذلك أيضًا فاسد ، لأنه أيضًا يؤدي إلى منع تقديم الخبر ، لأنه لا يتقدم المعمول إلا إذا كان العامل لفظًا متصرفًا ، ولا يردُّ على هذا المذهب بأنه

يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد لأنه لا يجعل للابتداء عملاً على انفراد والمبتدأ كذلك ، بل يكونان ، إذا اجتمعا ، العاملين في الخبر ويتنَزلان عنده منزلة الشيء الواحد . ومنهم من ذهب إلى أن الرافع له تعريه من العوامل اللفظية ، وهو الصحيح عندي لأنه قد تقدم استقرار عمل الرفع للتعري في كلامهم "[2] .

**2- عامل رفع الفاعل :**

وفي الرافع للفاعل ، نجد أبا الحسن يعدد خلافات الناس في ذلك ثم يقدم رؤيته للعامل الذي رفع الفاعل ، فهو عنده الفعل أو ما جرى مجراه ، إذ يقول : "... ومنهم من قال : ارتفع لكون الفعل المسند إليه مفرغا له ، أي : مفتقرًا ، وذلك أن الفعل أبدًا طالب للفاعل لا يستقل منه مع المفعول كلام حتى يذكر الفاعل ، وإذا أخذ الفاعل استقل به ولم يفتقر إلى المفعول ، فمن أخذ الإسناد بهذا المعنى كان مذهبه صحيحًا ، إلا أنه يخرج الإسناد عن معناه اللغوي الذي هو الإضافة "[3] .

**3- عامل نصب المفعول به :**

وفي حديثه حول الناصب للمفعول به يقول: "والعامل فيه أبدًا : الفعل ، أو اسم الفاعل ، أو الأمثلة التي تعمل عمله ، أو اسم المفعول ، أو المصدر المقدر بأن والفعل ، أو الاسم الموضوع موضع الفعل ، وأعني بذلك : الإغراء ، والمصادر الموضوعة موضع الفعل ، وأسماء الأفعال " [4].

.....

(1) قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين منهم سيبويه . انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1 / ص44_51 .

(2) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 341_342 .

(3) المرجع السابق نفسه ، ج1 / 103 .

(4)ابن عصفور ، المقرب ، ص174 .

ويقول في موضع آخر: ":.. ومنهم من ذهب إلى أن العامل فيه الفعل أو ما جرى مجراه ، وهو الصحيح ، بدليل أنه يكون على حسب عامله ، فإن كان العامل فعلاً متصرفًا تصرف فيه بالتقديم والتأخير ، نحو " زيدًا ضرب عمرو " ، وإن كان غير متصرف لم يتصرف فيه ، نحو :" ما أحسن زيدًا " ، لا يجوز أن يقال " زيدًا ما أحسن "[1].

**4- عامل رفع الفعل المضارع :**

وعندما يتحدث عن الفعل المضارع ، تجده يسهب في توضيح الرافع له فيقول : " اعلم : أن الرافع للفعل المضارع وقوعه موقع الاسم ، وأعني بذلك : أن الفعل المضارع ، إذا وقع في موضع يجوز لك إزالته منه ، وجعل اسم بدله كان مرفوعًا ؛ نحو قولك : " يقوم زيد " ، ألا ترى أنك لو قلت :" أخوك زيد " لجاز ، ولذلك لم يرتفع بعد النواصب والجوازم ، فأما قولهم :"سيقوم زيد " ، و" قد يقوم زيد " ، فرفع الفعل ؛ لأنه صار مع قد والسين ، كالشيء الواحد ؛ فوقع الفعل مع الحرف موقع الاسم ." [2] .

ويقول في موضع آخر مبيناً خلافات النحويين :" واختلف النحويون في الرافع له ، فمذهب أهل البصرة أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم بدليل أنه مهما ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعًا ، ولذلك لا يرتفع بعد النواصب والجوازم ؛ لأنه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها.... وزعم أهل الكوفة أنه ارتفع لتعريه من العوامل ، وذلك فاسد ؛ لأن التعري من عوامل الأسماء المبتدآت ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، فإن دخل عليه ناصب نصبه ، وإن دخل عليه جازم جزمه "[3].

ونراه يفرد بابًا يذكر فيه نواصب الفعل المضارع [4] ، وآخر يذكر فيه جوازم الفعل المضارع [5] ، وبابًا للحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر.

**5- عمل الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر :**

يقول ابن عصفور:" العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف ، بدليل أن الأفعال كلها

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج104/1 . (2) ابن عصفور ، المقرب ، ص337 .

(3) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج60/1_62

(4) انظر :ابن عصفور ، المقرب ، ص338_339 ، وشرح الجمل ،ج1 /ص62_64 .

(5) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص347 وما بعدها ، وشرح الجمل ، ج1 / ص65 / 67 .

عاملة ، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال ، فدل ذلك على أن العمل كحق للأصالة إنما هو للفعل ، فما وجد على هذا من الأسماء والحروف عاملا فينبغي أن يسأل عن الموجب لعملها ، فـــ "إن " وأخواتها من الحروف العاملة ، فينبغي أن يسأل عن الموجب لعملها ، والذي أوجب لها العمل عند محققي النحويين هو شبهها بالأفعال في الاختصاص .ذلك أن هذه الحروف تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها ، كما أن الأفعال تختص بالأسماء و لا تدخل على غيرها ، و كل حرف مختص بما يدخل عليه و لا يكون كالجزء ، فإنه يعمل فيما

يختص به من اسم أو فعل . ألا ترى أن عوامل الأسماء كلها مختصة بها و لا تدخل على غيرها ، و كذلك عوامل الأفعال تدخل على الأفعال و لا تدخل على غيرها "[1] .

و يقول في موضع آخر : وجميعها إنما يدخل على المبتدأ والخبر : فما كان مبتدأ كان اسمًا لها ، إلا اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية ، وكل اسم التزم فيه الرفع على الابتداء ، كـــ"ما " التعجبية ، وايمن الله ، وما كان خبرًا للمبتدأ فإنه يكون خبرًا لها إلا الجمل غير المحتملة للصدق والكذب ، وأسماء الاستفهام وكم الخبرية ... ولا يجوز تقديم شيء من معمولات هذه الحروف عليها ، ولا تقديم أخبارها على أسمائها لضعفها في العمل ،إلا أن يكون الخبر ظرفًا أو مجرورًا ، فإن العرب اتسعت فيهما ، مثال ذلك قولك : إن في الدار زيدًا ، وإن عندك عمرًا . "[2] .

" وإذا ألحقت هذه الحروف ما ، لم يجز إعمالها ، نحو قولك :" إنما زيد قائم " ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء ، ألا ترى أنك تقول :إنما يقوم زيدٌ ، إلا " ليت " فإنه يجوز إلغاؤها إذا جعلت ما كافة ،وإعمالها إذا لم يعتد بها ،لأنها باقية على اختصاصها ،لا يُقال:ليتما يقوم زيدٌ[3] ".

" ويجوز في إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ التخفيف بحذف أحد المثلين : فأما لكن إذا خففت ، فيبطل عملها ؛ لزوال الاختصاص نحو قولك : " ما قام زيد ، لكن عمر قائم " ، وأما أنْ وكأنْ : فلا يجوز فيهما إلا الإعمال ، لبقائهما على اختصاصهما بالأسماء إلا أن اسمها لا يكون إلا ضمير شأن محذوفًا ؛ نحو قولك : علمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ ، وكأنْ زيدٌ قائمٌ ، وعلمتُ أنْ سيقوم زيدٌ ، والتقدير : أنه زيدٌ قائمٌ ، وكأنه زيدٌ قائمٌ ، وأنه سيقوم زيدٌ . " [4] .

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج415/1 .
(2) ابن عصفور ، المقرب ، ص164 _166 .
(3) المرجع السابق نفسه ، ص 169
(4) المرجع السابق نفسه ، ص170

**6- عمل كان وأخواتها**

وفي باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر يقول في عملها :" و هذه الأفعال إذا دخلت على المبتدأ والخبر ، فإن الخبر إذا كان جملة أو ظرفًا أو مجرورًا ، فإنه في موضع نصب ، وإن كان مفردًا انتصب ، نحو :" كان زيد قائمًا "، ولا يجوز رفعه على أنه خبر ابتداء مضمر ،

وتكون الجملة موضع خبر للفعل ، لأنه إضمار لا فائدة في تكلفه ، فلا تقول :" كنت قائم " ، على تقدير كنت أنا قائم ، وقد نص الخليل على أن ذلك لا يجوز ... هذا ما لم يكن الموضع موضع تفصيل ، فأما في التفصيل فيجوز ذلك ، وذلك مثل أن تقول :" كان الزيدان قائم وقاعد " ، تريد أحدهما قائم والآخر قاعد ، أو منهما قاعد ومنهما قائم . فإنما جاز ذلك لأن موضع التفصيل تقوى فيه الدلالة على الإضمار ، لأن معنى التفصيل يدل على أن المراد : أحدهما كذا والآخر كذا أو ما أشبه ذلك ، وقد نص سيبويه على جواز ذلك ،..." [1] .

وفي الموضوع ذاته ، يقول تحت عنوان " الرافع لأسماء هذه الأفعال " :" واختلف الناس في الرافع لأسماء هذه الأفعال ، فمنهم من ذهب إلى أن هذه الأفعال دخلت على المبتدأ والخبر فنصبت الخبر وبقي المبتدأ على رفعه وهو مذهب كوفي .

ومنهم من ذهب إلى أن " كان " وأخواتها دخلت على المبتدأ والخبر فرفعت ما كان مبتدأ ونصبت ما كان خبرًا ، وهو مذهب أهل البصرة ، وهو صحيح ، والذي يدل على ذلك اتصال ضمير الرفع بها ، فلو كان المرفوع غير معمول للفعل لم يتصل به ضمير لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله ، وأيضًا فإن الرافع له قبل دخول هذه الأفعال إنما كان التعري من العوامل اللفظية ... والتعري قد ذهب بدخول العامل ، وأيضًا فإنه يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، أعني بما ليس بمعمول للعامل ، ألا ترى أنك إذا قلت :" كان زيد قائمًا " ، وقدرت " زيدًا " غير معمول لـــ" كان : فصلت به وهو أجنبي بين " كان " ومنصوبها " [2] .

**7- عمل الحروف المشبهة بـــ "ليس" :**

ويفرد بابًا للحروف المشبهة بليس يسميه " باب ما ،ولا ، ولات "[3] فيقول فيه : " اعلم : أن " ما " لها شبهان : عام وخاص : فالعام : شبهها بالحروف التي لا تخص الاسم بالدخول عليه ؛ إذ

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1/ص395 _396 .

(2) المرجع السابق نفسه ، ج410/1 .

(3) ويسقط ابن عصفور " إنْ " من هذه الحروف .

هي غير خاصة بالاسم . والخاص : شبهها بـــ"ليس" في أنها للنفي ، وأنها إن دخلت على المحتمل خلصته للحال ، كما أن " ليس " كذلك .

فبنو تميم : راعوا الشبه العام ، فلم يعملوها ، وأهل الحجاز ونجد راعوا الشبه الخاص ، فأعملوها عمل ليس ، إلا أنهم لم يعملوها عملها إلا بشروط ثلاثة [1] : أحدها: أن يكون الخبر غير موجب . والآخر : ألا يتقدم الخبر على اسمها ، وليس بظرف ولا مجرور ، والثالث : ألا

يفصل بينها وبين الاسم بـــ " إن" الزائدة . فإن فقد شيء من ذلك ، رجعوا إلى اللغة التميمية ،...." [2] .

ويقول أيضًا:" ولا ولات : يكونان بمنزلة ما الحجازية في رفع الاسم بهما ونصب الخبر ، أما "لا" : فإنها لا تعمل إلا في النكرات ؛ بشرط أن يكون الخبر أيضًا مؤخرًا منفيًا ؛ نحو قولك :" لا رجلٌ أفضلَ منك " ، فإن كان موجبًا أو مقدمًا ، لم تعمل ؛ نحو قولك :" لا أفضلُ منك رجلٌ ولا امرأة ، ولا رجلٌ ولا امرأة إلا أفضل منك " ، وسبب ذلك : أنها إنما تعمل إذا كانت خاصة بالاسم ، ولا تكون خاصة حتى تكون للنفي العام ، فتكون في جواب السؤال العام ؛ نحو قولك : " هل من رجل قائم ؟" ؛ فيلزم دخولها من أجل ذلك على الاسم النكرة . وأما لات : فلم ترفع بها العرب إلا " الحين " مظهرًا أو مضمرًا ؛ فتقول :لات حينُ قيام لك، ولات حينَ قيام لك ، فتنصب حين ،تريد : لات الحين حينَ قيام لك .وتعمل في"الحين" معرفة ونكرة ؛لاختصاصها به ... [3] .

ويقول كذلك:" وقد أجروا "إن" النافية في الشعر مجرى "ما" في نصب الخبر ؛ لشبهها بها..."[4] . وهذا عنده خاص بالشعر ، إلا أن النحاة أعملوها في الكلام عامة ومنهم سيبويه [5] " وهي تدخل على الجمل الاسمية والفعلية .

**8- عمل الأفعال المتعدية :**

وفي باب الأفعال المتعدية تجده يقول :"... ويجوز في هذه الأفعال وسائر أفعال القلوب التعليق ، وهو ترك العمل لمانع ، والموانع : أن يكون المفعول اسم استفهام أو مضافًا إليه ، أو تدخل عليه همزة الاستفهام ، أو لام الابتداء ، أو ما النافية ، أو إنَّ وفي خبرها اللام ؛فهذه الأشياء توجب

.....

(1) هي أربعة شروط ، وليست ثلاثة ، والشرط الرابع : ألاّ ينتقض نفي خبرها بإلا ، وإلا بطل عملها ، نحو : وما محمد إلا رسولٌ .

(2) المقرب ، ص157 .

(3) المرجع السابق نفسه ، ص161 _162

(4) المرجع السابق نفسه ، ص 163 .

(5) انظر : سيبويه ،ج475/1 .

التعليق ، أو يكون الاسم مستفهمًا عنه في المعنى ، فتكون في التعليق بالخيار ؛ نحو قولك : "علمت زيدٌ أبو من هو " ، وإن شئت نصبت زيدًا ؛ ألا ترى أن المعنى :" علمت أزيد أبو عمرو أم أبو غيره ؟" إلا أن يدخل الفعل معنى فعل لا يعلق ؛ فإن العرب تلتزم فيه الإعمال ، وذلك نحو قولك :" أرأيتك زيدًا أبو من هو " ، ولا يجوز رفع زيد ، لأن الكلام دخله معنى " أخبرني " و"أخبر " لا تعلق ، ولم يعلق من غير أفعال القلوب إلا السؤال والرؤية من كلامهم :" سل أبو من

زيد " و" أما ترى أي برق ههنا " ،والفعل المعلق إن كان قبيل ما يتعدى إلى واحد بحرف خافض كانت الجملة في موضع مفعول بعد إسقاط حرف الجر ؛ نحو قولك :" فكرتُ أبو من زيد "[1] .

وعندما يتحدث عن " أقسام الأفعال في التعدي " يضع عنوانًا جانبيًا هو :" إلغاء عمل بعض الأفعال " ، فيقول:" وانفردت الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر التي ليست مبنية للمفعول ، وسِّطت أو أخِّرت ، بجواز الإلغاء وهو ترك العمل لغير مانع يمنع من ذلك ، وذلك إذا توسطت ، نحو :" زيدٌ ظننت قائم " ، أو تأخرت ، نحو :" زيد قائم ظننت " ، إلا أن الإلغاء أحسن مع التأخير ، والإعمال أحسن مع التوسط ، فإذا تقدمت لا يجوز إلا الإعمال ، نحو :" ظننت زيدًا قائمًا " ،خلافا لأهل الكوفة في ذلك ، فإنهم يجيزون الإلغاء مع التقديم وإن كان الإعمال عندهم أحسن ... " [2] .

وفي ثنايا حديثه حول " ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية " يذكر " ما يعمل في المصدر " ، و " وما يعمل في ظرف الزمان وظرف المكان والحال " ، فيقو ل : " ولا يعمل في المصدر إلا فعل أو ما جرى مجراه ، ظاهرًا أو مضمرًا ، فمثال عمله فيه ظاهرًا :" ضربت زيدًا ضربًا " ، ومثال عمله فيه مضمرًا : " ما أنت إلا سيرا " تقديره : ما أنت إلا تسير سيرا ، فأضمر الفعل ، ويجوز تقديمه على العامل وتأخيره ، ما لم يمنع من ذلك مانع .

... فأما ظرف الزمان وظرف المكان والحال ، فقد يعمل فيها الفعل أو ما جرى مجراه ، وقد يعمل فيها معنى الفعل ، فمثال عمل الفعل فيها :" قام زيد خلفك يوم الجمعة ضاحكًا " ، ألا ترى أن العامل في" خلفك " و " يوم الجمعة " و " ضاحك " ،" قام " وهو فعل ، ومثال عمل معنى الفعل في الحال قولك :" هذا زيد قائمًا " ألا ترى أن العامل في " قائمًا " ما في " ذا " من معنى الفعل الذي هو أشر أو " ها " من معنى " تنبه " ..." [3] .

.....

(1) ابن عصفور ، المقرب : ص183 ، وانظر : شرح الجمل ،ج300/1 .

(2) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 294 _ 295 .

(3) المرجع السابق نفسه ،ج315/1.

**9- عمل اسم الفاعل :**

وفي باب اسم الفاعل تجده يفرد عنوانًا يضمِّن فيه شروط عمل اسم الفاعل ، فيقول :" ولا يعمل اسم الفاعل إلا بشروط ، وهي : ألا يوصف ولا يصغر ، وأن يعتمد على أداة نفي أو استفهام ،

أو يقع صلة لموصول ، أو صفة لموصوف لفظًا أو نية ، أو خبرًا لذي خبر ، أو حالاً لذي حال ، أو في موضع المفعول الثاني ، من باب ظننت ، أو الثالث من باب أعلمت ، فأما قوله :

إذا فاقدٌ خطباءُ فَرْخَيْن رجَّعتْ ذَكَرْتُ سليمى في الخَليطِ المُباينِ[1] [الطويل]

فعلى إضمار فعل ، التقدير : فقدتُ فرخين ..." [2] .

**10- عمل صيغ المبالغة :**

وهو أيضًا يفرد بابًا للأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل فيقول :" وهي: فَعُولٌ ، وفَعَّال ، ومِفعال ، وفَعِل وفعيل ، وإنما عملت عمله ؛ لوقوعها موقعه ؛ بدليل أنها للمبالغة ، وفعل المبالغة : فَعَّل بتضعيف العين ، واسم الفاعل منه : مُفعِّل ؛ فهذه الأمثلة إذن واقعة موقع : مفعِّل ؛ ولذلك كان حكمها كحكم اسم الفاعل في جميع ما تقدم ذكره ، إلا أن إعمال فَعِل وفعيل قليل فمن إعمال فعيل : قوله :

حتى شآها كَليلٌ مَوْهِنا عَمِلٌ باتَتْ طِرابًا وباتَ الليلَ لَمْ يَنَمِ[3] [ البسيط ]

ومن إعمال فَعِل قول زيد الخيل:

أتاني أنهم مَزِقون عِرْضِي جِحاشُ الكِرْمَلينَ لها فَديدُ [4] [ الوافر] [5] .

.....

(1) البيت لبشر بن خازم وليس في ديوانه .انظر : شرح الأشموني ، ج341/2 . والشاهد فيه قوله : "فاقد خطباء فرخين " حيث وصف اسم الفاعل ، وبقي عاملا في قوله : " فرخين " على تقدير فعل محذوف تقديره : " فقدتُ " .

(2) ابن عصفور ، المقرب ، ص188 _189 ، وانظر أيضًا : شرح الجمل /ج3/2 وما بعدها .

(3) البيت لساعدة بن جؤبة الهذلي . انظر : خزانة الأدب ، ج155/8 ؛ والكتاب ، ج114/1 .شآها : دفعها وساقها ، الكليل : الضعيف المتعب ، الموهن : منتصف الليل . والشاهد فيه : نصب ( موهنا ) بـــ " كليل " لأنه بمعنى " مُكِل " وهو البرق الضعيف .

(4) البيت لزيد الخيل في ديوانه ، ص176 . أتاني : بلغني ، مزقون : ج مزق وتعني : كثير الهتك ، جحاش : ج جحش ، وهو صغير الحمار ، الكرملين : اسم ماء في جبل طيء ، فديد : صوت الماشية . والشاهد فيه قوله : " مزقون عرضي " حيث أعمل جمع صيغة المبالغة فنصب به المفعول به وهو قوله " عرضي " .

(5)ابن عصفور ، المقرب ، ص192–193 ، وانظر :ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج15/2 وما بعدها .

**11- عمل المصدر:**

ومن ذلك أيضًا إفراده بابًا للمصدر العامل عمل فعله ، فيقول :" وهو نوعان : موضوع موضع الفعل ، نحو قوله :

أعلاقةً أمَّ الوَليدِ بَعْدَما أَفْنانُ رَأْسِكَ كَالثُّغامِ المخْلِس .[1] [ الكامل ]

التقدير : أتعلق أم الوليد .
ومقدر بأن والفعل ، أو بأن التي خبرها فعل أو اسم مشتق منه ، أو بـــ " ما " والفعل ، نحو قولك :" يعجبني ضرب زيد عمرا " التقدير : أن ضرب زيدٌ عمرًا ، أو أنَّ زيدًا يضرب عمرًا ، وكلاهما يعمل عمل الفعل الذي أخذ منه ، وسواء كان بمعنى المضي ، أو بمعنى الحال ، أو الاستقبال .

ولا يخلو المصدر من أن يكون منونًا ،أو مضافًا ، أو معرفًا بالألف واللام . فإن كان منونًا : فإنك ترفع به الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله ؛ وتنصب المفعول ، فتقول :يعجبني ضربٌ زيدٌ عمرًا ، ... وإن كان مضافًا ، فلا يخلو من أن تضيفه إلى الفاعل ، أو إلى المفعول ؛ فإن أضفته إلى الفاعل خفضته وبقي المفعول منصوبًا ،... وإن كان معرفًا بالألف واللام ، فالأحسن فيه ألا يعمل ، وقد يجوز أن يعمل عمل فعله فيرفع به الفاعل ، وينصب المفعول ،.. "[2] .

**12- عمل حروف الخفض :**

وفي الباب الذي يفرده لحروف الخفض وبعد أن يعددها يذكر أقسامها بالنظر إلى ما تجره قائلاً:" وتنقسم بالنظر إلى ما تجره ثلاثة أقسام : قسم لا يجر إلا المضمر ، وهو " لولا " ،... وقسم لا يجر إلا الظاهر ؛ وهو هاء التنبيه ، وهمزة الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ، و"من " في القسم ، والميم المكسورة ، والمضمومة في القسم أيضًا ، وواو رُبّ ، وفاؤها ، و"مذ" ،و"منذ" وكاف التشبيه وحتى ... وقسم يجر الظاهر والمضمر ، وهو ما عدا ذلك من حروف الخفض ... ،
ولا يجوز إضمار حرف الخفض وإبقاء عمله إلا في ضرورة ؛ نحو قوله:

.....

(1) البيت للمرار الأسدي في ديوانه ، ص461 . العلاقة: علاقة الحب ، الفنن : الغصن ، وهنا ذؤابة الشعر ، الثغام :نبات إذا يبس ابيض لونه ، المخلس : المختلط . والشاهد فيه نصب " أم " بـــ " علاقة " لأنها بدل من التلفظ بالفعل فعملت عمله .
(2)ابن عصفور ، المقرب ، ص194 _196 .

لاهِ ابنُ عمكَ لا أفضلتَ في حسبٍ عنى ، ولا أنت ديَّاني فتخزوني[1] [البسيط ]

أو في نادر كلام ؛ نحو ما حُكي من قول بعضهم :" خيرٍ ، عافاك الله ، أي : على خير "[2] .

**13- العامل في المعطوف :**

وفي باب العطف ، يتحدث عن " العامل في المعطوف " فيقول : " والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بوساطة حرف العطف ، فإذا قلت :" قام زيدٌ وعمرو " فالعامل في "عمرو" : "قام" بوساطة الواو ، وكذلك تفعل مع سائر حروف العطف .

فإن قال قائل : فهلا كان العامل حرف العطف نفسه ، فالجواب : إنه لا يعمل الحرف حتى يختص ــ في مذهبنا ــ وحروف العطف ليست بمختصة لأنها تدخل على الأسماء والأفعال .

فإن قال قائل : فلعل العامل مضمر بعد حرف العطف ، فإذا قلت : " قام زيد وعمرو " ، فالعامل في " عمرو " : " قام " مضمرة ، كأنه قال : " وقام عمرو " فالجواب إنه قد تبين أنه لا يسوغ تكرير العامل في مثل : " اختصم زيد وعمرو " فإذا تبين في هذه المسألة أنه لا يصلح أن يكون العامل فيه العطف لعدم اختصاصه ، ولا عامل مضمر بعد الواو لأن ذلك يفسد المعنى تبين أن العامل إنما هو في المعطوف عليه ، وهو " اختصم " ، بوساطة حرف العطف ؛ ويحمل على هذا سائر مسائل العطف " . [3]

**14- العامل في جملة الاشتغال :**

وفي باب الاشتغال يقول في تعريفه :" الاشتغال هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه يعمل في ضميره أو في سببه ، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول أو في موضعه ..." [4] .

ثم يقول في " حكم الاسم في الاشتغال " : " واعلم أن الاسم الذي يشتغل عنه العامل لا يخلو أن يتقدمه شيء أولا يتقدمه ، فإن لم يتقدمه شيء ، فلا يخلو أن يكون العامل في الضمير أو السببي

.....

(1) البيت لذي الأصبع العدواني . انظر : خزانة الأدب ، ج7/ 184،177،173. والشاهد فيه قوله : " لاه ابن عمك " أراد : لله ابن عمك فحذف اللام من لفظ الجلالة وبقي عملها ، وهو ضرورة .

(2)ابن عصفور ، المقرب ، ص263 _271 ، وانظر : شرح الجمل ، ج1 /482

(3) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج227/1 .

(4) المرجع السابق نفسه ، ج1 / 346 .

رفعًا أو نصبًا أو جرًا ، فإن عمل فيه رفعًا ، فالرفع على الابتداء ليس إلا ... وإن عمل نصبًا أو خفضًا جاز في الاسم وجهان : الرفع على الابتداء ، والنصب على إضمار فعل ، فالرفع على الابتداء أحسن لعدم تكلف الإضمار، والنصب في بعض هذه المسائل أقوى منه في بعض... [1] .

**15- عامل الجر في المضاف إليه :**

ويتحدث أيضًا عن " عامل الجر في المضاف إليه " ، فيقول :" وفي الاسم المضاف إليه إذا حذف حرف الجر ، خلاف بِمَ خُفض ؟ فمنهم من زعم أنه مخفوض بذلك الحرف المحذوف المقدر ، وذلك باطل ؛ لأن ذلك يؤدي إلى حذف حرف الجر وإبقاء عمله ، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة أو نادر كلام . ومنهم من زعم أنه مخفوض بالمضاف لنيابته مناب حرف الجر المحذوف ، وهو الصحيح " [2]. و هذا هو رأي سيبويه.

**16- عمل حروف الجزم :**

وهو أيضًا يفرد بابا عنوانه " باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة " فيقول فيه : " الجوازم تنقسم قسمين : جازم لفعل واحد ، وجازم لفعلين : فالجازم لفعل واحد : لم ، ولمَّا ، وألم ، وألمَّا ، ولام الأمر ، و" لا " في النهي ... " [3].ويغفل الحديث عما يجزم فعلين منها .

**17- العامل في الاستثناء :**

وفي باب الاستثناء وفي أثناء حديثه حول " ناصب المستثنى بـــ " إلا " ، يقول :" واختلف النحويون في الناصب للاسم المستثنى بـــ" إلا" ، وفي نصب " غير " ، وما في معناها من الأسماء ، نحو :" سِوى " ، و"سُوى " ، و" سَواء " ، فمنهم من ذهب إلى أن الاسم الواقع بعد " إلا " انتصب بما في " إلا " من معنى الفعل [4] .

وهذا المذهب خطأ لأن الحرف لا يعمل إذا كان مختصًا باسم واحد إلا جرًا ، وأيضًا فإنه يبطل بـــ " غير" وما في معناها من الأسماء ، ألا ترى أنه منصوب وليس قبله إلا ، فإذا ثبت أن

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 346 / 347 .

(2) المرجع السابق نفسه ، ج2 / 171 .

(3) المرجع السابق نفسه ، ج2 / 302 .

(4) انظر : المسألة الرابعة والثلاثين في الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج 1 / ص260_265 .

الناصب في "غير " ليس هو" إلا " فكذلك الاسم المنصوب بعد " إلا " منصوب بما انتصبت به " غير " ، فإن قلت إنما انتصب بما في " إلا" من معنى الفعل ، فذلك فاسد ، لأن المعاني لا تعمل إلا في الظروف والمجرورات والأحوال ، وهو مذهب المازني .

ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بالفعل بوساطة " إلا " وانتصب " غير " وما في معناه بالفعل من غير وساطة وهو مذهب أبي سعيد وابن الباذش، ... وهذا المذهب أيضًا خطأ؛ لأنه قد تنصب هذه الأسماء وإن لم يتقدمها فعل ، نحو قولك : " القوم إخوتُك إلا زيدًا " .

ومنهم من ذهب إلى أنه منتصب لمخالفته للأول ، ألا ترى أنك إذا قلت :" قام القوم إلا زيدًا ، أن ما بعد " إلا " منفي عنه القيام ، وما قبلها موجب له القيام ، وهو مذهب الكسائي .
وهذا باطل ؛ لأن الخلاف لو كان يوجب النصب ، لأوجبه في قولك ، " قام زيد لا عمرو " ، لأن ما بعد " لا " مخالف لما قبلها ، و لوجب النصب في مثل : " ما قام زيد لكن عمرو " لأن ما بعد " لكن " مخالف لما قبلها ، وأمثال ذلك كثير .
ومنهم من ذهب إلى أن " إلا " مركبة من " إنَّ " و" لا " ثم خففت نون " إن " ، وأدغمت في " لا " ، وجعلت كالكلمة الواحدة ، وإذا نصبت ما بعدها ، غلبت حكم " إن " والخبر محذوف ، وإذا رفعت ، غلبت حكم " لا " فعطفت ، وهو مذهب الفراء ، وهذا القول بَيِّنُ الفساد بأدنى تأمل ، إذ لو كان الأمر كذلك ، لوجب أن لا يجوز مثل :" ما قام إلا زيد " ، لأن هذا الموضع لا تصلح فيه " لا " ولا "إن " ، وأيضًا فإن الخبر الذي ادَّعى حذفه لم يظهر في موضع ، وبالجملة فهذا المذهب دعوى لا دليل عليها .
ومنهم أيضًا من ذهب إلى أنه انتصب عن تمام الكلام ، وهو الصحيح ، وهو في ذلك بمنزلة التمييز "[1] .

**18- العامل في خبر "لا " النافية للجنس :**

وعن ذلك يتحدث ابن عصفور فيقول :" واختلف النحويون في العامل في خبر " لا " إذا كانت بمعنى " إن " ، فمنهم من قال : إنه ارتفع بـــ" لا " ، ومنهم من قال : ارتفع على أنه خبر ابتداء ، لأن " لا " مع ما بعدها بمنزلة المبتدأ ، ولم تعمل فيه " لا " شيئًا ، وهو الصحيح، إذ لو كان العامل فيه " لا " لأوجب أن لا يتبع الاسم الذي بعدها على موضع ، لأنك إذا قلت : " لا رجلَ عاقلٌ في الدار"، كنت قد حملت على الموضع قبل تمام الكلام ، وذلك لا يجوز... "[2] .

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج2 / 384 _385 .
(2) المرجع السابق نفسه ، ج2 / 410 .

**19- العامل في التمييز :**

ويتحدث عن العامل في التمييز فيقول :" والتمييز لا يخلو أن يكون العامل فيه فعلاً أو غير فعل ، فإن كان العامل فيه غير فعل ، لم يجز تقديمه ولا توسيطه ، وذلك في كل ما ينتصب عن تمام الاسم " [1].

وكما يتحدث ابن عصفور عن العوامل ، فقد تحدث عن المعمولات أيضًا ، فأفرد بابًا للمنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم [2] فعدد أنواعها وهي : الحال والمفعول المطلق والمفعول فيه ثم وضح المقصود منها وأقسامها ، ثم بابًا للمنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم [3] وهي المفعول معه والمفعول من أجله ، فعرفها ووضح أقسامها ، وبابًا آخر للمنصوبات عن تمام ما يطلبها [4] وهي التمييز والمستثنى ، فعرفها أيضًا وبين أحكامها باستفاضة كبيرة .

ويفرد بابًا خاصًا يتحدث فيه أيضًا عن أقسام المفعولين وهي خمسة [5] وهذه المفاعيل هي : المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول من أجله ، فيعرفها ويبين سبب تسمية المفعول المطلق ،فيقول فيه : " واختلف النحويون في تسمية المصدر مفعولا مطلقا . فمنهم من قال : إنما سمي مفعولا مطلقا ، لأنه يطلق عليه لفظ مفعول ، ولا يقيد بصفة بخلاف باقي المفعولات ، فإنه لا يطلق عليها لفظ مفعول إلا بتقييد ،فيقال مفعول به ، أو فيه ، أو له ، أو من أجله ، أو معه . ومنهم من قال : إنما سمي مفعولا مطلقا ، لأنه يصل إليه الفعل بنفسه . وما عدا ذلك من المفعولات إنما يصل إليه بتقدير " في".

فإن قيل : فإن المفعول به لا يقيد بحرف الجر لا لفظا و لا تقديرا ، فالجواب: إنه قد يقيد بحرف أيضا في موضع ، نحو : " مررتُ" وليس كالمصدر الذي يصل إليه بنفسه أبدا ، وكلاهما حسن . فإن قلت : ولأي شيء قيل فيه مفعول ، ولم يقيد بشيء ؟ فالجواب عن ذلك أنه هو المفعول في الحقيقة ، فلذلك وصل إليه محل فعل بنفسه " [6] .

.....

(1) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج2 / 426 .
(2) انظر : المقرب ، ص210 وما بعدها ، وانظر أيضًا : شرح الجمل ، ج2 / 304 وما بعدها .
(3) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص225 وما بعدها .
(4) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص230 وما بعدها .
(5) انظر : شرح الجمل ، ج3 / 32 وما بعدها .
(6) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج3/32– 33 .

وهكذا ، نجد ومن خلال تتبعنا لما ورد في مؤلفات ابن عصفور ، أنه قد عني عناية كبيرة بقضية " العامل النحوي " ، هذه القضية التي شغلت النحاة من قبله كما شغلت من جاء بعده من النحاة ، فكان كما رأينا يفرد لها مكاناً فسيحا في مناقشاته من خلال عرضه لما يقدم من علم زاخر فياض .

**2.1.3 السماع :**

يقصد بالسماع في اصطلاح اللغويين : هو الكلام العربي الفصيح ( المنقول بالنقل الصحيح ) الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة . [1]. وقد استند إليه علماؤنا الأجلاء في وضع أحكامهم وقواعدهم النحوية والصرفية وغيرها ، فاعتدوا بما سمعوه من القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب شعره ونثره ، فقد كان لهم في ذلك أعظم نبع يستقون منه علمهم ثم يستنبطون منه قواعدهم .

وابن عصفور عدَّ السماع أصلا من أصول النحو ، ونلمح هذا في تعريفه للنحو حين يقول: " النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ..." [2]، فقد جعل مدار البحث والعمل كلام العرب ، شعره ونثره ، ووضع للأخذ منه شروطًا وأحكامًا لا يجوز تعديها أوتخطيها .

فقد اعتاد ابن عصفور أن يأخذ من السماع ما كان موافقًا للقواعد النحوية التي وضعها علماء النحو واستندوا إليها بعد ذلك في القياس عليها وتوثيقها ، كقواعد نحوية يؤخذ بها ، وقد كان يحتج بالسماع في ما وجد من لا يجيز الأخذ به من العلماء كقوله :" وزعم قوم من قدماء النحويين أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه إذا جملة القسم قد عريت من ضمير يعود على الموصول ، وكذلك أيضًا لا يجوز وصله عندهم بالشرط والجزاء إذا عريت إحدى الجملتين من ضمير عائد على الموصول ، فلا يجوز أن تقول : " جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه " ، ولا " جاءني الذي إن قام عمرو قام أبوه " . وذلك عندنا جائز قياسًا وسماعًا .
أما القياس ... وأما السماع فقوله تعالى :{ **وَإِنَّ كُلّاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ** } [3] ، فـ"ما " موصولة في موضع خبر " إن " واللام الداخلة عليها لام " إن " و"ليوفينهم " جواب القسم المحذوف ، والقسم بجوابه في صلة " ما " .
فإن قيل : فلعل " ما " حرف زائد وليست بموصولة . فالجواب : إن ذلك يؤدي إلى دخول "لا" التوكيد على مثلها حتى كأنك قلت : " لليوفينهم " ، وذلك لا يجوز " [4] .

.....

(1) الأنباري ، لمع الأدلة في أصول النحو ،(د.ط) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1377هـ – 1957م ، ص81 .
(2) ابن عصفور ، المقرب ، تحقيق عادل عبد الموجود وزميله ، ص67 .
(3) هود : 111 .
(4) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 127 .

ويشترط عنده للأخذ بالسماع أن يكون كثيرًا وليس شاذًا أو نادرًا ، فإن كان شاذًا أو نادرًا فلا يقيس عليه ، ويكتفي بما سمع منه يحفظ ولا يقاس عليه ، ومن ذلك ما قاله في حديثه حول " الضمير العائد على الموصول " : " ... ولا بد في الجملة من ضمير يعود على الموصول ، وقد يغني عنه ظاهر هو الموصول في المعنى إلا أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه ولا يقال إلا حيث سمع . والذي سمع من ذلك : " أبو سعيد الذي رويت عن الخدري " ، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف " ، أي : الذي رأيته ، ورويت عنه ، ومنه قول الشاعر:

فيا رَبَّ ليلى أنْتَ في كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الذي في رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ [1]. [الطويل]

أي الذي في رحمته أطمع[2] .

ومن ذلك أيضًا:" واعلم أن الأفعال لا تتعدى إلى جميع المصادر والظروف من مبهم ومختص ومعدود وإلى ضربي الحال المؤكدة والمبينة بنفسها ، إلا ظروف المكان المختصة ، فإن الفعل لا يصل إليها إلا بوساطة ، نحو :" قمتُ في الدار " و " قعدت في المسجد " ، ولا يقال " قمت الدار " و " لا قعدت المسجد " ، وكذلك حكم كل ظرف مكان مختص ، إلا أن العرب شذت من ذلك في نحو :" ذهبت" مع الشام ، و" دخلت "مع كل ظرف مكان مختص "[3] .

ومثل ذلك ما أورده في باب ما يتعجب منه من الأفعال:" وأما الخِلَقُ الثابتة : فلا يجوز أن يتعجب منها إلا أن يشذ من ذلك شيء ، فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذي شذ منه من ذلك : " ما أحسنه ، وما أقبحه ، وما أطوله ، وما أقصره ، وما أهوجه ، وما أحمقه ، وما أنوكه ، وما أشنعه "[4] .

والكثرة التي ينظر إليها ابن عصفور ، ويراها موجبة للأخذ بها ، تخالف الكثرة التي اعتمدها الفارسي عندما رأى كثرة الشواهد في باب معاني حرف الخفض " من " إذ عدد من الشواهد ستة فرآها الفارسي كثيرة توجب القياس عليها ، أما ابن عصفور فلم يرها كذلك ، فيقول :

" .. والصحيح أن هذا لم يكثر كثرة توجب القياس ، بل لم يجئ من ذلك إلا هذا الذي ذكرناه إذ لا

.....

(1) البيت لمجنون ليلى في الدرر،ج286/1؛ وشرح شواهد المغني ،ج559/2؛ وليس في ديوانه . الشاهد فيه قوله : " وأنت الذي في رحمة الله أطمع " حيث ذكر اسما ظاهرا بدل ذكر الضمير في الصلة ، والشائع القول : " وأنت الذي في رحمته أطمع " .

(2) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 126 .

(3) المرجع السابق نفسه ، ج1 / 308 .

(4) ابن عصفور ، المقرب ، تحقيق عادل عبد الموجود وزميله ، ص108 .

بال له إن كان شذ ..." [1] . والحقيقة ، أن المثالين إلى العشرة لا يمكن أن نبني عليها قواعد نحوية .
وأما ما خالف قواعد النحو من الشواهد ، فإنه لا يأخذ به ، ويوقف ما جاء منه على السماع ، نحو ما ذكره حول " النعت المشتق وغير المشتق " فيقول:" .. وقد حكي أيضًا ، أضياف وضيوف وضيفان في ضيف ، وهو في الأصل مصدر أضافه يضيفه ضيفاً . ومثل هذا موقوف على السماع " [2].

وهو يستدل بالسماع أيضًا على فساد رأي بعض النحويين ، ويردُّ ادعاءهم لأن ما لم يجيزوه قد حكي من كلامهم ، نحو ما جاء في حديثه حول " تعدد النعت ": " ومن الناس من لم يجز القطع إلا بشرط تكرار الصفة وذلك فاسد ؛ لأنه قد حكي من كلامهم :"الحمد لله أهل الحمد " ، " والحمد لله الحميد " ، بنصب " الحميد " و " أهل الحمد " ، وحكى ذلك سيبويه "[3].

وكلام سيبويه عنده حجة ، فهو يأخذ بما حكى سيبويه أنه من كلام العرب ، ومما جاء عنده مثل ذلك :" والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين في " علمت " و "ظننت" وما في معناهما ، وقد جاء ذلك في كلامهم ، حكى سيبويه أنهم يقولون : " من يسمع يخل " ، معناه : أي يقع منه خيلة ، وقال تعالى : **{ أَ عِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى }** [4] .
أي : يعلم ، وليس في الكتاب جلاءٌ عن مذهب سيبويه " [5] .

ومن ذلك ما جاء في مسألة " رافع المبتدأ " ، إذ يأخذ ابن عصفور بالذي حكاه سيبويه عن العرب ويقبله فيقول :".. ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لتعريه من العوامل اللفظية ، وهو الصحيح عندي ، لأن التعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المعرى قد ركب من وجه ما ، وذلك أن سيبويه حكى أنهم يقولون : واحد واثنان وثلاثة وأربعة ، إذا عدوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها ، وذلك مع التركيب بالعطف . فإن لم تعطف بعضها على بعض كانت موقوفة ، فقلت : واحد اثنان ثلاثة أربعة ، كذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه ، إذن قد ثبت أن التعري رافع" [6] .

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج 508/1 .
(2) المرجع السابق نفسه ، ج147/1 .
(3) المرجع السابق نفسه، ج156/1 .
(4) النجم : 35 .
(5) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج292/1 .
(6) المرجع السابق نفسه ، ج340/1 _341 .

وهو في بعض الأحيان لا يستبعد السماع الذي خالف القاعدة العامة ، ولا يبطله بل يذكر الرأي الصواب عنده وما يراه فصيحًا ثم يذكر ما سمع منه خلاف ذلك ، نحو قوله في باب " إما " :" والأفصح فيها كسر همزتها . وقد حكي فتحها قليلاً ، فأنشدوا في ذلك:

تُنَفِّحُها أمَّا شَمالٌ عَرِيَّةٌ وَأَمّا صَبا جُنْحِ الظَّلامِ هَبوبُ [1] [الطويل]

بفتح الهمزة لكن ذلك قليل جدًا "[2].

ونراه يرد بعض آراء العلماء لأنه لم يأت مثله في كلام العرب ،نحو ما جاء في حديثه حول "لكن ":"... واختلف هل يجوز أن تكون غير مضادة لما قبلها أو لا يجوز ، نحو :" قام زيد لكن خرج عمرو " فمنهم من أجاز، ومنهم من منع ، وهذا الصحيح ؛ لأنه لا يحفظ مثله من كلام العرب " [3].

ومنه أيضًا قوله:" وزعم ابن درستويه أن " نصحت لزيد " من باب ما يتعدى إلى مفعولين : أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر ، وأن الأصل :" نصحت لزيد رأيه " ، واستدل على ذلك بأنه منقول من قولك : " نصحت لزيد ثوبه " ، بمعنى : خطته ، فشبه إصلاح الرأي لزيد بخياطة الثوب ، لأن الخياطة إصلاح للثوب في المعنى ، فكما أن نصحت من قولك : " نصحت لزيد ثوبه " ، بمعنى : خطته من باب ما يتعدى إلى مفعولين : أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر ، فكذلك ما نقل منه ، ثم حذف المفعول الذي يصل إليه بنفسه لفهم المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : " نصحت لزيد " ، معناه : نصحت لزيد رأيه .
وهذا فاسد لأنه دعوى لا دليل عليها ، ولو كان كما ذهب إليه لسمع في موضع من المواضع ،:" نصحت لزيد رأيه " ، فتوصل " نصحت " إلى منصوب بعد المجرور ، فإذ لم يسمع ذلك دليل على فساده " [4] .

وهو أيضًا يرد ما ذهب إليه غيره من العلماء ، واستدلوا على جوازه بما سمع من كلام العرب ، فينكر عليهم ذلك ويرفضه ، ومن ذلك ما ورد عنده حول توكيد النكرة فيقول : " ... إذا قلت " رأيت رجلاً نفسه " ، لم يكن في تأكيد الرجل بالنفس فائدة ، إذ المفهوم من " رأيت رجلاً " ،

.....

(1) البيت لأبي القمقام الأسدي في خزانة الأدب ج87/11 ؛ والدرر ، ج120/6. تنفحها : تدفع بها ، العرية : الريح الباردة ، الصبا : ريح تهب من مطلع الثريا إلى بنات نعش ( نجمان سماويان ) ، جنح الظلام : طائفة منه . والشاهد فيه قوله : "أما شمال ... وأما صبا"حيث جاءت " أما " مفتوحة الهمزة ، وهذا قليل والأكثر كسر الهمزة .
(2) ابن عصفور ، شرح الجمل ج 185/1 .
(3) المرجع السابق نفسه ،ج 199/1 .
(4) المرجع السابق نفسه،ج 275/1 .

ومن " رأيت رجلاً نفسه " واحد وهو رجل غير معين ، وفي توكيد النكرة المتبعضة بـــ"كل " وما في معناها فائدة ، ألا ترى أنك إذا قلت :" أكلت رغيفًا " أمكن أن تريد أنك أكلت جميعه أو أنك أكلت بعضه . فإذا قلت : كله ، أفاد ذلك العموم والإحاطة ، واستدلوا على جواز ذلك من طريق السماع ، بقوله:

قدَ صرَّتِ البكرةُ يومًا أجْمَعًا [1] [الرجز]

فأكد "يوما" وهو نكرة بأجمع . وبقول الآخر:

أَرْمي عَلَيْها وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ وَهْيَ ثَلاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ [2] [الرجز]

فأكد " فرعًا " وهو نكرة بأجمع ...

والصحيح أنه لا يجوز توكيد النكرة أصلاً لا بالنفس ولا بالعين لما ذكرنا . ولا بـــ " كل " ولا ما في معناها ؛ لأن أسماء التأكيد كلها معارف إما بالإضافة ، نحو : نفسه وعينه وكله ، وإما بالعلمية ، نحو : أجمع وأكتع ، أو بنية الإضافة تريد أجمعه وأكتعه " [3].

وهو أحيانًا يحاول تخريج ما سمع عن العرب ، وليس من قواعد النحو ، ليجد له وجهًا آخر وقاعدة أخرى ، ومما جاء من ذلك قوله :" وأجاز المازني إنابة " ذلك " مناب مفعولي " ظننت " ، ومفعولي " أعلمت " الثاني والثالث ، فأجاز أن تقول :" ظننت ذلك " ، في جواب من قال :" هل ظننت زيدًا قائمًا " .

وهذا عندنا غير جائز ، لأن إقامة المفرد مقام المفعولين ليس بقياس وأيضًا فإن " ذلك " ليس فيه ما سوغ في " أن " وضعها موضع المفعولين من الطول وجريان المفعولين بالذكر في الصلة .

فإذا لم يكن ذلك قياسًا ، حملنا قول العرب :" ظننت ذاك " على أن "ذاك " إشارة إلى المصدر، لأن ذلك قد ثبت في مثل قوله تعالى :**{ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ }** [4] أي صبره "[5] .

كما أنه يشترط للأخذ بالسماع أن يكون من العرب الفصحاء ، الذين يعتد بعربيتهم ، فإن لم يكونوا كذلك لا يقبل ما سمع منهم ، ومن ذلك : اهتمامه بما سمع من كلام القبائل التي يعتد بفصاحتها كبني تميم والحجازيين نحو قوله في باب " ما " العاملة عمل ليس :"... فبنو تميم راعوا فيها الشبه

.....

(1) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ،ج181/1 ؛ وهمع الهوامع ،ج124/2 . صرَّت : صوتت ، البكرة : ما يستقى عليها من البئر ، والشاهد فيه قوله : "يوما أجمعا " حيث أكد النكرة " يوما " بـــ "أجمع " .

(2) الرجز لحميد الأرقط في شرح شواهد الإيضاح ص 341 . والشاهد فيه قوله : "فرع أجمع " توكيدا للنكرة " فرع " .

(3) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1/ 237 .

(4) الشورى : 43 .

(5) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج299/1 .

العام ، أي شبهها بالحروف ؛ فلم يعملوها ، وأهل الحجاز ونجد راعوا الشبه الخاص ، أي شبهها بليس ، فأعملوها عملها ، إلا أن ذلك بشروط ..." [1] .

ومن ذلك أيضًا : ما جاء حول قولهم :" ليس الطيب إلا المسك " : " .. قال : فإذا احتملت هذه الحكاية أن تتخرج على ما ذكره ، لم يقس عليها ، وهذا الذي قاله باطل ، لأن أبا عمرو قد نقل أنه ليس في الدنيا حجازي إلا وهو ينصب ، فيقول :" ليس زيد إلا قائمًا " ، ولا تميمي إلا وهو يرفع ، فيقول :" ليس عمروٌ إلا ضاحك " ، فإذا كان كذلك ، فلا ينبغي أن يتأول "[2] .

ومنه أيضًا في إجابته على سؤال :" فمتى يكون القول بمنزلة الظن ومتى لا يكون كذلك فالجواب أن تقول : إن القول يجريه بنو سليم مجرى الظن من غير شرط ، أما غير بني سليم فلا يجرونه مجرى الظن إلا بأربعة شروط ..."[3] .

وهو لا يأخذ عن العرب الذين خالطوا الأعاجم ، ومما ذكره حول ذلك : " فأما قول زياد الأعجم:

أَمِتْــها لَكَ الخَيْــرُ أَوْ أَحْيــها كَمَنْ لَيْسَ غــادٍ وَلا رائِــحُ [4] [المتقارب]

فرفع " غاديًا " و"رائحًا" ، فلا حجة في كلامه عند أكثر العلماء لأنه نزل " باصطخر " [5] من بلاد فارس ففسد لسانه ، فلذلك لقب بالأعجم ، وكثيرًا ما يوجد اللحن في شعره " [6] .

ومن السماع الذي يعتد به ابن عصفور أكثر من غيره ، آيات الكتاب الحكيم ، فهو يعد ما جاء منها حجة لا مرد لها ، يؤخذ بها وتسند وفقها الأحكام والقواعد ، نحو: ما جاء حول فتح همزة "إن" الواقعة بعد القسم " فيقول: " ... ومنهم من لم يجز إلا الكسر ، وهو الصحيح ، لأن جواب القسم إنما هو جملة، وتتعاقب فيه الجملة الفعلية والاسمية ، فينبغي أن تكون "إن" فيه " مكسورة كما تكون إذا وقعت صدر الكلام ، وعلى ذلك هو السماع ، قال الله تعالى :**{ يس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ }** [1] " [2].

.....

(1) ابن عصفور ، المقرب ، تحقيق عادل عبد الموجود وزميله ، ص157 .

(2) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج383/1 .

(3) المرجع السابق نفسه ،ج 468/1 .

(4) البيت لزياد الأعجم في ديوانه ،ص11 . ورواية الصدر فيه : إذا قلت : قد أقبلت أدبرت .

والشاهد فيه قوله : " ليس غاد ولا رائح " مرفوعين ، على أن "غاد " خبر لمبتدأ محذوف ، يكون معه جملة في محل نصب خبر ليس .

والصواب : ليس غاديا ولا رائحا .

(5) اصطخر : مدينة بفارس (ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، دار صادر دار بيروت ، بيروت ، (د.ت) ، ج 211/1 ) .

(6) ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج396/1 .

ثم يشير أحيانًا إلى أنه ليس كل سماع يؤخذ به ، بل يجب أن يدقق النظر فيه ويمحص ، لأن النحاة قد يغيرون في شواهدهم لتوافق قواعدهم ، نحو:".. وزعم أهل الكوفة أن " رب " تكون اسمًا ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عارُ [3] [الكامل]

فرفع " عار " على أنه خبر " رب " ، و"رب " مبتدأ ، وهذا لا حجة فيه ؛ لأن الرواية الصحيحة : " وبعض قتل عار " وإن صحت رواية من روى :" ورب قتل عار " ، لم يكن فيه حجة ، لأن " عار " يكون خبر ابتداء مضمر ، كأنه قال : هو عار . والجملة في موضع الصفة .
ومما يدل على أن " عارا" في هذه الرواية إنما ينبغي أن يحمل على ما ذكرناه ؛ أنه لو جعلت "عارا" خبر " رب" لم يجز إبقاء المخفوض بـــ"رب" بغير صفة ، وذلك لا يجوز" [4] .

وأخيرًا ، فقد اختلف العلماء في جواز الاستدلال بالنصوص المجهولة القائل ، فمنهم من يرفض ذلك كابن الأنباري [5]، بحجة أن المجهول قد يكون لشاعر مولد أو لا يوثق بفصاحته ، ومنهم من أجاز كابن هشام شرط أن يرويه ثقة ، وجعل حجته بأن كتاب سيبويه قد حوى خمسين بيتًا مجهولة القائلين .

أما ابن عصفور فهو من الفريق المجيز ، ولذلك وجدنا في مؤلفاته أبياتًا لم يذكر أسماء قائليها وهي كثيرة ، وقد اعتمدها في احتجاجه ، واستدل بها في توجيه المسائل وترجيح المذاهب . وهذا لا يمنع أنه قد يطعن في بعض الشواهد ، كما رأينا في رفضه للبيت السابق :
إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار [الكامل]

.....

(1) يس ، 1_3
(2) ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج1/466 .
(3) البيت لثابت بن قطنة في ديوانه ، ص 49 . والشاهد فيه قوله : " ربَّ قتلٍ عارُ " ، حيث زعم الكوفيون أن "رب" اسم ، و "عار" خبر المبتدأ .
(4) ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج 1/ 489 _ 490.
(5) فخر الدين قباوة ، ابن عصفور والتصريف ، ص124 .

### 3.1.3 القياس :

القياس :هو حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، و قيل : هو إلحاق الفرع بالأصل لجامع[1] . وهو أساس ثابت في علوم العربية ، يلجأ إليه عند تعذر السماع ، ويستعان به أيضًا مع وجود السماع .

وابن عصفور اعتمد القياس بصورة جلية وواضحة ، واعتبره أصلاً من أصول النحو ، حاله حال السماع ، إذ ورد أيضًا في تعريفه للنحو أنه علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب ... ، وهذه المقاييس تحتاج من العالم إلى قدرة على الربط بين المسائل ، وإيجاد العلة الجامعة الموجبة للقياس ، فليست هذه العملية باليسيرة السلسة ، إذ هي تحتاج إلى تبحر وتفكر وتدبر في المسائل النحوية ، وبعد نظر أيضًا ، فلا يؤخذ منها بالظاهر .

فابن عصفور يستعين بالسماع مع القياس ، نحو ما جاء عنده في باب " الضمير العائد على الموصول " ، إذ يقول : " ... وزعم قوم من قدماء النحويين أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه إذا جملة القسم قد عريت من ضمير يعود على الموصول ، وكذلك أيضا لا يجوز وصله عندهم بالشرط والجزاء إذا عريت إحدى الجملتين من ضمير عائد على الموصول ، فلا يجوز أن تقول : " جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه " ، و لا " جاءني الذي إن قام عمرو قام أبوه ".
وذلك عندنا جائز قياسا وسماعا : أما القياس فإن الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما لا تفيد إلا باقترانها بالأخرى ، فاكتفي فيها بضمير واحد كما يكتفى به في الجملة الواحدة . وأما السماع فقوله تعالى :**{ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ }** [2] " [3] .

ومن ذلك أيضا ، ما جاء في حديثه حول " مذاهب النحاة في الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر إذا اتصلت بها " ما " "، إذ يقول: " ... فأما الزجاجي ومن أخذ بمذهبه فقاس على " ليت " سائر أخواتها ، وأما أبو بكر بن السراج وأبو إسحاق ومن أخذ بمذهبهما فقاسوا على " ليت " أشبه أخواتها بها وهما " لعل " و "كأن " ، وذلك أنهما غيرا معنى الابتداء بما أحدثا في الكلام من معنى التشبيه والترجي والتمني ، كما أحدث " ليت " في الكلام معنى التمني، وأما الأخفش فحجته القياس والسماع ، أما السماع فإنه لا يحفظ إلا في" ليت " باتفاق من النحويين ، إلا ما يعطيه ظاهر كلام أبي القاسم في باب حروف الابتداء ، فإنه قال : ومن العرب من يقول : " إنما زيدا قائم " ،

.....

(1) ابن الأنباري ، لمع الأدلة ص93 . (2) هود : 111 ( 3) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج 127/1 و " لعلما بكرا قائم " ، فيلغي "ما " وينصب ، وكذلك سائر أخواتها .

وأما القياس فإن هذه الحروف إنما كان عملها بالاختصاص ، فينبغي ألا تعمل إلا " ليت " فإنها تبقى على اختصاصها ، والدليل على مفارقتها للاختصاص قوله تعالى :**{ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ }** [1] . فأولاها الفعل ، وكذلك قوله : **{ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا }** [2] ، وقوله تعالى **{ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ }** [3] ...

وأما " ليتما " فلم تولها العرب الفعل قط ، لا يحفظ من كلامهم : " ليتما يقوم زيد " ، فقد بان إذن سداد هذا المذهب " [4].

والمعروف المعتمد لدى البصريين ، وأكثر البغداديين والأندلسيين ، أن القياس يجب أن يستند إلى ما اطرد وكثر وشاع ، والشواذ تحفظ كما سمعت ، و لا تجعل أصلا يقاس عليه ، وهذا ما ذهب إليه ابن عصفور ، فهو لا يقيس على الشاذ ، و لا على النادر من الكلام ، ومن ذلك قوله: " ... وإن كان الموصول غير أي ، مثل الذي والتي ، فإن كان في الصلة طول؛ جاز إثبات الضمير وحذفه ، نحو : " ما أنا بالذي قائل لك سوءا " ، وإن لم يكن فيها طول ؛ لم يجز الحذف ، بل ما جاء منه شاذ لا يقاس عليه .. " [5].

ومن ذلك أيضا ما جاء عنده في أثناء حديثه حول " إضافة المنعوت إلى نعته " ، إذ يقول: " وقد تضيف العرب الموصوف إلى صفته ، إلا أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه ، لأن فيه إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن الصفة هي الموصوف في المعنى ، فمن ذلك : " صلاة الأولى " ، و " مسجد الجامع " و " دار الآخرة " ، يريدون : الصلاة الأولى ، والمسجد الجامع ، والدار الآخرة " [6].

وإذا حاول بعض العلماء أن يوجهوا شواذ الألفاظ ، ليدخلوها في حدود الاطراد والقياس ، فإن ابن عصفور يقف من ذلك موقف الحذر ؛ فلا يخرج بها عن أنها تخريج للشذوذ ، ليس غير ،ومن ذلك :" وزعم الفراء ومن أخذ بمذهبه أنه يجوز أن تقول : " إنَّ زيدا بك واثقا " على أن يكون " بك " خبرا في اللفظ وهو في الحقيقة معمول لواثق ، ... وهذا الذي ذهب إليه باطل ؛ لأن هذا

.....

(1) فاطر : 28

(2) المؤمنون : 115

(3) الأنفال : 6

(4) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج 1/430– 434

(5)ابن عصفور ، المقرب ومعه مثل المقرب ، ص 93

(6) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج 1/ 173

من قبيل قلب الإعراب وباب ذلك أن يجيء في الشعر لا في فصيح الكلام ، واستدل على ذلك بقوله :

فلا تَلْحَني فيها فإنَّ بِحُبِّها  أخاكَ مصابُ القلبِ جَمٌّ بلابلهْ  [1] [الطويل]

فإنه رواه بنصب " مصاب " فيكون " بحبها " خبرا لـــ " إن " في اللفظ وإن كان ناقصا ، ألا ترى أنك لو قلت : " إنَّ بحبها أخاك " لم يتم الكلام .
والجواب : إن هذا – لو لم يكن فيه تأويل يحمل على ظاهره ويكون من قلب الإعراب – ضرورة لا يقاس عليه . لكنه يتخرج عندنا على أن يكون الخبر محذوفا لفهم المعنى ، فكأنه قال :فإن أخاك مكلف بحبها ، ولكنه حذف مكلف من غير أن ينيب منابه المجرور ،..."[2] .

و لا يقاس عنده على ما حكي عن العرب وكان مخالفا للقياس ، فإنه يقبل به حيث سمع ولكنه لا يقيس عليه ، ومن ذلك قوله: " وإذا حذفت حرف القسم فلا يخلو أن تعوض منه شيئا أو لا تعوض ، فإن عوض منه شيء لم يجز إلا الخفض ؛ لأن العوض يجري مجرى المعوض منه . والعوض ها التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل ، إلا أن العرب لم تجعل العوض إلا في اسم الله تعالى ، نحو : " ها الله لأقومن " ، و" أفألله ليقومن زيد " ، و " الله ليخرجن عمرو " ، فإن لم تعوض لم يجز الخفض إلا في اسم الله تعالى ، فإنهم استجازوا ذلك فيه لكثرة استعماله في القسم ، فتقول : " الله لأقومن " ، حكى ذلك الأخفش إلا أنه لا يقاس عليه ، لأن إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلا حيث سمع ،..." [3] .

وابن عصفور لا يرضى بأن يقيس على ما جاء في الشعر و لم يكن له نظير في كلامهم ، ويعد ما جاء من ذلك من باب الضرورة التي لا يقاس عليها ، ومن ذلك قوله: "و زعم الفراء أن "ذهبت" تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن ، نحو : "عُمان" و"خُراسان" و" العراق" وأمثال ذلك ، فتقول : "ذهبت عمان " و " ذهبت العراق" ، وحكى ذلك عن العرب .
وأهل البصرة لا يحفظون ذلك ، لكنه عندي يحتمل أن يكون قد سمع ذلك في المنظوم ، فقاس عليه النثر، لأن الكوفيين كثيرا ما يفعلون هذا ، أعني أنهم يجيزون في الكلام ما لا يحفظ إلا في الشعر .

.....

(1) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ،ج231/2 ؛ وخزانة الأدب ،ج453/8–455 . تلحني : تلمني ، جم ، كثير ، بلابله : وساوسه وأحزانه . والشاهد فيه قوله : "فإن بحبها أخاك مصاب " حيث قدم معمول خبر إن " بحبها " على اسمها "أخاك "، وخبرها "مصاب" ، فينبغي في هذه الحال أن يعلق الجار والمجرور بعامل مضمر من معنى الكلام .

(2) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج 1/ 442– 443

(3) المرجع السابق نفسه ، ج 1/ 559

فإذا تبين أن هذا مذهبه ، لم يصرح هل سمع ذلك في الكلام أو في الشعر ، لم يكن في ذلك حجة ، لا سيما والذي حكى أهل البصرة في عُمان ونجران والعراق وأمثالها وصول الفعل إليها بوساطة "في" إذا أردت بها معنى الظرفية " [1].

ومنه أيضا قوله: " واستدل أبو الحسن على أن الكاف اسم في الكلام بقول الأعشى :

أَتَنْتَهونَ وَلَنْ يَنْهى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيهِ الزَّيْتِ والفُتُلِ [2] [البسيط] :

فاستعمل الكاف فاعلة بـــ "ينهى" ، فكذلك قول امرىء القيس:

وأَنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفاخِرٍ ضَعيفٍ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مغلَّبِ [3] [الطويل]

فاستعمل الكاف فاعلة بـــ "يفخر" ، وكذلك قوله:

وَ رُحْنا بِكَابْنِ الماءِ يُجْنَبُ وَسْطُنا تُصَوَّبُ فيهِ العَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقي [4][الطويل]

فاستعمل الكاف مجرورة بالباء ، وكذلك قول الشاعر:

وَزِعْتَ بِكَـــالهِراوَةِ أَعْـــوَجِـــيٍّ إذا وَنَتِ الرِّياحُ جَرى وَثَـــابـــا [5] [الوافر]

فاستعمل الكاف مجرورة بالباء ، وكذلك قول الآخر:

وصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكول [6] [الرجز]

فأضاف "مثل" إلى الكاف ، و لا تضاف إلا إلى الأسماء .

وهذا كله لا حجة فيه لأنه شعر ، ..." [7] .

وأما المسألة التي لم يرد فيها سماع ، فإن القياس هو الحكم المعتمد فيها ، مثال ذلك ما جاء في باب البدل ، إذ يقول :" والبدل ينقسم ستة أقسام : ثلاثة اتفق النحويون على جوازها وورد بها السماع ،

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج 1/ 313

(2) البيت للأعشى في ديوانه ،ص113 . شطط : الجور والغلو ، الفتل : جمع فتيلة وهي خرقة السراج التي تشتعل . والشاهد فيه قوله : "كالطعن " حيث وردت الكاف فاعلا ل"ينهى" ، وهذا قليل .

(3) البيت لامرىء القيس في ديوانه ، ص44 . والشاهد فيه قوله : "كفاخر" حيث جعل الكاف فاعلا لـــ "يفخر " .

(4) البيت لامرىء القيس في ديوانه ، ص176 . والشاهد فيه قوله : "بكابن "حيث جاءت الكاف اسما مجرورا بالباء .

(5) البيت لابن غادية السلمي في الاقتضاب ، ص429 . الهراوة : العصا الغليظة ، أعوجي : نسبة إلى أعوج ، وهو فرس كريم تنسب إليه الخيل ، ونت : كلت وتعبت . والشاهد فيه قوله : "بكالهراوة " حيث جاءت الكاف اسما مجرورا بالباء .

(6) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ، ص181 . العصف : هو بقل الزرع . والشاهد فيه قوله : "مثل كعصف مأكول " حيث اعتبر الأخفش أن الكاف اسم .

(7) ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج 1/ 491 _ 494

واثنان جائزان في القياس ولم يرد بهما سماع ، وواحد ورد به السماع إلا أن النحويين اختلفوا فيه هل هو من هذا الباب أم من باب العطف :
فالثلاثة التي ورد بها السماع هي بدل الشيء من الشيء ، ... وبدل البعض من الكل ، ... وبدل الاشتمال، ... والاثنان الجائزان قياسا ولم يرد بهما السماع : بدل الغلط ، وهو أن تبدل لفظا من لفظ بشرط أن يكون ذكرك للأول على جهة الغلط ، وبدل النسيان : أن تبدل لفظا من لفظ بشرط أن يكون ذكر الأول على جهة النسيان ، ... [1] " .

وابن عصفور يجعل من القياس وسيلة لرد مذاهب بعض العلماء ، وتفنيد ما جاؤوا به من آراء ، ومن ذلك رده لمذهب الأخفش في باب الاشتغال"إن كان الاسم الذي اشتغل عنه الفعل اسم استفهام"، فيقول : "...وإن كان عمل فيه نصبا أو خفضا ، جاز فيه وجهان : الرفع والنصب ، وفيه خلاف بين سيبويه والأخفش ، فسيبويه يختار فيه الرفع ، ويشبهه بـــ "زيدا ضربته " ، وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن ليس بشيء لأن القياس يرد عليه ؛ لأن الاستفهام لا تتقدمه أداة تشبه الجزاء ، كما كان كذلك في " أزيدا ضربته " ، فلا مسوغ إذن لاختيار إضمار الفعل " [2] .

ومن ذلك أيضا : " زعم أهل الكوفة أن المخبر عنه إذا كان مذكرا فالضمير ضمير أمر ، وإن كان مؤنثا فالضمير ضمير قصة ، فتقول : " كان زيدٌ قائمٌ " و " كانت هندٌ قائمةٌ " للمشاكلة ، و لا يقال عندهم : "كانت زيدٌ قائمٌ " و لا " كان هندٌ قائمةٌ " .
وهذا الذي منعوه جائز في القياس ، وورد به السماع أيضا ، وذلك في قراءة من قرأ : **{ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ }** [3] ، ألا ترى أن "آية " خبر مقدم لـــ "أن يعلمه" في موضع اسم مبتدأ وهو مذكر ، والضمير في "تكن" ضمير قصة [4] ".

وإذا كان السماع من السعة والكثرة بحيث يتعذر ضبطه ، فينبغي عنده أن يكون مقيسا ، وهذه الكثرة متباينة ؛ فهي عنده تخالف ما يعتد به عند غيره من العلماء ، فقد خالف الفارسي الذي رأى أن دخول "من" على ظروف الزمان في الشواهد كثير بحيث يوجب أن يكون مقيسا عليه ، وهذا ما رفضه ابن عصفور الذي رأى أنها ليست كثيرة بحيث توجب القياس ، فيقول :

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج 252/1 _ 254
(2) المرجع السابق نفسه ، ج 1/ 353
(3) الشعراء : 197
(4) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج 1/ 401

" و زعم الكوفيون أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : **{ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ }** [1] ، ألا ترى أن "قبل" و"بعد" ظرفا زمان ، وقد دخلت عليهما "من" ، ومن ذلك قوله تعالى :**{ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ }** [2] ، " فأول يوم" زمان وقد دخلت عليه "من" ، ومن ذلك قول الشاعر:

مِنَ الصُّبْحِ حتّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ لا  تَرى مِنَ القَوْمِ إلاّ خارِجِيًّا مُسَوَّما [3] [الطويل]

فأدخل "من" على" الصبح" وهو زمان ، وساق للتدليل على ذلك خمسة شواهد شعرية أخرى ،فيقول ابن عصفور:" ولما رأى الفارسي كثرة مجيء هذا ارتاب فيه ،فقال : ينبغي أن ينظر فيما جاء من هذا ، فإن كثر قيس عليه ، وإن لم يكثر تُؤُوِّل .

والصحيح أن هذا لم يكثر كثرة توجب القياس ، بل لم يجيء من ذلك إلا هذا الذي ذكرناه ، إذ لا بال له إن كان شذ ، فلذلك وجب تأويل جميع ذلك على حذف مضاف ، كأنه قال :من تأسيس أول يوم ، فـــ "من" داخلة في التقدير على التأسيس وهو مصدر،..."[4] .

وهكذا فإنه رأى أن هذه الشواهد ليست كثيرة بحيث تصبح قاعدة نحوية يقاس عليها ، فإذا حاول بعض العلماء كالفارسي أن يوجهوا الشواذ ، ليدخلوها في حدود الاطراد والقياس ، كان له من ذلك موقف الحذر ؛ بحيث يقبل به دون أن يجعله قاعدة ، ولكنه يجعل له تخريجا وتأويلا.

وعليه فقد رأينا موقف ابن عصفور من القياس الذي يبين لنا منهجه النحوي كمحافظ على ما اعتد به الأقدمون من أصول نحوية ، تقوم عليها دراسة علم النحو وتطبيقه .

.....

(1) الروم : 4

(2) التوبة : 108

(3) البيت للحصين بن الحمام في شرح اختيارات المفضل ، ص329 . والخارجي : هو كل متناه في خلقه فاق نظراءه ، مسوم : معلما ، أي ذا علامة واضحة . والشاهد فيه قوله : " من الصبح " حيث أدخل "من " الجارة على " الصبح " وهو زمان .

(4) شرح الجمل ، ج 505/1 _ 508

### 4.1.4 الإجماع :

والإجماع هو أن يجمع على شيء جمهور علماء مدرستي الكوفة والبصرة ، وهو حجة ما لم يخالف المنصوص ، أو المقيس على المنصوص [1] .

وقد جعل ابن عصفور الإجماع أحد مصادر استدلاله واحتجاجه . فهو يأخذ برأي جمهور النحاة ، ويعتبره نهائيا لا جدال بعده ، نحو قوله : " والألف واللام لا توصل إلا بالصفة الصريحة ، كاسم الفاعل نحو "الضارب" واسم المفعول نحو "المضروب " ،وأما الصفة المشبهة نحو "الحسن الوجه" فجمهورالنحاة على منع وصل "ال" بها ،و"ال"الداخلة عليها _عند هؤلاء _ معرفة لا موصولة" [2] .

وإذا وجد أن أحدا من العلماء قد خرج على الإجماع ،فإنه يدفع مذهبه ويرجح الإجماع عليه ، مؤيدا رأيه بالأدلة التي يرتئيها ، نحو قوله:" و لا يتسع في الظرف إلا إذا كان العامل فيه فعلا غير متعد أو متعديا إلى واحد ، أو ما عمل عمله ، إن كان من جنس ما ينصب المفعول به ، هذا الذي ذكرته من الاتساع في الظرف لا يجوز إلا مع الفعل أو ما جرى مجراه من أسماء الفاعلين والمفعولين ،والأمثلة التي تعمل عملها ، وهو مذهب جمهور النحويين ، وأجاز أبو الحسن الأخفش الاتساع في "ما" تشبيها لها بليس ، نحو قولك : يوم الجمعة ما زيد إياه قائما ، والصحيح : أن ذلك لا يجوز ؛ لأن الحرف لا يعمل في مفعول به أصلا ، فلا يعمل في مشبه به "[3] .

وهو أيضا يأخذ برأي الجمهور ، ويبين فساد ما ذهب إليه من خرج على إجماعهم ، نحو قوله : "واختلف النحويون في الألف واللام بمعنى "الذي " و"التي" ، هل هي اسم أم حرف ؟ فمذهب جمهور النحويين أنها اسم ، واستدلوا على ذلك بعود الضمير عليها في مثل قول العرب : "مررت بالقائم أبوهما "، والضمائر لا تعود إلا على الأسماء " .

وذهب المازني ومن أخذ بمذهبه أنها حرف ، والضمير عنده عائد على موصوف محذوف ؛ لأن معنى قولك : "بالقائم أبوهما" ، أي بالرجلين القائم أبوهما .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ؛ بدليل أنه لا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا إذا الصفة خاصة ، نحو :"مررت بمهندس" ، أي برجل مهندس؛ لأن الهندسة من صفة من يعقل ،

.....

(1) أبو الفتح عثمان بن جني ، الخصائص ، (د.ط) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، (د.ت) ، ج189/1 .

(2) ابن عصفور ، المقرب ومعه مثل المقرب ، المثل ، ص 92

(3) المرجع السابق نفسه ، ص 214

أو يتقدم ما يدل على الموصوف من نعته ، نحو قولهم :" ألا ماء ولو باردا " ، يريد : ولو ماءً

باردا ، فحذف للدلالة .
ولو كان الأمر على ما زعم ، لوجب أن لا يجوز :"مررت بالقائم أبوهما" وأشباهه ،لأنها صفة غير خاصة ، و لا تقدم ما يدل على الموصوف .
واستدل على أنها حرف بأنها لا موضع لها من الإعراب ، ألا ترى أنك إذا قلت :" مررت بالقائم" ، فالإعراب إنما هو في الاسم الذي بعدها .
فالجواب : إن الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جُعل الإعراب في اسم الفاعل الذي يكمل به الموصول ، و ساغ ذلك ولم يسغ في "الذي" وأخواته لكون الصلة فيها اسما مفردا ، والأسماء المفردة يدخلها الإعراب " [1].

ونراه يأخذ بما أجمع عليه النحويون من تعريفات ، نحو قوله في تعريف النعت:" النعت عند النحويين عبارة عن اسم أو ما هو في تقدير اسم ، يتبع ما قبله لتخصيص نكرة ، أو لإزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذم أو ترحم أو تأكيد ، مما يدل على حليته أو نسبه أو فعله أو خاصة من خواصه "[2].

كما أنه يحكم باتفاق البصريين والكوفيين في مسألة ما ، على فساد ما اختلفوا فيه حول مسألة مشابهة لها ، نحو قوله في مسألة تعدد النعت والمنعوت: "... فإن فرقت المنعوتين وجمعت النعوت فلا يخلو الإعراب من أن يتفق أو يختلف ، فإن اختلف فالقطع ليس إلا ، نحو :"ضرب زيد عمرا العاقلان" ، بالرفع على خبر ابتداء مضمر تقديره : هما العاقلان ، والنصب بإضمار فعل تقديره : أعني العاقلين .
وهذا مذهب أهل البصرة وأما أهل الكوفة فيفصلون المختلف الإعراب لمتفق في المعنى ومختلف ، فما اختلف فالقطع ليس إلا ، نحو ما تقدم من :" ضرب زيد عمرا"، وما اتفق أجازوا فيه الإتباع بالنظر إلى المعنى ، والقطع في أماكن القطع وذلك نحو :"ضارب زيد عمرا" ،فإن كل واحد من الاسمين ضارب ومضروب في المعنى.
وأجازوا أن يكون العاقلان في المعنى نعتا لزيد وعمرو على معنى عمرو ، فيغلب المرفوع خاصة لأنه عمدة وهو مذهب الفراء .

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج 122/1 _ 123
(2) المرجع السابق نفسه ، ج 1/ 141

ومنهم من أجاز الرفع والنصب على الإتباع ، فيغلب تارة المرفوع وتارة المنصوب لأن كل واحد من الاسمين معناه معنى المرفوع من حيث هو ضارب ومعناه معنى المنصوب من حيث هو مضروب ، وهو مذهب ابن سعدان .

والصحيح أنه لا يجوز إلا القطع ، بدليل أنه لا يجوز : "ضارب زيد هندا العاقلة " ، برفع العاقلة " ، على أن تكون نعتا لهند على المعنى ، باتفاق بين البصريين والكوفيين " [1] .

وابن عصفور يذكر أحيانا المسألة التي اتفق النحاة كافة عليها ، ويذكر كذلك نحويا خالف اتفاقهم دون أن يبدي رأيه أو يبين مع أي الرأيين هو ، نحو قوله: "... وإن اتفق اللفظ والمعنى نحو ما تقدم من :"قام زيد وقام عمرو "، فمذهب النحاة كافة الإتباع والقطع في أماكن القطع ، إلا أبا بكر فإنه يقطع و لا يجيز الإتباع إلا بشرط أن يقدر الاسم الثاني الذي يقع بعده معطوفا على الاسم الأول ، ويكون العامل الثاني تأكيدا للأول غير عامل في الاسم الثاني ، فحينئذ يجوز الإتباع والقطع ، لأن العامل واحد ، نحو: "قام زيد قام عمرو " ، إذا جعلت "قام" الثاني تأكيدا للأول " [2] .

ومن أخذه بالإجماع قوله في باب " حروف العطف" : " والحروف التي وضعها العرب لذلك هي عند أهل البصرة : الواو ، والفاء، وثم ، وحتى ، و أو ، وإما ، وأم ، وبل ، و لا ، و لكن . وهذه الحروف تنقسم ثلاثة أقسام : قسم اتفق النحويون على أنه ليس بحرف عطف إلا أنهم أوردوه من حروف العطف لمصاحبته لها ، وهو " إما " ، والذي يدل على أنه ليس بحرف عطف ، شيئان :

أحدهما : مجيئه مباشرا للعامل فتقول : " قام إما زيد وإما عمرو " ، فتلي " إما" "قام" ، وحرف العطف يكون بعد المعطوف عليه .

والآخر : أنها لما جاءت في محل العطف دخلت عليها الواو ، فقلت : "وإما عمرو" ، وحرف العطف لا يدخل عليه حرف عطف .

وقسم اختلف النحويون في كونه من حروف العطف وهو "لكن" ، ...

وقسم لا خلاف بينهم أنه من حروف العطف وهو ما بقي " [3] .

ومن أخذه بإجماع النحويين ورده لمن يخرج عن هذا الإجماع ، وتبيينه فساد مذهبه ، ما جاء في باب "لا" العاطفة ، إذ يقول: "... واتفق النحويون على العطف بها فيما عدا الماضي ، واختلفوا في العطف بها بعد الماضي ، في نحو قولك :"قام زيد لا عمرو" ، فمنهم من أجاز ذلك ، وهم جلُّ

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج 1/ 159

(2) المرجع السابق نفسه ، ج 1/ 161

(3) المرجع السابق نفسه ، ج1/ 174

النحويين ، ومنهم من منع ذلك ، وإليه ذهب أبو القاسم الزجاجي في " معاني الحروف" ، واستدل على ذلك بأن " لا " لاينفى الماضي بها ، وإذا عطفت بها بعده كانت نافية له في المعنى ، فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي ، لأنك إذا قلت : "قام زيد لا عمرو " ، كأنك قلت : لا قام عمرو ، و "لا قام عمرو" لا يجوز ، فكذلك ما في معناه .

والذي يدل على فساد مذهبه أنه قد ينفى بها الماضي قليلا ، نحو قوله تعالى:**{ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى }** [1] ، يريد : فلم يصدق ولم يصل ، فإذا جاز أن تنفي بها الماضي في اللفظ ، فالأحرى أن تكون نافية له في المعنى " [2] .

ومن الإجماع لديه قوله في باب " الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر" : " فالذي يثبت من هذا الباب قد قدمناه أولا وهي أفعال كلها بلا خلاف إلا "ليس" فإن فيها خلافا [3] .

ومنه أيضا :" وهذه الأفعال تنقسم بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها ثلاثة أقسام :
قسم اتفق النحويون على جواز تقديم خبره عليه ، وقسم اتفق النحويون على امتناع تقديم خبره عليه ،وقسم فيه خلاف ، فمنهم من أجاز تقديم خبره عليه ، ومنهم من منع " [4] .

ومن ذلك أيضا في حديثه حول الابتداء بالنكرة ، قوله: "...والقلب للضرورة جائز باتفاق ، وإنما الخلاف في جوازه في الكلام ..." [5].

ومنه أيضا قوله:" فإن كان العطف على سائر أخوات "إن" و"لكن" فإنه لا يجوز إلا النصب على اللفظ ، ولا يجوز الرفع على الموضع و لا على الابتداء والخبر محذوف ، باتفاق من أهل البصرة والكوفة " [6] .

ورغم كل هذا التمسك بمبدأ الأخذ بالإجماع والاعتداد به ،فإننا نجد ابن عصفور أحيانا يرد إجماع النحاة ويبطله فنراه في باب التعجب يقول :" وأما التعجب على طريقة "فَعُل" : فلا يجوز أيضا إلا

.....

(1) القيامة : 31
(2) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج 1/ 197 _ 198
(3) المرجع السابق نفسه ، ج 1/ 362
(4) المرجع السابق نفسه، ج 1/ 373
(5) المرجع السابق نفسه، ج 389/1
(6) المرجع السابق نفسه، ج 1/ 462 _ 463

مما يتعجب منه على طريقة " ما أفعله " بقياس ، و لا يلزم في الفاعل الألف واللام؛ فتقول:"ضَرُب زيد"، و"ضَرُب الرجل" أي : ما أضربهما ،..." [1] .

ثم يفسر ذلك في المثل قائلا : " وقولي : "و لا يلزم في الفاعل الألف واللام؛ فتقول : ضَرُب زيد" هذا المذهب الذي ذكرته هو مذهب الأخفش والمبرد ، وهو الصحيح ، وإن كان جمهور النحويين لا يجوز عندهم أن يكون الفاعل إذ ذاك إلا ما يكون فاعلا في باب نعم وبئس ، لأنه قدر فيه معنى التعجب ، لم يكن من باب نعم ، وإن قدر فيه معنى المدح إن كان الفعل يقتضي ذما ، حينئذ ينبغي أن يُجرى مجرى نعم وبئس ، ومما يبين أنه لا ينبغي أن يعامل معاملة نعم وبئس ، إذ ضمن معنى التعجب ،زيادة الباء في الفاعل في قوله:

حُبَّ بِالزَّوْرِ الذي لا يُرى مِنْــهُ إلاّ صَفْحَــةً أَوْ لُمــامِ [2] [المديد]

والباء لا تزاد في فاعل "نعم" و" بئس" [3].

ومن مخالفته لإجماع النحاة ما جاء في باب المنصوبات ، وحول حديثه عن الظروف ، قوله: " وأما المتعدي إلى مفعولين ، فجمهور النحاة يجيز الاتساع في الظرف إذا كان معمولا له ؛لأنه يجيء إذ ذاك ملحقا بباب ما يتعدى إلى ثلاثة ، كأعلم ، والصحيح عندي أن ذلك لا يجوز ؛ لأنه لم يرد السماع بالاتساع في الظرف ، إلا فيما لا يتعدى، نحو قولك : يوم الجمعة صمته ، ومن ذلك قوله:

يا سارِقَ الليلةَ أهْلَ الدّارِ [4] [الرجز]

أو فيما يتعدى إلى واحد ، نحو قوله:

ويومٍ شَهِدْناهُ سُلَيْمًا وَعامِرًا قليلٍ سِوى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ [5] [الطويل]

.....

(1) ابن عصفور ، المقرب ومعه مثل المقرب ، ص 115

(2) البيت للطرماح بن حكيم في ديوانه ، ص393 . والشاهد فيه قوله : " حبَّ بالزور " حيث جاء بفاعل " حب " التي تفيد معنى " نعم " مقترنا بالباء الزائدة ، وذلك من قبل أن المعنى قريب من معنى صيغة التعجب .

(3) ابن عصفور ، المقرب ومعه مثل المقرب ، المثل ، ص 115

(4) البيت بلا نسبة في الكتاب ، ج175/1 ، وهمع الهوامع ج124/2 .والشاهد فيه مجيء الظرف مشبها بالمفعول به اتساعا .

(5) البيت لرجل من بني عامر . ينظر : الدرر ج96/3 ؛ وشرح المفصل ،ج46/2 . والشاهد فيه قوله : " شهدناه " حيث نصب ضمير " اليوم " تشبيها بالمفعول به اتساعا ومجازا ، والمعنى : شهدنا فيه .

وقول الآخر:

في ساعةٍ يُحَبُّها الطعامُ [1] [الرجز]

أي : يُحَبُّ فيها الطعام ، و لا يحفظ من كلامهم اتساع في المتعدي إلى اثنين ، كما لم يسمع ذلك في المتعدي إلى ثلاثة ، ويعضد امتناع السماع فيما يتعدى إلى مفعولين من طريق القياس من جهة أنه ليس له ما يلحق به في حالة الاتساع ، إلا الفعل المتعدي إلى ثلاثة ، وليس في كلام العرب ما يتعدى إلى ثلاثة بطريق الأصالة ، ألا ترى أنه لا يوجد متعد إلى ثلاثة إلا منقولا ، كـــ "أعلم وأرى" أو مضمنا كـــ " أنبأ وأخبر وخبَّر ونبَّأ وحدَّث" فلما لم يكن له أصل يلحق به كذلك امتنعوا من الاتساع في الظرف إذا كان معمولا له " [2] .

.....

(1) البيت بلا نسبة في لسان العرب (حبب ) . والشاهد فيه قوله : " يحبها الطعام " أي : يحب فيها الطعام .

(2) ابن عصفور ، المقرب ومعه مثل المقرب ، المثل ، ص 214.

### 5.1.3 العلة والتعليل :

شغلت العلة النحوية كثيرًا من العلماء في القديم والحديث ، وحظيت بمكانة كبيرة في كثير من مؤلفاتهم ؛ فأفردوا لها مؤلفات خاصة [1] أو جعلوا لها قسمًا غير قليل في مؤلفات أخرى[2] ، وعدت العلة عند علماء النحو ركنًا أساسيًا في بناء نظرياتهم النحوية ، حتى أصبحت أصلاً من أصول النحو عندهم [3] .

ومن النحاة الذين عنوا بالعلة النحوية وبنوا عليها نظرياتهم النحوية ، شيخ النحاة وإمامهم سيبويه في كتابه ؛ يقول شوقي ضيف :" وتكثر التعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة ، سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة ، يقول في فواتح كتابه :" وليس شيء يضطرون ( العرب ) إليه إلا وهم يحاولون به وجها " فهو لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد ، بل يعلل أيضًا لما يخرج على تلك القواعد ، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة ..." [4] .

وهناك نحاة كثيرون غير سيبويه عنوا بهذه المسالة منهم أستاذه يونس بن حبيب كما ذكر شوقي ضيف :" .. وكان يسند دائمًا ما يستنبطه من القواعد والأحكام بالعلل التي تصور دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبية التي استقرت في دخائل العرب من قديم وفي ذلك يقول الزبيدي إنه " استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد وما لم يسبقه إلى مثله سابق " ولفت كثرة ما يورده في النحو من علل بعض معاصريه فسأله : عن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : " إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له ( أخرى) فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ... وجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته للمعلول فليأت بها " [5].

.....

(1) انظر : كتاب الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ، وانظر : اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، وانظر : كتاب العلة النحوية نشأتها وتطورها لمازن المبارك .

(2) انظر : الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، وانظر : سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، وانظر : جميل علوش ، ابن الأنباري وجهوده في النحو ، وانظر : ابن الأنباري لمع الأدلة .

(3) انظر : محمود أبو كتة ، مدخل إلى علم النحو ، ص31 . (4) شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص82 .

(5) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص48 ، وانظر : الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص65 _66 .

والعلة النحوية : هي السبب الذي يفسر حدوث الظاهرة اللغوية رفعًا ونصبًا وجرًا وجزمًا في حالة الإعراب ، أو ضمًا وفتحًا وكسرًا وسكونًا في حالة البناء [1].

وقد قسمها الزجاجي في الإيضاح إلى ثلاثة أقسام هي : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية [2].

وراح يفصل القول في هذه الأنواع الثلاثة فيقول :" فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظًا ، وإنما سمعنا بعضًا فقسنا عليه نظيره ، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب ، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب ، وأكل فهو آكل ، وما أشبه ذلك ، وهذا كثير جدًا وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم .. .

وأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيدًا بإن في قوله إن زيدًا قائم ؛ ولم وجب أن تنصب "إن" الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول ، فحملت عليه فأعملت إعماله لمّا ضارعته ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظًا ، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله ، نحو : ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك .

وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب " إن " بعد هذا ، مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ، أبالماضية ، أم المستقبلة ، أم الحادثة في الحال ، أم المتراخية ، أم المنقضية بلا مهلة ؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدًا عمرو ، وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان ؟ فأي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول ، وأي قياس اطرد لكم في ذلك ؟.... "[3] .

.....

(1) محمود أبو كتة ، مدخل إلى علم النحو وقواعد العربية ، ص31 .

(2) انظر : الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ط2 ، تحقيق : مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، 1393هـ – 1973م ، ص64 .

(3) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص65 .

وابن عصفور كغيره من العلماء عني بشأن العلة وترددت في مؤلفاته بصورة جلية ومن ذلك : تعليله تسمية " الإعراب " بهذا الاسم فيقول:" ويمكن أن يكون النحويون سموا هذا النوع من التغيير إعرابًا إما لمجرد كونه تغيرًا أو لما يقع به من تبين المعاني ، ألا ترى **أن** هذا التغيير هو الفاصل بين معاني الأسماء من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك من المعاني أو لما يقع به من التحسين : لأن زوال اللبس عن الكلم تحسين لها ، إذ الإعراب لغة تقع على هذه المعاني الثلاثة كما قدمناه ، فيكون منقولاً من واحد منها " [1].

وتراه يعلل سبب عدم إعراب ما أشبه الحرف من الأسماء أو تضمن معناه أو وقع موقع المبني أو أضيف إلى مبني أو خرج عن نظائره ، قائلاً :" أما الأسماء فمعربة كلها إلا ما أشبه الحرف ، كالمضمرات والموصولات وأسماء الشرط فإنها كلها أشبهت الحرف في الافتقار ، لأن المضمر يفتقر إلى مفسر والموصولات تفتقر إلى صلات ، وأسماء الإشارة تفتقر إلى حاضر .
أو تضمن معناه كأسماء الشرط فإنها تضمنت معنى " إن " الشرطية ، وأسماء الاستفهام فإنها تضمنت معنى همزة الاستفهام . أو وقع موقع المبني ، كالمناديات فإنها وقعت موقع ضمير الخطاب ،... " [2].

ومن تعليلاته أيضًا ما قاله عند حديثه عن تنوين العوض في الاسم المنقوص إذ يقول :" ومن تنوين العوض أيضًا التنوين اللاحق لكل اسم معتل اللام على مثال " مفاعل " الذي لا ينصرف ، في حال الرفع والخفض ، نحو : " غواشٍ " و" جوارٍ " تقول : " هذه جوار " ، "ومررت بجوار " ، وذلك أنه لما اجتمع فيه ثلاثة أثقال : ثقل الكسرة أو الضمة ، وثقل حرف العلة ، وثقل البناء ، حذفت الياء بحركتها وعوّض منه التنوين "[3] .

ومنه أيضًا قوله:" انفردت الأسماء بتنوين التمكين لأنه يدل على أن الاسم أصل في نفسه باق على أصالته ، والفعل ليس بأصل فلا يدخله تنوين تمكين .
وانفردت بتنوين التنكير لأنه للفرق بين المعرفة والنكرة ، والأفعال لا تكون معارف فلا يدخلها تنوين تنكير ، وانفردت بتنوين المقابلة لأنه يلحق جمع المؤنث السالم ، والأفعال لايكون فيها جمع ، فلا يكون فيها تنوين مقابلة .

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1/ص32
(2) المرجع السابق نفسه ، ج1 / 33 ، وانظر : المقرب ، ص367 .
(3) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 37 .

وانفردت بتنوين العوض لأنه عوض من المضاف إليه أو من الياء الواقعة في آخر الاسم الذي لا ينصرف، والأفعال لا تضاف ولا يحذف منها حرف العلة فلا يكون فيها تنوين عوض "[1].

ومن ذلك قوله في تعليل تصغير الأسماء وفعل التعجب :" وانفردت الأسماء بالنعت لأنه خبر في المعنى ، والفعل لا يكون مخبرًا عنه ، فلا يكون منعوتًا ، وانفردت بالتصغير لأنه نعت في المعنى ، ألا ترى أن قولك " رجيل" ، يغني عن وصفه بالحقارة والصغر ، فكأنك إذا قلت :" رجيل " قلت : رجل حقير .

واعلم أن التصغير لا يكون في فعل من الأفعال إلا في فعل التعجب لشبهه بالاسم شبهين : شبه عام وشبه خاص ؛ فالشبه العام أنه لا مصدر له ، وأنه لا يتصرف فتختلف صيغته لاختلاف الأزمنة كما أن الاسم كذلك .

والشبه الخاص أنه لا يبنى إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل ، وأنه للمبالغة كما أن " أفعل " كذلك ، لأن التعجب مبالغة في وصف المتعجب به ، والتفضيل مبالغة في صفة الفاضل ، ومن ذلك قول الشاعر:

ياما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنا مِنْ هَؤُلْيائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمَرِ [2] [البسيط ]

وانفردت بالنداء ، لأن المنادى مفعول بإضمار فعل ، والفعل لا يكون مفعولاً فلا يكون منادى ، وإن وجد حرف النداء قد دخل على ما لا يصح نداؤه كالفعل والحرف فللنحويين في ذلك قولان : منهم من ذهب إلى أن المنادى محذوف ، ومنهم من ذهب إلى أن الحرف للتنبيه لا للنداء ، وهو الأحسن ، لأنه لو حمل على حذف المنادى لأدى ذلك إلى إخلال كثير ، لأن المنادى قد كان حذف العامل فيه ، فلو حذف لكانت الجملة قد حذفت ولم يبق منها سوى حرف النداء ... " [3].

وخلال حديثه حول " الأصل في علامات الإعراب " يحاول أن يعلل أسباب الرفع بالألف والنون وليسا من جنس الضمة ؟ ولمَ نُصِب بالكسرة والياء وحذف النون وليست من جنس الكسرة ؟ فيقول :"... ورفع بالألف لأن التثنية لو كانت مرفوعة بالواو ، نحو " جاءني الزيدون " ، لالتبست بجمع المنقوص في مثل مصطَفَوْن ، فقلبت لذلك الواو في التثنية ألفا حملا على " يأجل " لأن أصله " يَوجَل " ونصب جمع المذكر السالم بالكسرة وليست من جنس الفتحة حملا على نظيره وهو جمع المذكر السالم ، لأن الجمع بالألف والتاء في المؤنث نظير الجمع بالواو والنون في المذكر في أن

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 40 .

(2) البيت لمجنون ليلى في ديوانه ، ص130 . أميلح : تصغير تحبب ، ومُلَحَ : حسن ، شدنَّ : قوين وترعرعن واستغنين عن أمهاتهن ، الضال والسمر : نوعان من النبات . والشاهد فيه قوله : " أميلح " حيث صغر أملح وهو فعل التعجب ، وصغر هؤلاء فقال " هؤلياء " .

(3) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 43 .

كل واحد منهما جمع سلامة ، وكما حمل منصوب جمع المذكر السالم على مجروره في الياء ، حمل منصوب جمع المؤنث السالم على مجروره في الكسرة ، وأيضًا فإن المذكر أصل في المؤنث والمؤنث فرع عنه ، والفروع كثيرًا ما تحمل على الأصول .

ورفعت الأمثلة الخمسة بالنون لما تعذر رفعها بالواو والمجانسة للضمة كراهة لاجتماع حرفي علة ، لأن النون تشبه الواو في أنها من حروف طرف الفم وفي أن في الواو لينا وفي النون غنة ، والغنة شبيهة باللين الذي في الواو ، ومما يبين شبه الواو بالنون إدغامهم لها في :" من وال " ، ولا يدغم إلا المثلان والمتقاربان ونصبت هذه الأمثلة أيضًا بحذف النون وإن لم يكن من جنس الفتحة حملاً للنصب فيها على الجزم ، وحمل النصب فيها على الجزم حملاً لها على نظائرها من الأسماء ، وذلك أن " يفعلان" و" يفعلون" و" تفعلين " نظير " الزيدان " و " الزيدون " و" الزيدين " في لحاق النون الزائدة وحرف العلة ، والخفض في الأسماء نظير الجزم في الأفعال في أن هذا يختص بالأسماء وهذا يختص بالأفعال ، فلما حمل منصوب الاسم المثنى والمجموع على مخفوضه في الخفض الذي انفردت به الأسماء فنصب بالياء ، حمل منصوب الفعل في هذه الأمثلة على مجزومه في الجزم الذي انفردت به الأفعال ، فنصب بحذف النون .
وخفضت الأسماء التي لا تنصرف بالفتحة لأنها لما أشبهت الأفعال وحكم لها بحكمها فلم تنون ولم تخفض كالأفعال ، حمل فيها الخفض على النصب ، كما أنه لما تعذر النصب حمل على الخفض للشبه الذي بينهما "[1].

وهو في حديثه حول هذه العلل يجادل ويناقش ، فهي من نوع العلة الجدلية النظرية ، ومن ذلك تعليله لرفع الفاعل ونصب المفعول ، ولمَ لمْ يكن العكس ، فيقول : " وإنما رفع الفاعل ونصب المفعول تفرقة بينهما . فإن قيل ، فهلا كان الأمر بالعكس ؟ فالجواب : إن الفعل لما كان يطلب جملة من المفعولين أقلها خمسة ، وهي المفعول المطلق ، والمفعول معه ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمفعول من أجله ، نحو قولك : " قام زيدٌ وعمرا قيامًا يوم الجمعة أمامك خوفًا من كذا " ، وأكثرها ثمانية ، وذلك إذا كان الفعل من باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، تقول :" أعلمت وعمرًا بكرًا زيدًا منطلقًا إعلامًا يوم الجمعة أمامك خوفًا منه " ، ولا يطلب من الفاعلين إلا واحدًا ، نصبت طلبًا للتخفيف ، ولم يرفع ولم يخفض لئلا يتوالى به الثقل .
فلما استحق المفعول النصب لم يبق للفاعل إلا الرفع أو الخفض ، فكان الرفع به أولى من الخفض حيث كان الرفع أولاً والخفض ثانيًا عنه ، لأن الضمة من الواو بدليل أن الحركة بعض الحرف ،

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / ص56_57 .

ألا ترى أنك إذا أشبعتها صارت حرفًا والواو من حروف مقدم الفم لأنها من الشفتين والكسرة من الياء والياء من وسط اللسان ، والفاعل أولى من حيث مرتبته أن يقدم على المفعول ، فأعطي الأول للأول مناسبة .

فإن قيل : فما الدليل على تقدم مرتبة الفاعل ؟ فالجواب : إن الدليل على ذلك كون الفعل من الفاعل بمنزلة شيء واحد في بعض المواضع ، وليس هو كذلك مع المفعول .

فمن ذلك الخمسة الأمثلة من الفعل ، مثل : يفعلان ويفعلون وتفعلان وتفعلون وتفعلين ، ألا ترى أن إعراب الفعل قد جاء فيها بعد الفاعل ، لكونه قد تنزل مع الفعل كالشيء الواحد وذلك ، نحو : " الزيدان يقومان " و" الزيدون يقومون " ؟ .

وكذلك تسكينهم آخر الفعل في مثل " ضربت " دليل على تنزيلها منزلة كلمة واحدة ، ألا ترى أنهم إنما فعلوا ذلك كراهة توالي أربعة أحرف متوالية التحريك ، وذلك لا يكره إلا في كلمة واحدة ، فلولا أنهما جعلا بمنزلة شيء واحد لما استكرهوا توالي الحركات فيسكنون "[1] .

وفي حديثه حول " نون المثنى والجمع " وبعد أن يعدد آراء العلماء فيها مبينًا فسادها وعلة حكمه عليها بالفساد ، يذكر رأيه فيها معللاً إياه أيضًا ليثبت أن ما ذهب إليه هو الصواب ، فيقول :"... فإذا بطلت هذه المذاهب لم يبق إلا أن تكون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة تارة وحكم التنوين أخرى ، فأثبتت مع الألف واللام كالحركة ولم تحذف لبعدها من موجب الحذف وهو الاسم المضاف إليه ، لحلوله محل التنوين "[2].

وعندما يتحدث عن " ألفاظ العقود " يقول :" فإن سأل سائل : هل العقود نحو " عشرين " و" ثلاثين " من قبيل جموع السلامة أو من قبيل أسماء الجموع ، نحو : قوم وإبل ، أو من قبيل جموع التكسير نحو رجال ؟ فالجواب : إنها من أسماء الجموع ، فإن قيل : وما المانع أن تكون جموع سلامة وهي على صورتها ، أعني كونها في آخرها واو ونون في الرفع ، وياء ونون في النصب والخفض ؟ فالجواب : إن الذي منع من ذلك شيئان : أحدهما أنها لم تستوف شروط جمع السلامة ، ألا ترى أنها قد تقع على غير العاقل وعلى المؤنث وأن الزيادتين لم تلحقا اسمًا علمًا ولا صفة ؟ والآخر : أن ثلاثين لو قدرناه جمع سلامة لم يخل أن يكون واحده ثلاثًا أو ثلاثة ، وكلاهما لا ينبغي أن يجمع بالواو والنون ، لأن العدد كله مؤنث كانت فيه علامة أو لم تكن، والمؤنث لا يجمع بالواو و النون . وأيضا فإنه لو كان جمع "ثلاث"لكان أقل ما يطلق عليه تسعون أو تسعة ، لأن أقل ما

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 /ص 100 .

(2) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج1 /90_91 .

يطلق عليه الجمع ثلاث فلو كان " ثلاثون " جمع " ثلاث" لأعطي ثلاثًا ثلاث مرات فإن عنى بالثلاث آحادًا كانت تسعة وإن عنى بالثلاث عشرات كانت تسعين ... "[1].

وابن عصفور عندما يحاول أن يبين فساد رأي لأحد العلماء يستند في دعواه إلى العلة والتعليل ، التي تؤيدها قواعد النحو وأحكامه ، ومما جاء من ذلك ، قوله :" .. وأما أبو الحسن الأخفش فيجري الظروف والمجرورات مجرى الفعل في رفع الفاعل على الإطلاق ، قويت فيها جنبة الفعلية أو لم تقو ، نحو قولك :" في الدار زيد وعندك عمرو " ، فيجيز في " زيد " و" عمرو " أن يكون " زيد " فاعلاً بالظرف والمجرور تارة وأن يكون مبتدأ أخرى .

ولا يجوز عندنا أن يكون فاعلاً ، وإنما هو مرفوع بالابتداء خاصة ، بدليل تأثير "إن " وأخواتها فيه في مثل : " إن في الدار زيدًا " ، و" إن عندك عمرًا " ، لأنها لا تعمل إلا في المبتدأ خاصة ، فإن قيل : فما الذي يمنع من جعل الاسم بعد الظروف والمجرورات مبتدأ تارة وفعلاً أخرى ؟ .
فالجواب : إن الرفع بالابتداء قد ثبت بما ذكرناه ، وأما الفاعلية فتحتاج إلى دليل على إثباتها . فإن قيل : وإذا ثبت أنهما يرفعان الفاعل في المواضع المذكورة ، فما الذي يمنع من حمل غيرها عليها في مثل :" في الدار زيد " و" عندك عمرو " ؟ فالجواب :إن الظروف والمجرورات لا تقوى فيها جنبة الفعلية هنا على ما قويت فيها هنالك "[2].

ومن تعليلاته أيضًا : تعليله لعدم جواز نعت المضمر أو أن ينعت به [3] ، وكذلك أسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وكل اسم متوغل في البناء أيضًا لماذا لا ينعت [4] ولماذا لا ينعت بالعلم وسائر أسماء الجوامد [5] .

ومما استفاض في شرح علله " الممنوع من الصرف " من ألفاظ التوكيد ، فتراه يجادل ويناقش وكأنه يحاور ويناظر ، فيقول :"... أما أفعل فإنه امتنع من الصرف لوزن الفعل والتعريف ، فإن قيل : فبم تعرَّف أجمع وأكتع ؟فالجواب : إن في ذلك خلافًا : منهم من جعل تعريفهما بالعلمية كأنه علق على معنى الإحاطة لما يتبعه ، ومنهم من جعل تعريفهما بنية الإضافة ، لأنك إذا قلت :"

.....

(1) انظر: ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1/91_92 .
(2) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج1 / ص95 .
(3) انظر : المرجع السابق نفسه، ج1 / 163 .
(4) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج1 / 164 .
(5) انظر : المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها .

قبض المال أجمع " ، فمعناه : أجمعه فإن قيل : فكيف امتنع من الصرف على هذا والتعريف المانع للصرف إنما هو تعريف العلمية ؟ فالجواب :إن هذا التعريف قد يمنع لشبهه بتعريف العلمية من حيث لم تكن له أداة يتعرف بها في اللفظ كما أن " سَحَرَ " ، إذا أردته ليوم بعينه امتنع من الصرف للعدل ، وشبه تعريفه بتعريف العلمية من حيث كان تعريفه بغير أداة في اللفظ ، وإن كان تعريفه في رتبة تعريف ما فيه الألف واللام .. "[1] .

وفي حديثه حول إعراب " كلا" و"كلتا" في باب " التوكيد " يقول :"... فإن قيل : فلأي شيء كانا بالألف في الرفع ، والياء في النصب والخفض مع إضافتهما إلى المضمر ؟ فالجواب : إن العرب قد تقلب الألف ياء مع المضمر في نحو :" عليه " ، و"إليه " و"لديه " ، وإنما تفعل ذلك إذا كان اللفظ الذي في آخره ألف شديد الاتصال بالمضمر ، ألا ترى أن " لدى " و" إلى " و"على " لا تستعمل واحدة منها مفردة ؛ فهي شديدة الافتقار إلى ما بعدها . والمضمر أيضًا لاتصاله شديد الافتقار لما قبله ، فغيروا آخر هذه الألفاظ بقلب آخرها ، كما غيروا آخر الفعل لضمير الفاعل كـــ"ضربت" ، ولم يفعلوا ذلك مع المفعول ، فكذلك أيضًا قلبوا الألف من " كلا " ياء مع المضمر ، كما فعلوا ذلك في " لديه " و" عليه " لشدة افتقار المضمر لما قبله ، ولأن " كلا " أيضًا لا تستعمل إلا مضافة . فإن قال قائل :فلو كان الأمر على ما ذكرتم ، لقلبوا مع المضمر في حالة الرفع ، فقالوا : " جاءني الرجلان كليهما " ، فالجواب : إن " كلا" و"كلتا " في الباب مشبهان بـــ " على " و"لدى " ؛ لأنهما أشد اتصالاً بما بعدهما من " كلا " و"كلتا" ، فلذلك لم تقلب إلا في النصب والخفض ، ولأن " لدى " منصوبة ، وقد تكون مخفوضة في مثل :" من لديه " ، ولا تكون مرفوعة ، فلذلك لم تقلب إلا في الموضع الذي حملتها عليه "[2].

وفي باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وعند حديثه حول " تصرفها يقول :" ... وأما "ليس" فإنها لم تتصرف لتمكن شبه الحرف فيها حتى قال بعض النحويين إنها حرف ، ألا ترى أنها لا مصدر لها في موضع من المواضع وأنها مثل " ما" في النفي ، وفي أنها تدخل على المحتمل فتخلصه للحال ، فتقول :" ليس زيد يقوم "ِكما تقول : " ما زيد يقوم " ، فتكون في الموضعين بمعنى الحال ، و"ما" لا تتصرف فكذلك " ليس" وكذلك أشبهت أيضًا " ليت " في أنها على وزنها في اللفظ وفارقت أوزان الأفعال ، فكما أن " ليت"لا تتصرف فكذلك " ليس " .

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 242 .

(2) المرجع السابق نفسه ، ج1 /248 .

وأما " ما دام " فإنها لا تتصرف لأنها في معنى ما لا ينصرف ، وذلك أنك إذا قلت : أفعل هذا مادام زيد قائمًا " ، كان المعنى مثل قولك :" أفعل هذا إن دام زيد قائمًا "، ألا ترى أن الفعل المتقدم معلق على وجود الدوام في الموضعين ، فلما كانت في معنى شرط قد تقدم ما يدل على جوابه لم تكن إلا بصيغة الماضي ، لأن الفعل إن كان كذلك إنما تكون صيغته للماضي ، تقول العرب :" أنت ظالم إن فعلت " ، ولا تقول :" أنت ظالم إن تفعل " [1].

ومما ساق من علل في الباب نفسه قوله :" .. وينبغي أن يعلم أن " أنْ" و"لن " المصدريتين إذا تقدرتا بالمصدر المعرفة عاملتهما العرب معاملة المضمر ، فنقول :" كان الانتصار من زيد أن سببته أو أنني سببتُه" ، لأن " أن سببته "و" أني سببته " يتقدر بالمصدر المعرفة ، فكأنك قلت :" كان انتصاري من زيد سبي إياه" ولو قلت : " كان الانتصار من زيد أن سببته أو أني سببته " ، كان ضعيفًا كما كان يضعف أن تجعل الضمير خبرًا لما هو دونه في التعريف . وإنما حكمت لهما العرب بحكم المضمر من المعارف لشبههما في أنهما لا ينعتان كما أن المضمر كذلك . ومن ذلك قوله تعالى :**{ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا }** [2] و **{ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا }** [3] ، الأفصح في " جواب قومه " وفي " حجتهم " النصب " [4].

وفي باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وعند حديثه عن عملها ، يقول :" العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف ، بدليل أن الأفعال كلها عاملة ، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال ، فدل ذلك على أن العمل كحق للأصالة إنما هو للفعل ، فما وجد على هذا من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعملها فـــ"إن" وأخواتها من الحروف العاملة ، فينبغي أن يسأل عن الموجب لعملها . والذي أوجب لها العمل عند محققي النحويين هو شبهها بالأفعال في الاختصاص ؛ ذلك أن هذه الحروف تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها ، كما أن الأفعال تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها ،و كل حرف مختص بما يدخل عليه و لا يكون كالجزء منه ، فإنه يعمل فيما يختص به من اسم أو فعل ، ألا ترى أن عوامل الأسماء كلها مختصة بها ولا تدخل على غيرها ، وكذلك عوامل الأفعال تدخل على الأفعال ولا تدخل على غيرها "[5].

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 368 _369 .

(2) الأعراف : 82 .

(3) الجاثية : 25 .

(4) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج 1/ 388 .

(5) المرجع السابق نفسه ، ج1 / ص415.

وفي السياق نفسه يتحدث عن سبب رفع أحد الاسمين ونصب الآخر ، فيقول :"... فإن قيل : فإذا وجب لها العمل كما ذكرتم فلأي شيء رُفع أحد الاسمين ونُصب الآخر ، وهلا كان الأمر بالعكس بخلاف ذلك ؟

فالجواب : إنها أشبهت من الأفعال " ضَرَبَ " فكما أن " ضرب " ترفع أحد الاسمين وتنصب الآخر ، فكذلك هذه الحروف ، وأيضًا فإنه لا يمكن فيها أكثر من ذلك ، وذلك أنه لا يخلو من أن ترفعهما ، أو تنصبهما ، أو تخفضهما ، أو ترفع أحدهما وتنصب الآخر ، أو ترفع أحدهما وتخفض الآخر ، أو تنصب أحدهما وتخفض الآخر ، ولا يتصور أكثر من ذلك ، فباطل أن ترفعهما ؛ لأنه لم يوجد عامل يعمل في اسمين رفعًا من غير أن يكون أحدهما تابعًا للآخر . وباطل أن تنصبهما أو تخفضهما ، لأنه لم يوجد عامل واحد نصبًا أو خفضًا من غير أن يعمل مع ذلك رفعًا . وكذلك أيضًا يبطل أن تنصب أحدهما وتخفض الآخر ، أو ترفع أحدهما وتخفض الآخر ، إذ لا يكون خفض إلا بوساطة حرف . فلم يبق إلا أن ترفع أحدهما وتنصب الآخر .

فإن قيل : فلم كان المنصوب الاسم والمرفوع الخبر ، وهلا كان الأمر بالعكس؟ فالجواب : إنه لما وجب رفع أحدهما تشبيها بالعمدة ونصب أحدهما تشبيهًا بالفضلة ، كان أشبههما بالعمدة الخبر ، لأن هذه الحروف إنما دخلت لتوكيد الخبر أو تمنيه أو ترجيه ، أو التشبيه به ، فصارت الأسماء كأنها غير مقصودة ، فلما رفع الخبر تشبيهًا بالعمدة نصب الاسم تشبيهًا بالفضلات "[1] .

وفي السياق نفسه يقول :" ... ولا يجوز تقديم شيء من معمولات هذه الحروف عليها ، ولا تقديم أخبارها على أسمائها لضعفها في العمل ، إلا أن يكون الخبر ظرفًا أو مجرورًا ؛ فإن العرب اتسعت فيهما ،.... " [2]

ويقول أيضًا ".. وإذا ألحقت هذه الحروف ما ، لم يجز إعمالها ؛ نحو قولك :" إنما زيد قائم " ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء "[3] .

وفي باب القسم وعند حديثه عن "مُنْ" التي للقسم يقول :"... وأما " مُنْ " فلا تدخل إلا على الرب ، نحو " من ربي لأفعلن كذا " ، وزعم بعض النحويين أن "مُنْ" بقية "ايمن" ، فهي على هذا اسم ، وذلك باطل لأمرين : أحدهما : أنها لا تضاف إلا إلى الله ، فيقال : " ايمن الله " ، و"من" لا تدخل إلا على " الرب " ، والآخر : أن " ايمنا" معرب والاسم المعرب إذا نقص منه شيء بقي ما بقي منه

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / ص417 .

(2) ابن عصفور ، المقرب ، ص166

(3) المرجع السابق نفسه ، ص169

معربًا ، فلو كانت "من" بقية "ايمن" لكانت معربة ، فبناؤها على السكون دليل على أنها حرف " [1].

وفي الباب نفسه ، يتحدث ابن عصفور حول " الأصل في حروف القسم " ، فيقول بأن الباء هي الأصل في حروف القسم ؛ لأن فعلي القسم " أقسم" و" أحلف" لا يصلان إلا بها ، فدل ذلك على أنها الأصل ، ولذلك جرت الظاهر والمضمر ، وأن الواو بدل من الباء ، وإنما أبدلت منها لأمرين هما :" أحدهما : أن معنى الباء قريب من معنى الواو ، لأن الواو للجمع والباء للإلصاق ، والإلصاق جمع في المعنى .
والآخر : أنها من حروف مقدم الفم .
ولما كانت الواو بدلاً من الباء لم تتصرف تصرف الباء ، لأن الفرع لا يتصرف تصرف الأصل ، فجرت الظاهر خاصة ولم تجر المضمر ، لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها وقد تقدم ذلك" [2].

وفي باب " أسماء الأفعال" يقول:".. ولا يقدم معمولها ، لعدم تصرفها ، لا تقول : زيدًا دراك ، ولا الشر حذار " [3].

ويتحدث عن علل الممنوع من الصرف ، في باب " ما جرى من الأسماء مجرى الفعل " ، فيقول : "... ولا يمنع الاسم الصرف حتى توجد فيه علتان فرعيتان فصاعدا من علل تسع ، أو ما أشبهها ، قد اجتمعتا على نحو ما ، أو علة تقوم مقام علتين .
والعلل التسع : العدل والتعريف ، والصفة ، والتأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، ووزن الفعل ، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، وزيادة الألف والنون .
والعلة التي تقوم مقام علتين : التأنيث اللازم ، وهو التأنيث بالألف ، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، وهو ما كان من الجموع موافقًا لمفاعل أو مفاعيل في الحركات ،والسكنات ، وعدد الحروف ؛ نحو : مساجد ، ودنانير ... "[4] .

ولا يتوانى ابن عصفور عن التعليل لقبوله آراء بعض العلماء ورفضه لآراء غيرهم ، فالحكم عنده له أسبابه وتعليلاته ، ليؤكد عدم تجنيه على أحد أو محاباته لأحد ، ومن ذلك :"... وأما الفراء فزعم أن "ليت" قوي شبهها بالفعل لكونها على مثال من أمثلة الفعل ، ألا ترى أنها على وزن "عَلْم"

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج551/1 .
(2) المرجع السابق نفسه ، ج1 /552 .
(3) ابن عصفور ، المقرب ، ص198
(4) المرجع السابق نفسه ، ص357 ، وانظر : شرح الجمل ، ج327/2 .

المخفف من " عَلِمَ " ، نحو قوله :

لو شَهْدَ عادَ في زمانِ عادٍ [1] [ الرجز]

يريد : شَهِدَ . ولزمتها نون الوقاية كما تلزم الفعل ، وأما " لكنَّ" و"كأن" و"لعل" فليس شيء منها على وزن الفعل ، فلذلك لم يتأكد لحاق النون لها تأكده في "ليت " ، فلذلك حذفت .
وهذا الذي ذهب إليه باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كذلك للزمت نون الوقاية لأنها كـــ" رد" فإن لم تلزم العرب نون الوقاية "أنَّ" دليل على أن الذي حذفت له نون الوقاية هو ما ذكرناه " [2] .

ومن ذلك قوله في معرض حديثه عن " عدم تقديم معمولات إن وأخواتها عليها " :"... وزعم الفراء ومن أخذ بمذهبه أنه يجوز أن تقول : " إن زيدًا بك واثقا" ، على أن يكون "بك" خبرًا في اللفظ وهو في الحقيقة معمول لواثق ، ويكون واثقًا منصوبًا على أنه حال في اللفظ ، وإن كان في المعنى خبرًا ، فيكون الإعراب غير موافق للمعنى، فيكون من قبيل القلب ، لأنه جعل المجرور الذي كان فضلة، في موضع العمدة الذي هو خبر ، وجعل الخبر و هو عمدة منصوبًا على الحال ، فكأنه فضلة.
وهذا الذي ذهب إليه باطل ؛ لأن هذا من قبيل قلب الإعراب ، وباب ذلك أن يجيء في الشعر لا في فصيح الكلام ، واستدل على ذلك بقوله :

فلا تَلْحَنى فيها فإن بِحُبِّها أخاكَ مصابُ القلبِ جمٌّ بلابِلُهْ [3] [الطويل]

فإنه رواه بنصب "مصاب" ، فيكون " بحبها " خبرًا لـــ"إن" في اللفظ وإن كان ناقصًا ألا ترى أنك لو قلت " : " إن بحبها أخاك " ، لم يتم الكلام .
والجواب : إن هذا ــ لو لم يكن فيه تأويل يحمل على ظاهره ويكون من قلب الإعراب ــ ضرورة ولا يقاس عليه الكلام . لكنه قد يتخرج ذلك عندنا على أن يكون الخبر محذوفًا لفهم المعنى ، فكأنه قال : فإن أخاك مكلف بحبها ، ولكنه حذف مكلف من غير أن ينيب منابه المجرور ، لأنه في باب الابتداء قد تقدم أنه لا يجوز إنابة المجرور مناب المحذوف حتى يكون حرف الجر مناسبًا للمحذوف، ويكون الدال على كلف قوله بعد : " مصاب القلب "، وما تقدم في القصيدة مما يدل على

.....

(1) الرجز بلا نسبة في الكتاب ، ج251/3 . والشاهد فيه قوله " شَهْدَ " حيث خفف الفعل لثقل كسرة عين فَعِلَ ، والأصل : شَهِدَ .
(2) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / ص435 .
(3) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ، ج231/2 ؛ وخزانة الأدب ،ج453/8. والشاهد فيه قوله : " فإن بحبها أخاك مصاب " حيث قدم معمول خبر إن " بحبها " على اسمها "أخاك "، وخبرها "مصاب" ، فينبغي في هذه الحال أن يعلق الجار والمجرور بعامل مضمر من معنى الكلام .

أنه كلف بها إذ فَهْمُ الخبر إذا فُهِمَ المعنى جائز " [1] .

وابن عصفور كثيرًا ما يؤجل ذكره للعلة التي بنى عليها حكمه ورأيه محيلاً ذلك إلى موضع آخر ، من ذلك ما جاء في باب " النعت " وعند حديثه عن تعدد النعت والمنعوت ، فيقول:" وإذا اجتمع نعوت ومنعوتون فلا يخلو أن تفرقهما أو تجمعهما أو تفرق المنعوتين وتجمع النعوت أو تفرق النعوت وتجمع المنعوتين ، فإن جمعتها ، نحو قولك :" قام الزيدون العقلاء " ، أو فرقتها ، نحو قولك :" زيد العاقل وعمروٌ الكريم وعبد الله الظريف " ، أو جمعت المنعوتين وفرقت النعوت ، نحو قولك :" الزيدون العاقل والكريم والشجاع " كان حكمه في ذلك حكم المنعوت المفرد في الإتباع والقطع في أماكن القطع ، إلا أنه يجوز جمع المنعوتين وتفريق النعوت في جميع الأسماء ، نحو قوله:

بَكَيْتَ وَما بُكا رَجُلٍ حَزينٍ  على رَبْعَينِ مَسْلوبٍ وَبالِ [2] [ الوافر]

إلا في أسماء الإشارة ، فإنه لا يجوز ذلك فيها ، فلا يجوز أن تقول :" مررت بهذين الطويل والقصير " ، لعلة تذكر فيما بعد إن شاء الله تعالى " [3].

وقد ورد عنده من ذلك كثير.

وهكذا ، فمن خلال تتبعنا لمؤلفي ابن عصفور المقرب و شرح الجمل ، قد وقعنا على الكثير من التعليلات التي استند إليها وبنى عليها أحكامه ، وهي ليست جميعها من ابتكاره واختراعه ، وإنما كان له تأثر بغيره من العلماء كالخليل وسيبويه ، والأكثر منها كانت من ابتداعه واختراعه ؛ وهذا عائد إلى ولوعه بعلم المنطق الذي تعلم منه كيفية فلسفة الأشياء ومحاولة تحويرها وتدويرها على وجوه عدة ، ولهذا كثرت التعليلات عنده بصورة لافتة للنظر ، فكانت بحق عنده أصلاً من أصول النحو ، ومجالا مهما لتثبيت آرائه النحوية وتوجيهها الوجهة الصحيحة .

وهكذا ، كانت أصول النحو عند ابن عصفور ، بمثابة الأعمدة التي يقوم عليها البنيان العظيم ، فقد استعان بها ابن عصفور ليخرج لنا بقواعده النحوية المتميزة ، والتي استنبطها واستخرجها بدقة متناهية ، وبعد بذل جهد كبير في استقراء كلام العرب ، ومن ثم القياس عليه ، ثم ما أجمع عليه جمهور النحاة ، وشرحوا عوامله وعلَّلوه .

.....

(1) شرح الجمل ، ج1 / ص442 .

(2) البيت لابن ميادة في ديوانه ، ص214 . الربع : المنزل ، البالي : الدارس ، المسلوب : الذي لم يبق منه شيء . والشاهد فيه قوله : " على ربعين مسلوب وبال " حيث نعت المثنى " ربعين " بنعتين مفردين " مسلوب " و " بال " مع العطف بالواو .( و في الديوان : و بالي ) .

3) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 158_159 .

## 2.3 مصادره النحوية :

كما علمنا فقد عاش ابن عصفور في القرن السابع الهجري ؛ وفي هذا الوقت كان النحو العربي قد نضج واستوى علمًا كاملاً متكاملاً ، مستقلاً بذاته ، على أيدي علماء أفذاذ ، أصحاب عقول متفردة بعلمها ، عملوا واجتهدوا ، وجمعوا واستنبطوا ثم بعد ذلك صنفوا وألفوا كتبًا زاخرة بعلمهم الذي بذلوا في تحصيله ذوائب أفئدتهم ، فكانت مؤلفاتهم وما زالت زادًا يتزود به كل طالب علم ومعرفة ، ونبراسًا يضيء الطريق أمام كل إنسان استهوته طريق العلم ورغب في ركوب بحار المعرفة .

وعندما كان ابن عصفور ، كان النحو العربي قد قعدت قواعده وأصلت فيه الأصول ، وما كان أمامه إلا أن ينهل من هذا المعين الزاخر،وهذا البحر الواسع بما احتواه من مؤلفات ومصنفات . فقد وجد قبل ابن عصفور مؤلفات كثيرة لا تحصى من كتب العربية ، بنحوها وصرفها وهي نتاج من سبقه من العلماء ، وبالتأكيد فإن ما أنتجه ابن عصفور ليس من ابتداعه واختراعه ، وإنما هو جمع لما تناثر في هذه الكتب والمصنفات ، قام بتدارسه فنقح وهذب ، ورتب ونظم ، وفصّل ما اختلط منه وتداخل .

وقد رأينا ابن عصفور يشير في مقدمة كتابه " المقرب" إلى أنه وجد في كتب النحو السابقة ، قصورًا في شكليات التأليف العلمي لا في مادته العلمية ، إذ رأى أن تلك المؤلفات لا تبرد غليلاً ، ولا تحقق ما يرتجى منها ، وبعضها مطول لدرجة الاسراف ، وغيرها مختصر لدرجة الإخلال فيقول:" .. وكانت أكثر الموضوعات فيه لا تبرد غليلاً ، ولا تحصل لطالبه مأمولاً ، وأنها بين مطولة قد أسرف فيها غاية الإسراف ، ومختصرة قد أجحف فيها غاية الإجحاف ... " [1] .

إذن فقد اطلع ابن عصفور على تلك الملفات ، فوجدها كما وصفها ، ولكن المادة العلمية التي احتوتها ، كانت هي النواة الأولى التي بدأ بها طريقه نحو العلم والتأليف ، وقد عرفنا في الفصل الأول ، أن أول مؤلف تدارسه ابن عصفور هو كتاب سيبويه ، على يدي أستاذه وشيخه أبي علي الشلوبين ، فكان أول مصدر علمي مختص في علوم العربية يقع بين يدي ابن عصفور ، فأكب على دراسته حتى أتمه .

ونحن نلحظ في مؤلفاته كثيرًا من آراء سيبويه ، بل ربما نقل عنه نقلاً حرفيًا ، فنجده يصرح بذلك في حديثه حول " اختلاف النحاة في نون المثنى والجمع " فيقول: " واختلف الناس في نون الاثنين

.....

(1) انظر : ابن عصفور ، مقدمة المقرب ومعه مثل المقرب ، ص65

والجمع ، فمنهم من ذهب إلى أنها عوض من التنوين فقط ، ومنهم من ذهب إلى أنها عوض من الحركة مع الألف واللام وعوض من التنوين مع الإضافة ، ومنهم من ذهب إلى أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في حال الوقف ... ومنهم من ذهب إلى أن هذه النون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد ، وليست بعوض ، وهو الصحيح وإليه ذهب سيبويه " [1].

وذهب مذهب سيبويه في أن " ما " المصدرية لا توصل إلا بالفعل ، فيقول:" وأما " ما " المصدرية فمذهب سيبويه أنها لا توصل إلا بالفعل ، نحو :" يعجبني ما صنعت " ، تريد : صنيعك " [2].

ومن أخذه لما حكاه سيبويه ، ما جاء في باب " الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر " ، فيقول:" ومما جاء من ذلك في هذا الباب : " من كان أخاك " و" ما جاءت حاجتك " ؟ حكاهما سيبويه بنصب " الأخ" و"الحاجة " ، وهما معرفتان قد أخبر بهما عن ضمير "من " و"ما " الاستفهاميتين ، واسم الاستفهام نكرة وضمير النكرة كما تقدم من الإخبار بمنزلة النكرة "[3] .

ويأخذ ابن عصفور أيضًا عن الكسائي ، فيقول :" ولا تفصل بين حرف الجر والمجرور ، إلا في نادر كلام ، نحو ما حكاه الكسائي من قول بعضهم ، " أَخَذْنَهُ بأرى ألف درهم "[4].

ومما أخذه عنه أيضًا ، ما جاء في باب " العدد " ، قوله :"... وأما من الثلاثة إلى العشرة ، فلا يخلو أن تستعملها مضافة ، أو غير مضافة : فإن استعملتها غير مضافة وأردت بها مجرد العدد ، أدخلت عليها تاء التأنيث ، ومنعتها الصرف ؛ فتقول : ثلاثة نصف ستة "،و" أربعة نصف ثمانية " . وإن أردت فيها المعدود ، ألحقتها التاء إن أوقعتها على المذكر ، وإن أوقعتها على المؤنث ، لم تلحقها إياها ، ويجوز حذف التاء في الحالين ، حكى الكسائي : " صمنا من الشهر خمسًا " ، والأول أفصح " [5].

ومن المصادر التي ينقل عنها ، يونس بن حبيب في باب " الحكاية " إذ يقول:"... وحكى يونس :

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج90/1 .
(2) المرجع السابق نفسه ، ج1 /125 .
(3) المرجع السابق نفسه، ج1 / 393 .
(4) ابن عصفور ، المقرب ، ص271 .
(5) المرجع السابق نفسه ، ص 384

أن بعض العرب ، يعرب "مَنْ " ويحكى بها النكرات ، كما يحكى " بأي " [1] .

ويأخذ ابن عصفور عن أبي زيد في باب " الفاعل " ثم يبين أن رأيه لا حجة فيه ، فيقول:" وقولي :" فأما "ما" فإنها تقع على ما يعقل ..." إلى آخره ، ووقوعها على ما لا يعقل هو الكثير ، قال الله تعالى : **{ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ }** [2] ، ومن وقوعها على أنواع من يعقل قوله تعالى :**{ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ }** [3]، أي من أنواع النساء ، وأما وقوعها على آحاد العلم فلا يجوز ، وحكى أبو زيد : سبحان ما سبح الرعد بحمده ، ولا حجة فيه ؛ لإمكان أن تكون ما ظرفية مصدرية أي سبحان الله مدة تسبيح الرعد بحمده ..." [4].

وأخذ ابن عصفورعن أبي الحسن الأخفش نقولاً كثيرة ، منها قوله:" وحكى الأخفش : أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وذي الحال ، فيقول:"ضربت زيدًا هو ضاحكًا "إلا أن ذلك قليل "[5] .

ونراه ينقل عنه في معرض حديثه عن " نعم ، وبئس " ، فيقول :" .. وأما فتح النون وتسكين العين ، فلأن كل فعل بكسر العين يجوز فيه ذلك ، وأما كسر النون والعين ، فقوله تعالى : **{ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ }**[6] ، وحكى الأخفش ــ رحمه الله ــ بئس الرجل زيد ، وبيس الرجل زيد"[7] .

وينقل أيضًا أقوالاً لأبي عمرو الشيباني وابن السكيت وأبو حاتم في باب ما جرى من الأسماء مجرى الفعل فيقول: " وحكى أبو عمرو الشيباني وابن السكيت وأبو حاتم في كتاب " الإبل " له : أن العرب قد جاء عنها خُماس وسُداس إلى عُشار ، ولا يقدح في نقلهم ما زعم أبو عبيدة في كتاب " المجاز " له من أنه لا يعلمهم قالوه فوق رباع " [8].

وعن الهروي وابن السراج ينقل ما ذكراه في باب " الفاعل " ، قائلاً : " وقولى : " وتقول في تثنية ذو الطائية ذوا في الرفع ، وذَوَي في النصب والخفض ، وفي جمعها : ذوو في الرفع ، وذوي في النصب والخفض " ، الأفصح في "ذو " و"ذات " الطائيتين ألا يثنيا ولا يجمعا ، وحكى الهروي في

.....

(1) ابن عصفور ، المقرب ، ص378 .

(2) النحل :96

(3) النساء :3

(4) ابن عصفور ، مثل المقرب ، ص87 .

(5) المرجع السابق نفسه ، ص183 .

(6) البقرة ، ص271 .

(7) ابن عصفور ، مثل المقرب ، ص100

(8) المرجع السابق نفسه ، ص358 .

الأزهية ، أن بعض العرب يقول : هذان ذوا تعرف ، وهاتان ذواتا تعرف، وهؤلاء ذوو تعرف ، وهؤلاء ذواتُ تعرف ، وقال أبو بكر السراج : إن تثنية "ذو" و"ذوات " وجمع "ذو" لا يجوز فيها إلا الإعراب ، وأما جمع "ذات " فحكى الهروي في الأزهية ، أنه لا يجوز فيها إلا ضم التاء على كل حال وذكر البيت الذي أنشده الفراء شاهدا [1]على ذلك [2] ".

ويأخذ بمذهب أبي بكر بن السراج ، فيقول:".. وما ذكرته من أن الفعل المتعدي إلى ثلاثة لا يجوز الاتساع فيه هو مذهب أبي بكر بن السراج وكثير من النحويين ، ومن النحويين من ذهب إلى إجازته والصحيح ، أن ذلك لا يجوز ، لأنه يكون إذ ذاك بمنزلة فعل متعدٍّ إلى أربعة مفعولين ، والمفعول به نهاية ما يأخذ الفعل منه ثلاثة ، فلما لم يكن له في حال التشبيه أصل يلحق به ، لم يجز " [3].

وبقول ابن كيسان[4] في باب " الفاعل " في معرض حديثه عن "أي " ، ينقل قوله :" .. وحكى إدخال التاء على " أي " إذا أريد بها المؤنث ابن كيسان وغيره ."[5]

وينقل عنه أيضًا ، إجازته ظهور فعل القسم مع " واو " القسم في الكلام ، فيقول ، : "وأجاز ابن كيسان ظهور الفعل مع الواو ، فأجاز أن يقال :" أقسم والله لأفعلنَّ كذا " وهذا لا ينبغي أن يجوز كما لم يجز مع سائر حروف القسم التي ليس استعمالها بحق الأصالة ، ولا يحفظه أحد من البصريين ، فإن جاء شيء من ذلك فينبغي أن يتأول على أن يكون " أقسم " كلامًا تامًا ثم أتى بعد ذلك بالقسم ولا يجعل " والله "متعلقًا بـــ"أقسم " [6].

ومن مصادره النحوية أيضًا ، ما جاء في كتب الفراء ، فهو ينقل عنه نقولاً كثيرة ، منها ما جاء عنده في باب " نعم وبئس " فيقول :" وهما : فعلان غيرُ متصرفين ، فأما قول بعض العرب :" والله ، ما هي بنعمت الولد ، نَصرُها بُكاءٌ ، وبرُّها سرقة " ، وقول بعضهم أيضًا :"

.....

(1) وهو قوله : جمعتها من أينق مَوارِق ذواتُ ينهضن بغير سائق .
البيت لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ،ص180 . والشاهد فيه قوله : "ذوات " حيث جاء بمعنى : " اللواتي " ، وبناه على الضم ، وصلته جملة : " ينهضن "، وقيل : "ذوات " هنا ، بمعنى صاحبات
(2) ابن عصفور ، المقرب ، ص87 .
(3) ابن عصفور ، مُثل المقرب ، ص214 .
(4) انظر ترجمته ص 186 من البحث .
(5) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 313 .
(6) المرجع السابق نفسه ، ج552/1.

نعم السير ، على بئس العير " ، فهو عند الفراء من قبيل ما جعل من الجمل اسمًا محكيًا على جهة التقليب ، ولم يجعل اسمًا راتبًا على ما أوقع عليه ، وذلك في شذوذ من الكلام ، نحو قول بعضهم ، وقد قيل له : ها هو ذا ، فقال :" نِعْمَ الْها هو ذا "، أو في ضرورة شعر،..." [1].

وعنه ينقل أيضًا في باب " ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية " ، قوله :" وزعم الفرّاء " ذهبت " تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن ، نحو : "عمان " ، و"خراسان " ،و"العراق " ، وأمثال ذلك ، فتقول :" ذهبت عمان " ، وذهبت العراق " ، وحكى ذلك عن العرب [2].

ويأخذ عن الخليل أيضًا قائلاً في معرض حديثه عن " عمل الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر" وهذه الأفعال إذا أدخلت على المبتدأ والخبر ، فإن الخبر إذا كان جملة أو ظرفًا أو مجرورًا ، فإنه في موضع نصب ، وإن كان مفردًا انتصب ، نحو : " كان زيد قائمًا " ، ولا يجوز رفعه على أنه خبر ابتداء مضمر ، وتكون الجملة موضع خبر للفعل ، لأنه إضمار لا فائدة في تكلفه ، فلا تقول :" كنت قائم " ، على تقدير كنت أنا قائم ، وقد نص الخليل على أن ذلك لا يجوز ... " [3].

وينقل ابن عصفور أيضًا عن المبرد والزجاج في باب " الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر " ، في حديثه حول ما تنفرد به إن وهو دخول اللام في خبرها ، فيقول : "... وأما دخولها على الخبر ومعموله معًا فشرطه تقدمه على الخبر ، فمذهب أبي العباس المبرد إجازته ومذهب الزجاج منعه ، وذلك نحو:" إن زيدًا لفي الدار لقائم"..." [4] .

ومن نقوله عن أبي القاسم الزجاجي ما ذكره في حديثه عن " لا " العاطفة قوله :" واتفق النحويون على العطف بها فيما عدا الماضي ، واختلفوا في العطف بها بعد الماضي في نحو قولك :" قام زيدٌ لا عمرو " ، فمنهم من أجاز ذلك ، وهم جل النحويين ، ومنهم من منع ذلك ، وإليه ذهب أبو القاسم الزجاجي في "معاني الحروف " ، واستدل على ذلك بأن "لا " لا ينفى الماضي بها ، وإذا عطفت بها بعده كانت نافية له في المعنى ، ولذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي ، لأنك إذا قلت :" قام زيدٌ لا عمرو " ، فكأنك قلت : لا قام عمرو ، و" لا قام عمرو " لا يجوز ، فكذلك ما في معناه " .

.....

(1) ابن عصفور ، المقرب ، ص99 .

(2) ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج313/1 .

(3) المرجع السابق نفسه ، ج1/ 395.

(4) المرجع السابق نفسه ،ج426/1 .

ثم يبين بعد ذلك فساد مذهبه لورود ذلك وإن كان قليلاً ، نحو قوله تعالى :**{ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى }** [1] ، يرد : فلم يصدق ولم يصل ، فإذا جاز أن تنفي بها الماضي في اللفظ ، فالأحرى أن تكون نافية له في المعنى ومما ورد من العطف بها بعد الماضي قوله :

كَأَنَّ دِثارًا حَلَّقَتْ بِلَبونِهِ عُقابُ تَنوفَى لا عُقابُ القَواعِلِ [2] [الطويل]

فعطف بـــ" لا " بعد " حلقت " وهو ماضٍ [3] .

ومنه قوله فيما جاء في معرض حديثه حول " مذاهب النحاة في الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر إذا اتصلت بها "ما " فيقول :"... وأما الزجاجي ومن أخذ بمذهبه فقاس على " ليت " سائر أخواتها " [4] ، أي يجوز فيها جميعًا الإلغاء والإعمال قياسًا على ليت .

ثم ينقل عن ثعلب " أحمد بن يحيى " في معرض حديثه عن " اختلاف النحاة في نون المثنى والجمع " ، قائلاً : "... ومنهم من ذهب إلى أنها عوض من تنوينين في التثنية ومن تنوينات في الجمع ، فإذا قلت : زيدان : فالنون عوض من التنوين في " زيدٌ وزيدٌ " ، وإذا قلت :زيدون ، فالنون عوض عن التنوينات في زيود ، وهو مذهب ابن يحيى من الكوفيين " [5].

وعن أستاذه الشلوبيين فإنه ينقل نقولاً كثيرة ، ويكني عنه بقوله :" قال الأستاذ " ، أو " قال رضي الله عنه " نحو قوله في حديثه حول " تقدم الصفة على الموصوف " فيقول:" ولا يجوز تقدم الصفة على الموصوف إلا حيث سمع ، وذلك قليل . قال الأستاذ : وللعرب فيما وجد منه وجهان : أحدهما أن تقدم الصفة وتبقيها على ما كانت عليه نحو قوله :

وَبِالطَّويلِ العُمْرِ عُمْرًا حَيْدَرا [6] [الرجز]

فقدم ، وقول الآخر:

.....

(1) القيامة ، 31 .

(2) البيت لامرىء القيس في ديوانه ، ص93 . دثار : اسم رجل كان يرعى إبل امرىء القيس ، اللبونة : ذات اللبن ، تنوفى : اسم موضع في جبال طيء معروف بارتفاعه ، القواعل : اسم موضع قليل الارتفاع . والشاهد فيه قوله : " عقاب تنوفي لا عقاب القواعل " حيث عطفت " لا " قوله : " عقاب القواعل " على "عقاب تنوفي " الواقعة معمولا للفعل الماضي " حلقت " .

(3) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 /197 – 198 .

(4) المرجع السابق نفسه ،ج1/432 .

(5) المرجع السابق نفسه ، ج1 / 90 .

(6) الرجز بلا نسبة في المقرب ومعه مثل المقرب ، ص 304 . حيدرا : الأسد ، والغلام السمين . والشاهد فيه قوله : " وبالطويل العمر " حيث قدم الصفة " الطويل " على الموصوف " العمر " وأبقاها كما هي ، فالمقصود "وبالعمر الطويل " .

والمؤمنِ العائذاتِ الطَّيرَ تَمْسَحُها رُكْبانُ مكَّةَ بينَ الغيلِ والسَّنَدِ [1] [ البسيط ]

فقدم ، وفي إعراب مثل هذا وجهان ، أحدهما : أن تعرب " العائذات " نعت للطير مقدما ، والثاني أن تجعل " الطير " مجرورًا بالبدل ، و"العائذات " مجرورًا بإضافة " المؤمن " إليه وتجعل ما بعدها " بدلاً " منها .

والوجه الثاني من الوجهين المتقدمين ، أن تضيف الصفة إلى الموصوف إذا قدمتها عليه ، كقراءة من قرأ : **{ وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا }** [2] بضم الجيم ، أصله : ربُّنا الجدُّ ، أي: العظيم ، فقدمتْ الصفة وحذفت منها الألف واللام وأضيفت إلى الموصوف ، ومثل ذلك قوله:

يا قُرَّ إن أباكَ حيُّ خويلدٍ قد كنتُ خائفهُ على الأحماقِ [3] [الكامل]

يريد : خويلد الحي ، فقدم وأضاف ، وتكون الصفة إذ ذاك معمولة للعامل الذي قبلها ، وتخرج عن كونها صفة "[4] .

وفي " حذف المنعوت " يقول ابن عصفور :" قال رضي الله عنه : ولا تخلو الصفة من أن تكون اسمًا أو ما في تقديره ، فإن كانت في تقدير اسم ، فلا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا مع "مِنْ " ، أو تكون الصفة صفة تمييز لنعمَ ، نحو قولك :" نعم الرجل يقوم " ، تريد : نعم الرجل رجلاً يقوم ، وقولهم : " منا ظعنَ ومنا أقامَ " ، يريد منا إنسان ظعن ومنا إنسان أقام ، قال رضي الله عنه : وما عدا ذلك لا تقام الصفة فيه مقام الموصوف إلا في ضرورة شعر " [5] .

وعن المازني ينقل أيضًا ، و من ذلك ما جاء عنده في باب " العطف " فيقول : وأما ضمير الخفض فلا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض ، نحو قولك : " مررت بك وبزيد " ولا يجوز أن تقول :" مررت بك وزيد " ، والسبب في ذلك أن ضمير الخفض شديد الاتصال بما

.....

(1) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ، ص38 . المؤمن : اسم من أسماء الله جل وعلا ، العائذات : اللاجئات المستجيرات ، ركبان : راكبو الإبل أو جماعة المسافرين ، الغيل والسند : موضعان قرب مكة . والشاهد فيه قوله : " العائذات الطير " حيث قدم الصفة " العائذات " على موصوفها " الطير " ، فأعربت حسب موقعها ، وأعرب الموصوف بدلا منها . ( وفي الديوان : بين الغيل والسَّعَدِ ) .

(2) الجن : 3

(3) البيت لجبار بن سلمى في خزانة الأدب ، ج334/4 . القرّ : مرخم قرة وهي الضفدع ، الأحماق : جمع حَمِق ، وهو الخفيف الحية . والشاهد فيه قوله : " أباك حيُّ خويلد " حيث قدم الصفة "حي" على الموصوف "خويلد " ثم جعل الموصوف مضافا إلى الصفة ، والتقدير "أباك خويلدا الحيُّ " .

(4) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 166 .

( 5) المرجع السابق نفسه ، ج167/1

قبله ، فينزل لذلك معه منزلة شيء واحد ، فلو عطفت من غير إعادة خافض لكنت قد عطفت اسمًا واحدًا على اسم وحرف ، إذ لا يتصور أن يعطف عل بعض الكلمة دون بعض ، فلذلك أعدت الخافض حتى تكون قد عطفت اسمًا وحرفًا على اسم وحرف مثله . وزعم المازني أن امتناع ذلك لأجل أن المعطوف شريك المعطوف عليه ، فلا يجوز عنده مسألة حتى يجوز قلبها ، إذ كل واحد منهما بمنزلة الآخر ، فيجوز مثل : " قام زيد وعمرو " لأنك لو عكست لقلت :" قام عمرو وزيد " وذلك مستقيم "[1] .

ومن نقوله أيضًا ، ما نقله عن خلف الأحمر في معرض حديثه في باب " حروف الخفض " ، يذكره ولكنه لا يأخذ به ويبين أنه عنده غير جائز ، فهو يقول :" وأجاز خلف الأحمر أن يفصل بين " رب " وما تعمل فيه بالقسم ، نحو " رب والله رجل عالم لقيت " ، وذلك عندنا لا يجوز ، لأن حرف الجر قد ينزل من المجرور منزلة الحرف من الكلمة ، ألا ترى أن المجرور في موضع منصوب ، ولذلك قد يجوز أن يحمل على موضع الباء ، فتقول :" مررت بزيد وعمرا " ، فتعامل " زيد " معاملة المنصوب ، فكأنك قلت : "لقيت زيدا وعمرا " ، فإن جاء الفصل بين حرف الجر والمجرور فضرورة ولا يقاس عليها ، نحو قوله :

مُخَلَّقَةٌ لا يُسْتَطاعُ ارْتِقاؤها وَلَيْسَ إلى منها النزولِ سبيلُ[2] [الطويل]

يريد : وليس إلى النزول منها سبيل"[3] .

وفي باب النداء ، نجده ينقل عن السجستاني في معرض حديثه عن الأسماء التي اختصتها العرب بالنداء ، فيقول : " وقد اختصت العرب بعض الأسماء بالنداء ؛ وهو "أبت" ،و"أمت" ، و"اللهم" ، و"فل" ــ وهو كناية عن العلم ــ و "هناة " و،"هنتاهــ بضم الهاء وكسرها ، وهما كنايتان عن نكرة ، و"هناه" للمذكر، وتقول : في تثنيته "يا هنانية " ، وفي جمعه : " يا هنوناه " و"هنتاه" للمؤنث ، وتقول : في تثنيته " يا هنتانيه " ، وفي جمعه : " يا هناتاه" ، وكل صفة معدولة على وزن " مفعلان " ؛ نحو " مكرمان "، و" ملأمان " ، عدلا عن : " كريم " و"لئيم " . أو على وزن " فُعَل " ، نحو ،فُسق ، ...أو على وزن "فَعال" ، نحو :خَباث ، ... ولا يستعمل شيء من ذلك في غير النداء إلا في ضرورة ؛... أو ما كان منها على وزن :

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج202/1 .

(2) البيت بلا نسبة في الخصائص ،ج395/2 . المخلقة : هي الصخرة الملساء . والشاهد فيه قوله : " ليس إلى منها النزولِ " حيث فصل بين الجار والمجرور ، ضرورة .

(3) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 527 .

"مفعلان " في نادر الكلام ، حكى السجستاني : " هذا زيد مكرمان " ، تابعًا للمعرفة ممنوع الصرف، ولا يجوز إظهار حرف النداء مع "اللهم"؛ لأن الميم المشددة صارت عوضًا منه" [1] .

وابن عصفور يروي عن الفارسي أيضًا ، نحو قوله :"ومن استعمال اللائين بالياء في جميع الأحوال : ما حكى بعض البغدادين من أن العرب قالت : هم اللائين فعلوا كذا ، ذكر ذلك الفارسي في"شيرازاته "وقرأ ابن مسعود –رضي الله عنه –**{للذين يألون من نسائهم}**[2]..." [3] .

ومن ذلك أيضًا قوله : " وقد أجاز الفارسي في " زيتونة " من قوله تعالى : **{ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ }** [4] ، أن يكون عطف بيان على " الشجرة " [5].

ومنه أيضًا ما جاء في باب " الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر " ، قوله :" واختلف في اسم المفعول من هذه الأفعال ، فمن الناس من أجازه ومنهم من منعه، فممن منعه الفارسي، فحجته أن مفعولاً لا يبنى إلا من فعل يجوز رده لما لم يسم فاعله ، فلا يقال عنده : مكون ، كما لا يقال :" كين " ، وامتنع عنده ما كان لما لم يسم فاعله ، لأنك لو حذفت المرفوع كما تحذف الفاعل وتقيم مقامه الخبر المنصوب كما تقيم المفعول لأدى ذلك إلى بقاء ما أصله الخبر دون مبتدأ ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، وذلك غير جائز ، لأن الخبر لا بد له من المخبر عنه " [6].

ويقول أيضًا :" وممن أجاز ذلك الفراء والسيرافي وسيبويه " [7].

ويضيف نقلاً عن السيرافي في الموضوع ذاته قائلاً :" وأما السيرافي فأجاز ذلك على أن يحذف الاسم ويحذف بحذفه الخبر ، إذ لا يتصور حذف المخبر عنه لفظًا وتقديرًا وإبقاء الخبر ، ثم تقيم ضمير الحدث مقام المحذوف ، فيقال : " كين " ، وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأن هذه

.....

(1) ابن عصفور ، المقرب ، ص249 _250 .

(2) الآية في المصدر :{ لِّلَّذِينَ آلوامِنْ نِسَائِهِمْ } البقرة :آية226

(3) ابن عصفور ، مثل المقرب ، ص85 .

(4) النور : 35

(5) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج268/1 .

(6) المرجع السابق نفسه ، ج1 /369 .

(7) المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها .

الأفعال قد رفض إحداثها ، فليس لها إذن حدث يقوم مقام المحذوف "[1].

وعن ابن درستويه يقول ابن عصفور :" وزعم ابن درستويه أن " نصحت لزيد " من باب ما يتعدى إلى مفعولين : أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر ، وأن الأصل : " نصحت لزيد رأيه ، واستدل على ذلك بأنه منقول من قولك :" نصحت لزيد ثوبه " ، بمعنى خطته ، فشبه إصلاح الرأي لزيد بخياطة الثوب ، لأن الخياطة إصلاح للثوب في المعنى فكما أن نصحت من قولك :" نصحت لزيد ثوبه " ، بمعنى خطته من باب ما يتعدى إلى مفعولين ، أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر ، فكذلك ما نقل منه ، ثم حذف المفعول الذي يصل إليه بنفسه لفهم المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت :" نصحت لزيد " ، معناه : نصحت لزيد رأيه ". ولكنه يبين أن رأيه فاسد فيقول " وهذا فاسد لأنه دعوى لا دليل عليها ، ولو كان كما ذهب إليه لسمع في موضع من المواضع : "نصحتُ لزيد رأيه " ، فتوصل " نصحت " إلى منصوب بعد المجرور ، فإذ لم يسمع ذلك دليل على فساده "[2] .

وعن علي بن سليمان الأخفش ، يقول:" وزعم علي بن سليمان الأخفش أنه يجوز حذف حرف الجر إذا تعين موضع الحذف والمحذوف قياسًا على ما جاء من ذلك ، نحو :" بريت القلم السكين " ، يريد بالسكين ، لأنه قد تعين المحذوف وهو الباء وموضع الحذف وهو السكين ، فإن اختل الشرطان أو أحدهما منع ، نحو :" رغبت الأمر " لا يجوز لأنه لا يعلم هل أردت : رغبت في الأمر أو عن الأمر ، وكذلك لا يجوز " اخترت إخوتك الزيدين " ، لأنه لا يعلم هل أردت : اخترت إخوتك من الزيدين أو الزيدين من إخوتك ، فلم يتعين موضع الحذف ، والصحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك ، وإن وجد الشرطان فيه ، لقلة ما جاء من ذلك ، إذ لا يحفظ منه إلا الأفعال التي ذكرناها " [3].

وهو يستعين بآراء علماء آخرين غير الذين ذكرت ، فمنهم ابن سلام الجمحي ، وابن ملكون[4] ، وأبو عمرو بن العلاء وابن الطراوة والسيرافي وقطرب وغيرهم .

وأحياناً نجده لا يصرح بأسماء الأشخاص الذين نقل عنهم وإنما نجده يذكر المدرسة التي استقى من مذهبها ما أورده ، كالمدرسة البصرية ، أو الكوفية أو البغدادية ، أو علماء الأندلس

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج1/369-370 . (2) المرجع السابق نفسه ، ج1 /275 .

(3) المرجع السابق نفسه ، ج1 /285 . (4) إبراهيم بن محمد بن منذر ، أبو إسحاق الحضرمي (ت 581هـ) ، نحوي من أهل إشبيلية مولدًا ووفاةً .من مؤلفاته : شرح الجمل للزجاجي ، وإيضاح المنهج ، وغيرها . ( بغية الوعاة ، ج 431/1 ) .

، ومما جاء عنده من ذلك ، قوله في "باب التعجب " :" وقولي :" في زيادة أصبح وأمسى " إن ذلك لا يقاس وهو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون ، فقاسوا ذلك في أصبح وأمسى ، حملاً

على قولهم ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها ، يعنون الدنيا ، أي : ما أبردها في الصباح ، وما أدفأها في المساء "[1].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في باب "الفاعل" ، قوله :".. ومن استعمال اللائين في جميع الأحوال : ما حكى بعض البغداديين من أن العرب قالت : هم اللائين فعلوا كذا ، ..." [2].

ومن ذلك أيضًا في باب " العطف" ، في معرض حديثه حول معاني " أو " قوله : "... فهذه جملة معاني " أو " ، وزاد الكوفيون في معانيها معنيين : أحدها : أن تكون للجمع بمنزلة الواو ، واستدلوا ... ..... والمعنى الثاني : أن تكون بمنزلة "بل " ، واستدلوا ..... " [3] .

ومن ذلك أيضًا في باب " البدل " ، قوله :" واشترط أهل بغداد في بدل النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول ، واستدلوا على ذلك بأنه لم يجيء شيء من بدل النكرة إلا كذلك ، كقوله تعالى :**{ كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ }** [4] ...." [5].

ومن ذلك أيضًا قوله :" وقد أجاز البصريون :متى تظنُّ زيدٌ منطلق؟ برفع المفعولين لكون تظن لم تجئ صدر الكلام ، وأيضًا فإنه يمكن أن تكون هذه الجملة التي هي : ملاكُ الشيمةِ الأدبُ ، في موضع المفعول الثاني لوجدت ، ويكون مفعول وجدت الأول ضمير الأمر والشأن محذوفًا ، تقديره وجدته ملاكُ الشيمةِ الأدبُ ، أي : وجدت الأمر هكذا ." [6]

ومن ذلك أيضًا في باب "حتى " قوله :" وزعم بعض نحاة الأندلس أنه لا يجوز الخفض بها ولا العطف حتى يكون الفعل الواقع بعد " حتى" عاملاً في ضمير الاسم الذي قبلها ، نحو قولك:" ضربتُ القومَ حتى زيد ضربتهم "، كأنك قلت: ضربتَ القوم ضربتهم حتى زيد....[7] .

.....

(1) ابن عصفور ، مثل المقرب ، ص113 .
(2) المرجع السابق نفسه ، ص85 .
(3) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 /190 .
(4) العلق : 15 .
(5) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج257/1 .
(6) المرجع السبق نفسه ، ج296/1 .
(7) المرجع السبق نفسه ، ج1 /542 .

وإذا كان ابن عصفور قد صرح بأسماء من نقل عنهم أو تأثر بآرائهم فيما سبق ، فإنه في أحيان كثيرة لا يصرح بأسمائهم ، مكتفيًا بقوله ، حُكي ، أو حكى بعض العرب ، أو فقالوا ، أو

يقول : ومن النحويين من ذهب إلى .. أو غير ذلك ، نحو قوله في باب "حروف الخفض " : " ولا يجوز إضمار حرف الخفض وإبقاء عمله إلا في ضرورة ؛ نحو قوله:

لاهِ ابنُ عمكَ لا أفضلتَ في حسبٍ عنّي ، ولا أنتَ ديَّاني فَتَخْزوني [1] [البسيط]

أو في نادر الكلام ؛نحو ما حُكي من قول بعضهم :" خيرٍ ،عافاك الله " ،أي:على خير "[2] . فلم يصرح من الذي حكى ذلك .

ومنه أيضًا قوله في باب " الحكاية " :" ومن العرب من يجري سائر المعارف مجرى النكرة في الاستثبات بـــ"مَنْ " وبـــ "أي " سُمع من العرب من يَقال له : ذهب معهم ، فيقول : " مع منين " – أي : مع من ؟ – ، الأحسن أن تقول :" من هم " ، فلا تحكى "[3].

ومما أورده دون أن يذكر المصادر التي اعتمدها في ذلك قوله في باب " معرفة علامات الإعراب " وفي معرض حديثه حول حروف العلة في الأسماء الستة ، هل هي من علامات الإعراب أم لا ؟ ، فيقول :" اعلم أن الناس فيها على ستة مذاهب ، منهم من ذهب إلى أنها معربة بالحروف [4] ، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع [5]، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحركات منقولة من الحروف [6]،. ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات والحروف معًا[7] ، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات المقدرة في الحروف [8]، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالتغيير

.....

(1) البيت لذي الأصبع العدواني في خزانة الأدب ،ج173/7 .والشاهد فيه قوله : "لاه ابن عمك " أراد لله ابن عمك فحذف اللام من لفظ الجلالة وبقي عملها ، وهو ضرورة .

(2) ابن عصفور ، المقرب ، ص270 _271 .

(3) المرجع السابق نفسه ، ص379 .

(4) انظر : الأنباري ، أسرار العربية ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق ، 1377هـ – 1957م ، ص52 . وهذا رأي قطرب والفراء والزيادي

(5) انظر : المسألة الثانية من مسائل الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج1/ ص17 . وهذا رأي المازني .

(6) ذهب إلى ذلك الربعي في الرفع والجر ، وقال :" إن الحركة في النصب أصلية ليست منقولة . انظر المسألة الثانية من مسائل الإنصاف في مسائل الخلاف .

(7) هذا رأي الكوفيين . انظر : الانصاف في مسائل الخلاف ، المسألة الثانية ،ج 1/ ص17 .

(8) ذهب إلى ذلك أبو الحسن الأخفش . انظر : المرجع نفسه ، المسألة الثانية ،ج 1/ ص17 .

والانقلاب[1] ." [2] .

ومن ذلك أيضًا ما أورده في أثناء حديثه عن " المثنى والجمع " ، فيقول :" وأما التثنية والجمع فالناس فيها على ثلاثة مذاهب : منهم من ذهب إلى أنهما معربان بالحروف [3] ، ومنهم من ذهب إلى أنهما معربان بالحركات المقدرة في الحروف[4] ، ومنهم من ذهب ، إلى أنهما معربان بالتغيير الانقلاب في حال النصب والخفض وعدم التغيير في الرفع [5] " [6] .

وبهذا نكون قد حاولنا استقصاء معظم المصادر النحوية التي استقى منها ابن عصفور مادته النحوية ، والتي كانت جلها مما أنتجه أسلافه النحويون ، ودونوه في مؤلفاتهم ، فكانت نتيجة الاستقصاء على النحو الآتي :

.....

(1) هذا رأي أبو عمر الجرمي .انظر : الأنباري ، أسرار العربية ، ص 52 .

(2) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 /51 .

(3) هذا مذهب قطرب والكوفيين . انظر : المسألة الثالثة من مسائل الإنصاف ، ص 33 .

(4) هذا مذهب البصريين ، المسألة الثالثة من مسائل الإنصاف ،ج1/ ص33 .

(5) هذا مذهب أبي عمر الحرمي ، انظر المسالة الثالثة في الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج 1/ص33 .

(6) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 55 .

| الرقم | اسم العلم | عدد مرات ذكره في شرح الجمل | المقرَّب | مُثل المقرَّب |
|---|---|---|---|---|

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| .1 | سيبويه | 100 | ----- | 1 |
| .2 | الكسائي | 27 | ----- | ----- |
| .3 | يونس بن حبيب | 20 | ----- | ----- |
| .4 | أبو الحسن الأخفش | 53 | 2 | 6 |
| .5 | الهروي | ----- | ----- | 1 |
| .6 | ابن السراج | 10 | ----- | 2 |
| .7 | ابن كيسان | 5 | ----- | 1 |
| .8 | الفراء | 44 | 6 | 1 |
| .9 | الخليل بن أحمد | 11 | ----- | ----- |
| .10 | المبرد | 53 | ----- | 1 |
| .11 | الزجاج | 8 | 1 | ----- |
| .12 | الزجاجي | 11 | ----- | ----- |
| .13 | ثعلب | 8 | ----- | 1 |
| .14 | الشلوبين | 6 | ----- | ----- |
| .15 | المازني | 21 | ----- | ----- |
| .16 | خلف الأحمر | 3 | ----- | ----- |
| .17 | السجستاني | 1 | 1 | ----- |
| .18 | الفارسي | 10 | ----- | 1 |
| .19 | السيرافي | 9 | ----- | ----- |
| .20 | ابن درستويه | 1 | ----- | ----- |
| .22 | علي بن سليمان الأخفش | 2 | ----- | ----- |
| .23 | ابن سلام الجمحي | 1 | ----- | ----- |
| .24 | ابن ملكون | 1 | ----- | ----- |
| .25 | أبو عمرو بن العلاء | 2 | ----- | ----- |
| .26 | ابن الطراوة | 8 | ----- | ----- |
| .27 | قطرب | 7 | 2 | ----- |

وبعد ذلك يتضح لنا أن ابن عصفور قد أفاد من عدد كبير من العلماء سواء أكانوا مشارقة أو مغاربة ، وقد تبين لنا هذا من خلال ما رأيناه من كثرة النقول عن هؤلاء العلماء ، إلا أننا

نجد ابن عصفور لا يسلم تسليما قاطعا بآراء هؤلاء العلماء ، بل يحاورهم ويناقشهم ، ويرفض بعض آرائهم ، ويقبل البعض الآخر ، وهذا إن دل على شيء ، إنما يدل على تفرد ابن عصفور بشخصية متميزة مفكرة ، جعلت له مكانة لا يستهان بها بين علماء النحو ، بل حظي بالمكانة العليا مع كبار العلماء ، من أمثال سيبويه والفراء والأخفش والشلوبين وغيرهم كثير .

## 4. الفصل الثالث

## منهج ابن عصفور في الدرس النحوي

1.4 أسلوبه

1.1.4 أسلوبه في المقرب.

2.1.4 أسلوبه في شرح الجمل .

3.1.4 أسلوبه في الشرح .

2.4 احتجاجه وموقفه من الشواهد .

1.2.4 مفهوم الاحتجاج ونشأته

2.2.4 ما يحتج له

3.2.4 من يحتج بكلامه

4.2.4 ما يحتج به

1.4.2.4 القرآن الكريم وقراءاته

2.4.2.4 الحديث النبوي الشريف

3.4.2.4 كلام العرب شعره ونثره

5.2.4 موقف ابن عصفور من مصادر الاحتجاج

6.2.4 طريقته في عرض الشواهد

1.6.2.4 طريقته في عرض الشواهد القرآنية

2.6.2.4 طريقته في عرض شواهد الحديث الشريف

3.6.2.4 طريقته في عرض الشواهد الشعرية

3.4 الخلاف

4.4 التقسيم والتبويب

1.4.4 تقسيم المقرب

2.4.4 تقسيم شرح الجمل

**1.4 أسلوبه :**

لقد تميز ابن عصفور بأسلوبه الفريد في مناقشة القضايا النحوية ، فقد امتاز أسلوبه بالتشويق والإمتاع وهو يطرح القضية ويناقشها من جميع جوانبها مبيناً آراء العلماء فيها ، فيؤيد منها ما يراه صوابًا ويفند ما يراه خطأ ، وعلى ذلك بنى مؤلفاته النحوية .

غير أن أسلوبه في مؤلفاته كان متبايناً مختلفًا ، فقد نهج في المقرب نهجًا مختلفًا عنه في شرح الجمل ، فكان كل كتاب منفردًا عن الآخر ؛ إذ كان المقرب كتابًا مدرسيًا منهجيًا ، وكان شرح الجمل كتاب حجاج وخلاف وزادًا طيبًا ، لمن أراد التبحر في المسائل النحوية من جميع جوانبها ، من حيث آراء العلماء وخلافاتهم حولها ، ومن ثم القاعدة النحوية التي ارتآها ابن عصفور صوابًا ، وأدلته التي استند إليها في إصدار أحكامه وقواعده .

### 1.1.4 أسلوبه في المُقَرَّب :

صرح ابن عصفور في مقدمة كتابه " المقرب" ، أنه وضع مؤلفه هذا بعد أن رأى أن أكثر ما ألفَّ فيه من موضوعات لا يبرد غليل طالب العلم ، فلا يحصل منه على ما يأمله ويرجوه ، فهي إما طويلة لدرجة الإسراف أو مختصرة لدرجة الإجحاف ، فرأى أنه يجب عليه وضع مؤلف ليس فيه إطناب يجعل قارئه يمل منه ، وليس مختصرًا يقصر عن إعطاء كامل العلم ، فيكون شاملاً لجميع جوانب هذا العلم ، بفصوله وغاياته ، ولكن دون التطرق لذكر الخلافات والدلائل ، وليس فيه توجيه ولا تعليل ، حتى يتمكن طالب العلم من الاطلاع عليه في أقصر وقت ويحصِّل ما فيه من علم في أقل جهد ، ولذلك كان كتابه صغير الحجم ، قريبًا للفهم ، حسن الترتيب والتقسيم ، حتى غدا معناه إلى القلب ، أسرع من لفظه إلى السمع .

هذا ما صرح به ابن عصفور في مقدمة كتابه ، إذ يقول:" فلما كان علم العربية من أجل العلوم قدرًا ، وأعظمها خطرًا ؛ إذ به تقوم للإنسان ديانته فتتم به صلاته وتصح قراءته ، وكانت أكثر الموضوعات فيه لا تبرد غليلاً ، ولا تحصل لطالبه مأمولاً، وأنها بين مطولة قد أسرف فيها غاية الإسراف ، ومختصرة قد أجحف بها غاية الإجحاف ــ أشار من النجح معقود بنواصي آرائه ، ... إلى وضع تأليف منَزَّه عن الإطناب الممل ، والاختصار المخل ، محتو على كلياته ، مشتمل على فصوله وغاياته ، عار عن إيراد الخلاف والدليل ، مجرد أكثره عن التوجيه والتعليل ؛ ليشرف الناظر فيه على جملة العلم في أقرب زمان ويحيط بمسائله في أقصر أوان . فوضعت في ذلك كتابًا صغير الحجم ، مقربًا للفهم ، ورفعت فيه من علم النحو وشرائعه ، وملَّكته عصيَّه و طائعه ، وذلَّلته

للفهم بحسن الترتيب ، وكثرة التهذيب لألفاظه والتقريب ، حتى صار معناه إلى القلب ، أسرع من لفظه إلى السمع ... "[1] .

إذن ، فقد بين ابن عصفور من بداية كتابه ، منهجه الذي وضع عليه هذا الكتاب ، فهو أراد أن يكون كتابه كتاب علم فحسب ، فلا يتطرق فيه إلى ما اختلف فيه النحاة وتجادلوا ، ولا إلى العلل التي تفسد على طالب العلم متعة الحصول على المعلومة صافية دون شوائب .

فنراه يقدم تعريفًا للنحو يقول فيه :" النحو : علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها ، وهذه الأحكام ليست وزنية ؛ فيحتاج من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام ، وتبيين أجزائه التي يأتلف منها ، وتبيين أحكامها "[2].

وفي باب الإعراب" يقول:" الإعراب ــ اصطلاحًا ــ : تغير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه لفظًا أو تقديرًا عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى .
وألقابه أربعة : الرفع والنصب والخفض والجزم ، فأما الرفع والنصب : فيشترك فيهما الأسماء والأفعال .
وأما الخفض : فانفردت به الأسماء ، وقد كان حقه أن يدخل في المضارع من الأفعال إذا أضيفت إليه أسماء الزمان أو "ذو " ، أو" أية" ؛ نحو قولهم :"اذهب بذي تسلم" أو " ائتني بأية يقوم زيد " ، و" خرجت يوم يقوم عمرو " ؛ ألا ترى أنه معرب ، وقد دخل عليه عامل خفض لكن منع من خفضه أن الإضافة في الحقيقة إنما هي للمصدر لا للفعل ، فلذلك لم تؤثر فيه .
وأما الجزم : فانفردت به الأفعال وقد كان حقه أن يدخل في الاسم غير المنصرف ؛ لأنه لما حمل على الفعل في امتناع الخفض والتنوين لشبهه به ... كان ينبغي أن يبقى ساكنًا في حال الجر ؛ لذهاب الخفض منه ، وألا يتكلف حمله على النصب ؛ لكن منع من ذلك ما في إذهاب العلامتين من الإخلال بالاسم " [3].

وعلى هذا النحو يسير ابن عصفور في مؤلفه ؛ يعرِّف باختصار دون تقصير ، ويشرح دون تطويل ، حتى إنه في بعض الأحيان لا يمثل على المسألة بأمثلة أو شواهد ، مما يبهم فهمها على القارئ ،

.....

(1) ابن عصفور ، المقرب ، مقدمة المؤلف ، ص65_66 .
(2) المرجع السابق نفسه ، ص67 .
(3) المرجع السابق نفسه ، ص69.

ومن ذلك مثلاً ؛ ما جاء عنده في باب "عطف النسق" ، إذ يقول في تعريفه : وهو حمل الاسم على الاسم ، أو الفعل على الفعل ، أو الجملة على الجملة ؛ بشرط توسط حرف بينهما من الحروف الموضوعة لذلك " [1].

فهو يعرف عطف النسق بعبارات موجزة لا تفي المسألة حقها من التوضيح والشرح ، وهكذا في كثير من مسائل الكتاب ؛ مما اضطره لوضع كتاب " مُثُلُ المُقَرَّبِ " لتوضيح آرائه ودعمها بالأمثلة ، إذ يقول في مقدمته :... فإنني لما سلكت في كتابي " المقرب" مسلك الاختصار فتركت كثيرًا من تمثيل مسائله خوف الإكثار ، فلحق بعض ألفاظه بسبب ذلك إيهام ، واستعجم المعنى المراد به بعض استعجام ، فأشار من مناقبه أعلى من أن يسمو إليها المدح والصفة ،... إلى وضع تأليف نستوفي فيه مثله ليتبين بذلك مشكله ، فوضعت في ذلك جزءا خفيفًا ، شرحت فيه تلك المسائل المشكلة ، واستوعبت مثلها المهملة ، فاتضح بذلك استعجامها ، وانفرج انغلاقها واستبهامها ..." [2].

فابن عصفور يقر بأن هذا الاختصار كان فيه بعض الغموض والإبهام ، مما يجعل الفهم مستغلقًا ومتعذرًا خصوصًا على طالب علم يحتاج إلى الشواهد التوضيحية التي تدعم القاعدة النظرية وتثبتها في الأذهان .

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في " باب تبيين الكلام وأجزائه " ، إذ يقول في المقرب: " الكلام ــ اصطلاحًا ــ :هو اللفظ المركب وجودًا أو تقديرًا ، المفيد بالوضع ، وأجزاؤه ثلاثة ، اسم ، وفعل ، وحرف " [3].

فيرى أن في هذا التعريف بعض الإبهام فيستدرك في " المثل " فيقول: " قولى :"الكلام اصطلاحًا" أي : في اصطلاح النحويين ، وتحرزت بذلك من الكلام بالنظر إلى اللغة ، فإنه قد يقع على الكلام الاصطلاحي وعلى غيره .
وقولي : " هو اللفظ المركب " تحرزت به من المفرد نحو زيد وعمرو .
وقولي :" وجودًا" مثاله : قام زيد .
وقولي:" أو تقديرًا" مثاله : زيدًا ، تريد : اضرب زيدًا ، ألا ترى أنه مركب في التقدير ، ولا وجود للتركيب بالنظر إلى اللفظ .

.....

(1) ابن عصفور ، المقرب ومعه مثل المقرب ، ص306
(2) ابن عصفور ، مقدمة مثل المقرب " ، ص65 .
(3) المرجع السابق نفسه، ص67 .

وقولي :" المفيد" تحرزت من اللفظ المركب غير المفيد ؛ نحو قولك : إن قام زيد ، إذا لم تأت له بجواب ، فإنه يسمى في اللغة كلامًا .
وقولي :"بالوضع" تحرزت من اللفظ المركب المفيد بغير وضع ، أي بغير قصد ؛ ككلام الساهي والنائم وما أشبهه ؛ فإنه يسمى في اللغة كلامًا ، وليس كذلك في اصطلاح النحاة [1] ".

### 2.1.4 أسلوبه في "شرح الجمل " :

أما عن كتاب "شرح الجمل" فإن أسلوبه اختلف تمامًا عنه في المقرب ، فإنه فيه لا يلجأ مطلقًا إلى الاختصار ، بل يميل إلى الإطناب الذي يورد فيه شرحًا وتفصيلاً للمسألة النحوية فيتطرق إلى جوانبها جميعها ، مبينًا آراء العلماء فيها فيقبل منها ما يراه صوابًا ويفند منها ما يراه خاطئًا ، داعمًا آراءه كلها بشواهد وأمثلة ، وكذلك : أدلة وحجج ، فلا يتوانى عن ذلك في أي مسألة مهما كانت ، ثم يبين فيها رأيه فيدعمها أيضًا بالحجج والأدلة المؤيدة له ،فمن ذلك ، ما جاء عنده في "باب معرفة علامات الإعراب " ، وعندما يتحدث عن " المعرب بالحروف " ، تجده يقول :" والخلاف الذي في حروف العلة هو : هل هي علامات الإعراب أم لا ؟ ومواقع هذه الحروف إنما هي في الأسماء الستة والتثنية وجمع المذكر السالم ، فأول ما أذكر الأسماء الستة .
اعلم أن الناس فيها على ستة مذاهب ، منهم من ذهب إلى أنها معربة بالحروف ، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع ، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحركات منقولة من الحروف ، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات والحروف معًا ، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات المقدرة في الحروف ، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالتغيير والانقلاب " [2].
ثم يشرع في تفنيد آرائهم الواحد تلو الآخر نحو:" فأما من ذهب إلى أنها معربة بالحروف فمذهبه فاسد ؛ لأن الإعراب زائد على الكلمة ، ومن جملة هذه الأسماء : فوك وذو مال ، فيؤدي ذلك إلى بقائهما على حرف واحد ، واسمٌ معرب على حرف واحد لا يوجد في كلام العرب ، وأيضًا فإن ذلك خروجًا عن النظائر ، لأن نظائرها من الأسماء المفردة إنما تعرب بالحركات "[3].

وهكذا حتى يستكمل الآراء الستة جميعها ، مبينًا أن الرأي الخامس منها هو الصواب عنده وهو أنها معربة بالحركات المقدرات في الحروف آتيًا بأدلة تدعم ذلك فيقول:"... فلم يبق إلا أنها معربة

.....

(1) ابن عصفور ، المقرب ومعه مثل المقرب ، المثل ، ص67-68 (حاشية المقرب)
(2) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / ص51 .
(3) المرجع السابق نفسه ، ج51/1

بالحركات المقدرات في الحروف ، وهو الصحيح قياسًا على نظائرها من الأسماء المفردة .
فإن قيل : لو كانت هذه الأسماء معربة بالحركات المقدرة للزم أن تكون بالألف في حال الرفع والنصب والخفض ، لأنها معتلة اللام على وزن " فَعَلٌ" ، وحرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله انقلب ألفًا ، فالجواب أنه لولا ما أتبع فيه ما قبل الآخر تنبيهًا على أن العين قد كانت محلاً للإعراب في حال الانفراد لكان كذلك ، ونظير ذلك " ابنُمُنْ" ، لأنهم يقولون :" جاءني ابنُمُن" ، و"رأيت ابنَمَن" ، و"مررت بابنِمِن" ، فيتبعون حركة النون حركة الميم تنبيهًا على أن النون قد كانت محلاً للإعراب قبل زيادة الميم فيقولون : " جاءني ابنٌ" ، "ورأيت ابنًا " ، و"مررت بابنِ" لأن معنى "ابن" و"ابنمن" واحد . فإن قيل إنما يطرد الإتباع في " أخيك" و"أبيك" و"حميك" و"هنيك" ولا يطرد في " فيك" ولا في " ذي مال " ، لأنه لا يجوز إفرادهما ، فالجواب أنهما حملا على سائر أخواتهما في الإتباع .
ولما أتبعوا في هذه الأسماء ما قبل الآخر قالوا في الرفع :" جاءني أخوُك" ، ثم حذفوا الضمة من الواو استثقالاً فقالوا : " جاءني أخوك " ، وقالوا في النصب :" رأيت أخَوَكَ" ، تحركت الواو وقبلها فتحة فقلبت ألفًا ، فقالوا :" رأيت أخاك " ، وقالوا في الخفض :" مررت بأخِوِكَ" ثم حذفوا الكسرة من الواو استثقالاً ، فبقيت ساكنة وقبلها كسرة ، فقلبت ياء فقالوا :" مررت بأخيك " ، وكذلك التعليل في سائر هذه الأسماء" [1].

وهكذا نرى أن ابن عصفور لا يترك المسألة وفيها شيء من الغموض وعدم الوضوح إلا أن يأتي على جميع أركانها شارحًا وموضحًا ومناقشًا دون كلل أو ملل .

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج54/1 .

### 3.1.4 أسلوبه في الشرح :

يبدأ ابن عصفور غالبًا حديثه بقوله " اعلم " منبهًا القارئ للاهتمام والتفكر فيما سيعرضه من آراء وقواعد مهمة ، فيقول في باب " ما ولا ولات " :" اعلم أن "ما" لها شبهان : عام وخاص ، فالعام : شبهها بالحروف التي لا تخص الاسم بالدخول عليه ؛ إذ هي غير خاصة بالاسم .
والخاص : شبهها بـــ" ليس" في أنها للنفي ، وأنها إن دخلت على المحتمل ، خلصته للحال ، كما أن " ليس " كذلك " [1].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في باب " الأفعال المتعدية " ، إذ يقول :" اعلم : أن الأفعال قسمان : متعد ، وهو ما يصلح أن يبنى منه اسم المفعول ، ويصلح السؤال عنه بأي شيء وقع ؟ وغير متعد ، وهو مالا يصلح ذلك فيه "[2].

ومنه أيضًا في باب " اسم الفاعل " قوله:" اعلم : أن اسم الفاعل : إما أن يكون فيه الألف واللام أو لا يكون ، فإن كانت : فإما أن يكون مفردًا أو مجموعًا جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتاء ، أو مثنى أو مجموعًا جمع سلامة بالواو والنون ... "[3].

ومن ذلك في " الجمل " ، ما جاء في " باب الاشتغال " قوله : " واعلم أن الاسم الذي يشتغل عنه العامل لا يخلو أن يتقدمه شيء أو لا يتقدمه ، فإن لم يتقدمه شيء ، فلا يخلو أن يكون العامل في الضمير أو السبَبي رفعًا أو نصبًا أو جرًا ، فإن عمل فيه رفعًا ، فالرفع على الابتداء ليس إلا ، نحو :" زيد قائم " و" زيد قام أخوه " ، وإن عمل نصبًا أو خفضًا جاز في الاسم وجهان : الرفع على الابتداء والنصب على إضمار فعل ،... "[4] .

ومنه أيضًا في الباب نفسه في حديثه حول " عدم تعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل " ، قوله:" واعلم أنه لا يجوز أن يتعدى فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل ، نحو :" ضَرَبْتُني" و " ضَرَبْتَكَ " ، و" زيدٌ ضربه " ، يعني ضرب نفسه ، ولا فعل الظاهر إلى مضمره المتصل ، نحو " ضربه زيد " ، يعني ضرب نفسه ، إلا في باب " ظننتُ " و " فقدتُ

.....

(1) ابن عصفور ، المقرب ، ص157 .
(2) المرجع السابق نفسه ، ص175 .
(3) المرجع السابق نفسه ، ص187 .
(4) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / ص347 .

" و" عدمت " ، نحو :" ظننتُني قائمًا " ، و" ظننتَك قائمًا " ، يعني : ظننت نفسي وظننت نفسك ، و"زيد ظنه قائمًا " ، و"فقدتُني" ، و"فقدتَك " ، و" عدمتُني" ، و" عدمتَك " ، يعني : فقدتُ نفسي ، وفقدتَ نفسك ، وعدمتُ نفسي ، وعدمتَ نفسك، و" زيد فقدَه وعدِمه"، يعني فقد نفسه وعدمها "[1].

ومن ذلك أيضًا ، ما جاء في باب " الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر " فيقول:" واعلم أن أفعال هذا الباب ما عدا " ما زال " ، و"ما انفك" ، و"مافتئ " ، و"مابرح" ، إذا كان معناها النفي كـــ" ليس " أو دخل عليها أداة نفي ، نحو " ما كان ، وما أمسى ، وأمثال ذلك ، فإنه يجوز دخول " إلا " في خبرها إلا أن يكون الخبر لا يجوز استعماله إلا منفيا ،فإنه لا يجوز دخول إلا عليه ، لأن " إلا " توجب الخبر ، فتكون قد استعملت موجبًا ما لا يستعمل إلا منفيًا ،... " [2].

وقد استعمل ابن عصفور المصطلحات النحوية المتعارف عليها عند النحاة ، إلا أنه استعمل أيضًا مصطلحات جديدة لم يستعملها غيره ممن سبقه مثل استخدامه لفظة " نية " بدلاً من " تقديرًا " ، مثاله قوله:" ولا يعمل اسم الفاعل إلا بشروط ، وهي : ألا يوصف ، ولا يصغر ، وأن يعتمد على أداة نفي أو استفهام ، أو يقع صلة لموصول ، أو صفة لموصوف لفظًا أو نية ، أو خبراً لذي خبر أو حالاً لذي حال ، أو في موضع المفعول الثاني ، من باب ظننت ، أو الثالث من باب أعلمت ،... "[3] .

ومن مصطلحاته أيضًا استعمال لفظة "الحد" للدلالة على التعريف مع استخدامه للفظه " تعريف" أيضًا ،نحو: " وقد أكثر الناس في حد الاسم فأوضح ما حد به الاسم أن تقول : الاسم كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتَعرض ببنيتها للزمان ،... "[4] .

ومنها أيضًا : تسميته الأفعال الخمسة بـــ " الأمثلة الخمسة " [5]، وصيغة منتهى الجموع عنده هي " الجمع الذي لا نظير له في الآحاد" ، إذ يقول في أثناء حديثه عن علل الممنوع من الصرف:" ... والعلة التي تقوم مقام علتين : التأنيث اللازم ، و هو التأنيث بالهمزة في"حمراء"، و بالألف نحو

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1،ص356

(2) المرجع السابق نفسه ، ج1 / ص356 .

(3) ابن عصفور ، المقرب ، ص 188 .

(4) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 ، ص24 ، وانظر : ص26 و 27 .

(5) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج1/ ص57 .

"حبلى"، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد وهو ما كان على وزن "مفاعل " أو "مفاعيل" ، نحو: "دراهم" و"دنانير" [1].

و مما جاء عنده أيضا: تسميته المفعول المطلق " التوكيد المعنوي " ، فيقول: "والتوكيد المعنوي ينقسم قسمين، قسم يراد به إزالة الشك عن الحديث ، وقسم يراد به إزالة الشك عن المحدَّث عنه .فالذي يراد به إزالة الشك عن الحديث هو التوكيد بالمصدر ، نحو قولك :"مات زيدٌ موتا " ، "وقتلت عمرا قتلا "،و ذلك أن الإنسان قد يقول : "مات فلان "، مجازا وإن كان لم يمت ، أي : كاد يموت . وكذلك " قتلت زيدا " قد يقوله ولم يقتله ، أي بلغت به القتل ، فإذا قال : "مات عمرو موتا " ، و "قتلت زيدا قتلا "، كان الموت والقتل حقيقيين ،..." [2].
والتوكيد الذي يراد به إزالة الشك عن المحدَّث عنه التأكيد بالألفاظ التي وضعتها العرب "[3]

و ابن عصفور عالم يعرف ما يريد ، ويمشي في درسه النحوي بخطى ثابتة واضحة ، فعند تعريفه لأمر ، يذكر تعريفه اللغوي ثم الاصطلاحي ، نحو:"..الإعراب في اللغة الإبانة عن المعنى ، يقال :أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها ، و منه قوله ، صلى الله عليه وسلم ، : " والثَّيِّب تعرب عن نفسها ، أي "تبين " ، و يكون أيضا بمعنى التغيير ، يقال : " عربت معدة الرجل " إذا تغيرت ، وقريب من هذا المعنى " أعربت الدابة في مرعاها " إذا لم تستقر في جهة منه ، ويكون أيضا بمعنى التحسين ، ومنه قوله تعالى : **{ عُرُبًا أَتْرَابًا }**[4] أي حسانا .
وأما في اصطلاح النحويين فهو تغير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا "[5] .

و تراه يورد تعريفا لمؤلف " الجمل" فيحتج على دخول "ما" و "أو "في ألفاظ التعريف ، إذ يقول في تعريف الفعل: " قول أبي القاسم : والفعل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل " . ثم يبدأ بتفنيد هذا الحد وإبطاله ، فيقول : و هذا الحد أيضا فاسد من وجهين : أحدهما : أنه أورد في الحد لفظ "ما" و "أو "، وقد تقدم أنهما من الألفاظ التي لا تورد في الحدود ، ... [6] "

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج50/1.
(2) المرجع السابق نفسه ، ج231/1
(3) ويقصد بها الألفاظ :"نفس ، وعين ، و كلا وكلتا و أجمع ، وكل وأكتع ، وأبتع ، وأبصع .انظر : المرجع السابق نفسه ،ج233/1 .
(4) الواقعة :37
(5) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 31
(6) المرجع السابق نفسه ،ج1/ 26

و نراه بعد ذلك يورد حدا للفعل يورد فيه "ما" و "أو" ، فيقول : والحد الصحيح في الفعل أن يقول : الفعل كلمة أو ما قوته قوة كلمة ، تدل على معنى في نفسها وتتعرض ببنيتها للزمان "[1].

و من أساليبه التي اتبعها في كتابه "شرح الجمل " وفي المقرب أيضا ،أنه يورد التعريف كاملا بداية ،ثم يبدأ بعد ذلك في شرحه و توضيح أجزائه ، ومنه قوله في تعريف التثنية:" التثنية ضم اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحدا .
فقولنا : "ضم اسم" تحرز من ضم الفعل والحرف لأنهما لا يثنيان .
وقولنا " إلى مثله" تحرز من الجمع لأنه ضم شيء إلى أكثر منه .
وقولنا : "بشرط اتفاق اللفظين "تحرز من اختلافهما ، نحو: "زيد وعمرو".
وقولنا : "والمعنيين" تحرز من اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، نحو: "عين وعين " ، إذا أردت بإحداهما البصر، وبالأخرى الماء ، لأنهما قد اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى الموجب للتسمية " [2].

و مما ظهر في " الجمل " ، أنك تحس وأنت تقرأ أنك في مناظرة بينه وبين علماء آخرين ، يحاججهم ويحاججونه ، فيقول في باب النعت مثلا :" فإن قيل : فلأي شيء لم ينعت المضمر ولم ينعت به ؟ فالجواب : إنه إنما امتنع أن ينعت لأن المضمر ينقسم ثلاثة أقسام كما تقدم : ضمير متكلم وضمير مخاطب وضمير غائب .
فأما ضمير الغائب فلا ينعت لأنه نائب مناب تكرير الاسم ، فكما أن الاسم إذا كرر فلا ينعت ، فكذلك المضمر النائب منابه ، ألا ترى أنك إذا قلت : " رأيت رجلا فضربت الرجل " ، لا يجوز أن تقول : " فضربت الرجل العاقل " ، لئلا يوهم من حيث وصفته بما لم تصف به الأول أنه غيره .
وإذا قلت : " رأيت رجلا عاقلا فضربت الرجل العاقل " ، لم تزد في التكرار على ما ذكرت أولا ، وضمير الغيبة نائب مناب الاسم المكرر فينبغي أن لا يزاد على الاسم المكرر ، فإنه كذلك لا يجوز أن تقول : ضربته العاقل .
فإن قيل : وأنت قد تقول :" لقيت رجلا فضربت الرجل المذكور " ،فتصفه بالمذكور. فالجواب : إنك قصدت بنعته بالمذكور أن تذكر أنك تعني الرجل المتقدم الذكر لا غيره ، و إذا قلت : " زيد ضربته " ، فقد علم أنه لا يمكن أن يزاد بالضمير إلا المتقدم الذكر فلذلك لم تحتج إلى نعته بالمذكور .

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج27/1
(2) المرجع السابق نفسه ،ج68/1 .

و أما ضمير المتكلم والمخاطب فلم ينعتا لأنهما لم يدخلهما لبس . فإن قيل : فهلا نعتا على جهة المدح أو الذم أو الترحم ، إذ كونهما لا يدخلهما لبس إنما يوجب أن لا ينعتا بنعت يكون القصد به رفع الاشتراك .
فالجواب : إن نعت المدح أو الذم أو الترحم بابه أن يكون مقطوعا ،لأن الموضع موضع تعظيم ، فالأولى به أن تكثر فيه الجمل ، وإنما جائز الإتباع فيهما تشبيها بالنعت الذي هو لرفع الاشتراك من حيث هو نعت كما أنه نعت ، فلما لم يجز أن تنعت ضمير المتكلم والمخاطب بنعت على طريقة إزالة الاشتراك لم يجز أن ينعتا بما أشبهه ، إذ من المحال وجود المشبه دون المشبه به ؛ فلهذا لم ينعت المضمر " [1].

و من طريقته في التأليف أن يقدم تلخيصا أوليا للموضوع ثم يبدأ بعد ذلك بتوضيح أجزائه وشرح تفاصيله ، نحو ما أورده في باب معرفة علامات الإعراب وعند حديثه عن " علامات الرفع" إذ يقول:"...للرفع أربع علامات : الضمة ، والواو ، والألف، والنون .اعلم أن هذه العلامات تنقسم ثلاثة أقسام : قسم تنفرد به الأسماء ، وقسم تنفرد به الأفعال ، وقسم تشترك الأسماء والأفعال ، فالقسم الذي تنفرد به الأسماء الألف والواو ، فالألف تكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة ، نحو : " جاءني رجلان وغلامان " ، والواو تكون للرفع في الأسماء الستة ، وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وذو مال، وهنوها، و في جمع المذكر السالم ، نحو : " جاءني الزيدون والعمرون "، والسالم هو ما سلم فيه بناء الواحد من زيادة أو نقصان أو تغيير حركة .
والقسم الذي تنفرد به الأفعال هو النون ، والنون تكون علامة للرفع في كل فعل مضارع اتصل به ضمير الاثنين أو علامتهما و هو الألف ، أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين أو علامتهم وهو الواو وما جرى مجرى "هم" ، نحو قوله تعالى : **{ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ }** [2] ، أو ضمير الواحدة المخاطبة في المؤنث وهو التاء ، نحو : " أنت تقومين يا امرأة ".
والقسم الذي تشترك فيه الأسماء والأفعال هو الضمة ، والضمة تكون علامة للرفع فيما بقي من الأسماء والأفعال المعربة ، ..." [3].

و نهج ابن عصفور في " شرح الجمل " نهجا لم ينهجه في " المقرب " ؛ وهو دعمه للفكرة بمثال أو أكثر للتوضيح مباشرة ، وهذا لم يكن موجودا عنده في المقرب مما اضطره لوضع كتاب "مثل المقرب" لتوضيح آرائه ودعمها بالأمثلة ، ومن ذلك مثلا ، ما جاء في باب الحروف التي تنصب

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج163/1.
(2) يس :40
(3) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 /47.

الاسم وترفع الخبر ، إذ يقول في الجمل وأثناء حديثه حول " ما تنفرد به "إن" ": " و انفردت " إن " من بين سائر أخواتها بدخول اللام في خبرها إذا كان الخبر اسما ، نحو: " إن زيدا لقائم " ، أو فعلا مضارعا ، نحو: "إن زيدا ليقوم " أو جملة اسمية وذلك قليل ، نحو : " إن زيدا لوجهه حسن " ، أو فعلا غير متصرف ، نحو : " إن زيدا لنعم الرجل " ، أو ظرفا أو مجرورا ، نحو: " إن زيدا لفي الدار " ، و "إن زيدا لخلفك " . وأما الماضي المتصرف فلا تدخل عليه اللام إذا وقع خبرا لعلة تذكر بعد إن شاء الله تعالى ، وذلك نحو : " إن زيدا قام و لا يجوز لقام " وتدخل أيضا فيما ذكر على معمول الخبر إذا تقدم على الخبر ، نحو : " إن زيدا لفي الدار قائم " ، وعلى الاسم إذا وقع موقع الخبر ، نحو :"إن في الدار لزيدٌ ..." [1].

و في المقرب يقول :" وانفردت إن من بين سائر أخواتها : بدخول اللام في الخبر إذا كان اسما أو فعلا مضارعا أو ماضيا غير متصرف ؛ نحو: " نعم وبئس " ، أو ظرفا أو مجرورا ، أو جملة اسمية ، فإن كان ماضيا متصرفا ، لم يجز دخولها عليه . وقد تدخل اللام على الاسم إذا وقع موقع الخبر ؛نحو قولك : "إن في الدار لزيدا " ، وقد تدخل أيضا على معمول الخبر إذا تقدم عليه ؛ نحو قولك : " إن زيدا لفي الدار قائم " [2] .

وهكذا ، رأينا كيف دعم كلامه في الجمل مباشرة بالأمثلة الموضحة ، بخلاف المقرب الذي لم يأت بأمثلة توضيحية ، ما دعاه إلى أن يستدرك فيضع كتابه " مثل المقرب " ليستكمل هذا النقص ويسد هذه الثغرات .

ومما وجدناه من أسلوبه في مؤلفاته ؛ أنه كان يذكر العلة في الحكم الذي توصل إليه سواء أكان بالنفي أم كان بالإيجاب ، فمن ذلك قوله :"... فلم يثنَّ كل وبعض لأنهما لا يعطيان بعد التثنية إلا ما يعطيان قبلهما من الكلية والبعضية ، ولم يثن أجمع وجمعاء لأنه استغني عن تثنيتهما بكلا وكلتا ، ولم يثن " أفعل من " لتضمنها معنى الفعل والمصدر ، وكلاهما لا يثنى ، لأن معنى قولك : زيد أفضل من عمرو " : زيد يزيد فضله على عمرو .
ولم تثن الأسماء المتوغلة في البناء لأنها لما بنيت أشبهت الحروف في البناء ، والحروف لا تثنى فكذلك ما أشبهها ، ولم تثن الأسماء المحكية لأن التثنية تبطل الحكاية .ولم تثن .. "[3] .

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج425/1 وما بعدها ، والمقرب ، ص 165 .
(2) المقرب ، ص 165 .
(3) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 73_74 .

وعندما يتحدث ابن عصفور عن مسألة ما ، فإنه يبدأ بسرد آراء العلماء فيها بالتسلسل ثم يفندها ويقدم لنا رأيه وفي الغالب يكون آخر قوله ، من ذلك ما جاء في معرض حديثه حول " اختلاف النحاة في نون المثنى والجمع " ، فيقول :" واختلف الناس في نون الاثنين والجمع ، فمنهم من ذهب إلى أنها عوض من التنوين فقط ، ومنهم من ذهب إلى أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في حال الوقف ،... ومنهم من ذهب إلى أن هذه النون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد ، وليست بعوض ، وهو الصحيح وإليه ذهب سيبويه " [1].
ثم يفند هذه الآراء واحدًا واحدا حتى يصل إلى الرأي الذي ارتآه صوابًا .

ومما ظهر عنده " الإحالة " ، وهو أن يحيل القارئ إلى غير مكان ليعلمه بأمر ما أو علة ما استند إليها في حكمه ، وهذا كثير عنده [2] .

ولم يعن ابن عصفور بالإعراب في كتبه ، إذ لم يأت بإشارات أو قضايا إعرابية مطلقًا ، بل إنه حاول التركيز على وضع العلل والقواعد والأحكام وأغفل الإعراب إغفالاً بينًا .

أما من حيث تعامله مع المؤلف في كتاب " الجمل " فإنه بدأ شرحه بذكر أقوال أبي القاسم والإشارة إليه ، ثم بدأ رويدًا رويدًا يقلل من هذه الإشارات إلى أن اختفت نهائيًا ، حتى لكأن القارئ يظن أن هذا المؤلف هو من تأليف ابن عصفور نفسه وليس شارحًا له .
فقد كان يورد كلام الزجاجي مبتورًا ، ويتبعه بثلاث نقاط ثم كلمة الفصل [3] ، أو يقول : قَصْدُ أبي القاسم في هذا الباب أن يبين علامات الإعراب وعددها وعدتها ... [4] ، وهكذا . وهذا ليس عدلا في رأيي ؛ إذ يجب أن يرد الفضل لأصحابه .

أما عن طريقته في التعامل مع العلماء الذين ينقل عنهم ، أو يذكر آراءهم فإنه في أحيان كثيرة لا يذكر اسم العالم الذي أورد رأيه ، ومن ذلك قوله في معرض الحديث عن " تعريف الفعل ":" .. ولا يلتفت إلى قول من قال : إن هذه الأفعال[5] إنما هي حروف لكن سميت أفعالاً مجازًا لما كانت تشبه الأفعال ، لأن ذلك خلاف ما ذهب إليه النحويون ، بل لو كان الأمر على ما ذهب إليه هذا الذاهب لم يكن للخلاف بينهم في هذه الأفعال وجه إذ لا تثريب في الاصطلاحات ، فإذا ذهب ذاهب من

.....

(1) ابن عصفور ، المقرب ، ص90 _91 .
(2) انظر على سبيل المثال : ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1، ص149 ، و153 ، و375 ، و36 ، و48 .
(3) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج31/1 ، 33 .
(4) المرجع السابق نفسه ج47/1 .
(5) يقصد ( كان وأخواتها ، ونعم وبئس وحبذا وعسى ، وفعل التعجب )

النحويين إلى تسمية حرف من الحروف فعلاً لشبهه بالفعل مع تسليمه أنه ليس في الحقيقة فعلاً ، لم يسغ لغيره أن يخالفه في ذلك ، والخلاف محفوظ عنهم في " ليس " وفعل التعجب "[1] .

وأحياناً يكتفي بالإشارة إلى أقوالهم دون تصريح منه يبين شخوصهم ، فيقول مثلاً وقد اعترض بعض الناس هذا الحد بـــ" سبحان " ... [2] ، أو يقول : فللنحويين في ذلك قولان : منهم من ذهب ... ومنهم من ذهب ... [3]، أو قوله :" اعلم أن الناس ... [4] ، أو يقول : ومن النحويين من ذهب إلى أنه لا يبنى الاسم لشبهه بالحرف[5] .
.... وهكذا .

ولكنه في مواضع أخرى ، قد يصرح بأسماء العلماء ، ويذكرهم صراحة ، فهو يذكر سيبويه [6] ، وقطرب[7] ، والفراء [8] ، وابن يحيى [9] ومن ذلك قوله:" ... وأما أبو الحسن الأخفش فيجري الظروف والمجرورات مجرى الفعل في رفع الفاعل على الإطلاق ، قويت فيها جنبة الفعلية أو لم تقو ، نحو قولك :" في الدار زيد وعندك عمرو " ، فيجيز في زيد " و" عمرو " أن يكون " زيد " فاعلاً بالظرف والمجرور تارة وأن يكون مبتدأ أخرى " [10].

ومنه أيضًا:" وزعم المازني أن امتناع ذلك [11] لأجل أن المعطوف شريك المعطوف عليه ، فلا يجوز عنده مسألة حتى يجوز قلبها ، إذ كل واحد منهما بمنزلة الآخر ، فيجوز مثل :" قام زيد وعمرو " ، لأنك لو عكست لقلت :" قام عمرو وزيد " وذلك مستقيم "[12] .

.....

(1)انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج1/ 26، 27 .
(2) انظر : المرجع السابق نفسه، ج1 / 32 .
(3) انظر : المرجع السابق نفسه،ج1/ 44 .
(4) انظر : المرجع السابق نفسه، ج51/1 . .
(5) انظر : المرجع السابق نفسه، ج35/1 .
(6) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج65/1 .
(7) انظر : المرجع السابق نفسه، والمكان نفسه .
(8) انظر : المرجع السابق نفسه، ج90/1 .
(9) انظر : المرجع السابق نفسه، والصفحة نفسها .
(10) المرجع السابق نفسه، ج90/1 .
(11) المقصود : امتناع العطف على ضمير الخفض إلا بإعادة الخافض " .
(12) المرجع السابق نفسه، ج202/1 .

أما عن تعامله مع أستاذه الشلوبين فإنه كان يذكر قوله بعد أن يقول :" قال الأستاذ :... " [1] ، أو يقول قال رضي الله عنه [2] .

هذا ما كان عند ابن عصفور من أساليب شتى في التأليف ، بعضها احتذى به حذو أقرانه من العلماء وأساتذته ، وبعضها تميز بها وانفرد .

.....

(1) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج165/1 .

(2) انظر : المرجع السابق نفسه،ج1/ 167 .

## 2.4 احتجاجه وموقفه من الشواهد :

### 1.2.4 مفهوم الاحتجاج ونشأته :

لقد أرسل الله سبحانه وتعالى رسولنا محمد ، صلى الله عليه وسلم ، بدعوة الإسلام إلى الناس كافة ، وفضل ، جل شأنه، أمة العرب ليكون الرسول واحدًا منهم وناطقًا بلسانهم ، وهذه منة من الله إلى العرب لا تقدر بثمن .

ولعل شمولية هذه الرسالة وعموميتها التي أدت إلى دخول غير العرب في الإسلام كانت سببًا في تفشي ظاهرة اللحن في اللسان العربي وخاصة عند قراءتهم القرآن الكريم ،مما أثار حمية فريق من العلماء الغيورين على لغة القرآن الكريم ، فقاموا متصدين لهذا الفساد في السلائق والتواء الألسنة ، وانتشار اللكنة ، ففكروا في إيجاد بعض السبل والوسائل الكفيلة بمواجهة هذا الخطر العظيم .

فانبرى هؤلاء العلماء لوضع مقاييس وقواعد تحفظ عليهم لغتهم ، وتحميها من اللحن والخطأ ، فظهر ما يسمى " مفهوم الاحتجاج " ؛ وهو:" إثبات صحة قاعدة ، أو استعمال كلمة أو تركيب ، بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة ..." [1].

ولعل من الأجدى سرد حوادث ظهر فيها اللحن ؛ لبيان عظيم هذا الخطر ، الذي حاق بلغة القرآن الكريم وما ترتب عليه من فساد في فهم معاني القرآن .

روى أن أعرابيًا قدم في خلافة عمر فقال :" من يقرئني شيئًا مما أنزل على محمد ؟ " فأقرأه رجل سورة براءة بهذا اللحن :**{ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاس يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَر أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ..}** [2] فقال الأعرابي :" إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه " فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه فقال :" يا أمير المؤمنين ، إني قدمت المدينة ... وقص القصة فقال عمر :" ليس هكذا يا أعرابي " فقال :" كيف هي يا أمير المؤمنين ؟ "فقال : "... أن الله بريء من المشركين ورسولُه .." فقال الأعرابي :" وأنا أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم " . فأمر عمر ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة "[3].

.....

(1) سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، ط3 ، مطبعة جامعة دمشق ، 1383هـ – 1964م ، ص6 .

(2) سورة التوبة : 3

(3) انظر :تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر 7 /113 ؛ و الخصائص لابن جني ج8/2 ؛ وعيون الأخبار ، ج2 /158 .

ومن صور الاشمئزاز من اللحن والوقوع فيه قول عبد الملك بن مروان وقد قيل له أسرع إليك الشيب " :" شيبني ارتقاء المنابر مخافة اللحن "[1] .
وكان يقول : " إن الرجل يسألني الحاجة فتستجيب نفسي له بها ، فإذا لحن انصرفت نفسي عنها " [2]، وكان يرى اللحن في الكلام أقبح من التفتيق في الثوب النفيس [3] .

وقد روي عن الحجاج بن يوسف الثقفي ، وهو من الفصحاء البلغاء ، أنه إذا اكتشف أحدهم في كلامه لحناً ، أقصاه إلى بلد آخر بعيد عنه ، حتى لا يعير بذلك ، ومما روي من ذلك :" ذكروا أنه سأل يحيي بن يعمر الليثي :" أتسمعني ألحن على المنبر ؟ "فقال يحيي :" الأمير أفصح الناس إلا أنه لم يكن يروي الشعر ، قال : أتسمعني ألحن حرفاً ؟ قال :" نعم ، في آي القرآن " قال :" فذاك أشنع ؛ وما هو ؟ " قال تقول : **{ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ. }** [4] تقرؤها " أحبٌّ" بالرفع ، فأنف الحجاج أن يطلع له رجل على لحن فبعث به إلى خراسان "[5].
وهناك العديد العديد من صور تظهر خطر اللحن و استنكار الناس له [6] .

### 2.2.4 ما يحتج له :

يقول الأفغاني في كتابه :" يحتج بالكلام العربي لغرضين : غرض لفظي يدور حول صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف ، وغرض معنوي لا علاقة له باللفظ .. " [7].

والمغزى من هذا الكلام أن علوم اللغة نحوها وصرفها وأصواتها ، هي العلوم التي يحتج لها باللفظ ولا ينظر إلى المعنى وغيره ، أما العلوم التي تهتم بالمعنى ووضوحه فهي التي يحتج لها بالمعاني وليس بالألفاظ .

.....

(1) مخطوطة الظاهرية من تاريخ دمشق لابن عساكر ، ج5 الورقة 49|1 ، نقلاً عن الأفغاني في أصول النحو ، ص9 .
(2) من رسالة للجاحظ في صناعة القواد ، ص 375 – 393 .
(3) انظر : ابن قتيبة ، عيون الأخبار ، 158/2 .
(4) سورة التوبة :24.
(5) تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر ،68/4 ، وطبقات النحويين واللغويين ، ص5 .
(6) انظر : الأفغاني ، في أصول النحو ، ص10 وما بعدها .
(7) المرجع السابق نفسه ، ص16 .

والمقصود من ذلك هو أن من أراد شاهدًا على صحة قاعدة نحوية أو صرفية احتاج إلى شواهد تظهر فيها دقة الألفاظ وفصاحتها ، وهذا لا يتأتى لكل الكلام العربي في شتى عصوره وبيئاته ، أما من أردا شاهدًا على صحة معنى ما ؛ فإنه قد يجد ضالته في كلام العرب دون النظر إلى عصره وبيئته ، فيتخذه شاهدًا وحجة .

ويقول الأفغاني :" والظاهر أن فريقًا من العلماء حجَّر واسعًا فأسقط الاحتجاج بكلام الإسلاميين والمولدين في اللفظ والمعنى جميعًا ، ولم يلتفت الجمهور إلى هذا التحجير لعقمه وبعده عن طبيعية الحياة ، بل قصروا الاحتجاج بكلام المولدين على المعاني فقط ، واحتجوا بكلام القدماء في اللفظ والمعنى "[1] .

ومعنى هذا الكلام أن هناك فئة من العلماء رفضت الاستشهاد بشعر المولدين ونثرهم سواء أكان ذلك في اللفظ أم كان في المعنى ، ولكن فئة أخرى وهي جمهور العلماء لم تأخذ بهذا الرأي لأنه مخالف لطبائع الأشياء ، واحتجوا بكلام المولدين في المعاني ، وبكلام القدماء في المعاني والألفاظ .

ومن العلماء الذين قبلوا الاحتجاج بكلام المولدين في المعاني ، ابن جني الذي احتج بشعر المتنبي وهو مولد ، وأتبع احتجاجه بتفسير يَرُدُّ فيه على من قد يأخذ عليه هذا الاحتجاج بقوله:" ولا تستنكر ذكر هذا الرجل ــ وإن كان مولدًا ــ في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ، ولطف متسربه ، فإن المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون ، وقد كان أبو العباس (يعني المبرد) ــ وهو الكثير التعقب لجلة الناس ــ احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه " الاشتقاق " لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه فأنشد فيه له :

لو رأينا التوكيد خطةَ عَجْزٍ ما شَفَعْنا الأذانَ بِالتَّثويبِ [2]

وإياك والحنبلية بحتًا ( أي التشدد والتزمت ) ، فإنها خلق ذميم ، ومطعم على علاته وخيم "[3] .

وفي النهاية استقر الأمر والرأي للعلماء بتفصيل العلوم التي يحتج لها بكلام القدماء والعلوم التي يحتج لها بكلام الفصحاء عامة قدماء ومولدين ، وتبنوا هذا الرأي وأصبح من المسلمات ، ففي خزانة الأدب يقول البغدادي :" علوم الأدب ستة : اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان

.....

(1) انظر : الأفغاني ، في أصول النحو ص16 .

(2) انظر : شرح ديوان أبي تمام ، ضبط : إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، حزيران ، 1981م ، ص 54

(3) انظر : ابن جني ، الخصائص ، (د.ط) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى ، بيروت ، (د.ت) ، 24/1 .

والبديع ؛ والثلاثة الأولى لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب (يريد القدماء) دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد عليها بكلام المولدين لأنها راجعة إلى المعاني ، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم إذ هو أمر راجع إلى العقل ، ولذلك قبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحتري وأبي تمام وأبي الطيب وهلم جرا .."[1] .

### 3.2.4 من يحتج بكلامه :

قام علماء العربية بدراسة أحوال من نقل الرواة عنهم من أهل المدر والوبر قدماء ومحدثين ، فاجتمعوا على الاحتجاج بكلام من يوثق بفصاحته وسلامة عربيته ، وقد نظروا إلى زمانهم ومكانهم في حكمهم بقبول ذلك .

أما من حيث الزمان : فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء أسكنوا الحضر أم سكنوا البادية . أما الشعراء فقد صنفوا أربعة أصناف : جاهليين لم يدركوا الإسلام ، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام ، وإسلاميين لم يدركوا من الجاهلية شيئًا ، ومحدثين أولهم بشار بن برد [1].

وشبه الإجماع انعقد على صحة الاستشهاد بشعر الطبقتين الأوليين ، واختلف في الطبقة الثالثة ، وأجاز صاحب الخزانة الاستشهاد بشعرها [2] ، أما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامها في علوم اللغة والنحو والصرف خاصة ، الذي ختم به الأصمعي الشعر [3] ، أما أهل البادية فقد استمر العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري .

وفي النهاية فقد أجمع على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية [4].

أما من حيث المكان ويقصد بذلك القبائل ، فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج تبعًا لقربها أو بعدها من الاختلاط بالأعاجم ، فاعتمد كلام قبائل قلب جزيرة العرب ، ورضي الاحتجاج به ، أما قبائل السواحل المجاورة للأعاجم ، فقد رد كلامها ورفض الاستشهاد به ، على نحو هذا التقسيم :[5]

.....

(1) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق : عبدالسلام هارون ،مكتبة الخانجي ، مصر ، 1400هـ – 1981م ، 1|30 .

(2) انظر :السيوطي ، الاقتراح ، مطبعةدائرة المعارف العربية ، حيدر أباد، 1310هـ ، ص32 .

(3) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب 20/1 . ( 4) انظر : السيوطي ، الاقتراح ، ص22 .

(5) انظر : ابن فارس ، الصاحبي ، ص23 .انظر : السيوطي ، الاقتراح ص31 ، نقلاً عن : الأفغاني في أصول النحو ، ص20

أ_ كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعًا وأبينها عما في النفس .

ومن القبائل التي يعتد بها في الفصاحة والبلاغة : قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب والإعراب والتصريف .
ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم [1].

ب_ ".. وبالإجمال فإنه لم يؤخذ عن حضري ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، مثل لخم وجذام ؛ لمجاورتهم أهل مصر والأقباط ، ومثل قضاعة ، وغسان وإياد ، لمجاورتهم أهل الشام من النصارى ، ومثل تغلب والنمر فإنهم كانوا مجاورين لليونان ، وبكر أيضًا لمجاورتهم الأنباط والفرس ، وعبد قيس لمخالفتهم الهند والفرس ، وأزد عمان لمخالطتهم الهند والفرس ، وأهل اليمن خالطوا الهند والحبشة وبني حنيفة وسكان اليمامة وثقيف والطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، وحاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب ، قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم "[2] .

ولعل الضابط في هذا التصنيف الزماني والمكاني هو الوثوق من سلامة لغة المحتج به وعدم تطرق الفساد إليها ، وهذا ما يجعل العلماء يسقطون الاحتجاج بشعر أمية بن أبي الصلت وعدي بن زيد العبادي ، وحتى الأعشى عند بعضهم ، لمخالطتهم الأجانب وتأثر لغتهم بهذه المخالطة حتى حمل شعرهم عددًا غير قليل من ألفاظ ومصطلحات لا تعرفها العرب مع أنهم شعراءُ جاهليون . [3]

بينما يذهب بعض العلماء إلى الاحتجاج بكلام الشافعي المتوفى في القرن الثالث الهجري ، حتى نص الإمام أحمد بن حنبل على أن كلام الشافعي في اللغة حجة ، لسلامة نشأته وتقلبه في البيئات العربية السليمة . [4]

### 4.2.4 ما يحتج به :

وهو ما يمكن الاعتماد عليه من الكلام ليكون حجة ودليلاً وشاهدًا على فصاحة القول وصحته ، وقد

.....

(1) انظر : (الألف باء) للبلوي ، 46/1 ، نقلاً عن الأفغاني ، في أصول النحو ، ص 21 .
(2) انظر : السيوطي ، الاقتراح ، ص22 .
(3) الأفغاني ، في أصول النحو ، ص25 .
(4) السيوطي ، الاقتراح ، ص24 .

ارتأى العلماء أن ما يحتج به من الكلام أنماط ثلاثة جعلوها مثالهم المحتذى وهذه الأنماط هي :

أ_ القرآن الكريم وقراءاته .

ب_ الحديث النبوي الشريف .

جـــ_ كلام العرب شعره ونثره . [1]

هذه هي منابع الاحتجاج التي استقى منها علماء العربية شواهدهم واستحضروا منها حججهم وأدلتهم رغبة منهم في المحافظة على لغة القرآن الكريم خشية الضياع والاندثار .

### 1.4.2.4 القرآن الكريم وقراءاته :

لم يتوفر لنص من النصوص ما توافر للقرآن الكريم من تواتر رواياته ، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنًا وسندًا ، وضبطها وتدوينها ، فقد حرص المسلمون كافة في عهد تدوين القرآن الكريم ، على التثبت من رواياته وصحة ما كتب منه ، وهو النص العربي الصحيح المجمع على تلاوته كما وصل إلينا .

وعلى ذلك يكون القرآن الكريم هو النص الوحيد الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة ، وقراءاته جميعًا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة [2].

ومع أن العلماء لم يختلفوا في أن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو ، لكنهم اختلفوا في مدى الاستفادة من قراءاته ، ففي الوقت الذي قبل الكوفيون كل قراءاته ، المتواترة والآحاد والشاذة [3] ، استبعد البصريون من منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا ساندها شعر أو أيدها كلام عربي ، أو دعمها قياس. [4]



(1) الأفغاني ، في أصول النحو ، ص28 ، وانظر أيضًا : جميل علوش : ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص300 .

(2) انظر : الأفغاني ، المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها .

(3) قال السيوطي معرفًا هذه الأنواع : المتواتر هو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب ، عن مثلهم إلى منتهاه ، وغالب القراءات كذلك . والآحاد هو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية ، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور ، ولا يُقرأ به . والشاذ وهو ما لم يصح سنده ( انظر : الإتقان في علوم القرآن ، ط1 ، ضبط : محمد سالم هاشم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1421هـ – 2000م ، ج1 /155 _156 ) .

(4) عبد العال سالم مكرم ، القرآن وأثره في الدراسات النحوية ، دار المعارف ، مصر ، (د.ت ) ، ص 97 .

### 2.4.2.4 الحديث النبوي الشريف :

أفصح الخلق على الإطلاق سيدنا مولانا رسول الله ، صلى الله عليه وسلم، حبيب رب العالمين جل وعلا ، قال رسول الله ،صلى الله عليه وسلم، : أنا أفصح العرب[1] رواه أصحاب الغريب ، ورووه أيضًا بلفظ : أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش[2] . وتقدم حديث " أن عمر قال : يا رسول الله ما لك أفصحنا ، ولم تخرج من بين أظهرنا .."[3] الحديث . وروى البيهقي في شعب الإيمان عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي: أن رجلاً قال : يا رسول الله ؛ ما أفصحك ! فما رأينا الذي هو أعرب منك، قال : حُقَّ لي ، فإنما أنزل القرآن علي بلسان عربي مبين[4] . وقال الخطابي : اعلم أن الله لما وضع رسوله ، صلى الله عليه وسلم، موضع البلاغ من وحيه ، ونصبه منصب البيان لدينه ، اختار له من اللغات أعربها ، ومن الألسن أفصحها وأبينها ، ثم أمده بجوامع الكلم ، قال : " ومن فصاحته أنه تكلم بألفاظ اقتضبها لم تسمع من العرب قبله ، ولم توجد في متقدم كلامها ؛ كقوله : مات حتف أنفه ، وحمي الوطيس . ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين . في ألفاظ عديدة تجري مجرى الأمثال . وقد يدخل في هذا إحداثه الأسماء الشرعية .

وكما هو الحال مع القراءات من حيث قبولها وعدمه ، فإن الحديث النبوي الشريف أيضًا لاقى من يجيز الاحتجاج به ووضح أدلته وبراهينه، وأيضًا وجد من منع الاحتجاج به وأيضًا وضح أسبابه في هذا الرأي على النحو الآتي :

المجيزون : وقد عد أولئك الحديث في الأصول التي يرجع إليها في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد ، ومنهم ابن مالك ، وابن هشام وغيرهما [5].

المانعون : وهم الذين تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث الشريف ، إذ منع المتقدمون الاحتجاج به في الأمور الفقهية فتابعهم هؤلاء في المسائل النحوية واللغوية ، وعلى رأس المانعين أبو حيان واستندوا في رأيهم إلى أمرين هما :

1_ أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ؛ إذ رويت بعض الأحاديث في أمر واحد بألفاظ متعددة .

.....

(1) الألوسي ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (د.ت) ، ج 101/9 .

(2) العجلوني ، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1405هـ ،232/1.

(3) المناوي ، فيض القدير شرح الجامع الصغير ، ط1 ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، 1356هـ ، 81/5 .

(4) البيهقي ، شعب الإيمان ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،1410هـ ، 158/2 . وقد رواه بلفظ : ما أفصحكم .

(5) انظر : علوش ، ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص 304 .

2_ لوقوع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث ؛ لأن معظم الرواة كانوا من غير العرب .[1]
ولكل من الفريقين رأيه وأسبابه المؤيدة لموقفه ، وخلاصة القول في ذلك ، أن الجهد الذي بذله جامعو الحديث النبوي الشريف في تحقيق ألفاظه ورواياته ، والتأكد من صدق الراوي وأمانته ، لكفيلة بأن تؤكد مصداقية الحديث النبوي الشريف ، وأهميته في موضوع الاستشهاد به والاستدلال بنصوصه ؛ وحتى وإن كان الحديث قد روي بالمعنى كما قالوا ؛ فإن الرواة هم أبناء العربية الذين سمعوه عن نبيهم ، صلى الله عليه وسلم ، وكانوا حريصين على تبليغ أمانته ، يخشون في ذلك عذاب من يكذب على لسان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، فيتبوأ مقعده من النار .

### 3.4.2.4 كلام العرب شعره ونثره :

يعد كلام العرب من شعر ونثر المصدر الأول والرئيس الذي اعتد به النحاة واللغويون في استخراج قواعدهم النحوية واللغوية واستنباطها ، ولكن هذا لم يكن عشوائيًا وإنما كان مقيدًا بقيود وشروط ، أوجزنا الحديث عنها سابقًا ، وهي تحديد الزمان إذ لا يقبل الاحتجاج بأقوال العرب حتى منتصف القرن الثاني الهجري ، مهما كان موقعهم ومسكنهم .
ومن حيث المكان فقد قبل الاستشهاد عن قبائل معينة ممن سكنوا أواسط جزيرة العرب ، ولم يقبل ممن جاور الأعاجم [3].
أما من يروى عنه فهو من كان أعمق في البداوة ملتصقًا بها ، وأما الراوي فقد تشددوا في أخذ اللغة سماعًا من رواة ثقات ذوي صدق وأمانة ، واتقاء المظنون .
هذا ما كان من أمر الاحتجاج عامة ، وقد كان هذا الموضوع مثار اهتمام علمائنا النحويين واللغويين ، الذين عنوا به أكبر عناية ، وتفاوتت آراؤهم فيه حتى كاد يكون شغلهم الشاغل وهمهم العظيم ، لأن على أركانه تقوم أسس حماية لغة القرآن الكريم وحفظها ، وبالتالي حماية الإسلام والحفاظ عليه .

### 5.2.4 موقف ابن عصفور من مصادر الاحتجاج :

اهتم ابن عصفور ، كغيره من العلماء ، بالشواهد التي تدعم قواعده النحوية وتثبتها ، فقد احتج كثيرا في مؤلفاته التي نظرتُ فيها بالشواهد المتعددة ، فمنها شواهد من القرآن الكريم وقراءاته ، ومنها شواهد من الحديث النبوي الشريف ، ومنها شواهد من أشعار العرب وأقوالهم .

.....

(1) انظر : علوش ،ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص 304 ، والأفغاني ، في أصول النحو ، ص47_48 .
(2) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص306–307 .

**نبذة إحصائية لشواهد ابن عصفور على اختلافها :**

**1- القرآن الكريم وقراءاته :**

أ- استشهد ابن عصفور في كتابه المقرب بآيات القرآن الكريم في اثنين وخمسين موضعا منها آية في موضعين .
أما في "مُثُل المقرب " فقد استشهد بخمس وسبعين آية ، وهي تضاف إلى شواهد المقرب فيصبح المجموع مائة وسبعًا وعشرين آية من آي الذكر الحكيم .
ب- أما في كتابه شرح الجمل ،فقد فاق عدد الآيات الشواهد ما في المقرب منها ؛ لاختلاف المنهج والغاية ، فقد استشهد فيه بثلاثمائة واثنتين وعشرين آية .

**2- الأحاديث النبوية الشريفة :**

والظاهر أن ابن عصفور قد احتذى حذو من منع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، وعلى رأسهم سيبويه ، فقد كان متأثرا به كثيرا كما سيأتي في الفصل الرابع إن شاء الله .

وعليه، فإنه لم يكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في مؤلفاته السابقة ، حيث استشهد في المقرب بالحديث الشريف في خمسة مواضع فقط ، وفي المثل في موضعين اثنين فقط .
أما في الجمل فقد استشهد بالحديث في خمسة عشر موضعا .

**3_ الشواهد الشعرية :**

وهذه الثالثة ، فقد أكثر ابن عصفور من الاحتجاج بها ، فهو بذلك يحتذي حذو علماء النحو السابقين له ، فيمن وجد أن أشعار العرب هي أهم أصل وأوسع مصدر من مصادر الاحتجاج والاستشهاد .

1_ ففي المقرب نجد ابن عصفور يحتج بمائتين وأربعة وستين شاهدًا شعريًا ، ويتبعها في المثل بمائة وثلاثة وعشرين شاهدًا غيرها ،أما الأرجاز فنجد في المقرب ثمانية وسبعين بيتًا من الرجز ، وفي المثل ثمانية وعشرون مثلها .

2_ وفي شرح الجمل نجد عدد الشواهد الشعرية يفوق ذلك بكثير ، إذ أن ابن عصفور قد احتج بألف وثمانمائة وثمانية عشر شاهدًا شعريًا منها مائة وثمانية وأربعون شاهدًا تكرر ذكره في مسائل مختلفة ، ومن هذه الأبيات أربعة وسبعون من أنصاف الأبيات ، ومن الرجز ثلاثمائة وثمانية وعشرون بيتًا آخر .

أما من حيث استشهاده بالأمثال ، فقد جاء منها في شرح الجمل واحد وعشرون مثلا ، عرضها في ثنايا مساجلاته الجدلية ؛ ليتمثل بها في دعم آرائه ، أو ليحتجّ بها كدليل على صحة قواعده .

ومن الأمثال التي ساقها في كتابه :

1- إذا سمعت بسرى القين فاعلم أنه مصبح [1] .

2- استنَّت الفصال حتى القرعى [2] .

3- أطرق كرًّا [3] .

4- افتدِ مخنوق [4] .

5- بألم ما تختته [5] .

6- حدِّث حديثين امرأة فإن أبت فأربعة [6] .

7- الصيف ضيَّعت اللبن [7] .

8- العنوق بعد النوق [8] .

9- كجالب التمر إلى هجر [9] .

10- لا تحمدن أمة عام شرائها و لا حرَّة عام بنائها [10] .

.....

1) انظر : شرح الجمل ، ج 404/1 .

2) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج181/1 .

3) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج185/2 .

4) انظر : المرجع السابق نفسه ، والصفحة نفسها .

5) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج84/3 .

6) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج233/3 .

7) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج75/2 .

8) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج127/3 .

9) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج366/2 .

10) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج511/2 .

### 6.2.4 طريقته في عرض الشواهد :

### 1.6.2.4 طريقته في عرض الشواهد القرآنية :

اتخذ ابن عصفور طريقة خاصة سار عليها في عرض هذه الشواهد تتمثل في الآتية :
يذكر ابن عصفور شواهده تلك بعد أن يقدم لها ــ غالبًا ــ بما يتقدمها من العبارات المألوفة مثل " ومثل قوله تعالى " أو " كقول الله تعالى " ، وغير ذلك .
فهو يذكر الشاهد القرآني بعد أن يضع عبارة تمهد له نحو قوله في باب الأفعال المتعدية وفي حديثه عن حذف المفعول قوله : " ويجوز في الأنواع الثلاثة حذف المفعول اختصارًا ؛ وهو : أن تريد المحذوف ، واقتصارًا ، وهو : ألا تريده ؛ فمن الاختصار قوله :

مُنَعَّمَةٌ تَصونُ إِلَيْكَ مِنْها كَصَوْنِكَ مِنْ وَراءِ شَرْعَبِيٍّ [1] [الوافر]

أي تصون إليك منها الحديث ؛ لأن المرأة توصف بكتمان الحديث ، ومن الاقتصار : قوله تعالى :{ **كُلُوا وَاشْرَبُوا** } [2]، أي : أوقعوا هذين الفعلين " [3] .

أو يقول في مواضع أخرى :" نحو قوله تعالى :" [4] ثم يذكر الآية .

أو يقدم للشاهد بقوله :" قال الله تعالى "[5] ، أو يقول:" ... وقوله سبحانه " [6]، أو " على حد قوله سبحانه وتعالى "[7] ،أو " بقوله جلَّ ذكره "[8] ، وأحيانًا كثيرة تراه يذكر الشاهد القرآني دون أن يقدم له . من ذلك قوله في باب المبتدأ والخبر وعند حديثه عن تقدم المبتدأ على الخبر وجوبًا يقول:" ومثال كونه ضمير شأن :{ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** }[9] " [10]. أو يكتفي بكلمة " نحو" قبل ذكر الآية مثل :"

.....

(1) البيت للحطيئة ينظر : ديوانه، ص138 . المنعمة : الحسنة العيش والغذاء ، تصون : تحفظ ، الشرعبي : نوع من الثياب ، والطويل الحسن الجسم . والشاهد قوله :" تصون إليك منها " يريد : تصون الكلام منها فحذف المفعول به ، وهذا الحذف كثير .
(2) البقرة :60
(3) ابن عصفور ، المقرب ، ص175 .
(4) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص80 ، 280 ، 313 .
(5) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص145،176 ، 281 ، وانظر : شرح الجمل ، 299/1 ، 33،35 .
(6) انظر: المرجع السابق نفسه ، ص 101 .
(7) انظر : ابن عصفور ، مثل المقرب ، ص77 .
(8) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ، 1 / 182 .
(9) الإخلاص ، 1 .
( 10) ابن عصفور ، مثل المقرب ، ص128 .

وينقسم أيضًا المفعول بالنظر إلى تقديمه على العامل وتأخيره عنه ثلاثة أقسام : قسم يلزم فيه تقديمه على العامل ، وذلك إذا كان المفعول ضميرًا منفصلاً ، نحو : **{ إِيَّاكَ نَعْبُدُ }**[1] "[2].

و يقتصر ابن عصفور، في ذكر الآيات الكريمة،على موضع الشاهد فقط فلا يأتي بالآية كاملة ؛ ولعل هذا راجع إلى أنه يدرك بأن من سيطلع عليه سيعرف بمفرده استكمال الآية ، ولا أظنه كان يعلم بما سيؤول إليه حال المسلمين وحال القرآن الكريم معهم ، في أيامنا هذه .

وكما وجدناه يستدل بآي القرآن الكريم ، فإنه أيضًا يستدل بقراءاته ولا ينكرها ، ومن ذلك قوله:" وإذا أضفت المنادى إلى ياء المتكلم ، كان فيه خمس لغات :
أفصحها : حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها ، نحو قولك : " يا غلام "
والثانية : أن تقلب الياء ألفًا والكسرة فتحة ، نحو :" يا غلامَا " .
والثالثة : أن تضم الآخر بعد الحذف ، وتجعل الاسم كأنه لم يحذف منه شيء ؛ ومن ذلك ، قراءة من قرأ :**{ قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ }**[3] ، المعنى : يا ربِّ ، ولذلك جاز حذف حرف النداء .
والرابعة : إثبات الياء ساكنة ؛ نحو قولك : " يا غلامي " .
والخامسة : إثباتها متحركة بالفتح ،... "[4] .

وهو يقبل القراءة ولا يردها إذا لم توافق القياس أو القاعدة النحوية ؛ ولكنه يحاول تخريجها ، نحو قوله:" .. كما لا يجوز :" جاءني الذي مثل زيد " لأن الموصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول ، لم يجز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلا في ضرورة أو في شذوذ كلام ، نحو قراءة من قرأ : **{ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ }**[5] ، و**{ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً }** [6]، ..."[7] .

ويستدل ابن عصفور على فساد رأي أهل الكوفة بقراءة من قراءات القرآن الكريم ، نحو قوله:" وزعم أهل الكوفة أن المخبر عنه إذا كان مذكرًا فالضمير ضمير أمر ، وإن كان مؤنثًا فالضمير ضمير قصة ، فتقول :" كان زيدٌ قائم " ، و"كانت هند قائمة " .

.....

(1) الفاتحة : 5 . (2) انظر : ابن عصفور ، المقرب ، ص412 ، وانظر : شرح الجمل ، ج1 / 102 .
(3) الأنبياء ، 112 .
(4) ابن عصفور ، المقرب ، ص248 .
(5) الأنعام ، 154 .
(6) البقرة ، 26 .
(7) ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج1 /491 ؛ والمقرب ، ص 93 .

وهذا الذي منعوه جائز في القياس ، وقد ورد به السماع أيضًا ، وذلك في قراءة من قرأ:**{ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ }** [1]، ألا ترى أن " آية " خبر مقدم لـــ" أن يعلمه " و" أن يعلمه " في موضع اسم مبتدأ وهو مذكر ، فالضمير في " تكن " ضمير قصة " [2].

ومن استدلاله بالقراءات أيضًا ، ما جاء عنده في باب المبتدأ والخبر ،وفي حديثه عن أنواع الخبر ، يقول :" والجملة تنقسم قسمين : اسمية وفعلية ، ويشترط فيهما أن يشتمل على رابط يربطهما بالمبتدأ : إما ضمير يعود على المبتدأ ، أو تكرير المبتدأ بلفظه ، أو إشارة إليه ، ومنه:**{ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ }**[3] في قراءة من قرأ برفع " اللباس " .." [4].

ونراه يورد القراءات الشاذة ويبين رأيه في أنه لا يقاس عليها ، ومن ذلك: " فأما قراءة من قرأ : **{ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ }**[5] بفتح الهمزة فشاذة واللام فيها زائدة ، ولا تدخل اللام على إنَّ نفسها وإن أبدلت همزتها هاء ،... "[6] .

وفي الأمثلة السابقة جميعها نراه لم يصرح باسم صاحب القراءة ، ولكنه في مواضع أخرى صرح بأسمائهم ، نحو قوله :" .. وأما قراءة ابن عامر : **{ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ }** [7] فنادرة ، وقد يمكن أن يكون الذي غلطه في ذلك رسم " شركائهم " في مصحف أهل الشام **بالياء** ، فتوهم أن الخفض بإضافة المصدر وأن أولادهم مفعول ، والشركاء فاعل ؛ كما هو في القراءة الأخرى ، وليس كذلك ، بل الخفض في شركائهم على أنه بدل من الأولاد ، وخفض الأولاد بإضافة المصدر إليه ، وهو من قبيل بدل الشيء من الشيء ؛ لأن الأولاد شركاء الآباء في أموالهم " [8].

ومن ذلك أيضًا قوله:".. ومن استعمال اللائين بالياء في جميع الأحوال ، ما حكى بعض البغداديين من أن العرب قالت : هم اللائين فعلوا كذا ؛ ذكر ذلك الفارسي في شيرازياته ، وقرأ ابن مسعود ـــ رضي الله عنه ـــ: **{ اللائي يألون من نسائهم }** [1]." [2]

.....

(1) الشعراء :197 .
(2) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 401 .
(3) الأعراف :26 .
(4) ابن عصفور ، المقرب ، ص124 .
(5) الفرقان : 20 .
(6) ابن عصفور ، المقرب ، ص165 .
(7) الأنعام ، 137 .
(8) ابن عصفور ، مثل المقرب ، ص78 .

ومنه أيضًا:"... وأما قوله تعالى:**{ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ }** [3]، بخفض " المسجد" ، وقوله تعالى:**{ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ }** [4] بخفض " الأرحام " في قراءة حمزة ، فقد يتخرج ذلك على القسم ، وقد يتخرج ذلك أن يكون من باب حذف حرف الجر لنيابة حرف العطف منابه ، وذلك أيضًا قليل ،... " [5].

وهكذا نرى أنه أحيانًا يذكر القارئ وأحيانًا أخرى لا يذكره ، ويكتفي بالقول :" وقد قرئ " أو يقول :" في قراءة من قرأ " ، أو " كقراءة من قرأ " أو " واستدل بقراءة من قرأ " ، وغير ذلك ، إلا أن الجامع في ذلك أنه لم ينكر أي قراءة من القراءات ولا حتى الشاذة ولكنه رفض القياس عليها أو استنباط القاعدة النحوية بناءً عليها .

هذا ما كان من أمر ابن عصفور في شأن احتجاجه بالقرآن الكريم وقراءاته ، وهو في ذلك لا يختلف عن غيره من العلماء في موقفهم من الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته .

### 2.6.2.4 طريقته في عرض شواهد الحديث الشريف :

وكما أسلفنا ، فإن ابن عصفور لم يكن من العلماء الذين أيدوا الاحتجاج بالحديث الشريف ، ودليل ذلك أن عدد شواهده منه لم يزد على العشرين شاهدًا في مؤلفاته النحوية موضوع الدراسة ، ومع ذلك فإنه بهذا العدد القليل من الأحاديث أثبت أنه لا ضير من اعتماد الحديث النبوي الشريف مصدرًا من مصادر الاحتجاج ، ووسيلة لدعم القواعد النحوية وإرسائها وتثبيتها ، كما أنه لم يرفض الاستشهاد بأي حديث نبوي شريف في أي من مؤلفاته .

وقد سلك ابن عصفور في عرض شواهده هذه مسلكًا فريدًا ، إذ اعتمد في كثير من الأحيان على الحديث الشريف للتمثيل وتوضيح القاعدة النحوية ، ومن ذلك ما ذكره في باب " أفعال المقاربة " إذ يقول:"... ونظير ذلك ــ أعني " أن " الناصبة للفعل لا تتقدر بالمصدر ــ قولهم: " لعل زيدًا أن

.....

(1) لم أعثر على هذه الآية بهذا النص ، وكذلك محقق الجمل لم يخرجها ، وربما تكون هذه إحدى سقطات ابن عصفور . والآية الصحيحة هي : {لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ} ، البقرة : 226 .

(2) ابن عصفور ، شرح الجمل ، 1 / 114 ؛ وانظر : مثل المقرب،ص85 .

(3) البقرة : 217 . (4) النساء :1. (5) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 204 .

يقوم " ومنه قوله عليه السلام :" لعل أن يكون ألحن بحجته من الآخر" [1]. "[2]

ومنه أيضًا في باب " نعم " و" بئس " :" ومن حذف اسم الممدوح والتمييز معًا قوله صلى الله عليه وسلم:" من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل " [3]، فقوله : فبها ، أي : فبالرخصة أخذ ، وقوله " ونعمت " ، أي : نعمت رخصة الوضوء ، فحذف التمييز وهو " رخصة " ، واسم الممدوح وهو " الوضوء " لفهم المعنى " [4].

ومن ذلك أيضًا ما جاء عنده في باب " الجواب بـــ" بلى " و" نعم " إذ يقول:".. وكذلك قول الأنصار للنبي ، صلى الله عليه وسلم ، وقد قال لهم :" ألستم ترون ذلك لكم " [5]، قالوا : "نعم" ، ..."، فقول الأنصار :" نعم " جائز لزوال اللبس ، لأنه قد علم أنهم يريدون : نعم نرى ذلك " [6].

وكما أنه يمثل بالأحاديث النبوية الشريفة ، فهو أيضًا يستدل بها على صحة قواعده النحوية ، من ذلك قوله في تعريف " التعدي " :" التعدي في اللغة : التجاوز ، يقال ؛ عدا فلان طوره ، أي : جاوزه . ومنه قوله عليه السلام :" من طلب القوت لم يتعد "[7] ، معناه لم يتجاوز ما يجب له . وهو في اصطلاح النحويين : تجاوز الفعل الفاعل إلى مفعول به " [8] .

ومن استدلاله بالحديث أيضًا قوله:" وأما " الضلع " فمؤنثة : دليل ذلك ما ورد في الأثر قوله ،عليه السلام ،: " إن المرأة خلقت من ضلع عوجاء "[9] ، فوصفها بالمؤنث وهو"عوجاء " "[10].

ومنه أيضًا قوله :" وكذلك أيضًا " المعي " ، ألحقه بباب ما يذكَّر من أعضاء الحيوان ، والصحيح أنه مما يذكَّر ويؤنث ، بدليل قوله عليه السلام:" المؤمن يأكل في معي واحدة والكافر يأكل في سبعة أمعاء "[1] ، فإلحاق الهاء عدده دليل على تذكيره ، ووصفه دليل على تأنيثه "[2].

.....

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي وزميله ، دار المعرفة ، بيروت ، 1379هـ ، 320/13 .
(2) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج2 / 289 .
(3) الهيثمي ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، دار الريان للتراث ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، بيروت ، 1407هـ ، 175/2 .
(4) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج2 / ص67 .
(5) الألوسي ، روح المعاني ، ج101/9 .
(6) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج3 / ص79 .
(7) العجلوني ، كشف الخفاء ، 48/2 .والرواية : "طالب القوت ما تعدى " ، و هو ليس بحديث ، وإنما هو مثل سائر . وهذه تحسب على ابن عصفور .
(8) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 273 .
(9) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ط2 ، تحقيق : أحمد عبد العليم البردوني ، دار الشعب ، القاهرة ، 1372هـ – 1952م ، 2/5 .
(10) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج521/2 .

ولا يكتفي ابن عصفور بالاستدلال بالحديث لدعم قواعده النحوية ، بل إنه يستدل به لدعم رأيه الذي ارتآه في تفسير ظاهرة نحوية وردت عنده ، من ذلك في باب " حروف الخفض " ، وفي معرض حديثه عن " ربَّ " يقول:" ... وأما أن تدخل ( يقصد رب) على مستقبل اللفظ والمعنى ، فلا يجوز ذلك . فأما قوله تعالى :{ **رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ**}[3] ، فأدخل " ربَّ " على مستقبل في اللفظ والمعنى لأن الكفار لا يودون ذلك إلا في الآخرة . فإن الذي سوغ ذلك أن الدار الآخرة قريبة من الدنيا إنما هي هذه فهذه ، فلذلك قال عليه السلام:" بعثت أنا والساعة كهاتين " [4] .إشارة إلى قربها . وما قَرُب وقوعه فإن العرب تعامله معاملة ما استقر وقوعه ،... " [5].

وهو أحياناً يورد الحديث الذي استدل به غيره من النحاة لإثبات قاعدة نحوية ارتأوها صوابًا ، ويبين أن ذلك قليل لا يقاس عليه ، فيقول مثلاً في باب " التعجب " :" وأما أهل الكوفة فأجازوا ذلك في السواد والبياض لأنهما أصلان للألوان – يعني التعجب بهما – ، واستدلوا على جوازه في البياض بما قدمناه أولاً ،– يقصد قول الشاعر:

إذا الرِّجالُ شَتَوا واشْتَدَّ أَكْلُهُمُ  فَأَنْتَ أَبْيَضَهُمْ سِرْبالَ طَبّاخِ [6] [البسيط]

وقوله :

جارِيَةٌ في دَرْعِها الفَضْفاضْ  تَقْطَعُ الحَديثَ بالإيماضْ

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَني إِباضْ . [7] [الرجز]

وفي السواد بما جاء في صفة جهنم في قوله، صلى الله عليه وسلم، : " لهي أسود من القار "[8].

وبقول أم الهيثم : هو أسود من حنك الغراب [9]. وهذا من القلة بحيث لا يقاس . "[10].

.....

(1) مسند الإمام أحمد ، مؤسسة قرطبة ، مصر ، (د.ت) ، 335/6 ؛ العسقلاني ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ،537/9 .

(2) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج2 / ص542 .

(3) الحجر :2

(4) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، ط3 ، تحقيق :مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت ، 1407هـ – 1987م ، 1884/4 ؛ العجلوني ، كشف الخفاء ،341/1 .

(5) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 226 _227 .

(6) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص18. شتوا : دخلوا في الشتاء ، سربال : القميص أو كل ما لبس . والشاهد فيه التعجب بالأبيض .

(7) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص176. درعها : قميصها ، الفضفاض : الواسع ، الإيماض : الإشارة الخفية ، إباض : قوم اشتهروا ببياض بشرتهم . والشاهد فيه التعجب بالأبيض .

(8) موطأ الإمام مالك ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث العربي ، مصر ، (د.ت) ، 994/2 .

(9) انظر : لسان العرب ، (حنك ) . ( 10) ابن عصفور ، شرح الجمل ، 2 /40 .

وأما أسلوبه في عرض الأحاديث ، فإنه كثيرًا ما يقدم للحديث ببعض العبارات المعتاد استخدامها كأن يقول :" ومنه قوله عليه السلام " في معرض حديثه " عن أقسام البدل " ، إذ يقول :" وبدل

بداء : وهو أن تبدل لفظًا تريده من لفظ أردته أولاً، ثم أضربت عنه ؛ ومنه قوله ،عليه السلام ، : " إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها إلى العشر"[1] " [2].

أو أن يقول : " وأما قوله عليه السلام " : و ذلك في سياق حديثه في باب الإغراء " إذ يقول: ولا يغرى إلا المخاطب ، فلا تقول : عَلَى زيدٍ عمرًا ، فإن جاء من إغراء الغائب شيء حفظ ، ولم يقس عليه ، نحو ما حكي من قول بعضهم : " عليه رجلاً ليسني " ، وأما قوله ،عليه السلام ، :" من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، وإلا فعليه بالصوم ، فإنه وجاء "[3]فيتخرج على أن تكون الباء زائدة في المبتدأ ؛ كأنه قال : وإلا فعليه الصوم ؛ فلا يكون من الإغراء "[4] .

أو يقول :" ومن ذلك قوله ، صلى الله عليه وسلم، في باب التثنية والجمع :".. وذلك أن أفعل فعلاء وفعلان فعلى وكل صفة للمذكر والمؤنث بغير تاء ، لا يجوز جمع المذكر منها بالواو والنون و لا المؤنث بالألف والتاء إلا شاذا ، أو فيما ذُهب به مذهب الأسماء ولم يستعمل تابعًا لغيره ، وذلك موقوف على السماع ، فمما جاء من ذلك قوله ، صلى الله عليه وسلم ، :" ليس في الخضراوات صدقة "[5] " [6] .

وأحيانًا تجده لا يقدم للحديث بأي من هذه العبارات نحو قوله في باب الاشتغال : " و"لو" من:" نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه " [7]ويقصد أن " لو " هنا بمعنى " إن" ، كأنه قال :" إن لم يخف الله لم يعصه " [8].

ونجد ابن عصفور يأتي بالحديث مقتصرًا منه على موضع الشاهد فقط ، ولا يكمله ، كما هو حاله مع الآيات الكريمة القرآنية ، ومن ذلك قوله :" ومثال كون بات بمعنى صار قوله ،صلى الله عليه

.....

(1) مسند الإمام أحمد ،319/4 ؛وسنن أبي داود ، ضبط : محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت)، 211/1 .
(2) ابن عصفور ، المقرب ، ص322 ، وانظر : شرح الجمل ، ج1 / 255 .
(3) البخاري8/9 ؛ ومسلم ، 1018/2 .
(4) ابن عصفور ، المقرب ، ص202 .
(5) الصنعاني ، المصنف ،ط2 ، تحقيق : حبيب عبدالرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1403هـ – 1983م ، 119/4 .
(6) ابن عصفور ، شرح الجمل ، 84/1 .
(7) ينظر : كشف الخفاء 446 _447 (مؤسسة الرسالة – بيروت )
(8) ابن عصفور ، المقرب ، ص134 .

وسلم ، :" فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده " [1] " [2] .

ومنه أيضًا في تعريفه الإعراب :" الإعراب في اللغة الإبانة عن المعنى ، يقال ؛ أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها ، ومنه قوله ، صلى الله عليه وسلم ، :" والثيب تعرب عن نفسها " أي تبين "[3] " [4] .

فاكتفى بموضع الشاهد منه وهو معنى كلمة تعرب ، والحديث كاملاً هو: قال رسول الله ،صلى الله عليه وسلم،: " الثيب تعرب عن نفسها والبكر رضاها صمتها " .

وأحيانًا قليلة يذكر الحديث كاملاً ، إذا كان لا مفر من ذلك ، نحو قوله في باب " إسناد الفعل إلى المؤنث ":"... وإن أسند إلى ضمير المؤنث المجموع ، لم تلحق الفعل علامة إلا أن ضمير جماعة المؤنث إن عاد على غير مسلَّم ، قد يكون كضمير الواحدة المؤنثة ، فيقول : النساء قمن وقامت ،... ومن ذلك قوله ــ عليه السلام ــ :" خير النساء صوالح نساء قريش ، أحناه على ولد ، وأرعاه على زوج ، في ذات يده "[5] "[6] .

### 3.6.2.4 طريقته في عرض الشواهد الشعرية :

الشعر ديوان العرب ، فقد سجلوا فيه أيامهم ووقائعهم وأخبارهم ، فكان عندهم سجلاً تاريخيًا وحضاريًا يوثق كل حدث مر في حياتهم ، فهو وسيلتهم وأداتهم ، ثم هو غايتهم ، فقد كان العرب يحتفون أعظم احتفاء عندما ينبغ فيهم شاعر، احتفاءهم بشيء عزيز عليهم كأن يولد لهم مولود أو ينتصروا في حرب ، ثم بعد ذلك أصبح هذا الشعر ملجأهم الذي يلجأون إليه عندما تعرضت لغة القرآن الكريم للخطر ؛ فلم يجدوا سوى الشعر وسيلة للدفاع عنها ؛ ليضعوا بناء عليه قواعدهم وأحكامهم ، فكان الشعر دليلهم ومرشدهم الذي يهديهم. وقد وضعوا له شروطًا دقيقة ، ولم يتهاونوا في مسألة قبوله ، إذ لم يكن الأمر عشوائيًا ولكن ذلك كان وفق شروط ارتأوها صوابًا ، وقد ذكرناها آنفًا .

.....

(1) أخرجه مالك 21/1؛ والبيهقي 45/1.والحديث كاملا هو : عن أبي هريرة أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ، قال : إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما في وضوئه ، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده .

(2) ابن عصفور ، مثل المقرب ، ص142.

(3) الكناني ، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ،ط2 ، تحقيق محمد الكشناوي ، دار العربية ، بيروت ، 1403هـ ، 101/2 .

(4) ابن عصفور ، شرح الجمل ، 1/ 31 .

(5) أخرجه البخاري 27/9 ؛ و مسلم 1958/4 ،1959 ؛ والبيهقي 293/7 .

(6) ابن عصفور ، المقرب ، ص381 .

وابن عصفور نحوي ولغوي وعالم وفقيه ، تصدى للذياد عن لغة القرآن الكريم ، وتصدر لتعلم علوم العربية وتعليمها ، وقد وضع في ذلك مؤلفاته المعروفة ، فملأها بالعلم الغزير ، وأزهاها

بالأحكام والقواعد النحوية وغيرها ، ودعمها بالأدلة والبراهين ، وكان الشعر من أكثر مصادر الاستدلال عنده حضورًا في مؤلفاته ، إذ كثرت شواهده الشعرية على غيرها من الشواهد ، كالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف .

أما عن مسلك ابن عصفور في تعامله مع هذه الشواهد ، فقد كان يقدم الشاهد الشعري دون أن يذكر قائل الشعر غالبًا ، فكان يكتفي بالقول:"قال" [1] ، أو يقول :"نحو قوله " [2]، أو" ومن ذلك قوله [3] " ، ومنه : " فأما قول الشاعر " [4]، أو يقول:"وكذلك قول الآخر" [5] ، أو:" فأما قوله "[6] ، أو :" وكذلك قول الشاعر "[7] ، أو :" نحو قول الآخر "[8] أو:" وعليه قوله "[9] ، وغير ذلك .

وأحيانًا أخرى يصرح باسم الشاعر صاحب البيت الشعري ، كأن يقول :" فأما قول الفرزدق " [10] ، أو يقول:" ومن إعمالها في المعرفة " ، قول الأعشى "[11]، أو يقول :" وقد روي بيت النابغة "[12] ، أو " فمن الاختصار قول الكميت " [13]، أو :" ومنه قول عنترة [14]" ، أو يقول:" ومن قول زفر بن الحارث "[15] ، أو" أنشد الفراء " [16] ، ومنه كذلك :" وقال النابغة "[17] ، أو يقول :" ومن الدليل على ذلك قول زهير "[18] ، أو "فكذلك قول امرئ القيس "[19] ، إلى غير ذلك .

وهو في نهجه هذا إما أن يكون قد سمع الشعر فلم يعرف القائل أو أنه أخذ الأشعار التي استشهد بها من كتب النحو الأخرى ككتاب سيبويه ، وهذا هو الأرجح ، كما سيتبين معنا في الفصل الرابع من هذا البحث إن شاء الله تعالى .

.....

(1) انظر : ابن عصفور ، المقرب ، ص156 ، 163 . وانظر : شرح الجمل ، ج20/1.
(2) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص159 ، 166 ،
(3) انظر : ابن عصفور ، المقرب ، ص168 .
(4) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص182 .
(5) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص159 .
( 6) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص165 .
(7) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص203 .
(8) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص158 .
(9) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ، 1 /18 .
(10) انظر : ابن عصفور ، المقرب ، ص 157 .
(11) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص 162 ، 169 .
(12) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص169 .
(13) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص179 .
(14) انظر : المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها .
(15) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص232 .
(16) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص246 .
(17) انظر : شرح الجمل ، ج1 / 17 .
(18) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص16 .
(19) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص492 .

ومن منهجه في شواهده الشعرية أنه أحيانًا يذكر البيت الشعري كاملاً دون الاقتصار منه على موضع الشاهد ، نحو قوله في جواز إعمال "ليت " إذا اتصلت " بما " أو إلغاؤها فيقول :" وإذا

ألحقت هذه الحروف ما ، لم يجز إعمالها ؛ نحو قولك :" إنما زيد قائم " ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء . ألا ترى أنك تقول :إنما يقوم زيد ، إلا " ليت " فإنه يجوز إلغاؤها إذا جعلت ما كافة ، وإعمالها إذا لم يعتد بها ؛ لأنها باقية على اختصاصها ، لا يقال :" ليتما يقوم زيد " ، وقد روي بيت النابغة:

قالتْ : أَلا لَيْتَما هذا الحَمامُ لنا  إلى حمامَتِنا نصفُهُ فَقَدِ [1] [البسيط ]

برفع الحمام ونصبه على الوجهين "[2] .

ألا ترى أنه لم يقتصر على موضع الشاهد في الشطر الأول ، بل أكمل البيت كاملاً .

ومن ذلك أيضًا :" وقد يثبت المضمر في الضرورة ؛ نحو قوله:

فلو أَنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سَأَلْتِني  طلاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأنتِ صَديقُ [3] [الطويل ] [4]

فقد أكمل البيت هنا ليكتمل المعنى ، و إلا لكان المعنى فيه مبتورا لو اقتصر منه على موضع الشاهد في الشطر الأول .

ومنه أيضًا :" ولا يجوز تقديم التمييز ، وأما توسيطه فجائز ، ومن ذلك قول زفر بن الحارث :

نُطاعِنُ عَنْهُمُ الأَقْرانَ حتّى  جَرى مِنْهُم دَمًا مَرْجُ المُجيلِ [5] [الوافر] [6]

فموضع الشاهد في البيت هو عجزه ، ولكنه أتى بالبيت كاملاً لتتحقق الاستفادة من معنى البيت . وهو أحيانًا يأتي بأكثر من بيت ليكمل فيه المعنى المراد دون أن يكون في الأبيات التالية

.....

(1) ينظر : ديوان النابغة ، ص37 ، فقد : اسم فعل مضارع بمعنى يكفي . الشاهد فيه : جواز إعمال " ليت " التي اتصلت بها " ما" وعدم إعمالها .  ( 2) ابن عصفور ، المقرب ، ص170 .

(3) البيت بلا نسبة في ، والأشباه والنظائر 238/5 ، 262. والشاهد فيه إثبات ضمير الشأن الذي هو اسم " أن" المخففة للضرورة والأصل حذفه .

(4) ابن عصفور ، المقرب ، ص171 .

(5) ينظر : خزانة الأدب 393/1 ، اليافعي 221/2 ، الشذرات 215/2 ، الأعلام 45/3 .الأقران : جمع قرن وهو الند والمثل . الشاهد في البيت توسط التمييز " دمًا" بين الفعل " حرى " ، والفاعل " مرج المجيل " ؛ وهو جائز.

(6) ابن عصفور ، المقرب ، ص232 .

مواضع يستشهد بها نحو قوله عند ذكره بيت كعب بن زهير الذي يستدل به على شواذ صياغة اسم التفضيل ، فقد أتى بالشاهد في الشطر الأول من البيت الأول ولكنه جاء ببيت تال له ليوضح معنى البيت ، والبيتان هما :

فَلَهْوَ أَخْوَفُ عِنْدي إِذْ أُكَلِّمُهُ وَقيلَ إِنَّكَ مَحْبوسٌ وَمَقْتولُ [1] [الطويل ]
مِنْ ضَيْغَمٍ بِثَراءِ الأَرْضِ مخْدَرُه بِبَطْنِ عَثَّرَ غيلٌ دونَهُ غيلُ [2]

وأحيانًا أخرى يكتفي من البيت بموضع الشاهد فيه ، فيذكر صدره ويستغني عن عجزه ، أو يذكر العجز دون الصدر ، نحو قوله في باب " الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر " وعند حديثه عن عمل أن وكأن عندما تخفف، فيقول:" وأما أنْ وكأنْ : فلا يجوز فيهما إلا الإعمال ؛ لبقائهما على اختصاصهما بالأسماء إلا أن اسمها لا يكون إلا ضمير شأن محذوفًا ؛ نحو قولك :" علمت أنْ زيد قائم ، وكأنْ زيدٌ قائم ، وعلمت أن سيقوم زيدٌ" ، والتقدير : أنه زيد قائم ، وكأنه زيدٌ قائم ، وأنه سيقوم زيد .

ولا يكون ظاهرًا أو ضميرًا لا يراد به الشأن إلا في ضرورة ؛ نحو قوله :

... ... ... ... كَأَنْ وريدَيْهِ رَشاءٌ خُلُبْ [3] [الرجز]

وفي قول الآخر:

... ... ... ... كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السَّلَمْ [4] [الطويل ]

وهكذا نرى أنه اكتفى من هذه الأبيات بموضع الشاهد فقط ، فلم يذكر البيت الشعري كاملاً[5].

ومن ذلك أيضًا قوله:"... اسم الزمان المضاف إلى الجملة ، فإنه لا يبنى في مذهبنا حتى تكون

.....

(1) ينظر : ديوان كعب بن زهير ، ط1 ، تحقيق : علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1987م ، ص66 .

(2) ابن عصفور ، المقرب ، ص 108 .

(3) البيت لرؤبة . ينظر : ملحقات ديوانه ، الرشاء : الحبل ، الخُلُب : الليف ، 164/3 ، 165

والشاهد فيه مجيء اسم " كأن" المخففة ، وهو "وريديه" ظاهرًا ، للضرورة.

(4) هذا عجز بيت ينسب إلى كثيرين ، فتارة ينسب لعلباء بن أرقم وتارة لأرقم بن علباء وتارة لزيد بن أرقم ونسب أيضًا لكعب بن أرقم ولباغث بن صريم اليشكري .

وصدره : ويومًا توافينا بوجه مقسم .... ... .... .....

ينظر: الأصمعيات ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون ، ط3 ، دار المعارف ، مصر ، (د.ت) ، ص157 .

والشاهد فيه قوله :" كأن ظبية" حيث رفع " ظبية " على أنها خبر لـــ" كأنْ " المخففة واسمها ضمير محذوف لا يراد به الشأن ،

(5) ابن عصفور ، المقرب ، ص170 .

الجملة صدرها فعل ماضٍ، خلافا لأهل الكوفة ، نحو قوله :

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا ... ... ... ... ... ... [1]

[الطويل ] [2]

ومن ذلك أيضًا قوله في باب " حروف الخفض " وأثناء حديثه عن جرها يقول :" وكذلك قوله :

وَرُحْنا بِكَابنِ الماءِ يُجنَبُ وَسطَنا ... ... ... ... ... [3] [الطويل]

فاستعمل الكاف مجرورة بالباء " [4] .

وهكذا وجدناه في هذه الشواهد الشعرية يقتصر منها على موضع الشاهد فقط . وأمثالها كثيرة في كتابه .

أما من حيث اعتماده على الشواهد الشعرية في الاحتجاج ؛ فإنه غالبًا ما يأتي بها للتمثيل فقط على قضية نحوية يعرض لها ، نحو قوله في باب " الأفعال المتعدية " وعند حديثه عن إعمال "ظن وأخواتها " عند توسطها بين مفعوليها إذ يقول :" وإن توسطت أو تأخرت جاز الوجهان ، مثال إلغائها مع التوسط قولك : زيد ظننت قائم ، ومنه قوله :

أبا الأراجيزِ يابْنَ اللؤمِ توعدُني وَفي الأَراجيزِ خِلْتُ اللؤمُ والخَورُ [5] [البسيط ]

ومن إلغائها مع التأخير قوله :

القومُ في أثري ظننتُ فإن يكنْ ما قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرتُ وخابوا [6] [الكامل ] [7]

.....

(1) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص82 .

الشاهد فيه : قوله " على حينَ " ، حيث أضيف اسم الزمان إلى جملة صدرها فعل ماض ، فبني . وعجز البيت :

... ... ... .... وقلتُ ألمًّا تصحُ والشيبُ وازعُ ؟ وفي الديوان (أصحُ )

(2) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1/34_35 .

(3) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص85 . ابن الماء : طائر يقال له الغرنيق ، يجنب : يقلد .الشاهد فيه قوله بكابن " حيث جاءت ( الكاف) اسمًا مجرورًا بالباء ، وعجزه هو :

... .... ... .... .... تُصَوِّبُ فيه العَينُ طَوْرا وترتَقي .

(4) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / ص492 .

(5) البيت لجرير في ملحق ديوانه ، 1028 . والشاهد فيه إلغاء عمل " خلت" لتوسطها .

(6) البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ، ص683 ، وشرح قطر الندى ص172 ، ويروى " القوم " بالنصب على الإعمال .

(7) ابن عصفور ، مثل المقرب ، ص180 .

ومن تمثيله بالشعر قوله :" وإذا كان معمول اسم الفاعل ضميرًا متصلاً ، لم تثبت فيه نون ولا تنوين ، بل تقول :" ضاربك " ، وضارباك وضاربوك " وقد يثبتان في الضرورة ، نحو قوله :

وما أدْري وَظَنّي كُلُّ ظَنٍّ أَمُسْلِمُني إلى قومي شَراحِ ؟ [1] [الوافر]

ونحو قول الآخر:

وَلَمْ يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرونَهُ جَميعًا ، وأيدي المعْتَفينَ رَواهِقُه [2] [الطويل ] [3]

وكما أنه يأتي بالشعر متمثلاً به فإنه أيضًا يأتي به للاستدلال والاحتجاج ، نحو قوله : قول أبي القاسم[4] أقسام الكلام ثلاثة ... مضاف ومضاف إليه ، ولا يعلم المضاف من حيث هو مضاف حتى يعلم ما أضيف إليه ، فكان ينبغي أن يبين ما أراد بالكلام ، وحينئذ يأخذ بعد ذلك في تبيين أقسامه ، لأن الكلام ، بالنظر إلى اللغة ، لفظ مشترك بين معان كثيرة ، منها المعاني التي في النفس ، دليل ذلك قول الأخطل :

إنَّ الكَلامَ لَفي الفُؤادِ وَإِنَّما جُعِلَ اللسانُ على الفؤادِ دَليلاً [5] [الكامل ]

ومنها ما يفهم من حال الشيء ، ودليله قوله :

يا لَيْتَني أوتيتُ عِلْمَ الحُكْلِ عِلْمَ سليمانَ كَلامَ النَّمْلِ [6] [الرجز ]

لأنه يقال :إن سليمان عليه السلام كان يفهم من دبيب النمل ما يفهم المخاطب من الكلام . ومن الدليل على ذلك أيضًا قول زهير :

أمِنْ أُمِّ أَوْفى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمِ بِحَوْمانَةِ الدَّرَّاجِ فَالْمُتَثَلَّمِ [7] [الطويل ]

أي : ليس لها أثر يستبان لقدم عهدها بالنزول ، ولو كان لها أثر يستبان لكان ما تبين من أثرها كلامًا لها " [8].

.....

(1) ينظر : شرح شواهد المغني ، 770/2 .

البيت ليزيد بن محرم أو محمد الحارثي . ويروى الصدر هكذا : فما أدري وكل الظن ظني ... ... ...

الشاهد قوله " أمسلمني " فإن النون فيه للوقاية . وفي الديوان ( شراحي )

(2) ينظر البيت في خزانة الأدب ،266/4–271 . الشاهد فيه قوله " محتضرونه " حيث جمع بين نون جمع المذكر السالم من اسم الفاعل وبين معموله " الهاء " وهذا ضرورة ، وقد يحمل على أن الها للسكت ، أتى بها لبيان حركة النون .

(3) ابن عصفور ، المقرب ، ص189 .

(4) يقصد: الزجاجي .

(5) البيت للأخطل في شرح شذور الذهب ص35 ؛ ولم أقع عليه في ديوانه ؛ وبلا نسبة في شرح المفصل 21/1 .

وقد ذكر البيت للاستشهاد على معاني النفس ، أو على أن الكلام قد لا يكون ظاهرًا مسموعًا .

(6) الزجز لرؤية بن العجاج في ديوانه ص131 ، الحكل : كل ما لا يظهر صوتا مفهوما ، والحكلة : العجمة ( أي ما لا تفهمه من الأصوات ) ، وجاء بالبيت شاهدًا على أن الكلام قد يفهم من حال الشيء ، لا من صوته .

(7) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص4 ، الحومانة : الأرض الغليظة أو القطعة من الرمل ، وجاء بالبيت شاهدًا على ما يفهم من حال الشيء ، فزهير أوضح أن الآثار قد زالت فلم يبق منها ما يتكلم (8) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 15 وما بعدها .

ويستدل بالشعر أيضًا على بعض لغات العرب نحو :" ومن العرب من يجعل ذات مرة ، وذات يوم ، وذا صباح ، وذا مساء ، متصرفة ، وهي لغة خثعم ، قال:

عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صباحٍ لأمرٍ ما يسوَّدُ منْ يسودُ [1] [الوافر ] [2]

ويستدل به أيضًا على شواذ النحو نحو قوله في باب " التعجب ":" ... لا يجوز التعجب من فعل المفعول ، لا يجوز أن تقول :" ما أضرب زيدًا " إذا تعجبت من الضرب الذي أوقع به ، إلا إن شذ من ذلك أيضًا شيء ، فيحفظ ولا يقاس عليه ؛ والذي شذ منه :" ما أشغله ، وما أولعه بالشيء ، وما أعجبه برأيه ، وما أحبه إلي ، وما أمقته عندي ، وما أبغضه إلي ، وما أخوفه عندي ، بدليل قول كعب بن زهير :

فَلَهْوَ أَخْوَفُ عِنْدي إِذْ أُكَلِّمُهُ وَقيلَ إِنَّكَ مَحْبوسٌ وَمَقْتولُ [3] [البسيط ] [4]

وأحيانًا يورد بعض الشواهد الشعرية التي شذت عن القياس ويبين رأيه فيها ، وأنها نادرة وقليلة لا يقاس عليها ويعدها من الضرورات الشعرية ، التي ألف لها كتابًا كاملاً يختص بها أسماه " الضرائر " ، ومن هذه الضرائر الشعرية قوله:

أَمَا وَدِماءٍ لا تَزالُ مُراقَةً على قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسر عَندما [5] [ الطويل ]

فأدخل الألف واللام على "نسر" وهو علم "[6].

ومنها أيضًا :

ما أَنْتَ بالْحَكَمِ التُّرْضي حُكومَتُهُ ولا الأَصيلِ وَلا ذي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ [7] [ البسيط ]

يريد الذي ترضى حكومته [8].

.....

(1) نسب هذا البيت لغير شاعر ، ونسبه البغدادي في الخزانة لأنس بن مدركة ، وفيه شاهدان:

أولهما : جر " ذي صباح " بالإضافة اتساعًا ومجازًا والوجه فيه الظرفية .

وثانيهما : قوله " لأمر ما " حيث جاءت " ما " مفيدة التهويل والتعظيم ، ينظر : خزانة الأدب 3/87،89

(2) ابن عصفور ، المقرب ، ص217 .

(3) ينظر : ديوانه ص66 .

الشاهد فيه قوله :" أخوف " حيث بني أفعل التفضيل من المبني للمجهول ، وهو الفعل " خيف " وهذا جائز إذا أمن اللبس .

(4) ابن عصفور ، المقرب ، ص108 .

(5) البيت لعمرو بن عبد الجن في خزانة الأدب 214/7 ، 217 ، القنة : أعلى الجبل ، العزى والنسر : أصنام جاهلية ، العندم : صبغ أحمر كالدم ، والشاهد فيه قوله :" بالنسر " حيث أضاف " ال" إلى العلم " نسر" وهذا نادر .

(6) ابن عصفور ، شرح الجمل ، 1 / 41 .

(7) البيت للفرزدق في الإنصاف ،521/2 ، و ليس في ديوانه .

والشاهد فيه قوله : " الترضى" حيث أدخل الموصول الاسمي " أل" على الفعل المضارع وهذا ضرورة .

(8) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / ص42

ومنها أيضًا :

مِنَ القَوْمِ الرَّسولِ اللهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دانَتْ رِقابُ بَني مَعَدّ [1] [ الوافر ]

يريد : الذين رسول الله منهم [2] .

وأحيانًا يوضح المقصود من بعض الشواهد التي قد تفهم خلافًا لما هي نحو :"... وإذا تعدى الفعل إلى المفعول ظاهرًا ، لم يتعد إليه مع ذلك مضمرًا ، لا تقول :" لزيد ضربته " ، فأما قوله:

هذا سُراقَةَ لِلقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشا إنْ يَلْقَها ذيبُ [3] [البسيط]

فالضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، أي يدرس الدرس [4].

ومنه أيضًا :

يا أيُّها المائِحُ دَلْوي دونَكا إنِّي وَجَدْتُ النَّاسَ يَحْمَدونَكا [5] [ الرجز ]

وهذا شاهد تقدم فيه المفعول " دلوي " على اسم الفعل " دونكا " وهذا غير جائز فيتخرج عند ابن عصفور على أن يكون " دلوي" منصوبًا بإضمار فعل ؛ كأنه قال : خذ دلوي ، ودونك إغراء مستأنف ،..." [6].

أما الشعراء الذين يتمثل بشعرهم ابن عصفور ويحتج ، فهم الأعم الأغلب ممن يستشهد بشعرهم من الجاهليين والإسلاميين حتى القرن الثاني الهجري فهو يستشهد بشعر امرئ القيس ، والنابغة وطرفة ، وزهير وغيرهم من الجاهليين ، ونراه يحتج بشعر عدي بن زيد [7] مع أن بعض العلماء رفض الاحتجاج بشعره لأنه عاش بين الأعاجم ، ومن الإسلاميين الفرزدق والأخطل وجرير ، والكميت ، وعمر بن أبي ربيعة ، ويأتي بشعر لأبي نواس [8] أيضًا مع أنه من شعراء ما بعد عصر الاحتجاج ومن المولدين .

.....

(1) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ،ص201 ، دانت : خضعت وذلت .

الشاهد فيه قوله :" الرسول الله منهم " حيث وصل " ال" بالجملة الاسمية " وهذا ضرورة .

(2) ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج42/1 .

(3) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب، 3/2 ،226/5، 48/9و61و547.

والشاهد فيه قوله :" يدرسه " حيث جاءت الهاء مفعولا مطلقا .

(4) ابن عصفور ، المقرب ، ص176 _177

(5) رجز قائله مجهول ، من شواهد الإنصاف ، ج288/1 ، وابن يعيش ، ج1 / 117 .

والشاهد فيه قولها "دلوي دونكا" حيث إن "دلوي" مفعول به لفعل محذوف يفسره اسم الفاعل الذي بعده ، و كأنه قال : خذ دلوي دونكا ، أو يخرج على أن "دلوي " مفعول به مقدم لاسم الفعل " دونك " وهو مبتدأ خبره جملة " دونك " .

(6) ابن عصفور ، المقرب ، ص203.

(7)انظر : ابن عصفور ، مثل المقرب ، ص93 ، ص495 .

(8) انظر : ابن عصفور ، المقرب ، ص444 .

وهو أيضا يذكر شعرا للمتنبي ، وهو من شعراء القرن الرابع الهجري ، وللمعري أيضا ، فيورد السبب الذي لأجله لُحِّن كلاهما في الأبيات التي قالاها ، من ذلك قوله :" ويجوز حذف حرف النداء، وإبقاء المنادى ؛ نحو قوله ــ تعالى ــ :**{ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا... }**[1] . إلا أن يكون المنادى اسم إشارة أو نكرة ، مقبلاً عليها أو غير مقبل ، وقد يحذف من النكرة المقبل عليها في ضرورة ؛ نحو قوله :

جارِيَ لا تَسْتَنْكري عَذيري ... ... ... ... ... ... [2] [الرجز ]

أو في شاذ من الكلام ، نحو قولهم :" افْتَدِ مخنوق " ، و " أطرق كرَا " و " ثوبي حجر " ، ولا يحذف مع اسم الإشارة أصلاً ؛ ولذلك لحن المتنبي في قوله :

هذي برَزْتِ لنا فهجتِ رَسيسا ثم انصرفتِ وما شَفَيْتُ نَسيسا [3] [الكامل] [4]

ومنه أيضًا :" ... والخبر بالنظر إلى الإثبات والحذف : ثلاثة أقسام : قسم يلزم فيه حذف الخبر ، وهو المبتدأ الواقع بعد لولا ؛ ولذلك لحن المعري في قوله :

يُذيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسالا [5] [الوافر] [6].

ومن الهفوات الصغيرة التي وقع بها أبو الحسن في إثبات شواهده الشعرية ، أن يقول في تقديمه لبيت من الشعر مثلاً :" نحو قوله" [7]، بصيغة المذكر ويكون قائل الشعر شاعرة امرأة ، والبيت هو :

شَلَّتْ يَمينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ [8] [الكامل ]

.....

(1) يوسف: 29 .

(2) البيت للعجاج ينظر ديوانه ،332/1. والشاهد فيه : حذف النداء ضرورة من " جاري" ، و هو اسم نكرة قبل النداء لا يتعرف إلا بحرف النداء ، وإنما يطَّرد حذفه في المعارف ، والأصل "يا جاري" ، فرخم المنادى .

(3) ينظر ديوانه ،301/2 . نسيسا : غليلا . الشاهد فيه : قوله "هذي" ، حيث حذف حرف النداء ، وقد لحن في قوله هذا .

(4) ابن عصفور ، المقرب ، ص244 .

(5) ينظر:الجنى الداني ،ص 600. والتمثيل به في قوله " لولا الغمد يمسكه " حيث أظهر الخبر بعد " لولا" والقياس حذفه وجوبا

(6) ابن عصفور ، المقرب ، ص 126

(7) المرجع السابق نفسه ، ص172

(8) البيت : لعاتكة بنت زيد ، ونسب لأسماء بنت أبي بكر

ومنه أيضًا:" وكذلك قول الشاعر "[1] ، ويتبين أيضًا أن القائل هو امرأة ، والبيت هو :

يا أيُّها المائحُ دلوي دونكا  إني وجدتُ الناس يحمدونكا [2] [الرجز]

ومنه أيضًا قوله : ومن اللاء بحذف الياء قوله :

من اللاء لم يحْجُجْنَ يبغينَ حسبةً  ولكنْ ليقتلنَ البرىَّ المُغَفَّلا [3] [الطويل ] [4]

أو تراه ينسب بيتًا من الشعر للأعشى ثم يتضح أنه ليس من شعر الأعشى وأن قائله شاعر آخر ، نحو :" فأما قول الأعشى:

مدَّتْ عليه المُلْكَ أطنابَها  كأسٌ رنوناةٌ وطرفٌ طِمِرُ [5] [السريع ] [6]

.....

(1) ابن عصفور ، المقرب ، ص203 .

(2) ينظر تخريجه ص 143 ، من البحث .

(3) البيت لعائشة بنت طلحة في العقد الفريد ، 109/6 .

(4) ابن عصفور ، مثل المقرب ، ص86

(5) البيت لابن أحمر وليس للأعشى ، ينظر ديوانه ،ص62.

(6) ابن عصفور ، المقرب ، 229 .

### 3.4 الخلاف:

والمقصود بالخلاف عند النحاة ، هو ما نشأ بين علماء البصرة والكوفة من تباين في تعليل الظواهر اللغوية ، ومن تمايز في استنباط الأحكام النحوية ، واختلاف في فهم الأصول واستخدامها ، وتقعيد القواعد وتخريجها ، إلى غير ذلك مما يمت إلى علم النحو واللغة [1] .

ولما كان للإجماع عند ابن عصفور أهمية كبيرة كأحد مصادر الاستنباط والاستدلال ، كذلك كان للخلاف عنده مكانة مميزة ، فهو لديه يشكل قاعدة مشروعة ينطلق منها ، لاستنباط الأحكام النحوية ، فهو يجد في مناقشة خلافات النحويين متعة جمة ، وسبيلا مشوقة لإظهار مقدرته في المحاججة والرد والتفنيد .

وقد كانت عناية ابن عصفور في توضيح خلافات النحاة فيما بينهم حول المسائل النحوية كبيرة جدا ، وقد وجدت في مؤلفاته اهتماما عظيما في الخلافات بين العلماء ، ومحاولته الرد عليها واعتماد المذهب الصحيح من وجهة نظره ، فيرد مذهب فئة ويقبل مذهب فئة أخرى ، وهكذا .

وابن عصفور يعرض للمسائل الخلافية بين النحاة ويبين ما استدل به كل فريق من أدلة ، ثم يبين فساد مذهبهم إن كان فاسدا ، أو صحته إن كان صحيحا ، وربما خالف الفريقين وكان له رأيه الخاص .

ومما عرض له ابن عصفور من مسائل الخلاف مسألة "الأصل في الاشتقاق" ،فيقول : "وهذه المسألة خلافية بين أهل البصرة وأهل الكوفة ، فمذهب أهل الكوفة أن المصدر مشتق من الفعل واستدلوا على ذلك بأن الفعل عامل في المصدر ؛ لأنه انتصب به ، والعامل قبل المعمول ، والبعدي مأخوذ من القبلي .
و لا حجة في ذلك لأن العامل إنما هو قبل عمله لا قبل معموله ، وعمله إنما هو النصب ، وإذا كان الفعل قبل النصب الذي في المصدر لم يلزم أن يكون قبل المصدر ، وأيضا فإن العمل إنما حصل في المصدر بعد التركيب ، ونحن إنما ندعي أن الفعل مأخوذ من المصدر قبل التركيب .

.....

(1) جميل علوش ، ابن الأنباري وجهوده في النحو ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ، 1981م ، ص 235

واستدلوا أيضا بأن المصدر مؤكد للفعل والفعل مؤَكَّد ، بدليل أنك إذا قلت :" قمت قياما " ، لم يكن في "قيام" زيادة فائدة والمُؤَكَّد قبل المُؤَكِّد .

وذلك أيضا فاسد ؛ لأن التأكيد إنما طرأ بعد التركيب ، وهذه الأفعال إنما اشتقت منها قبل ذلك ، وأيضا فإن المصادر لا يلزمها أن تكون مؤكدة بل إنما يكون ذلك فيها إذا انتصبت بعد أفعالها .

... وذهب أهل البصرة إلى أن الفعل مشتق من المصدر ، واستدلوا على ذلك بأن الفعل خاص بالزمان ، والمصدر مبهم والمبهم قبل الخاص ، فالمصدر قبل الفعل والبعدي مأخوذ من القبلي ، فالفعل مأخوذ من المصدر .

واستدلوا أيضا بأن المصدر مبهم الأبنية كثيرها ، فلو كان مشتقا من الفعل لكان يجري على أوزان محصورة لا يتعداها كاسم الفاعل واسم المفعول المشتقين من الفعل ، فلما كثرت أبنيته وانتشرت ، دل ذلك على أنه اسم أول وأن الفعل هو الذي اشتق منه .

واستدلوا أيضا بأن المصدر من جنس الأسماء ، والأسماء قبل الأفعال ،فالمصدر قبل الفعل ، والبعدي مأخوذ من القبلي ، فالفعل مأخوذ من المصدر .

والصحيح أن هذه الأدلة الثلاثة غير كافية في إثبات أن الفعل مشتق من المصدر إذ لا يثبت أكثر من أن المصدر قبل الفعل وأصل بنفسه ، وإذا كان أصلا في نفسه أو كان قبل الفعل ، لم يلزم أن يكون الفعل مشتقا من المصدر .

لكن الدليل القاطع أن يقال : استقرئت المشتقات ، فوُجدت تدل على ما اشتقت منه وزيادة ، وتلك الزيادة تعني فائدة الاشتقاق ، نحو : أحمر ، مشتق من الحمرة ويزيد على ذلك بالشخص ، وكذلك "ضارب" و "مضروب" يدلان على الضرب مع زيادة الشخص ، والأفعال تدل على المصدر مع زيادة الزمان ، فدل ذلك على أنها مشتقة منه "[1] .

وأحيانا نراه يعرض للمسألة الخلافية دون تحديد أصحاب الخلاف ، فيكتفي بقوله : فمنهم من ... ومنهم من ... ، نحو قوله :"...وإن وجد حرف النداء قد دخل على ما لا يصح نداؤه كالفعل والحرف ، فللنحويين في ذلك قولان :

منهم من ذهب إلى أن المنادى محذوف ، ومنهم من ذهب إلى أن الحرف للتنبيه لا للنداء ، وهو الأحسن ، لأنه لو حمل على حذف المنادى لأدى ذلك إلى إخلال كثير ، لأن المنادى قد كان حذف العامل فيه فلو حذف لكانت الجملة قد حذفت ولم يبق منها سوى حرف النداء ،

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج 1/ 28 وما بعدها.

فمثال دخوله على الفعل قول الشاعر:

ألا يا اسْقِياني قَبْلَ غارَةِ سِنْجالِ وقَبْلَ مَنايا عادِياتٍ وآجالِ [1] [الطويل]

ومثال دخوله على الحرف قوله:

يــالَيْــتَ زَوْجَــكِ قَــدْ غَــدا مُتَــقَــلِّــدًا سَيْــفًــا وَرُمْحــا [2]

[مجزوء الكامل][3]

وأحيانا نجده يتحدث عن وجود خلاف في المسألة ثم يحيل الحديث حول ذلك إلى موضع آخر من الكتاب ، مبينا الصحيح ، لكن دون تفصيل ، نحو قوله:"... وأما الأفعال فمبنية كلها إلا ما في أوله إحدى الزوائد الأربع : الهمزة التي تعطي المتكلم وحده ، نحو : " أقوم" ، والنون التي تعطي المتكلم ومعه غيره ، " نقوم " ، أو المعظم نفسه ، والتاء التي تعطي الخطاب أو التأنيث ، نحو : " أنت تقوم " و"هي تقوم " ، والياء التي تعطي الغيبة ، نحو : "هو يقوم "، بشرط سلامة الفعل من نوني التوكيد الشديدة أو الخفيفة ، نحو : "هل يقومنْ زيدٌ " ؟ و " هل يخرجنْ عمرو " ؟ ومن نون جماعة المؤنث ، نحو :"هن يفعلن " ، وما بقي من الأفعال فهو مبني إلا الأمر بغير اللام ، فإن فيه خلافا ، والصحيح أنه مبني ، وسنبين ذلك كله في موضعه إن شاء الله تعالى " [4] .

وأحيانا نراه يشير إشارة خفية إلى وجود خلاف في المسألة ، دون تصريح بذلك ، نحو : " ومن النحويين من ذهب إلى أنه لا يبنى الاسم إلا لشبهه بالحرف أو تضمن معناه خاصة ، وسنبين بطلان ذلك في باب المعرب والمبني من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى " [5] .

فقوله : "من النحويين من ذهب ..." دليل على أن غيرهم خالف ذلك .

وابن عصفور في كثير من المرات يعرض لخلافات النحويين جملة واحدة ،ثم بعدها يشرع في توضيح فساد مذاهبهم أو صحتها ، نحو قوله في الخلاف حول حروف العلة ، هل هي من علامات

.....

(1) البيت للشماخ في ملحق ديوانه ،ص456 . الغارة : الهجوم على العدو ، سنجال : قرية من قرى أرمينية ، منايا : جمع منية وهي الموت ، العاديات : الباغيات المتجاوزات للحد ، آجال : جمع أجل وهو انقضاء العمر ، والشاهد فيه قوله : " ألا يا اسقياني " حيث دخل النداء على الفعل ، وقد اختلف في "يا" فقيل هي حرف تنبيه ، وقيل هي للنداء ، والمنادى محذوف ويؤيده أن " ألا "حرف تنبيه واستفتاح ، و"يا " حرف تنبيه ، ولا يجوز أن يأتي حرفان بمعنى واحد لغير التوكيد .

(2) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ، ج108/2 ؛ وخزانة الأدب ، ج231/2 .والشاهد فيه قوله : " يا ليت " حيث دخل النداء على الحرف .

(3) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج 44/1

(4) المرجع السابق نفسه ، ج 36/1 .

( 5) المرجع السابق نفسه ، ج 1/ 35 – 36.

الإعراب أم لا ، وبدأ الحديث حولها في الأسماء الستة ، حيث يقول :" اعلم أن الناس فيها على ستة مذاهب ، منهم من ذهب إلى أنها معربة بالحروف ، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع ، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحركات منقولة من الحروف ، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات والحروف معا ، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات المقدرة في الحروف ، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالتغيير والانقلاب .

فأما من ذهب إلى أنها معربة بالحروف فمذهبه فاسد ؛ لأن الإعراب زائد على الكلمة ،...
وأما من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع ، فمذهبه فاسد ؛ لأن الإشباع زائد في الكلمة ... ، وأيضا فإن الإشباع لا يجوز إلا في ضرورة الشعر... ، "[1] .
وهكذا ، حتى يأتي على جميع الآراء مفندا ، ثم يصرح بالرأي الذي ارتآه صوابا ، وهو في هذه المسألة : أنها معربة بالحركات المقدَّرات في الحروف.

وهو أيضا يناقش المسائل الخلافية وكأنه يحاجج شخصا يقف أمامه أو هو في مناظرة بينه وبينهم ، فتراه يقول : " فإن سأل سائل : هل العقود نحو "عشرين "و "ثلاثين " من قبيل جموع السلامة أو من قبيل أسماء الجموع ، نحو : قوم و إبل ، أو من قبيل جموع التكسير نحو : رجال ؟ فالجواب : إنها من أسماء الجموع . فإن قيل : وما المانع أن تكون جموع سلامة وهي على صورتها ، أعني كونها في آخرها واو ونون في الرفع ، وياء ونون في النصب والخفض ؟ فالجواب : إن الذي منع ذلك شيئان : أحدهما أنها لم تستوف شروط جمع السلامة ، ألا ترى أنها قد تقع على غير العاقل وعلى المؤنث وأن الزيادتين لم تلحقا اسما علما و لا صفة ؟ والآخر : أن ثلاثين لو قدرناه جمع سلامة لم يخل أن يكون واحده ثلاثا أو ثلاثة ، وكلاهما لا ينبغي أن يجمع بالواو والنون ... "[2]

وأحيانا يورد آراء النحاة مصرحا بأسمائهم دون مذهبهم _ بصريين أم كوفيين _ وذلك نحو قوله : " وأما أبو الحسن الأخفش فيجري الظروف والمجرورات مجرى الفعل في رفع الفاعل على الإطلاق ، قويت فيها جَنَبَة الفعلية أم لم تقو ، نحو قولك : " في الدار زيد وعندك عمرو " فيجيز في "زيد" و"عمرو" أن يكون "زيد" فاعلا بالظرف والمجرور تارة وأن يكون مبتدأ أخرى .

و لا يجوز عندنا أن يكون فاعلا ، وإنما هو مرفوع بالابتداء خاصة ، بدليل تأثير "إنَّ" وأخواتها فيه

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج 1/ 51.
(2) المرجع السابق نفسه ، ج 1/ 91.

في مثل "إن في الدار زيدا " ، و "إن عندك عمرا" ، لأنها لا تعمل إلا في المبتدأ خاصة ..." [1].

ومن أساليب استناده إلى الخلاف أيضا ، أنه يكني عن العلماء أو النحاة المخالفين بكلمة " الناس" ، نحو قوله : " واختلف الناس في الرافع للفاعل ، فمنهم من زعم أنه ارتفع لشبهه بالمبتدأ وذلك أنه مخبر عنه بفعله ، كما أن المبتدأ مخبر عنه بالخبر ، وذلك فاسد لأن الشبه معنى ، والمعاني لا يستقر لها العمل في الأسماء .
ومنهم من ذهب ... ومنهم من قال : ... ومنهم من قال : ... " [2].

وأحيانا نجده يذكر مسألة ما ثم يبين أن ما ذهب إليه فيها ، هو مذهب أحد العلماء ، إلا أن هذا المذهب قد خالفه غيره ، من ذلك قوله: " وأعرف هذه المعارف المضمرات ، ثم الأعلام ، ثم المشار ، ما عُرِّف بالألف واللام . وقد تقدم أن الموصول في التعريف بمنزلة ما عرف بالألف واللام ، وما أضيف إلى معرفة من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم ، هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح ".

وخولف سيبويه في ذلك في المشار والمضاف إلى معرفة ؛ فأما المشار فزعم الفراء أنه أعرف من العلم ، وسنبين ذلك في باب المعرفة والنكرة ، وأما المضاف إلى معرفة فزعم المبرد أنه أدون مما أضيف إليه في التعريف قياسا على المضاف إلى المضمر لأنه دونه في التعريف ، والذي يدل على فساد مذهبه قوله:

فأَدْرَكَ لمْ يَجْهَدْ ولَمْ يَثنِ شأوَهُ  يَمُرُّ كخُذروفِ الوليدِ المُثَقَّبِ [3] [الطويل]

و"المثقب" نعت للخذروف ، وقد تقدم أن النعت لا بد أن يكون مساويا للمنعوت أو أقل منه تعريفا ، فلو كان الأمر على ما ذهب إليه لم يجز ؛ لأن "المثقب" على مذهبه هو نعت أعرف من " خذروف" ،وهو المنعوت .

.....

(1) شرح الجمل ، ج 1/ 95.

(2) المرجع السابق نفسه ، ج 1/ 103

(3) البيت لامرىء القيس في ديوانه ، ص30 . أدرك : الضمير فيها يعود على الفرس ، يجهد : يتعب ، الشأو : الغاية ، الخذروف : لعبة تدار بخيط يلعبها الصغار ، فتدور بسرعة حتى لا تكاد ترى من سرعتها ، والشاهد فيه قوله : " كخذروف الوليد المثقب " حيث اكتسب المضاف " خذروف " التعريف بإضافته إلى ما فيه " أل "، وهو " الوليد " ، فنعت بالمعرفة ، وهو قوله : " المثقب " .

وقوله أيضا:

كتَيسِ الظِّباءِ الأعفَرِ انضرَجَتْ له عُقابٌ تدلَّت من شماريخِ ثَهْلانِ [1] [الطويل]

فوصف المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام .

وهذا كله دليل على صحة ما ذكرنا من أن ما أضيف إلى معرفة فهو بمنزلته في التعريف" [2].

وأحيانا أخرى يذكر المسألة ثم يبين مذاهب العلماء فيها بأسمائهم ، نحو قوله: " فإن اتفقت العوامل في الجنس فلا تخلو أن تتفق في اللفظ والمعنى ، نحو : " قام زيد وقام عمرو " ، أو في اللفظ لا في المعنى ، نحو :"ووجد الضالة زيد ووجد زيد على عمرو " ، أي غضب عليه ، أو يتفقا في المعنى لا في اللفظ ، نحو :"ذهب زيد وانطلق بكر " ، أو يختلف في اللفظ والمعنى ، نحو : " أقبل زيد وأدبر عمرو " ، فإن اختلفت في اللفظ والمعنى ، أو في المعنى دون اللفظ ، فمذهب سيبويه ومن أخذ بمذهبه القطع والإتباع في أماكن القطع ، ومذهب المبرد وأبي السراج القطع ليس إلا لما يذكر بعد إن شاء الله تعالى "[3] .

ومن ذلك أيضا قوله في باب " البدل من المضمر " : " وفي البدل من المضمر خلاف بين النحاة ، فمنهم من أجاز الإبدال من المضمر لغائب كان أو لمتكلم أو لمخاطب في جميع أقسام البدل ، وهو مذهب الأخفش ، ومنهم من أجازه في ضمير الغائب خاصة في جميع أقسام البدل ، فأما ضمير المتكلم أو المخاطب فلا يبدل منهما إبدال شيء من شيء ، وأما غيره من أقسام البدل فجائز كقوله:

ذريني إن أمْرَكِ لنْ يُطاعا وَما أَلْفَيْتِني حِلْمي مُضاعا [4] [الوافر]

فأبدل "حلمي" من الياء في "ألفيتني" .

وإنما لم يجز أن يبدل من ضمير المتكلم أو المخاطب بدل شيء من شيء ؛ لأن المقصود ببدل الشيء من الشيء تبيين الأول ، وضمير المتكلم والمخاطب لا يدخلهما لبس ، فلم يجز إذ لا فائدة فيه" [5] .

.....

(1) البيت لامرىء القيس في ديوانه ،ص110 . التيس : الذكر من الظباء والمعز والوعول إذا أتى عليه سنة ، الأعفر : ما لونه بين الحمرة والغبرة ، انضرجت له : انقضت عليه ، شماريخ الجبل : رؤوسه ، ثهلان : اسم جبل لبني نمير ، العقاب : طائر جارح كالصقر . والشاهد فيه قوله : " كتيس الظباء الأعفر "حيث وصف ( تيس ) المضاف إلى ما فيه " أل "باسم معرف بـــ " ال "هو ( الأعفر ) .

(2) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج 1/ 153 – 155.

(3) المرجع السابق نفسه ، ج 1/ 160.

(4) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ، ص35 . ذريني : دعيني ، ألفيتني : وجدتني ، حلمي : عقلي أو تعقلي ، والشاهد فيه قوله : " وما ألفيتني حلمي مضاعا " حيث أبدل الاسم الظاهر "حلمي " من الضمير ، وهو الياء في " ألفيتني " بدل اشتمال .

(5) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج 1/ 261 – 262.

ومن الخلاف الذي استند إليه ابن عصفور ، ما كان يذكره في المسألة ، ثم يشير إلى زيادات الفرق النحوية عليها ، فيشير إلى ما اعتد به جمهور النحاة ، وأظنهم عنده " البصريين " غالبا ، ثم يشير إلى ما زاده الكوفيون والبغداديون ، نحو قوله في باب" الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر": "...وهي : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، وآض ، وقعد في قولهم : " شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة " ، وليس ، ومازال ،وما انفك ، وما فتىء، وما برح ، وما دام ، وغدا ، وراح ، وجاءت في قولهم : " ما جاءت حاجتك " ،وزاد بعَض البغداديين في هذا الباب " ما وني " ، لأن معناها كمعنى "ما زال" وذلك نحو : "ما وني زيد قائما " أي ما فتر عن القيام ، ولذلك ألحقها بها ، ... وزاد الكوفيون في أفعال هذا الباب "مررت" ، إذا لم يرد بها المرور الذي هو انتقال الخطى بل تكون بمنزلة " كان "، وذلك نحو قولك :"مررت بهذا الأمر صحيحا" أي : كان هذا الأمر صحيحا عندي ..." [1] .

ومما تراه يسهب في شرحه وتوضيحه والاستدلال عليه ، خلافات النحويين الذين يعتد بهم كالسيرافي والفارسي ، فيصرح بأن بينهما خلافا في مسألة ما ثم تراه يبين رأي كل منهما وأدلته ثم يوافقه أو يخالفه ، نحو قوله في باب "كان" الزائدة: " وفي "كان" هذه خلاف بين السيرافي والفارسي ، فمذهب الفارسي أن فاعلها مضمر فيها وهو المصدر الدال عليه الفعل الذي هو "كان" ، كأنك قلت : كان هو ، أي : كان الكون ، ويعني بالكون كون الجملة التي تزاد فيها .
ومذهب السيرافي أنها لا فاعل لها ، وحجته أن الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل ، ..." [2] .

وكما رأينا فقد أولى ابن عصفور الخلاف أهمية كبيرة في مؤلفاته ، وقد وجدناها متناثرة بكثرة في ثنايا شرحه وكلامه ، ولكنه أيضا لم يكتف بذلك بل نجده قد أفرد لهذه الخلافات عناوين رئيسة ، نحو قوله في باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر :"مذاهب النحاة في "لعل" ، وبعد هذا العنوان البارز يبدأ بتفصيل هذه المذاهب [3] .

ومنه أيضا في نفس الباب قوله:"مذاهب النحاة في هذه الحروف إذا اتصلت بها "ما" فيقول تحت هذا العنوان :"وهذه الحروف إذا لحقتها "ما" كان للنحويين فيها ثلاثة مذاهب ، فمنهم من ذهب إلى أنه يجوز في جميعها الإعمال والإلغاء فتقول :"إنما زيد قائم " برفع "زيد " ونصبه ، وكذلك سائر

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج 1/ 360.
(2) المرجع السابق نفسه، ج 1/ 398.
(3) المرجع السابق نفسه، ج 1 / 421.

أخواتها ، وهو مذهب الزجاجي ، ومنهم من ذهب إلى أن "ليت" ،و "لعل " ، و"كأن " يجوز فيها الإلغاء والإعمال ، نحو : ... ، و لا يجوز فيما عداها إلا الإلغاء ، وهو مذهب أبي بكر و أبي إسحاق ، ومنهم من ذهب إلى أن "ليت" وحدها يجوز فيها الإلغاء والإعمال ، فتقول : ... ، وما عداها لا يجوز فيها إلا الإلغاء ، وهو مذهب الأخفش ... " [1].

وابن عصفور كما رأينا في رده على خلافات النحاة ، يفند آراءهم وادعاءاتهم بصورة هادئة لبقة بقوله :" وهذا الذي ذهب إليه فاسد " ، أو " هذا الذي ذهب إليه لا حجة فيه " ، وغير ذلك ، إلا أنه قد يحتد لديه الرد فيصف رأي مخالفيه بالكذب المحض ، وأنه أبين فسادا ، نحو قوله : " ... قيل له : فكيف قال أبو علي : " أول ما أقول " مبتدأ محذوف الخبر تقديره : أول قولي إني أحمد الله ثابت أو موجود ؟
فانفصل عن ذلك بأن قال : لما كان " أول " مبتدأ والغالب في المبتدأ أن يكون له خبر ملفوظ به ، قدر له خبرا محذوفا كأنه قال : ثابت أو مستقر .
وهذا الذي ذهب إليه لا يتصور لأنه كذب محض ، أعني أن يكون "أول قولي " مبتدأ محذوف الخبر وليس له خبر محذوف ، وأن يقول : تقديره ثابت أو موجود ، وليس هناك خبر يتقدر بهذا و لا بغيره ..."[2] .

ونجده أحيانا يذكر المسألة مشيرا إلى أن حولها خلافا ، ولكنه يكتفي بذلك دون توضيح هذا الخلاف ، نحو قوله في باب الفاعل:" ... والضمير العائد على الموصول إن كان مرفوعا ، وكان غير مبتدأ لم يجز حذفه ، وإن كان الخبر غير ذلك ، وكان الضمير قد عطف على غيره لم يجز حذفه وإن كان قد عطف غيره عليه ففي حذفه خلاف ، والصحيح أنه لا يجوز حذفه ، وإن لم يكن معطوفا على غيره ، ولم يكن غيره معطوفا عليه ، وكان الموصول أيا ، جاز إثباته وحذفه " [3].

ولعلنا ومن خلال عرضنا لمثل هذه المسائل الخلافية ، نستطيع أن نتبين جانبا هاما من جوانب شخصية ابن عصفور ، وهو اطلاعه على علوم الأوائل والتعمق فيها بصورة لافتة للنظر ، كما أنه متمكن منها تمكنا كبيرا ، الأمر الذي كون لديه المقدرة على الرد عليها من حيث القبول والرفض ، وهذا لا يتأتى كثيرا للعالم ، إلا أن يكون ذا شخصية متميزة ، وعقلية علمية فذة كما هو حال عالمنا ابن عصفور .

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج 1 /431.
(2) المرجع السابق نفسه، ج 1 /473 – 474.
(3) ابن عصفور ، المقرب ومعه مثل المقرب ، ص 92 .

### 4.4 التقسيم والتبويب :

إن حسن التقسيم والتبويب لأي علم ، هو أول طريق فهمه وتعلمه بأسهل الوسائل وأدق الطرق ، إذ إن ترتيب المسألة المطروحة ، وتقسيمها إلى جزئيات ، تساعد طالب العلم في الإقبال عليها ، وهو يعرف تمامًا ما الذي سيجنيه بعد دراستها .

ولذلك فقد عني عالمنا ابن عصفور بمسألة التقسيم والتبويب أشد عناية ، واهتم بها غاية الاهتمام ، ولذلك جاءت كتبه ومؤلفاته ، غاية في حسن الترتيب والتقسيم ، وهذا ما شهد له به من ترجموا لحياته ، ومنهم الغبريني الذي يقول فيه :" وتدل تآليفه النحوية على أن له مشاركة في علم المنطق ، ولأجل ذلك حسن إيراده فيها تقسيمًا وحدودًا ،..." [1].

ولعل كتابه " المقرب " خير دليل على ذلك ، إذ تميز هذا الكتاب بالدقة في التقسيم والتبويب بشهادة محققي هذا الكتاب ؛ إذ يقول فيه عادل أحمد عبد الموجود وزميله ، في حديثهما عن منهجه في الكتاب:" خامسًا : حسن التقسيم و التنظيم ، و التقسيم والتنظيم سمة عامة من سمات ابن عصفور في كل مؤلفاته ؛ يفعل ذلك للتسهيل وتقريب المسائل إلى الأذهان ، وبغية الضبط وحصر الموضوعات ؛ ولذلك جاءت كتبه وافية بالمطلوب ، وكتاب " المقرب " في تقسيم أبوابه وتنظيمها ، وفي تقسيم الأبواب في ذاتها خير دليل على حسن التقسيم والتنظيم "[2] .

#### 1.4.4 تقسيم المقرب :

يقول ابن عصفور في بداية حديثه في " المقرب ": اعلم أن الكلم لها أحكام في أنفسها قبل تركيبها ، وينبغي أن يؤخر الكلام على ذلك لعلة تذكر عند الأخذ فيه . وأحكام في حين تركيبها ، وهي نوعان : إعرابية ، وغير إعرابية "[3].

وعلى ذلك فهو يقسم كتابه قسمين ، ويدرج تحت كل قسم منهما أقسامه التي تنتمي إليه على النحو الآتي :

القسم الأول : باب " تبيين أحكام الكلم في حين تركيبها " ويضم الأقسام الآتية :

.....

(1) الغبريني ، عنوان الدراية ، ص319 .

(2) ابن عصفور ، المقرب ، ومعه مثل المقرب ، مقدمة التحقيق ، ص42 .

(3) المرجع السابق نفسه ، ص68 .

1_ باب الإعراب .
2_ باب معرفة علامات الإعراب .
3_ باب الفاعل .
4_ باب نعم وبئس .
5_ باب التعجب .
6_ باب ما لم يسم فاعله .
7_ باب المبتدأ وخبره .
8_ باب الاشتغال .
9_ باب كان وأخواتها .
10_ باب الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها .
11_ باب ما ولا ولات .
12_ باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ( إن وأخواتها ) .
13_ باب المفعول به .
14_ باب الأفعال المتعدية .
15_ باب اسم الفاعل .
16_ باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل .
17_ باب المصدر العامل عمل فعله .
18_ باب أسماء الأفعال .
19_ باب الإغراء .
20_ باب ما يجوز أن يتسع فيه فينتصب على التشبيه بالمفعول به .
21_ باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم .
22_ باب المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم .
23_ باب المنصوبات عن تمام ما يطلبها .
24_ باب النداء .
25_ باب حروف الخفض .
26_ باب الإضافة .
27_ باب النعت .
28_ باب عطف النسق .
29_ باب التوكيد .
30_ باب البدل .

31_ باب عطف البيان .
32_ باب التنازع .
33_ باب ذكر الرافع للفعل المضارع .
34_ باب ذكر نواصب الفعل المضارع .
35_ باب ذكر جوازم الفعل المضارع .
36_ باب ما جرى من الأسماء في الإعراب مجرى الأفعال .
وهذه الأبواب جميعها ، تندرج تحت علوم النحو ، فهي متصلة به تمام الاتصال .

القسم الثاني : باب " تبيين أحكام الكلم في أنفسها قبل التركيب " ، وأقسامها هي :
1_ باب البناء .
2_ باب الحكاية .
3_ باب إسناد الفعل إلى المؤنث .
4_ باب العدد .
5_ باب كنايات العدد .
6_ باب اسم الفاعل المشتق من العدد .
7_ باب الإدغام في كلمتين .
8_ ذكر مخارج الحروف العربية.
9_ باب التقاء الساكنين من كلمتين .
10_ باب الوقف .
11_ باب همزة الوصل .
12_ باب التثنية وجمع السلامة .
13_ باب النسب .
14_ باب التاء اللاحقة الاسم للتأنيث .
15_ باب نوني التوكيد الشديدة والخفيفة .
16_ ذكر الأحكام التصريفية ، ويتضمن :
1_ باب التصغير .
2_ باب جمع التكسير .
3_ باب المصادر .
4_ باب اشتقاق أسماء الزمان والمكان والآلات التي يعالج بها الفعل .
5_ باب المقصور والممدود المقيسين .

6_ باب أسماء الفاعلين والمفعولين وما جرى مجراهما .
7_ باب تبيين الحروف الزوائد والأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها .
17_ ذكر النوع الثاني من التصريف :
1_ باب الإدغام في الكلمة الواحدة .
2_ باب حروف البدل .
3_ باب القلب والحذف والنقل .
4_ باب ما قلب على غير قياس .
5_ باب الحذف على غير قياس .
18_ باب الضرائر .

ومن الملاحظ على هذا القسم من الكتاب ، أنه قد اختلطت مسائله اختلاطًا كبيرًا ، فقد ضم هذا القسم بعضًا من موضوعات النحو ، مثل : البناء ، والحكاية ، والعدد وكناياته ، كما ضم بعضًا من موضوعات علم الأصوات ، مثل : مخارج الحروف ، وغيرها من موضوعات الصرف ــ وهي معظمها ــ ، نحو : الإدغام ، والوقف ، والتثنية وجمع السلامة ، والتصغير ، وغيرها ، وبعضها من موضوعات الأدب ، كالقسم الأخير الذي يتحدث فيه عن الضرائر . ورغم هذا التداخل في المقرب بين علوم العربية المختلفة ، فإننا نجد ابن عصفور قد وضع كتبًا خاصة لكل علم من هذه العلوم ، كل على حده ، منها : الممتع في التصريف ، والضرائر ، وشرح الأشعار الستة في الأدب وغير ذلك .

وهكذا ، فقد اختلطت عنده في هذا القسم مسائل من مختلف علوم العربية نحوها ، وصرفها ، وأصواتها ، وأدبها .
ولكنه قسم حديثه عن كل هذه الأجزاء تقسيمًا دقيقًا ، وفرع أجزاءها تفريعات تسهل على القارئ فهمها والتمكن منها .

**2.4.4 تقسيم كتاب " شرح الجمل " :**

ولا يختلف كتاب " شرح الجمل " عن " المقرب " ، من حيث دقة المؤلف في التقسيم والتنظيم والترتيب ، وقد سار ابن عصفور على منهج صاحب الكتاب في التقسيم والتبويب ، فلم يقدم شيئًا ويؤخر غيره ، إلا أنه زاد بعض المسائل وحذف بعضها ، ووحد بعض الأبواب .

فمن حيث الزيادة [1] زاد ابن عصفور باب عطف البيان ، وباب الأخبار ، وغير ذلك .
أما من ناحية الحذف ، فقد أهمل أبواب أبنية المصادر ، واشتقاق اسم المصدر واسم المكان ، وأبنية الأسماء ، وأبنية الأفعال ، والتصريف والإدغام ، والحروف المهموسة ، والحروف المجهورة ، وهذه الموضوعات قد أفرد لها كتابه " الممتع " .

وقد وحد ابن عصفور أبواب جمع التكسير تحت عنوان واحد ، فقد كانت في ثمانية أبواب ، وتناول موضوع الموصولات جملة واحدة في حين أن الزجاجي عرضها في موضعين .

وكذلك قسم ابن عصفور أبواب " الجمل " فصولا و أقساما كلما رأى ضرورة في ذلك ، فقد قسم التثنية ثلاثة أقسام : تثنية في اللفظ والمعنى ، وتثنية في اللفظ لا في المعنى ، وتثنيه في المعنى لا في اللفظ ، كذلك قسم المثنى قسمين : منقوصا وغير منقوص ، والجمع أربعة أقسام : جمع سلامة ، وجمع تكسير ، واسم جنس ، واسم جمع . وكان ابن عصفور ذا قدرة كبيرة في التقسيم والتبويب والعرض والاستنتاج .

وعليه فإن كتاب " شرح الجمل " هو الآخر قد تداخلت فيه المسائل النحوية مع المسائل الصرفية التي جاء جلها في القسم الثالث منه ، وقد غلبت المسائل النحوية فيه غلبة بينة .

لقد شهد لابن عصفور بحسن التقسيم والتبويب ، ولأجل ذلك ، فقد اعتمد عليه كثير من العلماء في نقل بعض تقسيماته التي ذكرها في " المقرب " ، و" شرح الجمل " ومنهم : السيوطي في " الأشباه والنظائر " ؛ إذ نقل عنه الكثير من هذه التقسيمات والتفريعات التي سيأتي ذكر بعضها في الفصل الرابع من هذه الدراسة ، إن شاء الله .

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، 1 / 11/ وما بعدها .

# 5. الفصل الرابع
# موقفه من المدارس النحوية وأثره على الخالفين

1.5 موقفه من المدارس النحوية

1.1.5 المدرسة البصرية

1.1.1.5 نشأتها وأشهر أعلامها :

1.1.1.1.5 نشأتها

2.1.1.1.5 أشهر أعلامها

2.1.1.5 المذهب البصري

3.1.1.5 موقف ابن عصفور من المدرسة البصرية

1.3.1.1.5 موقفه من المسائل النحوية

2.3.1.1.5 موقفه من علماء البصرة منفردين

3.3.1.1.5 موقفه من سيبويه

2.1.5 المدرسة الكوفية

1.2.1.5 نشأتها وأشهر أعلامها :

1.1.2.1.5 نشأتها

2.1.2.1.5 أشهر أعلامها

2.2.1.5 المذهب الكوفي

3.2.1.5 موقف ابن عصفور من المدرسة الكوفية

1.3.2.1.5 موقفه من المسائل

2.3.2.1.5 موقفه من العلماء منفردين

3.1.5 المدرسة البغدادية

1.3.1.5 نشأتها وأشهر أعلامها :

1.1.3.1.5 نشأتها

2.1.3.1.5 أشهر أعلامها

2.3.1.5 المذهب البغدادي

3.3.1.5 موقف ابن عصفور من المدرسة البغدادية

1.3.3.1.5 موقفه من المسائل

2.3.3.1.5 موقفه من العلماء منفردين

4.1.5 المدرسة الأندلسية

1.4.1.5 نشأتها وأشهر أعلامها :

1.1.4.1.5 نشأتها

2.1.4.1.5 أشهر أعلامها

2.4.1.5 موقف ابن عصفور من المدرسة الأندلسية .

5.1.5 مذهب ابن عصفور النحوي

2.5 أثره على الخالفين

1.2.5 مكانة مؤلفاته النحوية عند العلماء

1.1.2.5 المقرب

2.1.2.5 شرح الجمل

2.2.5 ظهور آرائه النحوية في مؤلفات العلماء

1.2.2.5 ظهور آرائه عند ابن هشام في كتابه المغني

2.2.2.5 ظهور آرائه عند السيوطي

1.2.2.2.5 في كتابه " همع الهوامع "

2.2.2.2.5 في كتابه " الأشباه والنظائر "

3.2.2.5 ظهور آرائه عند أبي حيان

1.3.2.2.5 في كتابه " ارتشاف الضرب "

2.3.2.2.5 في كتابه " تذكرة النحاة " .

## 1.5 موقفه من المدارس النحوية

### 1.1.5 المدرسة البصرية :

#### 1.1.1.5 نشأتها وأشهر أعلامها :

##### 1.1.1.1.5 نشأتها :

يعد أبو الأسود الدؤلي صاحب أول إشارة في صناعة النحو العربي ، وذلك لوضعه علامات الإعراب لنهايات كلمات القرآن الكريم ، بعد تفشي اللحن في قراءاته ؛ بسبب اختلاط العرب بالأعاجم ، و هذا دفعه وغيره من الغيورين على لغة القرآن الكريم ، إلى التفكير في وضع قواعد وقوانين تحكم القراءة وتضبطها ، فكان عمله هذا أول الطريق لوضع النحو العربي [1] ، ثم تابعه بعد ذلك نصر بن عاصم و يحيى بن يعمر بإعجام حروف المصحف لتمييز الحروف بعضها عن بعض [2] .

وأبو الأسود الدؤلي هو عالم بصري ، فتح الطريق لعلماء البصرة من بعده ولتلامذته ليتابعوا خطواته التي اختطها فأطلقوا على نقط الإعراب الذي وضعه أسماءه التي نعرفها اليوم ، وهي الفتحة والضمة والكسرة و التنوين ، وقد كانت هذه هي البدايات، إلى أن بدأ عهد مدرسة البصرة الحقيقي .

يمكن تحديد النشأة الحقيقية لمدرسة البصرة ، من ظهور أول أعلامها المؤسسين لها وهو ابن أبي إسحاق [3]، ويليه عيسى بن عمر الثقفي [4] ، و أبو عمرو بن العلاء [5] .

.....

(1) انظر : شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص16 .

(2) المرجع السابق نفسه ، ص17 .

(3) وهو عبدالله بن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي المتوفى سنة 117هـ ، ( وفي بغية الوعاة : 127هـ ) ، وقد قيل : إنه أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل ، وقيل أيضا : عبدالله أعلم أهل البصرة وأعقلهم .

( انظر : إنباه الرواة 104/2؛ وخزانة الأدب للبغدادي 115/1 ، وبغية الوعاة ، ج2 /ص42 ) .

(4) بصري من موالي آل خالد بن الوليد ، نزل في ثقيف فنسب إليها ، وهو أهم تلاميذ ابن أبي إسحاق ، وقد مضى في هديه يطرد القياس ويعممه ، وهو صاحب الكتابين في النحو : الجامع والإكمال .

( انظر : الفهرست ص62 ؛ وإنباه الرواة 374/2 ؛ وشذرات الذهب لابن العماد 224/1 ، وبغية الوعاة ، ج2 /ص237 – 238 ).

(5) زبان بن العلاء المازني التميمي ، ولد سنة 70 للهجرة بمكة ونشأ وعاش بالبصرة حتى توفي بها سنة 154 هـ ، وقد تتلمذ لابن أبي إسحاق ولكنه لم يقصر عنايته على النحو ، بل عمل بإقراء الناس القرآن في المسجد الجامع بالبصرة ، وهو أحد قرّائه السبعة المشهورين ، كما عني بلغات العرب وغريبها وأشعارها وأيامها ، ووقائعها .

( انظر : معجم الأدباء 11 /156 ؛ الفهرست ص42 ؛ شذرات الذهب 237/1 ؛ بغية الوعاة ، ج2 /ص231 ) .

### 2.1.1.1.5 أشهر أعلامها :

أنجبت المدرسة البصرية كوكبة من خيرة علماء النحو ، الذين كان لهم الفضل الكبير في إرساء قواعد النحو العربي ، ووضعوا أركان مدرسة البصرة النحوية ، و من هؤلاء العلماء على سبيل التمثيل لا الحصر :
يونس بن حبيب[1] ،والخليل بن أحمد الفراهيدي البصري[2]، ونجم هذه الكوكبة ،سيبويه [3]؛ ذلك النجم الذي علا في السماء ، وتخلد ذكره واسمه إلى ما شاء الله ، فقد ترك لنا " قرآن النحو" ، الذي جمع فيه من العلم الشيء الكثير .

ثم يتتابع البصريون فيأتي الأخفش الأوسط[4]، وهو أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه

.....

(1) من موالي ضبة ، وقد لحق ابن أبي إسحاق وروى عنه ، ولد سنة 94 للهجرة ، وعاش طويلاً ، فقد توفي سنة 182هـ ويظهر أنه اختلف إلى حلقات عيسى بن عمر ، وقد لزم أبا عمرو بن العلاء ، ورحل إلى البادية وسمع عن العرب كثيرًا ، مما جعله راويًا كبيرًا من رواة اللغة والغريب ، وكانت حلقته في البصرة تغصُّ بالطلاب ، وفي مقدمتهم أبو عبيدة اللغوي وسيبويه ، وكان له في النحو أقيسة ومذاهب خاصة تفرد بها .
( انظر : الفهرست ، ص63 ؛ معجم الأدباء 64/20 ؛ شذرات الذهب 301/1 ، وبغية الوعاة ، ج2 /ص365 ) .

(2) عربي من أزد عمان ، ولد سنة مائة للهجرة وتوفي سنة مائة وخمس وسبعين ، ومنشؤه ومرباه وحياته في البصرة ، وقد أخذ يختلف منذ نعومة أظفاره إلى حلقات المحدثين والفقهاء وعلماء اللغة والنحو ، وأكب إكبابًا على حلقات أستاذيه ، عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء ، كما أكب على ما نُقل من علوم الشعوب المستعربة ، وخاصة العلوم الرياضية ، ....
( انظر : الفهرست ، ص63 ؛ ومعجم الأدباء 72/11 ؛ و ابن خلكان في الخليل ، وإنباه الرواة 341/1 ؛ وشذرات الذهب 275/1 ؛ وبغية الوعاة ، ج1 / 557 ) .

(3) اشتهر بلقبه سيبويه ، وهو لقب أعجمي يدل على أصله الفارسي ، واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر ، من موالي بني الحارث بن كعب ، ولد بقرية من قرى شيراز تسمى البيضاء ، وفيها أو في شيراز تلقن دروسه الأولى ، وطمحت نفسه للاستزادة من الثقافة الدينية ، فقدم البصرة وهو لا يزال غلامًا ناشئًا ، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدثين ، ولزم حلقة حماد بن سلمة بن دينار المحدث المشهور حينئذ ، وحدث أن لفته إلى أنه يلحن في نطقه ببعض الأحاديث النبوية ، فصمم على التزود أكبر زاد بشؤون اللغة والنحو ، ولزم حلقات النحويين واللغويين وفي مقدمتهم عيسى بن عمر والأخفش الكبير ويونس بن حبيب ، واختص بالخليل بن أحمد ، وأخذ منه كل ما عنده في الدراسات النحوية والصرفية ، مستمليًا ومدونًا .
( انظر : الفهرست لابن النديم ص76؛ ومعجم الأدباء 114/16 ؛ وابن خلكان في عمرو ؛ وإنباه الرواة 346/2؛ وتاج العروس 305/1 ؛ وبغية الوعاة ، ج2 / ص229 ؛ شذرات الذهب 252/1 ؛ وخزانة الأدب للبغدادي 8/1 ، 179/1 ؛ والنجوم الزاهرة 99/2 )

(4) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، فارسي الأصل مثل سيبويه ، وقد لزمه وتلمذ له ، وأخذ عنه كل ما عنده وهو الذي روى عنه كتابه بل كان الطريق الوحيدة إليه ، إذ لا يعرف أحد سواه قرأه على سيبويه أو قرأه سيبويه عليه .
( انظر : الفهرست لابن النديم ص77؛ ومعجم الأدباء 224/11 ؛ وابن خلكان في سعيد ، وإنباه الرواة 36/2 ؛ وشذرات الذهب 36/2 ، وبغية الوعاة ، ج1 /ص590 ) .

ثم قطرب [1]، وأبو عمر الجرمي [2]، وأبو عثمان المازني [3]، والمبرد [4]،والزجاج[5] وابن السراج[6]، والسيرافي[7] .

.....

(1)هو محمد بن المستنير ، بصري المولد والمربى ، وقد أقبل مبكرًا على دراسة اللغة والنحو ، ولزم سيبويه ، ويقال إنه هو الذي سماه قطربًا إذ كان يبكر للأخذ عنه ، حتى كان سيبويه كلما خرج من داره سحرًا رآه ببابه فقال له يومًا مداعبًا :" ما أنت إلا قطرب ليل " فثبتت الكلمة عليه ولصقت به ، والقطرب دويبة تدب لا تفتر .

( انظر : الفهرست ص78 ؛ ومعجم الأدباء 52/19 ؛ وابن خلكان في محمد؛ وإنباه الرواة 219/3 ، وشذرات الذهب 15/2 ؛ وبغية الوعاة ، ج1 /ص242 ) .

(2) هو صالح بن إسحاق ، مولده ومنشؤه بالبصرة ، وقد دأب منذ صغره على الاختلاف إلى حلقات علماء البصرة من النحاة واللغويين ، ويقال إنه لم يلق سيبويه ، غير أنه لزم الأخفش وأخذ عنه كل ما عنده ، ويزعم بعض الرواة أنه هو وزميله المازني خشيا بعد وفاة سيبويه وحمل الأخفش لكتابه أنه يدعيه لنفسه ، وكان الجرمي موسرًا ، فعرض عليه شيئًا من المال ليقرأ هو وصاحبه عليه الكتاب ، وأجابه إلى طلبه ، فأخذا الكتاب عنه وأشاعاه في الناس .

( انظر : الفهرست ص84 ؛ ومعجم الأدباء 5/12 ؛ وإنباه الرواة 80/2 ؛ وشذرات الذهب 57/2 ؛ خزانة الأدب للبغدادي 178/1 ؛ وبغية الوعاة ، ج2 /ص8 ) .

(3) هو بكر بن محمد بن بقية من بني مازن الشيبانيين، من أهل البصرة، بها مولده ومرباه ، وأكبَّ منذ صباه على حلقات النحاة واللغويين البصريين كما أكب على حلقات المتكلمين ، ولزم الأخفش ، وأخذ عنه كتاب سيبويه ، حتى إذا توفي هو والجرمي أصبح علم البصرة المفرد في النحو والتصريف ، ويقال إنه ورد بغداد في عهد المعتصم وأخذ عنه كثيرون ، وعاد إلى موطنه .

( انظر: ابن خلكان في بكر ؛ ومعجم الأدباء 107/7 ؛ وإنباه الرواة 281/1 ؛ والفهرست ص84 ؛ وشذرات الذهب 113/2 ؛ وبغية الوعاة ، ج1 /ص463) .

(4) هو محمد بن يزيد الأزدي إمام نحاة البصرة لعصره ، ولد بها سنة 210 للهجرة ، وقيل سنة 207 ، وقيل بل سنة 195 ، وأكب منذ نشأته على التزود من اللغة على أعلام عصره البصريين ، وشغف بالنحو والتصريف فلزم أبا عمر الجرمي يقرأ عليه كتاب سيبويه ، حتى إذا توفي لزم أبا عثمان المازني ، وتصدر حلقته يقرأ عليه الكتاب ، والطلاب يسمعون قراءته ، وبلغ من إعجاب المازني بفطنته أن لقبه بالمبرد بكسر الراء لحسن تثبته وتأنيه في العلل .

( انظر : والفهرست ص87 ؛ وابن خلكان في محمد بن يزيد ؛ ومعجم الأدباء 111/19 ؛ وإنباه الرواة 241/3 ؛ وشذرات الذهب 190/2 ؛ وبغية الوعاة ، ج1 /ص269 ، والمزهر 427/2 ) .

(5) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل ، وكان في حداثته يخرط الزجاج فنسب إليه ، ورغب في درس النحو ، فلزم المبرد وكان يعلم مجانًا ، فجعل له على نفسه درهمًا كل يوم أجرة تعليمه ، وظل يؤديه إليه طوال حياته ، وحسن رأي المبرد فيه ، حتى كان من يريد أن يقرأ عليه شيئًا من كتاب سيبويه أو غيره يأمره بأن يعرض على الزجاج أولاً ما يريد قراءته .

(انظر : وابن خلكان في إبراهيم ؛ والفهرست ص90 ؛ والزبيدي ص121 ، ومعجم الأدباء 130/1 ، وإنباه الرواة 194/1، وشذرات الذهب 259/2 ، وبغية الوعاة ، ج1 /ص411 ) .

(6) هو أبو بكر محمد بن السري ، كان من أحدث تلاميذ المبرد سنا مع ذكائه وحدة ذهنه ، وعكف على دروس أستاذه ، متزودًا بكل ما عنده من أزواد نحوية ولغوية ، وعني بجانب ذلك بدراسة المنطق والموسيقى ، وتحول بعد موت المبرد إلى حلقات الزجاج يعب منها وينهل ، ثم استقل عنه بحلقة كان يؤمها كثيرون في مقدمتهم السيرافي وأبو علي الفارسي وعليه قرأ كتاب سيبويه .

( انظر : والفهرست ص92 ؛ ومعجم الأدباء 197/18، وإنباه الرواة 145/3 ، وابن خلكان في محمد ؛ وشذرات الذهب 273/2 ؛ وبغية الوعاة ،ج1 / 109) .

(7) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، ولد بسيراف سنة 280 للهجرة ، وكان أبوه مجوسيًا يسمى بهذاد ، فأسلم وتسمى باسم عبد الله . ويظهر أنه دفع ابنه إلى التعلم منذ نعومة أظفاره ، ولم يلبث التلميذ الناشئ أن أكب على دروس اللغة والدراسات الدينية ببلدته ، ولم يكد يبلغ العشرين من عمره حتى خرج إلى عمان وتفقه على شيوخها ، ثم تحول عنها إلى بغداد ، فدرس اللغة على ابن دريد والنحو على ابن السراج والقراءات على أبي بكر بن مجاهد . ( انظر : معجم الأدباء 145/8 ، ومعجم البلدان في سيراف ، وابن خلكان في الحسن والفهرست ص93 ؛ وإنباه الرواة 348/1 ، وشذرات الذهب 65/3 والنجوم الزاهرة 133/4 ، وبغية الوعاة ، ج1 /ص507) .

هؤلاء هم علماء البصرة ،الذين كانوا بمجموعهم يشكلون المدرسة البصرية النحوية ، هذه المدرسة التي بذرت أول بذور هذا العلم العظيم ، والتي فتحت الباب على مصراعيه لطلاب العلم كافة للسباحة في بحره والتزود منه قدر ما يشاءون ، وقد كان لهم أسلوبهم وطريقتهم في علمهم منه التشدد الكبير في قبول من يأخذون عنه قواعدهم من العرب ، وقد قصروا مصادرهم النحوية على القرآن الكريم ، والشعر الجاهلي والإسلامي إلى زمن معين ، وقبلوا ممن ينتسب لقبائل معينة ، لم تخالط الأعاجم ، كما أنهم تحفظوا على بعض قراءات القرآن الكريم ، ورفضوا الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف لادعائهم أنه قد روي بالمعنى وليس من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومهما كان الأمر في ذلك فإنهم كانوا أصحاب آراء نسبت إليهم ، وهم رأس علماء النحو وأئمتهم .

### 2.1.1.5 المذهب البصري :

لقد كان من حسن الحظ للنحو أن كانت البصرة مولده ومهده ، لأنها اختصت بما حرمته الكوفة ، التي ناهضتها بعد ذلك .

فقد تميزت البصرة بامتيازات عدةجعلتها تتفوق وتزدهر على غيرها من المدن ، وهذه الامتيازات هي [1] :

1- أن العرب النازحين إليها من القبائل العريقة في اللغة الفصحى استطابوها فاتخذوها دارهم وأكثرهم من قيس وتميم الذين بقوا على عربيتهم .

2- أنه كان على كثب منهم " المربد " الذي اتخذه العرب سوقًا في الجهة الغربية منها مما يلي البادية بينه وبينها نحو ثلاثة أميال ؛ يقضون فيه شؤونهم قبل أن يدخلوا الحضر أو يخرجوا منه ، وقد صارت هذه السوق في الإسلام صورة معدلة لعكاظ الجاهلية ؛ فكانت فيه النوادي الأدبية والمجامع الثقافية ، تألفت فيه حلقات الإنشاد والمفاخرة والمنافرة والمعاظمة ومجالس العلم والأدب ، فكان الشعراء يؤمونه ومعهم رواتهم ؛ وكانت لفحولهم حلقات خاصة فيه ، قال الأصفهاني :" وكان لراعي الإبل والفرزدق وجلسائهما حلقة بأعلى المربد بالبصرة يجلسون فيها "[2] .

كما كان العلماء والأدباء والأشراف ينزلون فيه للمذاكرة والرواية ، والوقوف على ملح الأخبار ، واللغويون يأخذون عن أهله ويدونون ما يسمعون ، والنحويون يسمعون فيه ما يصحح قواعدهم ويؤيد مذاهبهم وكثيرًا ما نجد التنويه عنه في تراجم النحاة واللغويين .

.....

(1) محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، دار المنار ، 1412هـ ، 1991م ، ص75 .

(2) أبو الفرج الأصفهاني ، الأغاني ،تحقيق : لجنة من الأدباء ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، (د.ت) ، أخبار جرير 8 / ص.29

3- موقعها الجغرافي فإنها على طرف البادية مما يلي العراق وأدنى المدن إلى العرب الأقحاح الذين لم تلوث لغتهم بعامية الأمصار ، فعلى مقربة منها بَوادي نجد غربًا والبحرين جنوبًا ، والأعراب تفد إليهم منهما ومن داخل الجزيرة العربية بكثرة .

كل أولئك يسر لعلماء البصرة حينما قاموا بتدوين القواعد أن يجدوا طلبتهم وينالوا رغبتهم ، ففي هذه الثلاثة ، مدد من اللسان العربي الفصيح لا ينفد ، وهم في بصرتهم مقيمون لا يتجشمون بعدئذ أسفارًا ولا يجوبون قفارًا ، إذ لم تشتد الحاجة أولاً للرحلة في مدى الطبقتين الأوليين من طبقاتهم لأنهم لم يبلغوا الغاية في تجريد القياس وتعليل النحو وتفريعه ، ولم تضطرب الروايات في هذا الحين ، ومادة اللغة قوية " .

كل هذا منح البصريين مرتعًا خصبًا ينالون فيه ما يرجون ، ويحققون ما يتمنون ، وعلى ذلك فقد كانت قواعدهم النحوية مستندة إلى ثلاثة عناصر ، تدعمها وتثبتها ، وهذه العناصر هي [1] :

1_ سلامة من أخذوا عنه من العرب المقطوع بعراقتهم في العروبة وصونهم فطرهم من تسرب الوهن إليها من رطانة الحضارة حتى لم يأخذوا إلا عن سكان البوادي ، بل كانوا يتحرزون عنهم إذا لمحوا عليهم ضعفًا اعتراهم ، فكانوا يختبرونهم أحيانًا قبل التقبل لما يروون عنهم ، قال ابن جني :" ومن ذلك ما يحكى أن أبا عمرو استضعف فصاحة أبي خيرة لما سأله فقال : كيف تقول استأصل الله عرقاتهم ؟ ففتح أبو خيرة التاء فقال له أبو عمرو هيهات . أبا خيرة لان جلدك "[2] .

2_ والثقة برواية ما سمعوه عنهم من طريق الحفظة والأثبات الذين بذلوا النفس والنفيس في نقل المرويات عن قائليها معزوة إليهم .

3_ والكثرة الفياضة من هذا المسموع التي تخول لهم القطع بنظائره وتسلمهم إلى الاطمئنان عليه في نوط القواعد به ، وإلا اعتبروه مرويًا يحفظ ولا يقاس عليه ، إذا لم يرد من نوعه ما يخالفه ، فلا بأس من اعتباره مبنًى للتقعيد عليه .

.....

(1) محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص 77 .

(2) الخصائص ، 1 / 413 ، وأبو عمرو هو أبو عمرو بن العلاء ، وأبو خيرة هو نهشل بن يزيد .

بالغ البصريون في التحري والتنقيب عن الشواهد السليمة ، وأبلوا في ذلك ما شهد لهم به الدهر [1] ، فتجافوا عن كل شاهد منحول ومنتحل ، فكانوا يقبلون الشواهد لكثرة اطرادها ، وما جاء منها شاذًا أولوه وفقًا لقواعدهم ، وإلا اعتبروه ضرورة أو حفظوه ضمن ما يحفظ ولا يقاس عليه ، وكتبهم تزخر بكثير من الشواهد الموافقة لذلك .

ولم يقف بهم الحد إلى ذلك ، بل لقد بلغ الأمر إلى الاعتراض على العربي المطبق على الاستشهاد بقوله كاعتراض ابن أبي إسحاق على الفرزدق ، ومرجع هذه النزعة [2] إلى عيسى بن عمر وشيخه ابن أبي إسحاق من متقدمي البصريين ، دون غيرهما من معاصريهما ، فإن يونس وشيخه أبا عمرو كانا يتحرزان من تخطئة العربي ،ويعتمدان قوله وإن خالف القياس ، وقد غلبت النزعة الأولى الثانية على البصريين بعد سيبويه وصارت لهم منهاجًا ، وانتقلت الثانية إلى الكوفيين ، ثم اتخذوها إحدى دعائم القواعد .

### 3.1.1.5 موقف ابن عصفور من المدرسة البصرية :

إن العالم الذي يتقوقع على نفسه ولا يطلع على نتاج غيره من العلماء ، لا يكون عالمًا بمعنى كلمة عالم ، لأنه بذلك يكون جامدًا لا حراك فيه ، ثابتًا لا مرونة له ، وهذا لا يجوز في مجال العلم والعلوم ، فهي بحور واسعة من المعارف والمعلومات ، ولا يتأتى لأي إنسان أن يتحصل على هذه المعارف ، وتلك المعلومات إلا عندما يغوص في بحورها ويلتقط صدفاتها ، فيتوقد ذهنه بما وصل إليه غيره ويستفز ذلك فيه حب البحث والاكتشاف ، فيكتشف هو بنفسه ، ويوافق من العلماء ما توصل إلى صوابه ، ويخالف من كان غير ذلك ، ويصوب ما كان منها خاطئا يحتاج إلى إصلاح .

هذا ما كان من شأن ابن عصفور ، فهو عالم مطلع ، دارس لمعظم مؤلفات العلماء الذين سبقوه في مجال علمه ، متبحر فيما قالوه ، وناظر فيما أفتوا فيه ، فوافق بعضهم ، وصوب لبعضهم الآخر ، ورد آراء غيرهم ، وهكذا .

فقد عاش ابن عصفور في القرن السادس الهجري ، وفي هذا الوقت كانت علوم العربية والنحو خاصة ، قد استوى عودها ، ونضجت ثمارها وقطف بعضها ، فقد كانت المدرسة البصرية

.....

(1) انظر : محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص 79 .

(2) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص 81 .

في قمة المجد ، ومثلها المدرسة الكوفية ، والبغدادية كذلك ، والمدرسة الأندلسية **التي** ينتمي إليها ابن عصفور ، وقد نهل ابن عصفور من علم هذه المدارس وتتلمذ على كتب أصحابها ، فنال من العلم الشيء الكثير ، الذي جعله في مصاف علماء النحو العربي الذين يشار إليهم بالبنان .

وأول مدرسة تتلمذ عليها ابن عصفور ، هي المدرسة البصرية ، فقد عرفنا أن ابن عصفور قد تتلمذ على أستاذه الشلوبين الذي قرأ عليه كتاب سيبويه إلى أن أتمه ، وهذا يبين لنا أن أول بذور العلم والمعرفة التي تلقاها ابن عصفور كانت قواعد النحو العربي البصرية لأنه استقاها من كتاب إمامهم سيبويه ، ومن الطبيعي أن يكون قد تشبع بهذه القواعد وتمرس فيها فصارت جزءًا كبيرًا من علمه الذي تحصل عليه .

ولهذا ظهر لنا ، ومن خلال استقصائنا للمسائل النحوية التي تعرض لها ابن عصفور في مؤلفيه النحويين " المقرب " ، و" شرح الجمل " ، أنه قد نهل من المدرسة البصرية وقواعدها الشيء الكثير، ويظهر لنا ذلك من خلال موافقته لآراء البصريين في الكثير من المسائل النحوية التي ذكرها في كتبه ، فكان له موقف من هذه المسائل ؛ أخذا وردا ، وكذلك فقد كان له موقف من الأركان التي اعتدَّ بها البصريون ، واتخذوها أسسا يسيرون عليها ، ومواقف أخرى من علمائها منفردين ، وله موقف خاص من سيبويه ؛ رأس مدرسة البصرة ، وإمامها .

### 1.3.1.1.5 موقفه من المسائل النحوية :

1- ذهابه مذهب أهل البصرة في أنه إذا اختلف إعراب النعوت المجتمعة لمنعوتين متفرقين ، فليس في ذلك إلا القطع بالرفع على إضمار خبر ابتداء ، نحو قولك :" ضرب زيدٌ عمرا العاقلان " ، وتقديره : هما العاقلان أو بالنصب على إضمار فعل تقديره : أعني العاقلين [1].

2- موافقته البصريين في أن الفاء العاطفة تفيد الترتيب في كل موضع[2] ، ويوافقهم أيضًا في أن "كلا " و" كلتا" مفردان في اللفظ [3]، ويأتي بالأدلة والشواهد التي تدعم هذا الرأي وتؤيده ، وكأنه يدافع عن رأيه هو .

.....

(1) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 159 .

(2) انظر : المرجع السابق نفسه ، 182/1 .

(3) انظر : المرجع السابق نفسه ، 244/1 .

3- ويذهب مذهب أهل البصرة في أنه " يجوز أن تدخل كان الناقصة على المبتدأ والخبر ويبقيان على إعرابهما فيكون في " كان " إذ ذاك ضمير الأمر والشأن أو القصة ، وتكون الجملة في موضع الخبر نحو :" كان زيدٌ قائم " فاسم " كان " ضمير الأمر والشأن ، و" زيد قائم " في موضع الخبر ، وتقول " كانت هند قائمة " إذا جعلت الضمير للقصة فكأنك قلت : " كانت القصة هندٌ قائمة " ، وكذلك " كانت زيدٌ قائم " [1].

4- ويذهب ابن عصفور مذهب البصريين في الرافع للفعل المضارع ، وهو وقوعه موقع الاسم بدليل أنه مهما ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعًا ، ولذلك لا يرتفع بعد النواصب والجوازم ، لأنه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها [2].

5- وتراه أحيانًا يصرح بموافقته للبصريين إذ يقول في باب التثنية والجمع : " وإن كانت الكلمة ( المعتلة الآخر بالألف ) أزيد من أربعة أحرف قلبت الألف ياء في مذهب أهل البصرة كالرباعي ، وحذفتها في مذهب أهل الكوفة وألحقت العلامتين ، فتقول في تثنية " حبارى " و" جمادى " على مذهب البصريين : حباريان وجماديان ، وعلى مذهب الكوفيين : حباران وجمادان والصحيح في القياس ما ذهب إليه البصريون وبه ورد السماع ..." [3].

6- وهو يصرح مرة أخرى بموافقته لمذهب البصريين في الرافع لأسماء الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فيقول:" ومنهم من ذهب إلى أن " كان" وأخواتها دخلت على المبتدأ والخبر فرفعت ما كان مبتدأ ونصبت ما كان خبرًا وهو مذهب أهل البصرة ، وهو صحيح " [4].

وهكذا رأيناه يوافق جماعة البصريين بشكل عام ، أي يتبع المذهب العام الذي ارتضاه أهل البصرة لقاعدتهم النحوية ، ولكنه في أحيان أخرى يخالفهم في بعض قواعدهم ، نحو:

1- مخالفته لرأيهم في أن المثنى معرب بالحركات المقدرة في الحروف [5] فيذكر أن هذا المذهب فاسد ، ويوضح أسباب فساده وهي : لأنه يجب أن يحرك الياء في منصوب جمع المذكر السالم

.....

(1) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ، 401/1 .

(2) انظر : المرجع السابق نفسه ، 60/1 .

(3) انظر : المرجع السابق نفسه ، 78/1 .

(4) انظر : المرجع السابق نفسه ،410/1

(5) انظر : المسألة الثالثة في الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1 /ص33 .

بالفتحة لكونها لا تستثقل فتقول : "رأيت الزيديَنَ " ، ويجب أن تكون تثنية المنصوب والمخفوض بالألف لتحرك الياء منهما وانفتاح ما قبلها ، فتقول :" رأيت الزيدان " ، و" مررت بالزيدان " [1].

2- و يخالفهم أيضًا في الرافع للخبر إذ يقول :" ومنهم من ذهب إلى أن المبتدأ هو الرافع للخبر [2] ، وذلك باطل بدليلين ، أحدهما أن المبتدأ قد يرفع فاعلاً ، نحو قولك " القائم أبوه ضاحكٌ " ، ولو كان رافعًا للخبر لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعًا من غير أن يكون أحدهما تابعًا للآخر ، وذلك لا نظير له ... والآخر أن المبتدأ قد يكون اسمًا جامدًا ، نحو " زيد " ، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ، فدل ذلك على أنه غير عامل فيه . وإلى هذا المذهب ذهب سيبويه لكنه عندي باطل لما ذكرت لك "[3].

**2.3.1.1.5 موقفه من علماء البصرة منفردين :**

هذا ما كان من موقف ابن عصفور من البصريين عامة ، ولكنه أحيانًا أخرى كان يقف مواقف معينة من علماء بصريين منفردين فيذكرهم بأسمائهم إما مؤيدًا أو مخالفًا لآرائهم ، نحو:

1- موافقته لعمر الجرمي ( البصري) في ما ذهب إليه من أن المثنى والجمع معربان بالتغيير والانقلاب في حال النصب والخفض وعدم التغيير في الرفع [4] " [5] .

ويخالفه في موضع آخر نحو ما جاء عنده في باب النعت وأثناء الحديث عن اختلاف العوامل الداخلة على جملة النعت المتعددة المنعوتين فهذا الاختلاف في الجنس يؤدي إلى إعراب واحد للنعت وهو القطع على إضمار مبتدأ أو فعل ، والجرمي يجيز في ذلك القطع والإتباع ، وهذا موضع الخلاف بينهما [6] .

**2-** موافقته الأخفش في إجازته إجراء أسماء العدد ما فوق العشرة مجرى التأكيد ، فيقول : "وكذلك أيضًا تجري العرب مجرى التأكيد كل أسماء العدد من الثلاثة إلى العشرة ، فتقول :

.....

(1) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج1 / 55 وما بعدها .

(2) هذا رأي الكوفيين وجماعة من البصريين ومنهم سيبويه . انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ص 44_51 .

(3) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج341/1 .

(4) انظر : المسألة الثالثة في الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص33 .

(5) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج1/55_56 .

(6) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج160/1 .

"مررت بالقوم ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة " ، فأما ما جاوز العشرة ففيه خلاف . فمنهم من أجاز ذلك ، ومنهم من لم يجزه والصحيح إجازته ، وقد فعل ذلك الأخفش " [1].

ويخالفه في إجرائه الظروف والمجرورات مجرى الفعل في رفع الفاعل على الإطلاق ، قويت فيها جنبة الفعلية أم لم تقو ، نحو قولك :" في الدار زيد وعندك عمروٌ " فيجيز في"زيد" و"عمرو " أن يكون " زيد " فاعلاً بالظرف والمجرور تارة وأن يكون مبتدأ أخرى ، وابن عصفور لا يجيز ذلك [2] .

ويخالفه أيضًا في عدم جواز تأكيد الكلام إذا كان معناه يغني عن التأكيد ، نحو قولك : " اختصم الزيدان كلاهما " ، إذ لا يتصور أن يختصم الزيدان وأنت تعني أحدهما ، لأن الاختصام لا يتصور من واحد ، وأبو الحسن الأخفش يجيز ذلك ويجعله بمنزلة التأكيد بعد التأكيد ،وابن عصفور يجعل ذلك فاسدًا [3] .

وهو يخالفه كثيرًا في مواضع أخرى [4] .

3- و يخالف المبرد أيضا ، فمن ذلك أنه يبين بطلان رأيه ؛ فهو يزعم أن " لولا" لا تجر الظاهر ولا المضمر ، وأن " لولاك " و" لولاي " و " لولاه " لحنٌ ،... فيقول ابن عصفور:" وهذا الذي زعم أبو العباس باطل ، بل حكى النحويون أن ذلك لغة العرب [5].

ويخالفه في مواضع أخرى كثيرة [6] .

4- ويأخذ برأي الخليل في عدم جواز رفع خبر كان وأخواتها إذا كان جملة أو ظرفًا أو مجرورًا على إضمار مبتدأ وتكون الجملة موضع خبر للفعل ؛ لأنه إضمار لا فائدة في تكلفه[7] .

.....

(1) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج1 / 243 .
(2) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج95/1 .
(3) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج240/1.
(4) انظر علي سبيل المثال ، المرجع السابق نفسه ،ج263/1 ، 317 ، 279 ، 323 ، 323 ،329 ، 291 .
(5) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج1 / 484 .
(6) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج429/1 ، 484 ، 511 .
(7) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج395/1 .

ويوافق الزجاج في منعه أن تقول :" إن زيدًا لفي الدار لقائم " وكان المبرد قد أجاز ذلك ، فوافق ابن عصفور الزجاج على ذلك[1] .

ويخالف أيضًا من البصريين ، يونس بن حبيب [2] والمازني [3] ، والسيرافي [4] .

وهكذا ، رأينا ابن عصفور في أكثر آرائه النحوية ، يستند إلى قواعد مدرسة البصرة ، فقد وافق على الكثير منها ، ومخالفاته لم تكن ذات بال .

**3.3.1.1.5 موقفه من سيبويه :**

وكان لابن عصفور موقف خاص تجاه إمام المدرسة البصرية وحامل لوائها ، صاحب الكتاب الذي طبق الشرق والغرب ما فيه من علم ومعرفة ، هذا العَلَمُ الذي نال الشهرة كل من تتلمذ على كتابه من الطلبة ، إنه سيبويه ، هذا العالم كان لابن عصفور منه موقف متميز .

لقد اعتمد ابن عصفور كثيرًا في آرائه النحوية على كتاب سيبويه وقواعده ،التي زخر بها الكتاب ، فكانت له زادًا طيبًا وفيرًا ،فهو يوافق سيبويه في كثير من المسائل التي تعرض لها ، ومن ذلك :
1- موافقته له في أن نون المثنى والجمع زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد ، وأنها ليست بعوض [5] .
2- ومنها اختياره مذهب سيبويه في أن ما أضيف إلى معرفة من المعارف وهي : ( المضمرات ، والأعلام ، والمشار، وما عرف بالألف واللام ) هو بمنزلة ما أضيف إليه ، إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم[6] .

3- وتراه يأخذ ما حكاه سيبويه حجة يستند إليها وكأنها شاهد من الشواهد التي يحتج بها ، وذلك نحو قوله في تعدد النعت:" ومن الناس من لم يجز القطع إلا بشرط تكرار الصفة وذلك فاسد لأنه

.....

(1) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 429 .
(2) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج1/ 318 .
(3) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج1/ 299 ، 301 .
(4) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج1 /370 ، 563 .
(5) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج1 / 90 .
(6) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج1 / 153 .

قد حكي من كلامهم :" الحمد لله أهلَ الحمدِ " ، و " الحمد لله الحميدَ " ، بنصب " الحميد " و" أهل الحمد " ، وحكى ذلك سيبويه "[1] .

4- ويأخذ بمذهب سيبويه في أن " لكنْ " هي حرف عطف ، ويرفض من قال بغير ذلك[2] .
5- ويوافقه في أنه إذا كانت جملة الاشتغال جواب سؤال اختير فيها أن تكون مناسبة للسؤال جارية على حده ، إن كان المسؤول عنه مرفوعًا رفعت ، وإن كان منصوبًا نصبت ، وإن كان مخفوضًا خفضت [3].

6- وهو في مواضع أخرى يدافع عن سيبويه ، ويثبت بطلان ما جاء به غيره ، ويقول بأنه لو كان رأيهم صحيحًا لنبه عليه سيبويه وغيره من الأئمة[4] .

7- وتراه ينتصر لسيبويه ضد الأخفش فيذكر رأي سيبويه الذي اختاره ، ورأي الأخفش فيبين فساد رأي الأخفش ، وهو بذلك يرجح ما جاء به سيبويه[5] .

8- ويرجح رأي سيبويه على رأي المبرد مع أنهما بصريان ، ويبين أن رأي سيبويه هو الصحيح وأن ما جاء به المبرد زيادة عليه لا يحفظ له ما يدل عليه[6] .

9- ويذهب مذهبه أيضًا في أن النفي يغير ما يدخل عليه عن حاله قبل النفي [7].

10- ويلاحظ اهتمامه بالتصريح بأن المذهب الذي أخذ به هو مذهب سيبويه ، وكأن هذا يعد مفخرة له ويجعله في مرتبة عليا بين العلماء [8].

.....

(1) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج1 / 156 .
(2) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج1/175 .
(3) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج1/356 .
(4) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج1/352 .
(5) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج1/353 .
(6) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج1/197 .
(7) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج1 / 224 .
(8) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج1 /294 و 363 .

11- ويخرِّج أحيانًا لآراء سيبويه ، التي لم يجد تفسيرًا يفسر الحكم الذي اختاره فيها ،و من ذلك أن سيبويه يجيز أن يبني من " كان " الناقصة فعلاً مبنيًا للمجهول ، فيقال :" مكون" ولم يبين على أي وجه ذلك ، لكن ابن عصفور يخرجه على أن يحذف المخبر عنه ويحذف لجزمه الخبر ، ثم يقام ظرف أو مجرور ــ إن كان في الكلام ــ مقام المحذوف ، فتقول على هذا :" كين في الدار " ، و" الدار مكون فيها " ، أي : مكون فيها أمر أو قصة ، أي : واقع [1].

12- وتراه يخالف بعض العلماء لأنهم خالفوا سيبويه ، فيقول مثلاً: " وزعم ابن الطراوة أن اتصاله هو الأفصح – يعني اتصال الضمير بالأفعال الناقصة على نحو قولك : "عليه رجلا ليسني " – ، وهو مخالف لما حكاه سيبويه عن العرب " [2].

ومن ذلك أيضا قوله : " ولذلك جعل سيبويه " ذا" من قول العرب " لاها الله ذا " ، خبر ابتداء مضمر ، كأنه قال :" لاها الله الحق ذا ، والجملة هي :" الحق ذا " جواب القسم ، لم يجعل " ذا " أصله لله تعالى كما ذهب إليه الأخفش ، كأنه قال : لاها الله الحاضر ، فإن ذلك يؤدي إلى حذف جواب القسم غير متوسط ولا عقب كلام يدل على الجواب [3] ".

ومع كل هذا الميل الواضح البين إلى سيبويه وآرائه ، فإننا لا نعدم وجود بعض الآراء التي خالف فيها ابن عصفور سيبويه ، منها مخالفته إياه في الرافع للخبر ، فرأي سيبويه أنه ارتفع بالمبتدأ [4] ، وهذا الرأي لا يقبله ابن عصفور ويدلل على بطلانه [5].
فابن عصفور يرى أنه ارتفع لتعريه من العوامل كما هو الحال مع المبتدأ .

ومن ذلك أيضًا إجازة سيبويه لمثل :" رجل في الدار " أي الابتداء بالنكرة لتحصل الفائدة ، وهذا ما يرفضه ابن عصفور والعلماء كافة خشية التباس الخبر بالصفة[6] .

ولعل هذه المخالفات القليلة لسيبويه ، ومدرسته البصرية ، ما هي إلا محاولة من ابن عصفور لإخفاء ميله البصري وإعجابه بسيبويه ، وإنما الظاهر والواضح لنا ، أن ابن عصفور مقتنع بمذهب مدرسة البصرة ، ومذهب إمامها سيبويه .

.....

(1) انظر : شرح الجمل ،ج1 / 370 .
(2) انظر المرجع السابق نفسه ،ج394/1 .
(3) انظر المرجع السابق نفسه ،ج557/1 .
(4) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ،ص44-51 .
(5) شرح الجمل ،ج341/1 .
(6) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج326/1 .

### 2.1.5 المدرسة الكوفية

### 1.2.1.5 نشأتها وأشهر أعلامها :

#### 1.1.2.1.5 نشأتها :

كانت الكوفة مركزًا من مراكز العلم كما كانت البصرة ، وليس مؤكد لدينا سبق البصريين وانصرافهم إلى العلم على الكوفيين ، إلا ما كان من ذلك في العلوم اللغوية ، فقد عرف النحو في البصرة قبل الكوفة ، والنحو يعني ما اشتمل عليه من علوم العربية عامة ، ثم تابعهم الكوفيون وشاركوهم في هذا المسعى فكان منهم نحاة وعلماء في اللغة ورواة وقرّاء ، وبدعوا في سائر فنون العربية ، وما اتصل بها من أخبار وعلم بأيام العرب ووقائعها ، ولم يكن البصريون أقل منهم في ذلك .

والذي شغل الكوفة عن النحو هو اهتمامها بالفقه ووضع أصوله ومقاييسه وفتاواه ، وبالقراءات وروايتها رواية دقيقة ، مما جعلها تحظى بمذهب فقهي هو مذهب أبي حنيفة ، وبثلاثة من القراء السبعة الذين شاعت قراءتهم في العالم العربي ، وهم عاصم وحمزة والكسائي ، وعنيت بجانب ذلك عناية واسعة برواية الشعر القديم وصنعة دواوين الشعراء ، وإن كانت لم تعن بالتحري والتثبت فيما جمعت من أشعار[1]،حتى ليقول أبو الطيب اللغوي:" الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله ، وذلك بيِّن في دواوينهم "[2] .

وقد ربط المعنيون بتاريخ النحو القديم ، بداية النحو الكوفي بأبي جعفر الرؤاسي [3] ، إذ يقال إن أبا جعفر هذا قد تتلمذ على عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء ، وعاد إلى الكوفة فتلمذ عليه الكسائي ، وأنه قد ألف كتابًا في النحو سماه الفيصل ، وأن الخليل قد اطلع عليه وانتفع به [4] ، وكان يزعم أيضًا أن كل ما في كتاب سيبويه من قوله :" وقال الكوفي " إنما يعنيه ، غير أن الكتاب يخلو من أي ذكر لمثل هذه العبارة .

.....

(1) انظر : شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص153 .

(2) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، ص74 ، نقلاً عن ضيف ، المصدر السابق نفسه ، والصفحة نفسها .

(3) انظر : ترجمته في الفهرست ، ص102 .

(4) انظر : نزهة الألباء ص51 ، نقلاً عن إبراهيم السامرائي ، المرجع السابق نفسه ، ص32 .

وتنسب البدايات أيضًا إلى معاذ الهراء [1]: وهو أبو مسلم ، لقب بالهراء لبيعه الثياب الهروية وهو عم الرؤاسي ومولى القرظي أيضًا ، أقام بالكوفة واشتغل مع ابن أخيه غير أن ولوعه بالأبنية غالب عليه ، حتى عده المؤرخون واضع الصرف ، ولم يوقف له على مصنف ، عمر طويلاً ، وتوفي بالكوفة سنة 187هـ .

والحق ، أن النحو الكوفي قد بدأ حقًا بأبي جعفر الرؤاسي ، وقد تلمذ له الكسائي والفراء ، اللذين بهما بدأ النحو الكوفي البداية الحقيقية : فهما اللذان رسما صورة هذا النحو ووضعا أسسه وأصوله ، وأعداه بحذقهما وفطنتهما لتكون له خواصه التي يستقل بها عن النحو البصري ، مرتبين لمقدماته ، ومدققين في قواعده ، ومتخذين له الأسباب التي ترفع بنيانه [2] .

### 2.1.2.1.5 أشهر أعلامها :

أنجبت الكوفة ، كشقيقتها البصرة ، العديد من العلماء الأفذاذ ، الذين كان لهم دور كبير في إعلاء شأن المدرسة الكوفية ، وتوطيد أركانها ، وقد ذاع صيتهم وشاع ، ودوَّت شهرتهم الآفاق ، ومنهم على سبيل التمثيل لا الحصر :

الكسائي [3] ، والفراء [4] ، و اللحياني [5] ، و هشام بن معاوية الضرير [6] ، وثعلب [7] .

.....

(1) انظر : الفهرست ص96 – 97 ؛ وإنباه الرواة 288/3 .

(2) انظر : محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص 70 ؛ و شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 154 .

(3) هو علي بن حمزة ، من أصل فارسي ، ولد بالكوفة في سنة تسع عشرة ومائة للهجرة ، ونشأ بها ، وأكب منذ نشأته على حلقات القراء ،ولزم حلقة حمزة بن حبيب الزيات المتوفى سنة 156 للهجرة إمام قراء الكوفيين لعصره ، حتى حذق قراءاته ، ويقال إنه لقب بلقبه الكسائي في مجالسه ، لأنه كان يلبس كساء أسود ثمينًا ، ويقال : بل لقب بذلك لأنه أحرم في كساء ، وكان فطنًا ذكيًا ، وهو إمام مدرسة الكوفة ؛ فهو الذي وضع رسومها ووطأ منهجها،...

( انظر : الفهرست ص97 ؛ ومعجم الأدباء 168/13 ، وإنباه الرواة 256/2 ؛وتاريخ ابن كثير 201/11 ؛ وشذرات الذهب 321/1 ؛ والنجوم الزاهرة 130/2 ، وبغية الوعاة ، ج2 /ص162) .

(4) هو أبو زكريا يحيى بن زياد مولى بني أسد ، لقب بالفراء لأنه كان يفري الكلام ، ولد بالكوفة من أصل فارسي وتلقى عن الكسائي وغيره ، وتبحر في علوم متنوعة ، فكان فذًا في معرفة أيام العرب وأخبارها وأشعارها ، والطب والفلسفة والنجوم ، وتقصى أطراف علم النحو حتى قيل فيه [5] "الفراء أمير المؤمنين في النحو" وهو الذي قال :" أموت وفي نفسي شيء من حتى لأنها ترفع وتنصب وتخفض ".

( انظر : والفهرست ص98 ؛ وابن خلكان في يحيى ؛ ومعجم الأدباء 9/20 ؛ وشذرات الذهب 19/2 ؛ وبغية الوعاة ، ج2 /ص333 ).

=

هذا غيض من فيض من علماء مدرسة الكوفة وأعلامها ، فالمجال لا يتسع للحديث عنهم جميعا .

### 2.2.1.5 المذهب الكوفي :

لقد عرفنا أن البصريين قد سبقوا الكوفيين في مجال النحو ، فترة طويلة من الزمن ؛ سبب ذلك أنهم انصرفوا عن التلقي عن البصريين أنفة وكبرياء ، كما أنهم انشغلوا بالشعر وروايته ، وبالأدب وطرائفه[1] .

ثم تنبه الكوفيون بعد ذلك ، واستيقظوا من غفلتهم ورغبوا في مشاركة البصريين في هذا العلم بعد أن عرفوه منهم ، وصعب عليهم أن لا تكون لهم شخصيتهم المتفردة فيه ، ويكون لهم نحوهم الخاص بهم ، [2] فاتجهوا في نحوهم اتجاهًا خاصًا ، لا ينتحون فيه اتجاه البصريين ،ولديهم ما يمكنهم من ذلك ، إذ استمعوا من الأعراب الثاوين بالكوفة ، وقد كانوا أقل عددًا و أضعف فصاحة ممن كانوا بالبصرة ، وإن كان منهم لفيف من بني أسد وغيرهم إلا أن أغلبهم اليمانون ، وأهل اليمن في عين أهل التمحيص ممن لا يستند إليهم ؛ لاختلاطهم بالحبشة والهند والتجار الذين يفدون إليهم من مختلف الأمصار ، ولم تقم سوق ( الكناسة ) بالكوفة التي كانوا يرتفقون منها

.....

= (5) وهو أبو الحسن علي بن المبارك من بني لحيان ، أخذ عن الكسائي وغيره ، وله كتاب "النوادر" ، توفي سنة 220 هـ وقد رويت له في كتب النحو روايتان شاذتان [3] ؛ أما الأولى : فهو يروي أن من العرب من يجزم بأن الناصبة للمضارع ، والرواية الثانية : ما ذكر من أنه سمع بعض العرب ينصب بلم الجازمة مثل " لن " تمامًا .
( انظر : معجم الأدباء 106/14 ، وإنباه الرواة 255/2 ، وبغية الوعاة ، ج2 /ص185 ) .

(6) هو أنبه تلاميذ الكسائي بعد الفراء ، ويظهر أنه كان يتصدر للتدريس والإملاء على الطلاب كما كان يؤدب بعض أبناء الأثرياء وذوي الجاه ، ففي أخباره أن الرُّخجي كان يجري عليه في كل شهر عشرة دنانير ، و أن إسحاق ابن إبراهيم بن مصعب القائم على شرطة بغداد في عهد المأمون لزمه وقرأ النحو عليه ، وما زال مشغولاً بالتأديب والتعليم حتى توفي سنة 209 للهجرة ، ونراه يعنى بالتصنيف في النحو ، فيؤلف فيه ثلاثة كتب هي "الحدود والمختصر والقياس " .
( انظر : الفهرست ص 104 ؛ ومعجم الأدباء 292/19 ؛ وابن خلكان في هشام ؛ وإنباه الرواة364/3 ؛ وبغية الوعاة ، ج2 /ص328 ) .

(7) من علماء الكوفة وأعلامها ؛ هو أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب ، مولى بني شيبان ، ولد ببغداد في عصرها الذهبي وتلقى عن ابن الأعرابي وابن قادم وسلمة ابن عاصم وغيرهم ، غير أنه كان للنحو من بين علوم اللغة العربية النصيب الأوفى من عنايته واعتماده فيه كان على سلمة بن عاصم .
( انظر : معجم الأدباء 102/5 ،وإنباه الرواة 173/1 ،وابن خلكان في ثعلب ؛ والفهرست ص110 ؛ وشذرات الذهب 207/2 ؛والنجوم الزاهرة 133/3 ؛ وبغية الوعاة ، ج1 /ص296 – 298 ) .

(1) انظر : محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص 81
(2) انظر : المرجع السابق نفسه ، والصفحة نفسها .

حاجهم مقام ( المربد ) بالبصرة مهبط الشعراء والخطباء العرب المياسير والأعراب العقف (الأصليين ) المنتجعين للأرزاق .

هذا مع قصوهم عن جزيرة العرب ينبوع معين هذا العلم ، وحيلولة صحراء السماوة بينهم وبينها ، فلم تكن لهم فيها إلا رحلات قليلة لبعد الشقة وثقل المؤونة كرحلة الكسائي المعروفة وهو زعيم طبقتهم الثانية التي تحاذى الرابعة البصرية التي تقابلها أبلت في الرحلات بلاء حسنًا عاد على اللغة العربية بالأثر الذي لا يبلى .

والمدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو ؛ فقد بنت نحوها على ما أحكمته البصرة من تلك الأركان ، التي ظلت إلى اليوم راسخة في النحو العربي ، غير أنها مع اعتمادها لتلك الأركان استطاعت أن تشق لنفسها مذهبًا نحويًا جديدًا له طوابعه وله أسسه ومبادئه [1].

لعل أهم ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويُّهم وحضريُّهم ، بخلاف ما فعله البصريون [2]، الأمر الذي جعل البصريين يحملون على الكوفيين حملات شعواء حين وجدوهم يتسعون في الرواية ، وخصوا الكسائي بكثير من هذه الحملات ، قائلين:" إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز ، من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات ، فيجعل ذلك أصلاً ، ويقيس عليه حتى أفسد النحو " [3].

ولم تقف المسألة عند حد الاتساع في الرواية ، بل امتدت إلى الاتساع في القياس وضبط القواعد النحوية ، ذلك أن البصريين اشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء ، وأن تكون كثيرة ، بحيث تمثل اللهجة الفصحى وبحيث يمكن أن تستنتج منها القاعدة المطردة ، فقد كان الكوفيون يعتدون بالمثال الواحد ، ويقيسون عليه [4].

وقد وقف الكوفيون موقفًا مناقضًا لما وضعه البصريون من قواعد علمية دقيقة بنوا عليها أسسهم النحوية ؛ فاعتدوا بأقوال المتحضرين من العرب وأشعارهم ، كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة

.....

(1) انظر : شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص158

(2) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص159 وما بعدها .

(3) انظر :معجم الأدباء ، 183/13 .

(4) انظر: المدارس النحوية ، ص160 وما بعدها ، وانظر أيضا : مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة ،ص 376.

التي سمعوها على ألسنة الفصحاء ، مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم ، ومما نعتوه بالخطأ والغلط ، ولم يكتفوا بذلك فقد قاسواعليها كثيرًا ، مما أحدث اختلاطًا وتشويشًا في نحوهم ، فاختلطت قواعدهم وتضاربت [1] ، وأحس بذلك القدماء فقالوا :" لو سمع الكوفيون بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه " [2]، وقالوا أيضا : "عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظًا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابًا أو فصلاً " [3] .

وقد أمعن الكوفيون في التتبع اللغوي ، واستبعدوا أساليب المنطق ، وجافوا التأويلات التي يخالفها الظاهر [4] .

هذا ما كان من شأن مدرسة الكوفة ، التي حاولت أن ترقى إلى منزلة المدرسة البصرية ، و مع ذلك فقد شغلت مكانة هامة في حلبة النحو العربي ، مما جعل لها صيتًا وسمعة دوت في آفاق النحو، ومدارسه .

### 3.2.1.5 موقف ابن عصفور من المدرسة الكوفية :

المتتبع لآراء ابن عصفور في مؤلفاته السالفة الذكر ، يرى أنه في كثير منها يخالف مدرسة الكوفة وعلماءها ، ويحاول دائمًا أن يبين فساد تلك الآراء والقواعد التي ارتضوها ، وهي في مجملها مخالفة لمذهب البصريين .

وعليه ، فإن ابن عصفور قد خالف أهل الكوفة في العديد من المسائل النحوية التي تعرضوا إليها ، وكذلك فقد خالف علماءها ، وكان له من أركانها مواقف معينة ، على نحو ما سيأتي .

#### 1.3.2.1.5 موقفه من المسائل :

1-خالف ابن عصفور أهل الكوفة في الرافع للفعل المضارع ، وفي ذلك يقول : " وزعم أهل الكوفة أنه ارتفع لتعريه من العوامل ، وذلك فاسد ، لأن التعري من عوامل الأسماء المبتدآت ،

.....

(1) انظر : شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص161 . (2) الاقتراح للسيوطي ( طبعة حيدر آباد ) ، ص84 .

(3) السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،ط1 ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1418هـ – 1998م ،45/1 .

(4) انظر : مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، ط3 ، دار الرائد العربي ، بيروت ، 1406هـ –1986م ، ص396 .

وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، فإن دخل عليه ناصب نصبه ، وإن دخل عليه جازم جزمه " [1].

2- ومنه مخالفته لهم في أنهم يجعلون المصدر الواقع محل الصفة على سبيل المبالغة هو الصفة ، وهذا مخالف لأصل المصدر ، ولا يجوز إخراجه عن أصله [2].

3- و يخطئ الكوفيين في جعلهم الواو العاطفة للترتيب ، ويأتي بأدلته على صحة رأيه [3]، ويحاول في موضع آخر تفنيد رأيهم ، والإتيان بالأدلة والبراهين التي تظهر خطأ ما ذهبوا إليه [4] .

4- ويخالفهم أحيانًا دون أن يصرح بذلك نحو قوله :" ولا يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد ولا طول إلا في ضرورة الشعر ،... [5] " [6].

5- ويخالفهم في بعض آرائهم ، مبينًا دليله من السماع والقياس ، نحو قوله:" وزعم أهل الكوفة أن المخبر عنه إذا كان مذكرا فالضمير ضمير أمر ، وإن كان مؤنثًا فالضمير ضمير قصة ، فتقول : " كان زيد قائم " ، و" كانت هند قائمة " للمشاكلة ، ولا يقال عندهم : " كانت زيد قائم " ، ولا " كان هند قائمة " ، وهذا الذي منعوه جائز في القياس ، وقد ورد به السماع أيضًا ، وذلك في قراءة من قرأ : **{ أو لم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل}** [7] "[8] .

6- ويخالفهم أيضًا في أنهم جوزوا دخول اللام في خبر " لكنَّ " حيث يجوز في خبر " إنَّ " ، وهذا عند ابن عصفور لا يجوز[9] .

7- ومن تفنيده لآراء الكوفيين قوله :" وزعم أهل الكوفة أن أحسن ما يكون حذف الخبر إذا كان الموضع موضع تفصيل ، نحو قولهم :" إن الذبابة وإن الفأرة " ، يريدون : إن الذبابة خلاف الفأرة

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 /62 .

(2)المرجع السابق نفسه ،ج1/146_147 .

(3) المرجع السابق نفسه ،ج1/ 179 .

(4) المرجع السابق نفسه ،ج1/190_191 .

(5) جوز ذلك الكوفيون في الاختيار . انظر : المسألة السادسة والستين في الإنصاف في مسائل الخلاف ص 474 _478 .

(6) ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج1/ 200 .

(7) الشعراء :197.

(8) شرح الجمل ،ج1 / 401 .

(9) انظر :المرجع السابق نفسه ،ج1/426 .

وإن الفأرة خلاف الذبابة ، والذبابة نوع من الفأرة وهي صماء ..... وهذا لا حجة فيه ، لأن الحذف لا يكون إلا بعد وجود دليل على المحذوف ، أكان الموضع موضع تفصيل أو لم يكن ؛ وإنما ينبغي أن يحسن الحذف حيث يكون الخبر ظرفًا أو مجرورًا "[1].

ويرفض أيضًا إجازة أهل الكوفة تثنية التمييز وجمعه قياسًا ، ولكن هذا لا يجوز عند ابن عصفور ؛ لأن العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بـــ" ترك" عن " وذَرَ " و " وَدَع "[2] .

وفي خضم هذه المخالفات لأهل الكوفة ومذهبهم نجده في موضع ما يوافقهم ويؤيد رأيهم ، من ذلك :

1- إجازة أهل الكوفة الابتداء بالنكرة إذا كانت خلفًا ، إذ يقول ابن عصفور:" وأما ما أجازه أهل الكوفة من الابتداء بالنكرة إذا كانت خلفًا فحسن جدًا "[3] .

2- ومنه أيضًا موافقتهم في : أنهم أجازوا في العطف على اسم " إن " و" لكن " وجهان : النصب عطفًا على اللفظ ، والرفع عطفًا على الموضع ، فتقول :" إن زيدًا قائم وعمرًا " على لفظ " زيد " و"عمرو " على موضع " زيد " ، لأن " إن زيدًا قائم " في معنى : زيدٌ قائم ، فكما تقول : " زيدٌ قائمٌ وعمرو " ، فكذلك يجوز :" إن زيدًا قائمٌ وعمروٌ " ، فيكون ذلك عندهم نظير : " ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا " عطفا على موضع " قائم" ، فكأنك قلت : " ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا " [4] .

### 2.3.2.1.5 موقفه من العلماء منفردين :

وكما هو الحال مع علماء البصرة، كان الحال مع علماء الكوفة ، إذ تناول ابن عصفور آراءهم منفردة ، فقبل منها بعضًا ، ورفض بعضا آخر، ولكن المخالفة والرفض كانت أكثر، ومن ذلك :

أ- مخالفته للفراء في أكثر من موضع منها :

1- فقد خالفه في أنه يحيز أن تقول:"إن زيدًا بك واثقًا " ، على أن يكون " بك " خبرًا في اللفظ وهو في الحقيقة معمول لواثق ، ويكون واثقًا منصوبًا على أنه حال في اللفظ وإن كان في المعنى خبرًا ،

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج1/.446

(2) المرجع السابق نفسه ،ج524/1 .

(3) المرجع السابق نفسه ،ج324/1 .

(4) المرجع السابق نفسه ،ج461/1 .

فيكون الإعراب غير موافق للمعنى ، فيكون من قبيل القلب ، لأنه جعل المجرور الذي كان فضلة في موضع العمدة الذي هو الخبر ، وجعل الخبر وهو عمدة منصوبًا على الحال ، فكأنه فضلة .
فيقول ابن عصفور : وهذا الذي ذهب إليه باطل ، لأن هذا من قبيل قلب الإعراب وباب ذلك أن يجيء في الشعر لا في فصيح الكلام [1].

2- ومنه أيضًا أنه لا يجوز عنده الرفع في العطف على اسم " إن " و" لكن " إلا إذا لم يظهر الإعراب في الاسم ، لأنه لم يسمع من كلامهم الرفع في المعطوف إلا حيث لا يظهر الإعراب في المعطوف عليه ، وهو " إنك وعمرو ذاهبان " . وذلك عند ابن عصفور باطل ، ويبين أسباب ذلك [2].

3- ومن ذلك أيضًا قوله :" وأما " كان " وأخواتها فمذهب الفراء أنه يجوز بناؤها لما لم يسم فاعله وتحذف المرفوع الذي يشبه الفاعل ، وتقيم المنصوب مقامه ، لأنه يشبه المفعول كما يقام المفعول مقام الفاعل كذلك ما أشبهه .
وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأنه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مخبر عنه لا في اللفظ ولا في التقدير " [3] . هذا رأي ابن عصفور .

4- ويخالفه أيضًا في زعمه أن " ذهبت " تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن ، نحو: "عُمان " و" خراسان " ، و" العراق " وأمثال ذلك ، فتقول :" ذهبت عمان " ، و" ذهبت العراق " ، وحكى ذلك عن العرب .
فابن عصفور يحاول أن يجد له مبررًا لزعمه هذا ، رغم أن أهل البصرة لا يحفظون ذلك ، فيذكر أنه يحتمل أن يكون قد سمع ذلك في المنظوم ، فقاس عليه النثر ، لأن الكوفيين كثيرًا ما يفعلون ذلك ، أي : يجيزون في الكلام ما لا يحفظ إلا في الشعر. فإذا لم يصرح هل سمع هذا في الكلام أو في الشعر ، لم يكن في ذلك حجة ، وخاصة أن أهل البصرة قد حكوا في عمان ونجران والعراق وأمثالها وصول الفعل إليها بوساطة " في " إذا قصد بها معنى الظرفية [4].

ب- ويخالف الكسائي أيضًا في عدد من المواضع ، ويوافقه في غيرها ، منها :

.....

(1)انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج1 / 442 .
(2) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج1 / 457 .
(3) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج1 / 563 .
(4) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج1/ 313 .

1- مخالفته إياه أنه أجاز تقديم " قائمًا " على " زيد " في جملة " قائمًا كان زيد " ، على أن يكون " قائمًا " خبر " كان " ، و"زيد" مرفوع به واسم " كان" ضمير الأمر والشأن ولا يثنى " قائمًا " لرفعه الظاهر .
وهذا عند ابن عصفور باطل ، لأن ضمير الأمر والشأن لا يفسر إلا بجملة والاسم الرافع للظاهر هنا ليس بجملة[1] .

2- ويوافقه في موضع آخر ، فيستند إلى ما حكاه مع قلته ، ولا يرفضه ، من ذلك ".... وحكى الكسائي : يزيل ، في مضارع " زال " فتقول : " ما يزيل زيد يفعل كذا " ، وهو قليل جدًا " [2] .

3- ووافقه في موضع آخر في باب حروف الخفض ، وعند حديثه عن معاني " على " إذ يقول :" ... وزعم بعض النحويين أنها تكون بمعنى " عن " واستدل على ذلك بقوله:

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بنو تَميمٍ  لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَني رِضاها [3] [الوافر]

معناه عندهم : رضيت عني .
وهذا عندنا إنما جاز لأن الرضى عَطْفٌ على المرضي عنه ، فكأنه قال : عطفت علي . وقد يتخرج ذلك على ما خرجه الكسائي من أن الرضى ضد السخط فأجري لذلك مجراه لأن الشيء يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره ...."[4] .

3- و يوافق ابن عصفور أيضًا ابن جني وهو كوفي المذهب ، في أن القول يجري مجرى الظن عملاً ومعنى ، وعد هذا الرأي صحيحًا [5] .

4- وقد وافق الكوفيين في مصطلحهم ، فقد أسموا الفعل المبني للمجهول باسم " ما لم يسم فاعله "[6] .

.....

(1) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج1 / 379 .
(2) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج1 / 369 .
(3) البيت للقحيف العقيلي في خزانة الأدب 132/10 ، 133 ؛ ولسان العرب في (رضي ) ؛ و بلا نسبة في الأشباه والنظائر 118/2 ؛ والإنصاف 630/2 ؛ والخصائص 311/2 ،389 ؛ ولسان العرب في (يا) ؛ وهمع الهوامع 28/2 .
والشاهد فيه قوله : "رضيت عليَّ " حيث جاءت " على " بمعنى " عن " .
(4) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج1 / 531 وما بعدها .
(5) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج471/1.
(6) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج561/1.

وهكذا كان موقف ابن عصفور من المدرسة الكوفية وعلمائها ، فقد مال في أكثر الأحيان إلى مخالفتها ، ورفض آراء علمائها ، وقليلاً جدًا ما كان يأخذ بمذهبها وقواعد علمائها التي وضعوها لنحوهم .

### 3.1.5 المدرسة البغدادية :

#### 1.3.1.5 نشأتها وأشهر أعلامها :

##### 1.1.3.1.5 نشأتها :

نشأت المدرسة البغدادية على أيدي الخالطين بين المذهبين البصري والكوفي في بغداد ، فقد اجتمع البصريون والكوفيون في بغداد وصار لكل منهما مؤيدوه ومناهضوه ، فكان بين أولئك من يأخذ من كل مذهب ما يراه صوابًا ، وكان أساس هذا الاختيار المفاضلة وإيثار المختار منهما ، فأمعنوا في هذا الاختيار ، فاصطفوا مسائل ذات بال مزيجا من المذهبين ، كما اهتدوا إلى قواعد أخرى من تلقاء أنفسهم لا تمت بصلة إلى المذهبين تولدت لهم من اجتهادهم قياسًا وسماعًا [1] .

وعلى ذلك ، فمسائل هذه المدرسة إما كوفية أو بصرية أو مبتكرة ، بيد أن مسائل المذهب الكوفي المختارة ، كانت أكثر في أول تكوين المذهب الجديد من البصرية ، لأن الكوفيين كانوا قد غلبوا على أمرهم ، ولم يلبث ذلك أن تغير بعد حين ، فبعد موت العصبية وانقراض المتأثرين بها رجعوا إلى تقدير المذهب البصري والتنديد بالكوفي والحط من حججه ، فابن الشجري يقول في أماليه ( المجلس السادس ) عند القضاء في مناظرة بين الكسائي والأصمعي :" ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من الحقيقة " فهذا حكم يعطينا صورة صادقة عن عزوف المتأخرين عن المذهب الكوفي [2].

##### 2.1.3.1.5 أشهر أعلامها :

تداخل أعلام هذه المدرسة بأعلام المدرستين البصرية والكوفية ؛ وذلك لأن علماء هاتين المدرستين قد سكنوا بغداد في أوج ازدهارهما ، وعلماء بغداد ما هم إلا مجموعة من أبناء هذه المدينة ، الذين تتلمذوا على علماء هاتين المدرستين ، وتأثروا بعلمهم ، فكانوا لسان حال من تتلمذوا عليه منهم ، ولذلك صعب الفصل والتمييز بين من ينتسبون إلى المدرسة البصرية أو إلى المدرسة الكوفية ، أو إلى هذه المدرسة الجديدة ، وهي المدرسة البغدادية ، حتى إن كثيرًا من الأدباء ينفي وجود

.....

(1) انظر : محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص 111 ، وما بعدها .

(2) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص 112 .

مدارس نحوية أخرى غير المدرستين الكبريين البصرية والكوفية .

ولكن بعض الأدباء حاول أن يصنف العلماء البغداديين ويميزهم من غيرهم ، وكان منهم شوقي ضيف الذي ذكرهم على النحو الآتي :
ابن كيسان [1] ، والزجاجي [2] ، أبو علي الفارسي [3] ، ابن جني [4] ، وغيرهم كثير.

### 2.3.1.5 المذهب البغدادي :

وكما أسلفنا فإن علماء بغداد كانوا يأخذون من كلا المذهبين ، البصري والكوفي ، ما يرونه مناسبا ، أو يتخذون لهم رأيا مغايرا ، يرونه صوابا ، وكان هذا ديدنهم في البداية ، ثم نزعوا في آرائهم نزعة بصرية قوية ، فساد اتجاههم إلى الانتخاب من آراء المدرستين ، مع ميل بصري واضح [5] .

.....

(1) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، وسلكه بروكلمان وبعض كتاب التراجم في المدرسة البصرية فقد توفي سنة 299 للهجرة ، وكان قد أخذ عن المبرد وثعلب وأتقن مذهبي البصريين والكوفيين في النحو ، وكان أبو بكر بن مجاهد إمام القراء في عصره يقول هو أنحى من ثعلب والمبرد .
(انظر : معجم الأدباء 137/17 ، وإنباه الرواة 57/3 ؛ وشذرات الذهب 232/2 ، وبغية الوعاة ، ج1 /ص18) .

(2) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، من أهل الصيمره الواقعة بين ديار الجبل وديار خوزستان ، نشأ ينهاوند جنوبي همذان ، وانتقل إلى بغداد ينهل من حلقات العلماء ، ولزم الزجاج البصري وقرأ عليه النحو ، ومنه لزمه لقب الزجاجي ، ورحل إلى الشام فأقام بحلب مدة ، ثم تركها إلى دمشق واتخذها دار مقام له ، وأكب على تصانيفه منها وإملاءاته للطلاب ، مات في طبرية ، سنة 337 للهجرة ، وقيل سنة 340
( انظر:إنباه الرواة 160/2 ، وشذرات الذهب 357/2 ؛ وابن خلكان 389/1 ، والنجوم الزاهرة 302/3 ، وبغية الوعاة ، ج2/ص77 ) .

(3) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبا ، أما أمه فعربية سدوسية ، من سدوس شيبان ، ولد لها "بفسا" من أرض فارس بالقرب من شيراز حوالي سنة 288 للهجرة ، وكان فطنًا ذكيًا ، فأكب على التعلم منذ نعومة أظفاره ، وما تقبل سنة 307 حتى يرحل إلى بغداد ، ويعكف على حلقات البصريين مثل ابن السراج والأخفش الصغير والزجاج وابن دريد ونفطويه مبرمان ... ( انظر : الفهرست ص64 ؛ وإنباه الرواة 308/1 ؛ ومعجم البلدان 376/6 ؛ وشذرات الذهب 88/3 ، والنجوم الزاهرة 151/4 ، والمزهر (طبعة الحلبي ) 487/2 ، 606 ، وبغية الوعاة ، ج1 /ص496 – 498 ) .

(4) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، كان أبوه مولى روميًا ، وربما كان اسمه جني تعريبًا لكلمة Gennaius اليونانية ، وقد ولد له ابنه عثمان حوالي سنة 320 للهجرة ، ويبدو أنه رأى فيه مخايل ذكاء فدفعه إلى التعلم ، ولم يلبث أن فتح عنايته لعلوم اللغة ، صنف ابن جني العديد من المصنفات بلغت نحو الخمسين ، وظل يوالي التصنيف والتأليف حتى توفي سنة 392 للهجرة .
( انظر : يتيمة الدهر 89/1 ؛ ومعجم الأدباء 81/12 ، وإنباه الرواة 335/2 ؛ وابن خلكان 313/1 ، وشذرات الذهب 140/3 ؛ وبغية الوعاة ، ج2 /ص132 ) .

(5) انظر : شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص276 وما بعدها .

### 3.3.1.5 موقف ابن عصفور من المدرسة البغدادية :

وكما عرفنا ، فإن المدرسة البغدادية هي ثمرة من ثمار التنافس الذي وقع بين المدرستين ، البصرية والكوفية ، فوجد علماء بغداد الذين وضعوا لأنفسهم منهجًا خاصًا يقتضي منهم الأخذ بما يرونه صوابًا من آراء كلتا المدرستين . وقد كان لابن عصفور من هذه المدرسة وعلمائها ، مواقف معينة ، كما هو حاله مع مدرستي البصرة والكوفة ، إذ إنه كان يقبل بعض آرائها ، ويرفض بعضها الآخر ، وكان له منها مواقف متعددة ، من حيث ، المسائل والعلماء.

### 1.3.3.1.5 موقفه من المسائل :

1- ومن هذه المواقف مخالفته للبغداديين في زعمهم أن واحد " كلتا " هو " كلت" [1] .
2- ومنه أيضًا رفضه لزيادتهم الفعل " ماوَنِيَ " في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، لأنها بمعنى " ما زال " ، وقال بأن هذا لا يلزم لأن الفعل قد يكون بمعنى فعل آخر ، ولا يكون حكمه كحكمه [2].

3- ومن ذلك أيضًا قوله:" قال الأستاذ " : وزاد البغداديون في حروف العطف " ليس" ، واستدلوا على ذلك بقوله :

وإذا وُلِّيتَ قرضًا فاجْزِهِ  إنما يجزي الفتى ليس الجَمَلْ [3] [الرمل ]

فـ" الجمل" عنده معطوف على " الفتى " بـ"ليس" ، كأنه قال : لا الجمل ، وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون " الجمل " اسم " ليس " وخبره محذوف لفهم المعنى ، كأنه قال : ليس الجمل جازيًا ، وقد يجوز حذف خبر ليس في ضرورة الشعر [4].

4- ومن ذلك أيضًا قوله:" واشترط أهل بغداد في بدل النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول ، واستدلوا على ذلك بأنه لم يجيء شيء من بدل النكرة إلا كذلك ، كقوله تعالى :

.....

(1) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل،ج244/1 .
(2) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج1 / 360 .
(3) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص179 .والشاهد فيه قوله : "ليس الجمل " حيث وردت " ليس" حرف عطف بمعنى "لا " النافية .
(4) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج176/1 .

**{ كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ }** [1]... واشترطوا أيضًا فيها الوصف ، ووافقهم على هذا الشرط أهل الكوفة ، واستدلوا على ذلك بأن النكرة لا تفيد في البدل ، إلا أن تكون موصوفة ، .... وما ذهبوا إليه فاسد ، بل لا يشترط عندنا إلا أن يكون في البدل فائدة ،...[2].

**2.3.3.1.5 موقفه من العلماء منفردين :**

وكما خالف البغداديين عامة ، فإنه وقف أيضًا من أعلامهم مواقف مشابهة منها المخالفة ، ومنها الرفض ، فمن مخالفاته لعلماء البغداديين :

1- حكمه على مذهب الزجاجي بالفساد رغم أنه يشرح كتابه ، إذ يقول:" واتفق النحويون على العطف بها ( أي بـــ " لا " ) فيما عدا الماضي ، واختلفوا في العطف بها بعد الماضي في نحو قولك :" قام زيد لا عمرو " ، فمنهم من أجاز ذلك ، وهم جل النحويين ، ومنهم من منع ذلك ، وإليه ذهب أبو القاسم الزجاجي في " معاني الحروف " ، واستدل على ذلك بأن "لا " لا ينفى الماضي بها ، وإذا عطفت بها بعده كانت نافية له في المعنى ..... والذي يدل على فساد مذهبه أنه قد ينفى بها الماضي قليلاً ، نحو قوله تعالى **:{ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى }**[3] ، يريد فلم يصدق ولم يصل ، فإذا جاز أن تنفي بها الماضي في اللفظ ، فالأحرى أن تكون نافية له في المعنى "[4] .

2- ومن ذلك مخالفته لابن كيسان فيما علقه على مسألة رافع المبتدأ ، إذ رأى ابن عصفور أن رافع المبتدأ هو تعريته من العوامل اللفظية [5] ، فزعم ابن كيسان أن هذا المذهب له ما يفسده وهو أن يكون العامل موجودًا أضعف منه غير موجود ، لأن التعرية ترفع المبتدأ ، والعامل الذي وجدت التعرية نيابة عنه يعمل نصبًا أو خفضًا ، والأصل أن يكون عامل الرفع أقوى من عامل النصب والخفض ، فإن قدرت التعرية عن عامل رفع كان وجود العامل وعدمه سواء ، وإنما ينبغي أن يكون الشيء موجودًا أقوى منه معدومًا [6].

.....

(1) العلق : 15 .
(2) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج257/1 .
(3) القيامة : 31 .
(4) انظر: ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج197/1 .
(5) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج 341/1 .
(6) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج340/1 .

3- ويخالف أيضًا علي بن سليمان الأخفش الملقب بالأخفش الصغير ، وهو أيضًا بغدادي المذهب في زعمه أنه يجوز حذف حرف الجر إذا تعين موضع الحذف والمحذوف قياسًا على ما جاء من ذلك ، نحو :" بريت القلم السكين " يريد بالسكين ، لأنه قد تعين المحذوف وهو الباء وموضع الحذف وهو السكين ، فإن اختل الشرطان أو أحدهما منع ..... وابن عصفور يرفض ذلك فيقول : والصحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك ، وإن وجد الشرطان فيه ، لقلة ما جاء من ذلك ، إذ لا يحفظ منه إلا الأفعال التي ذكرناها . ( يقصد الأفعال : " اختار" ، و" استغفر " و" سمَّى " ، و"كنى ") [1]. [2]

4- وخالف الفارسي أيضًا ومن أخذ بمذهبه في أن " ليس " حرف وليست فعل ، واستدل على ذلك بأنها لا مصدر لها ولا تتصرف ، وأنها ليست على أوزان الأفعال ، فيرد عليه ابن عصفور بأن رأيه لا حجة فيه ، أما كونها لا تتصرف وكونها لا مصدر لها ، فقد وجد من الأفعال ما هو مثلها ، نحو فعل التعجب ... "[3] .

5- وخالفه أيضًا في منعه أن تبنى " كان " وأخواتها للمفعول أي للمجهول ، فهو يجيز ذلك [4]. وقد خالفه في مواضع أخرى متعددة [5] ، ومع ذلك ، فإننا لا نعدم أن نجد من بين آرائه ما وافق الفارسي فيها [6] .

وكثيرًا ما كان يجمع ابن عصفور بين مدرستي الكوفة وبغداد في مخالفته لهما و من ذلك :

1- قوله:" فالاسم المجموع بالواو والنون لا يخلو من أن يكون صفة أو غير صفة ، فإن كان غير صفة اشترط فيه أربعة شروط : الذكورية ، والعلمية ، والعقل ، وخلوه من تاء التأنيث ، نحو : زيد وعمرو ، فإن نقص منه العلمية ، كرجل ، أو العقل كضمران وواشق[7] ، أو الذكورية ؛ كهند ، أو الخلو من تاء التأنيث كطلحة ، لم يجز جمعه بالواو والنون خلافًا لأهل الكوفة وبغداد في هذا الشرط الأخير ، فإنهم لا يشترطون الخلو من تاء التأنيث ... "[8].

.....

(1) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج279/1 .

(2) انظر ، المرجع السابق نفسه ،ج1 /285 .

(3) انظر : المرجع السابق نفسه،ج1 / 362 .

(4) انظر : المرجع السابق نفسه،ج563/1 .

(5) انظر : المرجع السابق نفسه،ج381/1 _383 .

(6) انظر : المرجع السابق نفسه، ج352/1 ، 459 ، 474 .

(7) ضمران وواشق : اسمان لكلبين .

( 8) انظر : المرجع السابق نفسه،ج83/1 .

2- ومن ذلك أيضًا " أن أهل الكوفة وبغداد يثنّون ألفاظ التوكيد المعنوي جميعها ، وابن عصفور يرفض ذلك ويبين أنه لا يجوز ذلك لا في المذكر ولا في المؤنث لاستغناء العرب عنه بكلا وكلتا ..."[1].

وبهذا ، اتضح لنا موقف ابن عصفور من المدرسة البغدادية وعلمائها ، إذ ظهر من خلال تتبعنا للمسائل السابقة أنه خالفهم في كثير منها ، واعترض على آراء كثير من علمائها ، وكان تأييده لهم من القلة بحيث لا يمكن أن يقال إنه يميل ولو ميلاً إلى المدرسة البغدادية ؛ مع أننا لاحظنا في آرائه ، نوعا من النزوع إلى احتذاء منهجهم ؛ وهو الأخذ بالرأي الصواب بغض النظر عن المدرسة التي قالته .

.....

(1) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج233/1 .

### 4.1.5 المدرسة الأندلسية :

#### 1.4.1.5 نشأتها وأشهر أعلامها :

##### 1.1.4.1.5 نشأتها :

يمكن تحديد نشوء المدرسة الأندلسية في النحو ، بظهور أول نحوي أندلسي بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي ، وهو جودي بن عثمان الموروري[1] الذي رحل إلى المشرق وتتلمذ للكسائي والفراء ، وهو أول من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين وأول من صنف به في النحو وما زال يدرسه لطلابه حتى توفي سنة 198 للهجرة [2].

وتكاثر القراء والمؤدبون في القرن الثالث الهجري ، وكانت عنايتهم منصبة على مؤلفات الكوفيين ونحوهم ، ولم تتوجه عنايتهم إلى كتب البصريين ونحوهم حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عندما جاء الأفشنيق [3] محمد بن موسى بن هاشم المتوفي سنة 307 الذي رحل إلى المشرق ولقى بمصر أبا جعفر الدينوري ، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية ، وأقرأه بقرطبة لطلابه ، ثم توجهت أنظار غيره من العلماء إلى الكتاب ، من أمثال أحمد بن يوسف بن حجاج [4] المتوفى سنة 336 وكان يضع دائمًا كتاب سيبويه بين يديه ، ولا يني عن مطالعته في حال فراغه وشغله وصحته وسقمه [5].

وقد وجد كتاب سيبويه عناية كبيرة لدى معظم نحاة الأندلس ، الذين درسوه وأقبلوا عليه إقبالاً كبيرًا ، ودرسوه لطلابهم .

هذه هي بدايات مدرسة الأندلس ، وتبعها جمع غير قليل من العلماء الذين بهم استوت مدرسة الأندلس علما من أعلام العربية وعلومها ، وقد أنجبت عددا من العلماء الذين حملوا لواء العربية وعلومها إلى الأجيال من بعدهم ، ومنهم على سبيل التمثيل لا الحصر :

.....

(1) انظر : معجم الأدباء 213/7 ، وإنباه الرواة ، 306/1 ، وبغية الوعاة ،ج1 /ص490 .

(2) انظر : شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص288 وما بعدها .

(3) انظر : ابن الفرضي 31/2 ، وإنباه الرواة 216/3 ، وبغية الوعاة ، 1/ص252 .

(4) انظر : السيوطي ، بغية الوعاة 401/1 .

(5) انظر : شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص289 .

### 2.1.4.1.5 أشهر أعلامها :

الأعلم الشنتمري [1] ، ابن السيد [2] ، ابن الباذش [3] ، ابن الطراوة [4] ، ابن خروف [5] ، الشلوبين [6] ، ابن مضاء [7] ، ابن عصفور [8] ، وغير أولئك كثير .

.....

(1) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري ، المعروف بالأعلم ، المتوفى سنة 476 للهجرة وهو أول نحوي أندلسي يتجه نحو كثرة التعليلات والنفوذ إلى آراء جديدة ، شأن البغداديين ، فقد كان لا يكتفي في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم مثل أن كل مبتدأ مرفوع ، بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم يوضح بها لماذا رفع المبتدأ ولم ينصب .
( انظر : نفح الطيب ، 471/2 ، ومعجم الأدباء 61/20 ، وابن خلكان 465/2 ، وبغية الوعاة ، 2 /ص356 ) .

(2) هو عبد الله بن محمد السيد البطليوس النحوي المتوفى سنة 521 ، كان يقرئ الطلاب في قرطبة ثم في بلنسية النحو ، وعني بكتاب الجمل للزجاجي ، فكتب كتابًا في اصطلاح الخلل الواقع فيه بسبب إيجازه الشديد ، وآخر في شرح أبياته ، وصنف في النحو كتابًا سماه " المسائل والأجوبة " .
( انظر : إنباه الرواة 141/2 ؛ وشذرات الذهب 64/4 ، وبغية الوعاة ، 2/ص55 – 56 ) .

(3) هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي المتوفى سنة 528 للهجرة ، كان ذا معرفة واسعة بعلم العربية ، وصنف شرحًا على كتب مختلفة للبصريين والبغداديين مثل كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد ، وأصول ابن السراج وجمل الزجاجي ، وإيضاح الفارسي .
( انظر : إنباه الرواة 227/2 ؛ ، وبغية الوعاة ،2 / ص142 ) .

(4) هو سليمان بن محمد بن الطراوة المتوفى سنة 528 للهجرة ، وهو نحوي مدينة المرية ، وتلميذ الأعلم الشنتمري ، وكان علمًا في العربية لعصره وتجول في مدن الأندلس معلمًا يقبل عليه الطلاب من كل فج ، ومن مصنفاته في النحو المقدمات على كتاب سيبويه ، ويبدو أنه كان يقابله كثيرًا على كتب الكوفيين والبغداديين منحازًا إليهما ، أو بعبارة أدق متوسعًا في الاختيار من آرائهما .
( انظر :المغرب 208/2 ، وبغية الوعاة ، 1 /ص602 ) .

(5) هو علي بن يوسف بن خروف القرطبي المتوفى سنة 609 للهجرة ، كان إمامًا في العربية ، أخذ النحو عن ابن طاهر ، وأقرأه في موطنه ، ورحل عنه إلى المغرب ، وأخذ يطوف في البلدان العربية حتى ألقى عصاه بحلب ، واشتهر بمناظراته في العربية مع السهيلي ، وبشرحه لكتاب سيبويه ، وكتاب الجمل للزجاجي ، وله اختيارات كثيرة وخاصة من مذاهب البصريين .
( انظر : معجم الأدباء 275/15 ، وابن خلكان وفوات الوفيات 79/2 ، والمغرب 136/1 ، وبغية الوعاة ،2 /ص203 – 204 ) .

(6) هو عمر بن محمد المكنى بأبي علي المتوفى سنة 645 للهجرة ، تلميذ السهيلي والجزولي ، كان إمام عصره في العربية غير مدافع ، أقرأ نحو ستين سنة ،وبرع في تلاميذه جلة من النحاة ، وله تعليق على كتاب سيبويه وشرحان على الجزولية ومصنف في النحو سماه التوطئة ، وهو مثل أسلافه تارة يقف مع سيبويه والبصريين وتارة يقف مع النحاة الآخرين من موطنه وغير موطنه .
( انظر : المغرب 129/2 ؛ وإنباه الرواة 332/2 ؛ وابن خلكان 382/1 ؛ وشذرات الذهب 232/5 ؛ وبغية الوعاة ،2 /ص224 – 225 )
(7) هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي المتوفى سنة 592 للهجرة ، أخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه ، وكان حجة في الفقه الظاهري والحديث النبوي ، فرفض القياس وما يتصل به من علل ويكتفي بالظاهر من القرآن والحديث ، من تصانيفه " المشرق في النحو " و" تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان " وكتاب " الرد على النحاة " وهو وحده الذي بقي من آثاره ، وفيه يهاجم نظرية العامل التي عقدت النحو وأكثرت فيه من التقديرات والمباحث التي لا طائل وراءها في رأيه .
( انظر : بغية الوعاة ، 1 /ص323 ) .
(8) انظر : مصادر ترجمته في الفصل الأول من هذا البحث .

### 2.1.4.1.5 موقف ابن عصفور من المدرسة الأندلسية :

وابن عصفور هو أحد أعلام المدرسة الأندلسية ، تتلمذ على علمائها ، وصار واحدًا منهم ، يقصده طلاب العلم لينهلوا من علمه ، وقد عرفنا أن مذهب الأندلسيين كمذهب البغداديين ، وهو الأخذ من مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة بما يرونه صوابًا من كل منهما .

ولكن من تتبعنا لآراء ابن عصفور النحوية ، لم نجده يصرح بأنه ينتمي إلى هذه المدرسة ، ولم نجد في آرائه ميلاً تجاه علمائها ، فالذي وجدناه من ذلك قليل جدًا بالقياس إلى ما أخذه من المدارس السابقة وخاصة البصرية ، والكوفية ، ومن هذا القليل الذي وجدناه ، عدد من المخالفات التي خالف بها أهل الأندلس وعلماءهم .

1- ومن ذلك أنه خالفهم في زعمهم عدم جواز الخفض بـــ "حتى" أو العطف بها ، حتى يكون الفعل الواقع بعدها كاملا في ضمير الاسم الذي قبلها، نحو قولك:" ضربت القوم حتى زيد ضربتهم..."[1]

ولكن ابن عصفور يرد ذلك ويقول : " والصحيح أنه لا يشترط أن يكون الضمير عائدًا على ما قبل " حتى " ، بل قد يجوز أن يكون عائدًا على الاسم الذي بعد " حتى " ، لأنك إذا قلت : " ضربت القوم حتى زيدٍ " وخفضت ، كان زيدٌ داخلا مع القوم في الضرب ؛ لأن ما بعد "حتى" داخل فيما قبلها ، فكأنك قلت :" ضربت القوم وزيدًا " ، فإذا قلت بعد ذلك : ضربته ، كان تأكيدًا من طريق المعنى "[2].

2- ونجده في مواضع أخرى يخالف علماء الأندلس بأسمائهم نحو مخالفته لابن الطراوة في أكثر من موضع ، منها : " وزعم أبو الحسن بن الطراوة أن " كأن " تكون بمعنى" ظننت "، واستدل على ذلك بأنك تقول :" كأن زيدًا قائم " ، والقائم هو زيد والشيء لا يشبَّه بنفسه ، فالجواب عن ذلك : إن الشيء قد يشبَّه في حال ما بنفسه في حال أخرى ، فتكون إذ قلت :" كأن زيدًا قائم " ، مشبهًا لزيدٍ غير قائم به قائمًا ، أو يكون قائمًا غير زيد ويكون في الكلام حذف كأنك قلت : كأن هيئة زيد قائم "[3].

.....

(1) انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج1 / 542 .

(2) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج1 / 543 .

(3) انظر : المرجع السابق نفسه ،ج453/1 .

3- وفي موضع آخر يقول : وعند حديثه عن اجتماع اسمين بعد الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر وهي كان وأخواتها ، يقول: وزعم ابن الطراوة أن الذي تريد إثباته تجعله الخبر والذي لا تريد إثباته تجعله الاسم ، فعلى هذا تقول : " كانت عقوبتك عزلتك" ، إذا كنت قد عزلت ولم تعاقب ، و" كانت عزلتك عقوبتك " ، إذا كنت قد عوقبت ولم تعزل ... [1] .

فيقول ابن عصفور :" وهذا الذي قاله لا يتصور إلا حيث يكون الخبر عين المبتدأ ، بل منزل منزلته وقائم مقامه ، وذلك نحو :" كان زيد زهيرًا " ، إذا أردت تشبيه زيد بزهير فيما مضى ، فإن أردت عكس هذا قلت : " كان زهير زيدًا "[2] .

4- وقد خالفه في مواضع أخرى [3] . وخالف غيره من علماء الأندلس كابن خروف [4] .

هذا شأن ابن عصفور مع مدرسة الأندلس ، إذ رأيناه لا يميل إلى الأخذ من قواعدها النحوية ، ولعل ذلك مردُّه إلى أن معظم آراء هذه المدرسة مستقاة من آراء المدرستين النحويتين البصرية والكوفية ، وآراؤها التي انفردت بها قليلة .

ونجد ابن عصفور يخالف أشخاصًا لا ينتمون لأي من المدارس النحوية السابقة ، بل ربما ليس لهم صلة بالنحو مطلقًا منهم سيف الدولة الذي خالفه في ما حكاه من أنه يجوز أن يكون :" إني أحمد الله " ، معمولاً لقول مضمر يدل عليه ما تقدم ، كأنه قال : أول ما أقول قولي إني أحمد الله ، وأضمر " قولي " ، وهذا فاسد ، لأن المصدر من قبيل الموصلات ، وإضمار الموصول وإبقاء صلته لا يجوز إلا في الشعر ... [5]

.....

(1) ابن عصفور ، شرح الجمل ،ج384/1 .
(2) انظر : المرجع السابق نفسه،ج1 / 386 .
(3) انظر :المرجع السابق نفسه ،ج1 / 374 .
(4) انظر : المرجع السابق نفسه ، ج471/1 .
(5) انظر: المرجع السابق نفسه ،ج1 / 474 .

### 5.1.5 مذهبه :

وبعد هذه الجولة في فضاءات مدارس النحو العربي ، يمكننا أن نستنتج أن ابن عصفور بصري المذهب ، شديد التعصب للمدرسة البصرية وإمامها سيبويه ، فقد استطعنا أن نتبين ذلك من كثرة ما اعتمد عليه من أحكام وقواعد مستقاة من المذهب البصري ، وإن بدت لنا محاولات لإخفاء هذا الميل ، و مع ذلك فإننا لا نعدم وجود قبول لبعض آراء المدارس الأخرى في كتبه .

## 2.5 أثره على الخالفين :

### 1.2.5 مكانة مؤلفاته عند العلماء .

عرفنا في الفصل الأول من هذه الدراسة أن ابن عصفور قد ألف ما يقرب من العشرين مؤلفًا ، في النحو والصرف والأدب وغيرها ، وقد كانت مؤلفاته كلها محط اهتمام العلماء وطلبة العلم ، وإلى ذلك أشار العديد ممن ترجموا له ، ومنهم :

الغبريني إذ يقول :" وتآليف أبي الحسن رحمه الله في العربية هي من أحسن التصانيف ومن أجل الموضوعات والتآليف "[1] .

والعماد الحنبلي إذ يقول :" وصنف الممتع في التصريف ، كان أبو حيان لا يفارقه ،... "[2].
ومنهم أيضًا بروكلمان الذي يقول عن الممتع في الصرف :" كان أبو حيان معجبًا به إلى درجة أنه كان لا يفارقه ،... "[3] .

وشوقي ضيف في حديثه عن أبي حيان الذي يقول :" خير الكتب النحوية المتقدمة كتاب سيبويه ، وأحسن ما وضعه المتأخرون كتاب التسهيل لابن مالك وكتاب الممتع في التصريف لابن عصفور ،... وكان يعنى في دروسه بكتب النحاة الثلاثة السالفين ، ويتضح ذلك بما أملاه عليها من شروح وفي مقدمتها كتاب سيبويه ،وكتاب الممتع في التصريف ،وكتاب المقرب في النحو لابن عصفور" [4].

لقد عرفنا أن ابن عصفور قد ألف عددًا من الكتب في مجال النحو ، وهذه المؤلفات قد وجدت شهرة وصيتًا كبيرين ، والذي وصلنا منها ، كتابان فقط هما : المقرب ، وشرح الجمل ، وسوف نتتبع عناية العلماء واهتمامهم بهذين المؤلفين وقيمتهما لدى علماء النحو والعربية .

.....

(1) الغبريني ، عنوان الدراية ، ص318 .
(2) الحنبلي ، شذرات الذهب ، 331/5 .
(3) بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ، 5_364/6 .
(4) شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص320 .

**1.1.2.5 المقرب :**

يعد كتاب المقرب ــ رغم صغر حجمه ــ من أغزر كتب النحو علمًا ؛ فقد جمع فيه مؤلفه أبواب النحو والتصريف في أسلوب موجز وعبارة واضحة ، والمقرب هو أشهر كتب ابن عصفور ، فقد شاع ذكره في المشرق والمغرب ، وتلقاه أهل الأندلس بالترحاب . يقول فيه ابن سعيد المدلجي ، وهو أحد تلاميذ ابن عصفور:"...وقد أتيت له من إفريقية بكتاب المقرب في النحو ، فتلقي باليمين من كل جهة ، وطار بجناح الاغتباط " [1].

وأبو عبد الله المراكشي يقول عنه :" ومقربه في النحو شاهد بذكره للعربية ، وإشرافه على مشهورها وشاذها " [2]. والغبريني إذ يقول :" له " المقرب " وهو كتاب بارع ،..." [3] .

ولشدة عناية العلماء به ، قام بعضهم بوضع اختصار له ، نحو ما فعل أبو حيان [4] ، وسماه " تقريب المقرب " ، وقدم له بما يلي :"... وقد جمعت في هذه الأوراق من كتاب المقرب نفائسه ، وجلوت للخطاب عرائسه ، وجردته أحكامًا مختصرة اللفظ ، ميسرة للحفظ ، قريبة المنال ، عارية من التعليل والمثال ، تغني البادي ، وتذكر الشادي ،... " [5] .

ولما رأى أبو حيان بعد ذلك أن مختصره يشوبه بعض الغموض ، الذي يحول بين المبتدئين والفهم الصحيح لمسائله ، عمد إلى شرحه في كتاب سماه " التدريب في تمثيل التقريب " [6].

وقد كان ابن عصفور نفسه ، قد قام بشرح مقربه ، ولكنه لم يكمله ، وكان قبل ذلك قد وضع كتابًا آخر ، سماه " مثل المقرب " ؛ ليجمع فيه من الأمثلة التي كان قد تركها في المقرب خشية الإطالة ، والتي لو وجدت لزادت معانيه وضوحًا وبيانًا ، وهذا ما لمسه ابن عصفور ، وهو أن بعض مسائل " المقرب " يشوبها بعض الغموض ، كما صرح بذلك في مقدمة " المثل " إذ يقول :"... فإنني لما سلكت في كتابي " المقرب " مسلك الاختصار ، فتركت كثيرًا من تمثيل مسائله خوف الإكثار ، فلحق بعض ألفاظه بسبب ذلك إيهام ،واستعجم المعنى المراد به بعض استعجام ؛ فأشار من مناقبه

.....

(1) المقري ، نفح الطيب ، 184/3 .

(2) الذيل والتكملة ، 414/5 ، نقلاً عن قباوة ، ابن عصفور والتصريف ، ص71 .

(3) الغبريني ، عنوان الدراية ، ص318 .

(4) انظر : الزركلي ، الأعلام ، 7/ 152 .

(5) أبو حيان ، تقريب المقرب ، ص39 .

(6) انظر : قباوة ، ابن عصفور والتصريف ، ص69 .

أعلى من أن يسمو إليها المدح والصفة ،... إلى وضع تأليف نستوفي فيه مثله ليتبين بذلك مشكله ، فوضعت في ذلك جزءًا خفيفاً ، شرحت فيه تلك المسائل المشكلة ، واستوعبت مثلها المهملة ، فاتضح بذلك استعجامها وانفرج انغلاقها واستبهامها ، ..."[1].

وقد قام بشرح المقرب غير واحد من العلماء ، أمثال : أحمد بن عثمان [2] ابن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان المارديني الأصل ، المعروف بابن التركماني الحنفي القاضي تاج الدين ، ومحمد بن إبراهيم[3] بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي ، النحوي ، شيخ الديار المصرية في علم اللسان [4] .

ولكثرة إعجاب بعض النحاة بهذا الكتاب ومؤلفه ، فقد امتدحه أبو عمرو عثمان بن سعد بن عبد الرحمن ، المعروف بابن تولو القرشي [5] المتوفى سنة 685 هـ بهذه المقطعة ، وهي برواية أبي حيان :

أبا حسن قرَّبت للناسِ ما نَأى  مِنَ النَّحْوِ جِدًّا بالكتابِ المقرَّب
دللت على أسرار يفصح ما  خصصت به من كل لفظ مهذَّب
يمينًا لقد أطلعته شمسَ حِكْمَةٍ  أنرتَ بها ما بين شرق ومغرب
به علموا عِلْمَ الكتابِ حَقيقةً  وكان مجازًا عِلْمُهُمْ بالمُغَيَّبِ
فَحَيّاكَ مَنْ أحيى بِكَ العِلْمَ بعدما  أَحْيَتْ بأقوامٍ عَنِ الفَهْمِ غُيَّبِ [6] [ الطويل ]

ولشدة العناية بالمقرب في عصرنا الحاضر ،فقد حقق الكتاب مرتين ، المرة الأولى بتحقيق عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، ونشر عام 1971 م ، والمرة الثانية بتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، وقد أضافا إليه كتاب " مثل المقرب " بتحقيق جديد أيضًا ، إذ كان قد حقق هو الآخر مرتين قبل ذلك ، فقد حققه عبد الرحمن ابن محمد العمّار أولاً ، ثم حققه أحمد حسن كحيل بعد ذلك .

.....

(1) ابن عصفور ، المقرب ومعه مثل المقرب ، ص65 .
(2) انظر : بغية الوعاة 334/1 ، الدرر الكامنة 198/1 ، الأعلام 167/1 ، كشف الظنون 1805/2 .
(3) انظر : بغية الوعاة 14/1 ؛ فوات الوفيات 172/2 ؛ الأعلام 297/5 ؛ كشف الظنون 1805/2 .
(4) انظر : ابن عصفور ، المقرب ومعه مثل المقرب ، مقدمة التحقيق ، ص 48 .
(5)انظر : العبر 354/5 ؛ النجوم الزاهرة 369/7 .
(6) ابن عصفور ، مقدمة المقرب ، بخط ابن مكتوم ، نقلاً عن المقرب ( تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وزميله ) ، ص 20 .

وممن شرحه في العصر الحديث علي محمد فاخر باسم " شرح المقرب لابن عصفور " ، ونشره في القاهرة سنة 1990م ، ويعمل خيري عبد الراضي عبد اللطيف في تحقيق القسم الأول من شرح ابن النحاس[1].

ولما نال ابن عصفور ومقربه من الشهرة والانتشار ، فقد جعل ذلك الكثير من العلماء ينقلون منه بعض آرائه وقواعده ، منهم : أبو حيان في مؤلفاته ، مثل : تذكرة النحاة وارتشاف الضرب وغيرهما ، ومنهم ابن مالك ، وابن هشام ، والسيوطي ، ومما نقل عنه[2] : يقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية :" من النحويين من يرى بقاء عمل ما إذا تقدم خبرها ، وكان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور " [3].

وفي شرح التسهيل لابن مالك أيضًا ، قوله:" وأطلق ابن عصفور القول في تثنية ذو وذوات وجمعهما ، وأظن حامله على ذلك قولهم : ذات وذوات ، بمعنى التي واللاتي" [4] .

وفي ارتشاف الضرب لأبي حيان يقول في حديثه عن اسم الفاعل عند إضافته :" وإن كان مقروناً بـــ" أل " وهو مثنى أو مجموع بـــ "واو ونون " ، فقال ابن عصفور : يجوز في البدل من المضاف إليه والمعطوف الخفض على اللفظ والنصب على الموضع ، تقول : هذان الضاربا زيد أخيك وعمرو " بالوجهين " [5].

هذا وسوف نأتي إن شاء الله تعالى ــ على الكثير من هذه الاقتباسات ، وتلك التأثيرات للمقرب ومؤلفه على العلماء في الجزء الأخير من هذه الدراسة .

**الانتقادات على المقرب :**

وكما وجد من بين العلماء من يعجب بالمقرب ويمدحه ، ويثني على مؤلفه ، فقد وجد منهم أيضا من يتحامل على ابن عصفور وينتقد مقربه ويشنع عليه بالأقوال ، ومن هؤلاء من حاول اتهام ابن عصفور بسرقة حدوده وقواعده من الجزولية ، فقد ذكر ابن شاكر الكتبي : " ويقال إن حدوده كلها مأخوذة من الجزولية " [6] .

.....

(1) ابن عصفور ، الممتع الكبير في التصريف ، مقدمة التحقيق ، ص 11 .

(2) انظر : ابن عصفور ، المقرب (تحقيق :عادل عبد الموجود وزميله )، ص 43 .

(3) الشافية ، 432/1 ؛ نقلا عن مقدمة المقرب ومعه مثل المقرب .

(4) شرح التسهيل ، 223/1 ؛ نقلا عن مقدمة المقرب ومعه مثل المقرب .

(5) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، 188/3 .

( 6) الكتبي ، فوات الوفيات ، 110/3 .

وممن انتقده أيضًا : إبراهيم بن أحمد [1] بن محمد الجزري الأنصاري ، الخزرجي ، أبو إسحاق ، أحد علماء الأندلس ، فقد ألف كتابًا سماه " المنهج المعرب في الرد على المقرب " ، ويحاول من خلاله النيل من علم ابن عصفور الذي ضمنه " المقرب " .

ومنهم ابن الحاج [2] ، أحمد بن محمد بن أحمد ، الأزدي ، الإشبيلي ، أبو العباس ، أحد علماء العربية في الأندلس ، فقد كان متحاملاً على ابن عصفور ، حتى أنه قال :" إذا مت فعل أبو الحسن بن عصفور في كتاب سيبويه ما أراد ، فإنه لا يجد من يرد عليه "[3]. ورد على ابن عصفور بكتاب سماه " الإيرادات على المقرب " .

وابن الضائع [4] ، علي بن محمد بن علي بن يوسف ، الكتامي الإشبيلي ، أبو الحسن ، ألف كتبًا كثيرة في العربية ، منها :" ردود على ابن عصفور " .

ومن بين هؤلاء أيضًا حازم القرطاجني [5] ، حازم بن محمد بن حسن ، القرطبي ، الأنصاري ، أبو الحسن ، شيخ البلاغة والأدب ، له آثار في البلاغة والنحو ، منها: رده على المقرب الذي سماه " [6] شد الزنار على جحفلة الحمار " ، أو مهتد الزيار على جحفلة الحمار " [7] .

ومن هؤلاء أيضًا: بهاء الدين بن النحاس [8]، له إملاءات على المقرب تسمى" التعليقات " . وكذلك المالقي ، وأبو حيان وابن هشام .

وبعد هذا كله ، أرى أن المقرب كتاب نحوي فريد فيما احتواه من العلم ، متميز في التأليف والشرح ، ليس مطولا لدرجة الملل ، ولا قصيرا لدرجة الخلل ، إلا أنه قصر عن بعض الأمثلة الموضحة المبينة ، والتي استدركها ابن عصفور بعدما أدرك هو نفسه ذلك القصور ؛ في كتابه الذي أسماه " مثل المقرب" . وهذا ليس عيبا ؛ فالكمال لله وحده .
ومع هذا كله ، سيبقى الكتاب خالدا ومخلدا صاحبه ، إلى ما شاء الله .

.....

(1) انظر : السيوطي ، بغية الوعاة ، 406/1 .
(2) انظر : المرجع السابق نفسه ، 359/1
(3) المرجع السابق نفسه ، ص156.
(4) المرجع السابق نفسه ، 204/2 .
(5) ترجمة حازم القرطاجني (مصادرها )
(6) المقري ، نفح الطيب 148/4 .
(7) انظر : ابن عصفور ، المقرب ومعه مثل المقرب ، مقدمة التحقيق ص 41
(8) انظر : المرجع السابق نفسه ، والصفحة نفسها .

### 2.1.2.5 شرح الجمل :

الجمل: هو كتاب مختصر في قواعد النحو ، ألفه الزجاجي ، ونال شهرة مدوية في العصور الوسطى؛ إذ عكف عليه العلماء بالدرس والشرح حتى قالوا إن شروحه زادت عن المائة وعشرين شرحًا [1].

ومن بين الذين شرحوه ابن عصفور ، فقد قام بشرحه في ثلاثة مؤلفات ، هي: الشرح الكبير[2] ويسمى أيضًا " أحكام ابن عصفور " [3]. وهو شرح مسهب مفصل ، اختصره أبو حيان النحوي ، وقد قدَّم له بقوله : " لما اختصرت المقرب ، للأستاذ أبي الحسن ابن عصفور ، وسميته بالتقريب ، وأردفته بشرح لطيف وسمته بالتدريب ، واختصرت الممتع في التصريف في كتاب سميته المبدع ، رأيت أن أختصر كتابه المسمى عند الناس بالشرح الكبير . وكان قد حوى من الفن الغزير قواعد محررة ، وفوائد محبرة ، يستفيد منها البادي ، ويتذكر الشادي ، فاختصرته في غير تنبيه على ما فيه من النقود ، ولا خروج في اختصاره عن المقصود ، ...." [4] .

والشرح الأوسط ، وهو أقل من سابقه .

والشرح الأصغر . وهذان الشرحان غير موجودين .

والشرح الكبير ، الذي هو أكبر شرح لابن عصفور على كتاب " الجمل " ، قد قام بتحقيقه صاحب أبو جناح ، ونشر في بغداد سنة 1980 م[5].

والحقيقة ، فإن كتاب الجمل كتاب نحوي قيم يتكون من ثلاثة أجزاء ؛ إذ يتكون الجزء الأول من خمسمائة وأربع وثمانين صفحة ، كلها موضوعات نحوية ، ويتكون الجزء الثاني من خمسمائة وسبع وتسعين صفحة ، منها أربعمائة وست وعشرون صفحة في النحو ، والباقي في الصرف ، أما الجزء الثالث منه ، فهو يتكون من أربعمائة وإحدى وستين صفحة جلُّها في الصرف إلا بابا واحدا تحدث فيه عن المفاعيل ، وهي المفعول المطلق ، وتسمية المفعول ، واختلاف النحويين في الحال ، والمفعول من أجله ، والمفعول معه .

.....

(1) انظر : شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص252 .

(2) ابن عصفور ، المقرب ومعه مثل المقرب ، مقدمة التحقيق .

(3) انظر : حاجي خليفة ، كشف الظنون ، ص1910 ؛ وانظر : المقري ، نفح الطيب 184/3 .

(4) الموفور من شرح ابن عصفور ص2 ، وانظر : ص108 من كتاب أبي حيان النحوي ، نقلاً عن قباوة ، ابن عصفور والتصريف ، ص66 .

(5) انظر : ابن عصفور ، الممتع الكبير في التصريف ، ص11 .

أما عن المادة العلمية في الكتاب ، فهي بالتأكيد مادة قيمة ومتميزة ، فقد استفاض ابن عصفور في الشرح والتفصيل والتحليل لموضوعاتها ، وإيراد كل شواردها من علل وعوامل ، وخلافات ، وسماع وقياس وغير ذلك ، فهو لم يترك شاردة ولا واردة تتصل بالموضوع إلا ذكرها وبين رأيه فيها ، بأسلوبه المنطقي المتفرد .

ولا غرو بعد ذلك أن نجد كثيرا من العلماء عنوا بتحقيقه ، واهتموا به ، فبالإضافة إلى المحقق الأول السالف الذكر ، فبين يدي منه نسختان بتحقيقين مختلفين وهما : نسخة بتحقيق د. أنس بديوي ، الطبعة الأولى عام 1424هـ _ 2003 م .
ونسخة أخرى بتحقيق فواز الشعار ، الطبعة الأولى 1419هـ_1998م .
وهذه التحقيقات الكثيرة لمثل هذا الكتاب ما هي إلا دليل كبير على اهتمام العلماء والنحاة به على مر العصور .

**2.2.5 ظهور آرائه في مؤلفات العلماء :**

لقد تأثر بابن عصفور و بعلمه علماء كثيرون ، وعني بمؤلفاته خلق كثيرون ، ولأجل ذلك كان كل ما يرد في مؤلفاته من أحكام وقواعد ، تقابل بالعناية والاهتمام من قبل كل من يطلع عليها ، ومن بين العلماء الذين نهلوا من علم أبي الحسن ابن عصفور ابن هشام والسيوطي ، وأبو حيان وابن مالك والأشموني والبغدادي والمرادي والرضي وغيرهم كثير[1].

وسأقتصر في هذه الجزئية من الدراسة ، على ذكر مواطن التأثر لثلاثة من هؤلاء العلماء في مؤلفاتهم بابن عصفور ، وهم على التوالي :
ابن هشام في كتابه " المغني " .
والسيوطي في كتابيه " همع الهوامع " ، و" الأشباه والنظائر " .
وأبو حيان في كتابيه " تذكرة النحاة " و" ارتشاف الضرب " .

.....

(1) انظر : ابن عصفور ، المقرب ومعه مثل المقرب ، مقدمة التحقيق ص45-47 .

### 1.2.2.5 ظهور آرائه عند ابن هشام في كتابه " مغني اللبيب " :

والمتتبع لابن هشام في كتابه "مغني اللبيب " ، يجده كثير التأثر بابن عصفور، فقد نهل من أحكامه في مواضع عديدة من كتابه السابق ،إذ ورد ذكر ابن عصفور عنده في خمسين موضعا ، ومن هذه المواضع على سبيل المثال لا الحصر ، قوله: " وأجاز ابن عصفور الفصل بالنداء "[1] ، ويقصد الفصل بين " إذن " والفعل بعدها.

ومن ذلك أيضًا في حديثه عن " أن" المفتوحة المخففة ، وعند حديثه عن وقوعها بين"لو"وفعل القسم ، فيقول :"..... وفي مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم "[2]، ولكن ابن هشام يخالفه في ذلك بقوله : " ويبعده (أي هذا الرأي ) أن الأكثر تركها ، والحروف الرابطة ليست كذلك ".

ومنه أيضا ، عندما يتحدث عن "أل " ، يضع تنبيهًا ؛ ليبين أهمية هذا الكلام ، ثم يقول :" قال ابن عصفور : أجازوا في نحو " مررتُ بهذا الرجل " كون الرجل نعتًا وكونه بيانًا ، مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبين ، وفي النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت ، فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف ؟
وأجاب : بأنه إذا قدر بيانًا قدرت أل فيه لتعريف الحضور ، فهو يفيد الجنس بذاته ، والحضور بدخول أل ، والإشارة إنما تدل على الحضور دون الجنس ، وإذا قدر نعتًا قدرت أل فيه للعهد ، والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا ، فلا دلالة فيه على الحضور ، والإشارة تدل عليه ، فكانت أعرف . قال : وهذا معنى كلام سيبويه "[3].

وعند حديثه عن " إما " أهي عاطفة أم غير عاطفة في قوله :" جاءني إما زيد وإما عمرو " ؟ فيقول ابن هشام:" ونقل ابن عصفور الإجماع على أن إما الثانية غير عاطفة كالأولى ، قال : وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه ، وزعم بعضهم أن إما عطفت الاسم على الاسم ، والواو عطفت إما على إما ، وعطف الحرف على الحرف غريب ، ولا خلاف أن إما الأولى غير عاطفة ؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو " قام إما زيد وإما عمرو " وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو " رأيت إما زيدًا وإما عمرًا.

.....

(1) مغني اللبيب ، 1 / 29 . (2) المرجع السابق نفسه ، 42/1 . (3) المرجع السابق نفسه ، 62/1 .

وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى : **{ حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ }** [1]، فإن ما بعد الأولى بدل مما قبلها "[2].

ومن ذلك أيضًا قوله:" وانتصاب " غير " في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلا عندهم ، واختاره ابن عصفور ،..." [3].

وفي حديثه عن " قد " ومعانيها فيقول : ومن معانيها : تقريب الماضي من الحال ، تقول " قام زيد " فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد ، فإن قلت : قد قام " اختص بالقريب . وانبنى على إفادتها ذلك أحكام :

أحدها : أنها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس ؛ لأنهن للحال ،... .

الثاني : وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضي الواقع حالاً إما ظاهرة نحو:**{ قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا }** [4] أو مقدرة نحو:**{ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا،...}** [5]

الثالث : ذكره ابن عصفور ، وهو أن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريبًا من الحال جيء باللام وقد جميعًا ، نحو:**{ قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا }**[6] ، وإن كان بعيدًا جيء باللام وحدها " [7] .

ولكن ابن هشام يخالفه في ذلك فيقول : والظاهر في الآية عكس ما قال ؛ إذ المراد في الآية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين ، وذلك محكوم له به في الأزل ، وهو به مذ عقل [8].

وقد احتكم ابن هشام لرأي ابن عصفور في مسائل نحوية متعددة ، من ذلك : " قيل : يجوز النصب على الاشتغال في نحو : " خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو " مطلقًا ، وقيل : يمتنع مطلقًا ، وهو الظاهر ؛ لأن إذا الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية ، وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور : يجوز في نحو : " فإذا زيدٌ قد ضرب عمرو " ويمتنع بدون قد، ثم يقول ابن هشام : " ووجهه عندي أن التزام الاسمية مع إذا هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية ، فإذا اقترنت

.....

(1) سورة :مريم :75

(2) مغني اللبيب ،ج72/1 .

(3) المرجع السابق نفسه ، 180/1.

(4) سورة :البقرة :آية 246 .

(5) سورة : يوسف :آية 65 .

(6) سورة : يوسف :آية 91 .

(7) مغني اللبيب ،ج 195/1 .

(8) المرجع السابق نفسه ، 196/1 .

بقد حصل الفرق بذلك ، إذ لا تقترن الشرطية بها " [1].

ومن ذلك أيضًا:" وقال ابن عصفور : أجرت العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض ، وإن كان إيجابًا في المعنى ، فإذا قيل :" ألم أعطك درهمًا ؟ " قيل في تصديقه : نعم ، وفي تكذيبه ، بلى ، وذلك لأن المقرر قد يوافقك فيما تدعيه وقد يخالفك ، فإذا قال " نعم " لم يعلم هل أراد نعم لم تعطني على اللفظ أو نعم أعطيتني على المعنى ؛ فلذلك أجابوا على اللفظ ، ولم يلتفتوا إلى المعنى ، ... .

ويتحرر على هذا أنه لو أجيب **{ ألست بربكم }**[2] بنعم ، لم يكف في الإقرار ؛ لأن الله سبحانه وتعالى أوجب في الإقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المقرّ ؛ ولهذا لا يدخل في الإسلام بقوله " لا إله إلا الله " برفع إله ؛ لاحتماله لنفي الوحدة فقط ، ولعل ابن عباس رضي الله عنهما إنما قال إنهم لو قالوا نعم لم يكن إقرار كافيًا ، وجوز الشلوبين أن يكون مراده أنهم لو قالوا نعم جوابًا للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفرًا ؛ إذ الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظًا ، وفيه خطر ؛ لأن التفكير لا يكون بالاحتمال "[3].

وهكذا ، رأينا مدى تأثر ابن هشام بابن عصفور ، والتي ظهرت لنا من خلال تتبعنا لبعض المسائل النحوية التي تعرض لها ، والتي وافق فيها ابن عصفور أو خالفه فيها ، وعلى كل حال ، فقد شغل ابن عصفور وعلمه حيِّزا ليس بالقليل في كتاب " المغني " .

.....

(1) مغني اللبيب ،ج198/1 .

(2) الأعراف : 172 .

(2) مغني اللبيب ،ج401/2 .

### 2.2.2.5 ظهور آرائه عند السيوطي :

### 1.2.2.2.5 في كتابه " همع الهوامع " :

لقد اعتمد السيوطي في كتابه " همع الهوامع " كثيرًا على آراء ابن عصفور وأحكامه ، إذ ذكر ابن عصفور عنده في الجزء الأول من الكتاب ستًا وستين مرة ومثلها في الجزء الثاني ، وثماني وثلاثين مرة في جزئه الثالث .
ولعل هذا الاهتمام من السيوطي بآراء ابن عصفور أكبر دليل على مكانة ابن عصفور العظيمة عند العلماء .

ومن النقول التي أفاد منها السيوطي من آراء ابن عصفور ، ما جاء في حديثه عن حالات المضارع ، فيبين أنها أربع حالات:" أحدها : أن يترجح فيه الحال ،.... والثاني : أن يتعين فيه الحال ، ... ، والثالث : أن يتعين فيه الاستقبال ،... ، والرابع: أن ينصرف معناه إلى المضي ، وذلك إذا اقترن "بلم" أو " لما " .. قال ابن عصفور : أو صحب " لما " الجوابية نحو : لمَّا يقوم زيد قام عمرو "[1] .

وقد خالف السيوطي ابن عصفور في أن الأسماء قبل التركيب مبنية ، فالسيوطي يرى أنها لا مبنية ولا معربة ، فيقول : وقيل : إنه مبني ، واختاره ابن عصفور ، لأن الاختلاف ليس بعامل في المعرب في الكلام الذي هو فيه [2].

وينقل أيضًا منه بعض الشواهد الشعرية [3] .

ومن ذلك أيضًا قوله في باب التمييز :" وفي ناصب تمييز الجملة قولان : أصحهما ما فيها من فعل وشبهه لوجود ما أصل العمل له ، وعليه سيبويه والمازني ، والمبرد ، والزجاج ، والفارسي .
وصحح ابن عصفور أن العامل فيه ،نفس الجملة التي انتصبت عن تمامها ،لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه ، كما أن تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن تمامه" [4].

.....

(1) انظر : همع الهوامع ، 32/1 _36 .
(2) انظر : المرجع السابق نفسه ، 69/1 .
(3) انظر : المرجع السابق نفسه ، 81/1 .
(4) انظر : المرجع السابق نفسه ، 2 / 267 .
ومنه أيضًا قوله :" وجوز ابن عصفور والأبذيُّ حذفه – أي مجزوم " لا " الناهية – وإبقاءه

( لدليل ) ، نحو : اضرب زيدًا إن أساء وإلا فلا [1] .

ومنه قوله في (كذا) :"... ولا محل لكافها من الإعراب فلا تتعلق بشيء ،لأن التركيب أخرجها عن ذلك . ومن النحويين من حكم على موضع الكاف بالإعراب ،وجعلها اسمًا مبتدأ كـــ"مثل " .
وثالثها : هي (زائدة ) لازمة ، فرارًا من التركيب ، إذ لا معنى للتشبيه فيها ، وذا مجرورة بها ، كما في " كائن " سواء ، وقائل ذلك فيهما واحد ، وهو ابن عصفور " [2].

ومما عرض له السيوطي أيضًا من أحكام ابن عصفور قوله:" وفي الجمع بين التمييز وبين الفاعل الظاهر أقوال : أحدها : لا يجوز إذ لا إيهام يرفعه التمييز ، وعليه سيبويه والسيرافي وجماعة .
ثانيها : يجوز ، وعليه المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، واختاره ابن مالك . قال : ولا يمنع منه زوال الإبهام ؛ لأن التمييز قد يجاء به توكيدًا ...
وثالثها : وعليه ابن عصفور ، يجوز إن أفاد التمييز ما لم يفده الفاعل نحو : نعم الرجل رجلاً فارسًا [3] .

ومنه ، وعند حديثه عن اجتماع الواو مع " لكن " في جملة ، فإن ابن عصفور يقول: الواو زائدة لازمة والعطف بلكن [4].

ومن ذلك في باب أفعل التفضيل ، وفي حديثه عن صياغة اسم التفضيل والتعجب من فعل على وزن " أفعل " ، فقد أخذ برأي ابن عصفور فقال :" وصححه ابن عصفور : يجوز إن لم تكن الهمزة فيه للنقل ، ومن المسموع فيه : ما أتقنه ، وما أصوبه ، وما أخطأه ، وما أيسره ، وما أعدله ، وما أسنه . وإن كانت للنقل لم يجز ، وإن سمع فشاذ نحو : ما أأتاه للمعروف ، وما أعطاه للدراهم " [5].

هذا ما كان في كتاب همع الهوامع ، فقد ظهر لنا مدى تصدر آراء ابن عصفور في هذا الكتاب ، فقد كان حضوره فيه كبيرًا .

.....

(1) همع الهوامع ، 446/2 . ( 2) المرجع السابق نفسه، 2/ 504 .
(3) المرجع السابق نفسه، 23/3 .
(4) المرجع السابق نفسه ، 185/3 .
(5) المرجع السابق نفسه ، 278/3 .

**2.2.2.2.5 في كتابه " الأشباه والنظائر " :**

وفي هذا الكتاب أيضا ، كان لابن عصفور حضور كبير ، فقد ذُكر ابن عصفور في أربعة وخمسين موضعا من الكتاب ، متفرقة في أجزائه الأربعة ، ومما ظهر من أحكام ابن عصفور في هذا الكتاب ، ما قاله السيوطي في " اجتماع الأمثال " أنه مكروه ، ولذلك يحذف أحد هذه الأمثال ، كما أنه إذا اجتمعت نون رفع المضارع مع نون الوقاية فإن نون الرفع تحذف ؛ لاجتماع الأمثال ، كما حذفت نون الوقاية في نحو " أتحاجوني " كراهة اجتماعها مع نون الوقاية .
ثم يستشهد بكلام ابن عصفور فيقول:" قال ابن عصفور في (شرح الجمل) : والتزم الحذف هنا ولم يلتزم في "أتحاجوني" ؛ لأن اجتماعها مع النون الشديدة أثقل من اجتماعها مع نون الوقاية ، لأن النون الشديدة حرفان ونون الوقاية حرف ، وحكم النون الخفيفة حكم النون الثقيلة في التزام حذف علامة الإعراب معها لأنها في معناها ومخففة منها ، انتهى " [1].

ومن ذلك أيضًا في حديثه حول " الخلاف في علل البناء " ، فيقول :" قال ابن النحاس في ( التعليقة ) : في علل البناء خلاف ، فمذهب ابن السراج وأبي علي ومن تبعه أن علل البناء منحصرة في شبه الحرف أو تضمن معناه ، وعد الزمخشري والجزولي وابن معط وابن الحاجب وجماعة آخرون علل البناء خمسة ، هذان [2] ، والوقوع موقع المبني ، ومناسبة المبني ، والإضافة إلى المبني ، وزاد ابن عصفور سادسة وهي الخروج عن النظائر كـــ"أي" في أيهم أشد ، ووجه خروجها عن نظائرها حذف صدر صلتها من غير طول" [3] .
ويقول أيضًا :" وجعل ابن عصفور علة بناء المنادى وأسماء الأفعال واحدة وهي وقوعها موقع الفعل [4]. وقوله:" وكذلك جعل ابن عصفور الإضافة إلى مبني مطلقًا علة واحدة " [5] .

وتجده في باب " ظن وأخواتها " أيضًا يقول في بداية الحديث :" قال ابن عصفور لم يعلق من الأفعال إلا أفعال القلوب،وهي : ظننت وعلمت ونحوهما ، ولم يعلق من غير أفعال القلوب إلا انظر واسأل ، قالوا انظر من أبو زيد واسأل من أبو عمرو ، وكأن الذي سوغ ذلك فيهما كونهما سببين للعلم ، والعلم من أفعال القلوب ، فأجرى السبب مجرى المسبب " [6].

.....

(1) الأشباه والنظائر ، 25/1 .
(2) يقصد العلتين السابقتين .
(3) المرجع السابق نفسه ، 33/2 .
(4) المرجع السابق نفسه ، 34/2.
(5) المرجع السابق نفسه ، والصفحة نفسها .
(6) المرجع السابق نفسه ، 81/2 .

ومن ذلك أيضًا في حديثه عن " تقديم الفاعل وتأخير المفعول " ، قوله:" وقال ابن عصفور في (المقرب ) : ينقسم الفاعل بالنظر إلى تقديم المفعول عليه وحده وتأخيره عنه ثلاثة أقسام :

– قسم لا يجوز تقديم المفعول على الفاعل وحده ، وهو أن يكون الفاعل ضميرًا متصلاً ، أو لا يكون في الكلام شيء معين ، أو يكون الفاعل مضافًا إليه المصدر المقدر بأن والفعل ، أو بأن التي خبرها فعل ، أو اسم مشتق منه .

– وقسم يلزم فيه تقديمه عليه ، وهو أن يكون المفعول ضميرًا متصلاً والفاعل ظاهرًا أو يكون متصلاً بالفاعل ضمير يعود على المفعول ، أو على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون الفاعل ضميرًا عائدًا على ما اتصل بالمفعول أو يكون المفعول مضافًا إليه اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال أو المصدر المقدر بأن والفعل أو بأن التي خبرها فعل ، أو يكون الفاعل مقرونًا بإلا أو في معنى المقرون بها .

– وقسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وهو ما عدا ذلك "[1] .

وفي باب " النائب عن الفاعل " وعند حديثه عن " الأفعال التي تبنى للمفعول " يقول:" قال ابن عصفور في (المقرب) : الأفعال ثلاثة أقسام :

– قسم : لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق ، وهو الأفعال التي لا تتصرف ، نحو : نعم و بئس .

– وقسم فيه خلاف : وهو كان وأخواتها المتصرفة .

– وقسم : لا خلاف في جواز بنائه للمفعول هو ما بقي من الأفعال المتصرفة "[2] .

والملاحظ على السيوطي أنه يعمد إلى الأخذ عن ابن عصفور تقسيمات المسائل النحوية التي يتعرض لها ، وهذا يؤكد لنا ، قدرة ابن عصفور على التقسيم والتبويب التي شهد له بها النحاة .

ومن ذلك في " باب التعدي واللزوم " يقول السيوطي : " قال ابن عصفور في ( شرح الجمل ) : الأفعال بالنظر إلى التعدي وعدم التعدي ، تنقسم ثمانية أقسام ، وشرع يقدم لهذه الأقسام الثمانية متتابعة ، فيقول :

فعل لا يتعدى التعدي الاصطلاحي ، والمتعدي ينقسم سبعة أقسام :

– قسم يتعدى إلى واحد بنفسه وهو كل فعل يطلب مفعولاً به واحدًا على معنى حرف من حروف الجر ، نحو ضرب وأكرم .

– وقسم يتعدى إلى واحد بحرف الجر ، نحو :" مرَّ " و" سار " .

.....

(1) الأشباه والنظائر ، 84/2 .

( 2) المرجع السابق نفسه ، 86/2 .

– وقسم يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف الجر وهي أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها ، نحو : نصح وشكر وكال ووزن ، تقول : نصحت زيدًا ولزيد ، وشكرت زيدًا ولزيد .
– وقسم يتعدى إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر ، نحو : اختار ، واستغفر ، وأمر ، وسمَّى ، وكنى ، ودعا .
– وقسم يتعدى إلى مفعولين بنفسه وليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الأول منهما فاعلاً في المعنى ، نحو : أعطى وكسا .
– وقسم يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو ظننت وأخواتها .
– وقسم يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وهو : أعلم ، وأرى وأخواتها "[1].

ومنه أيضًا في باب " أقسام الأسماء بالنسبة إلى الوصف " ، فيقول :" وقال ابن عصفور في ( شرح الجمل ) : الأسماء تنقسم أربعة أقسام :
– قسم لا ينعت ولا ينعت به ، وهو اسم الشرط واسم الاستفهام والمضمر ، وكل اسم متوغل في البناء ، وهو ما ليس بمعرب في الأصل ، ما عدا الأسماء الموصولة ، وأسماء الإشارة .
– وقسم ينعت به ولا ينعت ، وهو ما لا يستعمل من الأسماء تابعًا ، نحو بسن ، وليطان ونائع من قولهم حسن وبسن وشيطان ليطان وجائع نائع ، وهي محفوظة لا يقاس عليهما .
– وقسم ينعت ولا ينعت به ، وهو : العلم ، وما كان من الأسماء ليس بمشتق ولا في حكمه نحو : ثوب ، وحائط ، وما أشبه ذلك .
– وقسم ينعت وينعت به ، وهو ما بقي من الأسماء " [2].

ويقول السيوطي أيضًا:" قال ابن عصفور في ( شرح الجمل ) : الظروف كلها مذكرة إلا قدام و وراء ، وهما شاذان "[3] .
وغير هذه المسائل الكثير الكثير [4] .

.....

(1) الأشباه والنظائر ، 91/2 .
(2) المرجع السابق نفسه ، 120/2.
(3) المرجع السابق نفسه، 2/ 97 .
(4) المرجع السابق نفسه ، 2/ 141 ، 218، 296 ، 74/3 ، 76 ، 77 ، 78 ، وغيرها .

### 3.2.2.5 ظهور آرائه عند أبي حيان :

#### 1.3.2.2.5 في كتابه " ارتشاف الضرب " :

وقد تردد ذكر ابن عصفور وآرائه كثيرًا في هذا الكتاب ، ولا غرابة في ذلك فابن عصفور هو أستاذ أبي حيان ، وقد تتلمذ على العديد من مؤلفاته كالممتع في التصريف ، والمقرب في النحو . وقد اعتمد أبو حيان في كتابه على آراء ابن عصفور في ثمانية وعشرين موضعا ، في جزئه الأول فقط ، ومما جاء من آرائه في هذا الكتاب قوله:" فأما قول الشاعر :"حنت نوار ولات هنا حنت" ، فقال ابن عصفور : لات تعمل في اسم الزمان نكرة ومعرفة و(هنَّا) تكون ظرف زمان ، وظرف مكان "[1].

ومنه في حديثه عن ضمير الفصل قوله :" وهو صيغة ضمير منفصل مرفوع ، ويسميه الفراء ، وأكثر الكوفيين عمادًا ، وبعض الكوفيين يسميه دعامة ، ويسميه المدنيون صفة ، وأكثر النحاة يذهب إلى أنه حرف وصححه ابن عصفور "[2].

وعند حديثه عن إعراب الحروف المقطعة في القرآن الكريم يقول:" ياسين وحاميم قال ابن عصفور : فالحكاية ، وقال الأستاذ أبو علي الحكاية وإعرابه إعراب مالا ينصرف ... "[3].

ويخالفه في بعض الآراء نحو قوله في مسألة " كأين " ، فيقول : وأخطأ ابن عصفور في قوله أنه يلزم تمييزها (من ) ،..." [4].

ومن ذلك أيضًا في تفصيل القول " دعى ماذا علمت سأتَّقيه " فيقول : " أي دعى الذي علمت " ، وزعم ابن عصفور أن هذا الاستعمال لا يصح ، وتأول البيت وخالف الناس قاطبة في فهم ذلك عن سيبويه ، ..." [5].

.....

(1) ارتشاف الضرب ، 513/1 .
(2) المرجع السابق نفسه ، 489/1
(3) المرجع السابق نفسه ، 444/1 .
(4) المرجع السابق نفسه ، 385/1
(5) المرجع السابق نفسه ، 529/1 .

**2.3.2.2.5 في كتابه " تذكرة النحاة " :**

لقد سن أبو حيان في مؤلفه هذا سنة ، وهي أن يكني عن العلماء الذين يسرد آراءهم بحروف مخصوصة ، مثل : بص ويقصد البصريين ، وكو ويقصد الكوفيين ، وج الزجاج ، وجي الزجاجي ، وص ابن عصفور ، وع أو ش الشلوبين وغير ذلك .

وهذا فيه بعض الإرباك للقارئ الذي لا وقت لديه للرجوع إلى الجدول المرفق في مقدمة تحقيق الكتاب ، والذي قد يكون غير دقيق في فهمه لهذه الرموز .

وعليه فقد عرفنا أن أبا حيان قد رمز لابن عصفور برمز ص ، مع أنه كان أحيانًا يصرح بالاسم خاصة في نهايات الكتاب ، وقد ورد ذكر ابن عصفور في هذا الكتاب تسعا وخمسين مرة ، موزعة في صفحات الكتاب ، ومما أورده في كتابه عن ابن عصفور قوله :" أنشد الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور في " أمثلة المقرب " [1] ، وأتى ببعض الشواهد الشعرية التي ذكرها ابن عصفور في كتاب " مثل المقرب " [2].

ومنه أيضًا : قوله في جملة " زيد ضربت عمرًا وأخاه " أنه لا يجوز فيها إلا العطف بالواو فقط ولا يجوز بين "عمرًا " و " أخاه" أن تقول " أو " أو " ثم" [3].

وقد خالفه في بعض المسائل منها قوله : ولا يختص بالضرورة إيلاؤها الاسم على إضمار فعل يفسره ما قبله خلافًا لابن عصفور ، والدليل لنا قوله تعالى: **{ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي }**[4] ،..." [5].

ومنه أيضًا ما جاء حول الآية الكريمة **{ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا }**[6] ، إذ جعل ابن عصفور " من " فاعلة بالمصدر ، يقول أبو حيان :

.....

(1) تذكرة النحاة ، ص682 .

(2) يقصد كتاب " مثل المقرب " ، وقد ظن محقق الكتاب أنه يقصد الأمثلة التي تضمنها كتاب المقرب ، لذلك ذيل بأن هذه الشواهد غير موجودة في المقرب .

(3) انظر : تذكرة النحاة ، ص67 .

(4) سورة الإسراء :آية 100 .

(5) انظر : تذكرة النحاة ، ص40 .

(6) سورة آل عمران : آية 97 .

" ص[1] :جعل" من " في الآية فاعله بالمصدر خطأ ، لأن التقدير على ذلك : ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج مستطيعهم ، وهذا خلف أنه من قول ص ، وليس كما ذكر لأن قوله تعالى : أن يحج البيت يجري في تخصيص الثاني مجرى البدل ، لأن قصد البيت وبلوغه لا يمكن إلا من مستطيع ، فكأنه قد حصل ذكر الاستطاعة لفظًا ، فلا يلزم ما ذكره ، وإرادة الخاص باللفظ العام غير محال إلا أن فيه إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل ، وذلك مما يقل ، إلا أنه وإن كان قليلاً ، فليس يمتنع ، ثم إن ص إنما منعه من وجه آخر ، وليس الأمر فيه كما ظن ص ،..." [2].

وقد جاء من ذلك كثير في هذا الكتاب [3] .

.....

(1) يقصد بـــ "ص" ابن عصفور نفسه .

(2) تذكرة النحاة ، ص189 .

(3) المرجع السابق نفسه ، ص540 ، 612 ، 613 ، 539 ، 336 ، وغيرها .

## 6. الخاتمة

بعد هذا التطواف الممتع في فضاءات ابن عصفور ونحوه ، والوقوف على أسس درسه النحوي وأركانه ، فإنني خرجت من هذه الدراسة بعدد من النتائج ، وهي خلاصة ما توصلت إليه من هذه الدراسة ، وهذه النتائج هي :

**أولاً:** ابن عصفور عالم نحوي فذ ، درس النحو ودرَّسه فأبدع فيه وبرع ، وترك عددا لا بأس به من المؤلفات النحوية ، التي خلَّدت ذكره بين العلماء ، وطلاب العلم ، وأهمها كتاباه " المقرَّب " ، و مُثُلَهُ ، و " شرح الجمل " .

**ثانيًا :** عاش ابن عصفور في الأندلس ، في بيئة تحب العلم ، وتقدِّر العلماء ، فتلقى علومه على أيدي كبار علماء النحو في الأندلس ، كالشلوبين ، وكان أول زاده من كتب النحو ، كتاب إمام النحاة "سيبويه " .

**ثالثًا :** لم يكن ابن عصفور عالما مهمشا ؛ و إنما كانت له سمعة علمية عظيمة ، جعلت طلاب العلم والمعرفة يرتادونه ، ينهلون من علمه الزاخر ، فتتلمذ عليه كثيرون ممن ذاع صيتهم وعلت شهرتهم في عالم النحو ، وعدُّوا من أعلام النحو العربي ، أمثال : أبي حيان الأندلسي ، وغيره .

**رابعًا :** اعتمد ابن عصفور في درسه النحوي على عدد من المصادر ، تمثلت في علماء تتلمذ على كتبهم ، أمثال : سيبويه وكتابه ، وعلماء اطَّلع على مؤلفاتهم وما فيها من آراء ، بعضهم من علماء البصرة ، وبعضهم الآخر من علماء الكوفة ، وآخرون أندلسيون أو بغداديون ، فقد نهل من مصادر متعددة وكثيرة .

**خامسًا :** اعتمد ابن عصفور في الدراسة النحوية على أصول النحو التي اعتمدها غيره من العلماء ، وهي : نظرية العامل ، والسماع ، والقياس ، والإجماع ، والعلة والتعليل ، فقد كان لها ظهور كبير في مؤلفاته ، وكان لكل منها دوره ومكانته في نحو ابن عصفور .

**سادسًا :** تميز ابن عصفور بمنهجه المتفرد بين علماء النحو ، إذ كان منهجه مائلا باتجاه المنطق والفلسفة التي ظهرت عنده بجلاء ، كما أن له أسلوبًا فريدًا في مؤلفاته ، إذ اعتمد في المقرب

الأسلوب العلمي البحت ؛ لأنه أراد من تأليف الكتاب أن يكون مختصرا غير مطول ؛ لئلا يمل القارىء منه لطوله ، لمَّا رأى أن غيره من المؤلفات فيها إطالة يملها القارىء ، ولكن هذا الأمر جعله يختصر كثيرا من أمثلة الكتاب التي توضح القاعدة وتدعمها ، ما جعله يضع كتابا آخر أسماه " مُثُل المقرب " ؛ ليسد هذا النقص الذي اعترى كتاب "المقرب " .

أما شرح الجمل ، فقد كان مستفيضا في شرحه للكتاب ، فلم يدع صغيرة و لا كبيرة إلا وضعها فيه ، فدعمه بالكثير من الأمثلة والشواهد ، و لم يتوانَ فيه عن ذكر خلافات النحاة في المسائل النحوية ، وآرائهم حولها ، ما جعل الكتاب يطول ، ليصل إلى ثلاثة أجزاء ، أي ثلاثة أضعاف حجم الكتاب الأصلي ، وهو كتاب " الجمل " للزجاجي .

**سابعًا :** اعتمد ابن عصفور في احتجاجه على مصادر الاحتجاج المشهورة عند العلماء ، وهي : القرآن الكريم وقراءاته ، وأشعار العرب و أمثالهم ، ولكنه أقل كثيرا من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، وهذا يرجع إلى أنه احتذى حذو العلماء الذين منعوا الاحتجاج بالحديث الشريف لأنه – في رأيهم – نقل بالمعنى وليس باللفظ ، وعلى رأس هؤلاء سيبويه .

**ثامنًا :** اشتهر ابن عصفور بحسن التقسيم والتبويب ، وقد ظهر ذلك جليا في مؤلفاته ، إذ قسمها أبوابا وفصولا ، فكانت مرتبة تشد القارىء ، وتيسر عليه القراءة والمتابعة ، وهذا الأمر جعل كثيرا من العلماء يعتمدون على تقسيماته وتفريعاته في مؤلفاتهم ، أمثال السيوطي في الأشباه والنظائر ، وغيره .

**تاسعًا :** اتضح لنا من خلال البحث أن ابن عصفور بصري المذهب ، وإن حاول إخفاء ذلك ، فقد ظهرت آراء البصريين وقواعدهم جلية واضحة في كتبه ، وحتى أركان المدرسة البصرية ، فقد اعتمدها ابن عصفور وسار على نهجها ، كاعتداده في القياس على الكثرة المطردة للشواهد ؛ فلم يرض بالقياس على الشاهد الواحد كما فعل الكوفيون ، وكذلك رفضه الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، ومن ذلك أيضا قبول آرائهم في كثير من المسائل النحوية .

وقد كان لابن عصفور موقف خاص من سيبويه ، فهو قد تتلمذ على كتابه ، فكان يأخذ برأيه في كثير من المسائل ، ويعد ما يحكيه سيبويه حجة ودليلا يقاس عليه .

وميله البصري جعله يتخذ موقفا معاكسا من المدرسة الكوفية ؛ إذ رفض كثيرا من آرائها النحوية ، وخالف كثيرا من علمائها ، وكان له الموقف ذاته من المدرستين البغدادية والأندلسية .

**تاسعًا :** لقيت مؤلفات ابن عصفور العناية والاهتمام من عدد من العلماء ، القدامى والمحدثين ، وخاصة كتابه " المقرب " ، فقد لقي اهتماما وشهرة طبقت المشرق والمغرب ، وشرح مرات عدة وحقق كذلك عدة مرات ، كما وُجد من بين العلماء من اعترض عليه وقلل من شأنه .

**عاشرًا :** اهتم كثير من العلماء بآراء ابن عصفور النحوية ، وظهرت هذه الآراء في مؤلفاتهم بصورة كبيرة وجلية ، وقد ظهر ذلك لنا من تتبع عدد من مؤلفات بعضهم ، أمثال : ابن هشام ، والسيوطي ، وأبي حيان الأندلسي .

**حادي عشر :** ابن عصفور عالم أندلسي ، ذاع صيته واشتهر بذلك ، وهذا جعل للمدرسة الأندلسية مكانة وذكرا ، ليس بابن عصفور وحده ، وإنما به وبغيره من علماء الأندلس ، ورغم أنه لم يكن معتدا كثيرا في مؤلفاته بآراء الأندلسيين ومدرستهم ، إلا أنه دون قصد منه أعلى من شأنها ومنزلتها ، لكونه أحد علمائها الأعلام ، الذين يشار إليهم بالبنان ، ومؤلفاتهم دوت شهرتها الآفاق .

**التوصيات :**

وحتى لا يضيع علم هذا العالم سدًى ، وترى مؤلفاته غير المحققة النور ، أوصي بالبحث في مكتبات العالم عن المخطوطات التي ألفها ابن عصفور و لم تحقق حتى الآن ، فتستحضر وتحقق من قبل طلاب العلم ، ليتمكن من الاستفادة من العلم الذي تحويه ، أكبر عدد ممكن منهم .

كما أوصي بأن يعطى ابن عصفور من الأهمية والعناية ليدرس في جوانب أخرى من علمه ، فهو لم يكن عالما نحويا فحسب ، بل هو عالم في الصرف ، والأصوات ، والأدب ، والتاريخ ، أيضا .

**قائمة المصادر والمراجع :**


1- **القرآن الكريم**

2- أحمد بن حنبل ، أبو عبدالله الشيباني ( ت 241 هـ ) : **مسند الإمام أحمد** ، ج6 ، مؤسسة قرطبة ، مصر . (د . ت ) .

3- ابن أحمر ، **ديوان شعر عمرو بن أحمر** ، ط1 ، تحقيق : يحيى الجبوري ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، بغداد ، 1976م .

4- الأشموني ، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، ط1 ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1955م .

5- الأصفهاني ، أبو الفرج : **الأغاني** ، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ( د. ت ) .

6- الأصمعي ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك ( ت 216 هـ ) : **الأصمعيات** ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون ، ط3 ، دار المعارف ، مصر ، ( د . ت).

7- الأعشى ، ( ميمون بن قيس ) ، **ديوان الأعشى** ، ط7 ، شرح وتعليق : محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1983م .

8- الأفغاني ، سعيد ، **في أصول النحو** ، ط3 ، مطبعة جامعة دمشق ، 1383 هـ - 1964 م .

9- الألوسي ، أبو الفضل محمود ، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** ، ج9 ، (د.ط) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (د.ت) .

10- امرؤ القيس ، **ديوان امرىء القيس** ، ط1 ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر، 1958م .

11- الأنباري ، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ( ت577هـ ) ، **أسرار العربية** ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق ، 1377هـ - 1957م .

12- ـــــــــــــــــــــــــــــــ : **الإنصاف في مسائل الخلاف ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف** ، (د.ط) : تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، 1407 هـ - 1987 م .

13- ـــــــــــــــــــــــــــــــ : **لمع الأدلة في أصول النحو** ، (د.ط) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1377هـ - 1957م .

14- الأوسي ، حكمة علي ، **الأدب الأندلسي في عصر الموحدين** ، (د.ط) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ( د. ت ) .

15- البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت 256 هـ ) : **الجامع الصحيح المختصر** ، ط3 ، ج4 ، تحقيق : مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت ، 1407 هـ - 1987 م .

16- ابن برّي ، عبدالله ، **شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي** ، (د.ط ) ، تقديم وتحقيق : عيد مصطفى درويش ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، 1405هـ - 1985م .

17- بروكلمان ، كارل ، **تاريخ الأدب العربي** ، أشرف على الترجمة : محمود فهمي حجازي ، القسم الثالث 5-6 الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1993 م .

18- بشر بن أبي خازم ، **ديوان بشر بن أبي خازم** ، ط2 ، تحقيق : عزة حسن ، منشورات دار الثقافة ، دمشق ، 1972 م .

19- البغدادي ، إسماعيل باشا ، **هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون** ، دار الفكر ، 1402هـ - 1982م .

20- البغدادي ، عبد القادر بن عمر (ت 1030 هـ) : **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، (د.ط) ، تحقيق و شرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ، 1400هـ - 1981م .

21- البيهقي ، أبو بكر أحمد بن الحسين ( ت 458 هـ ) : **شعب الإيمان** ، ط1، ج2 - ج16 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1410هـ ،تحقيق : محمد السعيد بسيوني زغلول .

22- ابن تغري بردي ، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت 874هـ ): **النجوم الزاهرة في أعيان مصر والقاهرة** ، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، المؤسسة المصرية العامة .

23- أبو تمام ، **ديوان أبي تمام** ، ط1 ، ضبط معانيه وشروحه وأكملها ، إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، حزيران ، 1981م .

24- ثابت قطنة العتكي ، **ديوان ثابت بن قطنة** ، جمع وتحقيق : ماجد أحمد السامرائي ، بغداد ، 1968 م .

25- الثعالبي ، أبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري ( ت429هـ ) : **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، ط2 ، تحقيق : مجمد مجي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، 1392هـ - 1973م .

26- الجاحظ ، عمرو بن بحر ( ت255هـ ) ، **رسائل الجاحظ** ، ج1 ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (د.ت ) .

27- الجرجاني ، عبد القاهر ( ت 471هـ ) : **العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية** ، للشيخ : خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري الجرجاني ( ت 905هـ ) : مع متنين لعبد القاهر

بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، ط1 ، تحقيق : البدراوي زهران ، دار المعارف ، مصر ، 1983 م .

28- جرير بن عطية ، **ديوان جرير** ، ط3 ، تحقيق : نعمان أمين طه ، دار المعارف ، مصر ، و طبعة دار صادر ، بيروت ، (د.ت) .

29- ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، **الخصائص** ، ( د.ط ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، ( د.ت ) .

30- حاجي خليفة ، المولى مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي ، الشهير بالملاّ كاتب الجلبي ( ت1017هـ ) ، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، دار الفكر ، 1402هـ - 1982م .

31- الحطيئة ، **ديوان الحطيئة** ، من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني ، شرح : أبي سعيد السكري ، دار صادر ، بيروت ، 1387هـ - 1967م .

32- الحموي ، ياقوت : **معجم البلدان** ، المجلد الأول ، دار صادر ، دار بيروت ، بيروت .

33- ـــــــــــــ : **معجم الأدباء** ، ط1 دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1984م .

34- الحنبلي ، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد ( ت1089هـ ) : **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ، ط2 ، دار المسيرة ، بيروت 1399هـ - 1979م .

35- أبو حيان الأندلسي ، أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي (ت 745هـ) : **تقريب المقرب** ، ط1 ، تحقيق : عفيف عبد الرحمن ، دار المسيرة ، بيروت ،1402 هـ - 1982م .

36- ـــــــــــــــــــــــــــ : **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، ط1 ، ج1، تحقيق : مصطفى أحمد النحاس ، 1404هـ - 1984 م.

37- ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ : **تذكرة النحاة** ، ط1 ، تحقيق : عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1406هـ - 1986 م .

38- الخطيب التبريزي ( يحيى بن علي ) ، **شرح اختيارات المفضل** ، ط2 ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1987م .

39- ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ) : **تاريخ ابن خلدون ، المسمى : كتاب العبر ، وديوان المبتدأ والخبر ، في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** ، مؤسسة جمّال للطباعة والنشر ، بيروت ، د. ت .

40- ابن خلكان ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، (د.ط ) ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ( د.ت ) .

41- أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت275هـ) : **سنن أبي داود** ، مراجعة وضبط وتعليق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ت .

42- الذهبي ، **سير أعلام النبلاء** ، ط1 ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط و جماعة ، مؤسسة الرسالة ، (د.ت ) .

43- رؤبة ، **ديوان رؤبة** ، ط2 ، تحقيق : وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، 1980م .

44- الزبيدي الأندلسي ، أبو بكر محمد بن الحسن ، **طبقات النحويين واللغويين** ، (د.ط) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، (د.ت) .

45- الزبيدي ، السيد محمد مرتضى ، **تاج العروس** ، دار صادر ، بيروت ، د . ت .

46- الزجاجي ، أبو القاسم (ت337هـ) : **الإيضاح في علل النحو** ، ط2 ، تحقيق : مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، 1393هـ - 1973م .

47- الزركلي ، خير الدين ، **الأعلام** ، ط3 ، 1389هـ - 1969م .

48- ابن زكريا ، أبو الحسن أحمد بن فارس ( ت 395هـ ) : **الصاحبي** ، (د.ط) ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، د . ت .

49- زهير بن أبي سلمى ، **ديوان زهير** ، صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة 1363هـ - 1944م ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1384هـ - 1964م .

50- زياد الأعجم ( زياد بن سليمان أو سليم ) ، **ديوان زياد الأعجم** ، ط1 ، تحقيق : يوسف حسين بكار ، دار المسيرة ، 1983 م .

51- زيد الخيل الطائي ، **ديوان زيد الخيل** ، ط1 ، جمع ودراسة وتحقيق : أحمد مختار البرزة ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، 1408هـ - 1988م .

52- سالم ، عبد العزيز ، **في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1984م .

53- السامرائي ، إبراهيم ، **المدارس النحوية أسطورة وواقع** ، دار الفكر ، عمان ، (د.ت) .

54- ابن سعيد ، **المغرب في حلى المغرب** ، طبعة ثالثة منقحة ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف القاهرة ، (د . ت) .

55- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، **الكتاب** ، (د.ط) ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، (د . ت) .

56- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ ) : **الإتقان في علوم القرآن** ، ط1 ، ج1 ، ضبطه : محمد سالم هاشم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1421هـ - 200م .

57- ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ : **الأشباه والنظائر في النحو** ، الأجزاء 1-4 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ت . وطبعة مؤسسة الرسالة ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، ط1 ، 1985م .

58- ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ : **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، ج1-2 ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، د . ت .

59- ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ : **شرح شواهد المغني** ، ذيل وتصحيحات وتعليقات العلامة الشيخ : محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي ، (د.ط) ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، (د.ت) .

60- ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ : **الاقتراح** ، مطبعة دائرة المعارف العربية ، حيدر أباد ، 1310 هـ .

61- ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ : **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، شرح : محمد أحمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، ( د . ت ) .

62- ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ : **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، ط1 ، الأجزاء 1-4 ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1418هـ - 1998م .

63- الشماخ بن ضرار ، **ديوان الشماخ** : ط1 ، تحقيق : صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ، مصر ، 1968 م .

64- الشنقيطي ، أحمد بن الأمين ، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، ( د.ط ) ، شرح وتحقيق : عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، 1421هـ - 2001م.

65- الصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك ، **الوافي بالوفيات** ، ط2 ، دار صادر بيروت ، 1411هـ - 1991م .

66- الصلابي ، علي محمد ، **دولة الموحدين** ، ط1 ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، 1424هـ- 2004م .

67- الصنعاني ، أبو بكر عبد الرزاق بن همام ( ت211هـ) : **المصنف** ، ط2 ، ج4 ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1403هـ - 1983م .

68- ضيف ، شوقي ، **المدارس النحوية** ، ط3 ، دار المعارف ، القاهرة ،(د.ت) .

69- طرفة بن العبد ، **ديوان طرفة** ، ( د.ط ) ، دار صادر ، بيروت ، 1980 م .

70- الطرماح ، الحكم بن حكيم ، **ديوان الطرماح** ، ( د.ط ) ، تحقيق : عزة حسن ، دمشق ، 1968م .

71- الطنطاوي ، محمد ، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة** ، دار المنار ، 1412هـ - 1991م .

72- العبادي ، أحمد مختار ، **في تاريخ المغرب والأندلس** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، (د.ت) .

73- ابن عبد ربه ، أبو عمر أحمد بن محمد (ت 328هـ) ، **العقد الفريد** ، شرح : أحمد أمين و زملاؤه ، ج6 ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1368هـ - 1949م .

74- العجاج ، عبدالله بن رؤبة ، **ديوان العجاج** ، تحقيق : عبد الحفيظ السطلي ، مكتبة أطلس ، دمشق ، ( د.ت ) .

75- العجلوني ، إسماعيل بن محمد الجراحي (ت1162هـ) : **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس** ، ط4 ، ج1 -2 ، تحقيق : أحمد القلاَش ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1405هـ - 1985م .

76- عدي بن زيد العبادي ، **ديوان عدي بن زيد** ، ( د. ط ) ، تحقيق : محمد جبار المعيبد ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية ، بغداد ، ( د. ت) .

77- ابن عساكر ، ثقة الدين أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي (ت571هـ) : **تهذيب تاريخ مدينة دمشق الكبير** ، ط2 منقحة ، هذبه ورتبه الشيخ عبد القادر بدران ، دار المسيرة ، بيروت ، 1399هـ - 1979م .

78- العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل ( 852هـ) : **فتح الباري شرح صحيح البخاري** ، ج9 - ج13 ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، ومحب الدين الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت ، 1379هـ - 1959م .

79- ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ : **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** ، ( د. ط) ، دار الكتب الحديثة بعابدين ، القاهرة ، ( د.ت ) .

80- ابن عصفور ، علي بن مؤمن (ت 669هـ) ، **شرح الجمل** ، ط1 ، الأجزاء 1-3 ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : فوّاز الشَّعار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1419هـ - 1998م .
و **شرح الجمل** ، ط1 ، ج1 ، تحقيق وضبط : أنس بديوي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1424هـ - 2003 م .

81- ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ ، **المقرَّب** ، ط1 ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1391هـ - 1971م .
**و المقرَّب ومعه مُثل المقرب** ، ط1 ، تحقيق وتعليق ودراسة : عادل أحمد عبد الموجود ، و علي محمد معوَّض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1418هـ - 1998م .

82- ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ ، **الممتع الكبير في التصريف** ، ط1 ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ، 1996م .

83- العكبري ، أبي البقاء عبدالله بن الحسين ( ت 616هـ ) :**اللباب في علل البناء والإعراب** ، ط1 تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دار الفكر ، دمشق ، 1416هـ - 1995م .

84- علّوش ، جميل ، **ابن الأنباري وجهوده في النحو** ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس ، 1981 م .

85- عنان ، محمد عبد الله ، دولة **الإسلام في الأندلس من الفتح إلى بداية عصر الناصر ، العصر الأول ، القسم الأول** ، ط2 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1411هـ – 1990م .

86- عنان ، محمد عبد الله ، **دولة الإسلام في الأندلس ، العصر الثالث ، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس وانهيار الأندلس الكبرى** ، ط2 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1411هـ – 1990 م .

87 – عيسى ، فوزي سعد ، **الشعر الأندلسي** ، دار الكتب العلمية ، القاهرة ، 1985م .

88- الغبريني ، أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبد الله (ت714هـ) : **عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية** ، حققه وعلق عليه : عادل نويهض ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، (د . ت) .

89- ابن الفرضي ، أبو الوليد عبد الله محمد بن يوسف الأزدي (ت403هـ) : **تاريخ العلماء و الرواة للعلم بالأندلس** ، ط2 ، عني بنشره وصححه ووقف على طبعه اليد عزت العطار الحسينيي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1408هـ – 1988م .

90- قباوة ، فخر الدين ، **ابن عصفور والتصريف** ، ط2 ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، 1401هـ – 1981م .

91- ابن قتيبة الدينوري ، أبي محمد عبدالله بن مسلم (ت276هـ ) : **عيون الأخبار** ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ( د.ت ) .

92- القرطبي ، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح أبو عبد الله (ت671هـ ) : **الجامع لأحكام القرآن** ، ط2 ، ج5 ، تحقيق : أحمد عبد العليم البردوني ، دار الشعب ، القاهرة ، 1372هـ – 1952م .

93- القفطي ، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف ( ت624هـ ) ، **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، ط1 ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، 1406هـ - 1986م .

94- ابن قنفذ ، أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسنطيني ، **وفيات ابن قنفذ** ، ط4 ، تحقيق : عادل نويهض ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، 1403هـ - 1983م .

95- ابن القوطية ، **تاريخ افتتاح الأندلس** ، ط1 ، حققه وقدم له ووضع فهارسه : إبراهيم الأبياري ، دار الكتب الإسلامية ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1402هـ - 1982م .

96- الكتبي ، محمد بن شاكر (ت764هـ ) : **فوات الوفيات والذيل عليها** ، (د.ط ) ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت ) .

97- أبو كتة ، محمود ، **مدخل إلى علم النحو و قواعد العربية** ، ط1 ، مؤسسة زهران للخدمات ، عمان ، 1990م .

98- كحالة ، عمر رضا ، **معجم المؤلفين** ، ج7 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د . ت .

99- كعب بن زهير ، **ديوان كعب بن زهير** ، ط1 ، تحقيق : علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1987م .

100- الكناني ، أحمد بن أبي بكر إسماعيل ( ت 840هـ ) : **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه** ، ط2 ، ج2 ، تحقيق : محمد المنتقي الكشناوي ، دار العربية ، بيروت ، 1403هـ - 1983م .

101- كولان ، ج .س ، **الأندلس** ، ط1 ، لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية : إبراهيم خورشيد و زملاؤه ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، 1980م .

102- لبيد بن أبي ربيعة ، **ديوان لبيد** ، دار الفكر ، بيروت ، 1986م .

103- مالك ، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي (ت 179هـ ) : **موطأ الإمام مالك** ، ج2 ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، مصر ، د . ت .

104- المبارك ، مازن ، **العلة النحوية نشأتها وتطورها** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1976م .

105- المتنبي ، **ديوان المتنبي** ، وضعه عبد الرحمن البرقوقي ، ط2 ، دار الكتاب العربي، بيروت ، (د.ت) .

106- مجنون ليلى ، **ديوان مجنون ليلى** ، جمع وتحقيق وشرح : عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة مصر ، دار مصر للطباعة ، (د.ت) .

107- مؤلف مجهول : **أخبار مجموعة في فتح الأندلس** ، تحقيق : إبراهيم الإبياري ، ط1، دار الكتب الإسلامية ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1401 هـ - 1981م .

108- المخزومي ، مهدي ، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ط3 ، دار الرائد العربي ، بيروت ، 1406هـ - 1986م .

109- المرادي ، الحسن بن قاسم ، **الجنى الداني في حروف المعاني** ، ط2 ، تحقيق : فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، 1403هـ - 1983م .

110- المرار الفقعسي ( الأسدي ) ، **ديوان المرار الأسدي** ، ضمن الشعراء الأمويين ، تحقيق : نوري القيسي ، بغداد ، (د.ت) .

111- ابن مضاء ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ت592هـ ) : **الرد على النحاة** ، ط1 ، دراسة وتحقيق : محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، 1399هـ - 1979م .

112- المقَّري ، أحمد بن محمد التلمساني (ت 1041هـ ) : **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** ، الأجزاء 1-4 ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، د . ت .

113- مكرم ، عبد العال سالم ، **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية** ، دار المعارف ، مصر ، (د.ت) .

114- الملاح ، ياسر ، **من الفجر إلى الغروب ، ( قصة الأدب العربي في الأندلس )** ، ط1 ، مطبعة الإسراء ، صور باهر ، القدس ، 1413هـ - 1993م .

115- المناوي ، عبد الرؤوف ، **فيض القدير شرح الجامع الصغير** ، ط1 ، ج5 ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر 1356هـ .

116- ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، **لسان العرب** ، ط3 ، دار صادر ، بيروت ، 1414هـ - 1994م .

117- ابن ميادة ( الطرماح بن أبرد ) ، **ديوان ابن ميادة** ، ط1 ، جمعه وحققه : حنا جميل حداد ، راجعه وأشرف على طباعته ، قدري الحكيم ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1402هـ - 1982م .

118- النابغة الذبياني ، **ديوان النابغة** ، تحقيق :علي فاعور ، ط1 ، دار الفكر العربي ، بيروت ، 1993م.

119- ابن النديم ، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحق المعروف بالورّاق ، **الفهرست** ، ط3 ، تحقيق : رضا تجدُّد بن علي بن زين العابدين الحائري المازندراني ، دار المسيرة ، 1988م . وطبعة دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان (د.ط) .(د.ت) .

120- النووي ، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري ( ت676هـ ) : **صحيح مسلم بشرح النووي** ، ط2 ، ج16 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1392هـ .

121- ابن هشام ، أبو محمد عبدالله جمال الدين ( ت761هـ ) : **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، ط1 ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، 1383هـ - 1963م .

122- ـــــــــــــــــــــــــــــ : **شرح شذور الذهب** ، رتبه وعلق عليه وشرح شواهده : عبد الغني الدقر ، دار الكتب العربية ، ودار الكتاب ، (د.ط ) . (د.ت ) .

123- ـــــــــــــــــــــــــــــ : **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، طبعة جديدة منقحة ، ج1-2 ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 1424هـ - 2003 م .

124- الهيثمي ، علي بن أبي بكر (ت807هـ ) : **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** ، ج2-ج4 ، دار الريان للتراث ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، بيروت ، 1407هـ .

125- هيكل ، أحمد ، **الأدب الأندلسي من الفتح إلى سقوط الخلافة** ، ط10 ، دار المعارف ، مصر ، 1986م .

126- ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي ( ت643هـ ) : **شرح المفصل** ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، (د.ط( . (د.ت) .

**الفهارس :**

1- فهرس الآيات القرآنية
2- فهرس الأحاديث النبوية
3- فهرس الأشعار
4- فهرس الأعلام

# فهرس الآيات


| الرقم | اسم السورة | الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| 1- | الفاتحة | { إِيَّاكَ نَعْبُدُ} | 5 | 136 |
| 2- | البقرة | { إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ } | 271 | 97 |
| 3- | البقرة | {لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبَّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ } | 226 | 103 ، 138 |
| 4- | البقرة | { كُلُوا وَاشْرَبُوا} | 60 | 135 |
| 5- | البقرة | { مَثَلًا مَا بَعُوضَةً} | 26 | 136 |
| 6- | البقرة | { وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} | 217 | 138 |
| 7- | البقرة | { قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا} | 246 | 209 |
| 8- | آل عمران | { وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} | 97 | 217 |
| 9- | النساء | { فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ} | 3 | 97 |
| 10- | النساء | { وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ } | 1 | 138 |
| 11- | الأنعام | { تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ } | 154 | 136 |
| 12- | الأنعام | { قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ } | 137 | 137 |
| 13- | الأعراف | { وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا } | 82 | 90 |
| 14- | الأعراف | { وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ } | 26 | 137 |
| 15- | الأعراف | {أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ } | 172 | 210 |
| 16- | الأنفال | { كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ} | 6 | 71 |
| 17- | التوبة | { لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ} | 108 | 75 |
| 18- | التوبة | { وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ } | 3 | 125 |
| 19- | التوبة | { قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ } | 24 | 126 |
| 20- | هود | { وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ} | 111 | 63 ، 70 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 21- | يوسف | { يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا} | 29 | 150 |
| 22- | يوسف | { هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا } | 65 | 209 |
| 23- | يوسف | { قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا} | 91 | 209 |
| 24- | الحجر | { رُبَمَا يَوَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ} | 2 | 140 |
| 25- | النحل | { مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ } | 96 | 97 |
| 26- | الإسراء | { قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي } | 100 | 217 |
| 27- | مريم | { حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ} | 75 | 209 |
| 28- | الأنبياء | { قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ} | 112 | 136 |
| 29- | المؤمنون | { أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا} | 115 | 71 |
| 30- | النور | {مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ } | 35 | 103 |
| 31- | الفرقان | { إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ } | 20 | 137 |
| 32- | الشعراء | { أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ} | 197 | 74 ، 137 ،185 |
| 33- | الروم | { لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} | 4 | 75 |
| 34- | فاطر | { إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} | 28 | 71 |
| 35- | يس | { يس (1) وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ (2) إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ } | 3-1 | 68 ، 69 |
| 36- | يس | { وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ} | 40 | 120 |
| 37- | الشورى | { وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ } | 43 | 67 |
| 38- | الجاثية | { مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا} | 25 | 90 |
| 39- | النجم | { أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى} | 35 | 65 |
| 40- | الواقعة | { عُرُبًا أَتْرَابًا} | 37 | 118 |
| 41- | الجن | { وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا} | 3 | 101 |
| 42- | القيامة | { فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى} | 31 | 79 ، 100 ، 193 |
| 43- | العلق | { كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ } | 15 | 105 ، 193 |
| 44- | الإخلاص | { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} | 1 | 135 |

## فهرس الأحاديث النبوية


| الرقم | الحديث | الصفحة |
|---|---|---|
| 1- | أنا أفصح العرب | 131 |
| 2- | أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش | 131 |
| 3- | أن عمر قال : يا رسول الله ، مالك أفصحنا ، ولم تخرج من بين أظهرنا | 131 |
| 4- | أن رجلا قال : يا رسول الله ؛ ما أفصحك ! فما رأينا الذي هو أعرب منك ، قال : حُقَّ لي ، فإنما أنزل القرآن عليَّ بلسان عربي مبين . | 131 |
| 5- | لعلَّ أن يكون ألحن بحجته من الآخر | 139 |
| 6- | من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل . | 139 |

7- قول رسول الله للأنصار : ألستم ترون ذلك لكم ؟ فقالوا نعم . 139
8- من طلب القوت لم يتعّدّ . 139
9- إن المرأة خلقت من ضلع عوجاء 139
10- المؤمن يأكل في معيٍّ واحدة والكافر يأكل في سبعة أمعاء . 139-140
11- بعثت أن والساعة كهاتين . 140
12- لهي أسود من القار . 140
13- إن الرجل ليصلي الصلاة و ما كتب له نصفها ثلثها إلى العشر . 141
14- من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، و إلا فعليه بالصوم ، فإنه وجاء . 141
15- ليس في الخضراوات صدقة . 141
16- نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه . 141
17- فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده . 142
18- والثيب تعرب عن نفسها . 142
19- خير النساء صوالح نساء قريش ، أحناه على ولد ، وأرعاه على زوج ، في ذات يده . 142

## فهرس الأشعار


| المطلع | القافية | الشاعر | رقم الشاهد | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| أبا حسن<br>دللت<br>يمينا<br>به علموا<br>فحياك | المقرَّبِ<br>مهذَّبِ<br>ومغربِ<br>بالمغيَّبِ<br>غيَّبِ | ابن تولو القرشي | 78 | 203 |
| وفي تعب | بضريبِ | المتنبي | 11 | 43 |
| تنفحها | هبوبُ | أبي القمقام الأسدي | 18 | 66 |
| و أنك لم | مغلَّبِ | امرؤ القيس | 25 | 73 |
| و زعت | و ثابا | ابن غادية السلمي | 27 | 73 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| لو رأينا | بالتثويبِ | أبو تمام | 42 | 127 |
| | خُلُبْ | رؤبة بن العجاج | 50 | 145 |
| هذا سراقة | ذيبُ | مجهول | 63 | 149 |
| القوم | و خابوا | مجهول | 54 | 146 |
| فأدركَ | المثقبِ | امرؤ القيس | 73 | 156 |
| و ما أدري | شراجُ | يزيد بن محرم أو محمد الحارثي | 55 | 147 |
| أمتها | ولا رائحُ | زياد الأعجم | 21 | 68 |
| يا ليت | و رمحا | مجهول | 72 | 154 |
| إذا الرجال | طباخِ | طرفة بن العبد | 44 | 140 |
| لمّا تبدَّتْ | ومن بُعدِ | أبو الحسن الدَّباج | 3 | 29 |
| من عادة | من الرَّمد | | | |
| فعدِّ | أُجُدِ | النابغة | 8 | 36 |
| أتاني | فديدُ | زيد الخيل | 14 | 56 |
| لو شَهْدَ | زمانِ عادِ | مجهول | 35 | 93 |
| ألا ليتما | فَقَدِ | النابغة | 46 | 144 |
| من القوم | معدِّ | مجهول | 62 | 149 |
| شلَّتْ | المتعمدِ | عاتكة بنت زيد | 68 | 150 |
| و المؤمنات | و السندِ | النابغة | 39 | 101 |
| بضائعك | موفورُ | الوادي آشي | 10 | 43 |
| فَطَرْتَ | ابن عصفورِ | | | |
| إن يقتلوك | قتل عارُ | ثابت بن قطنة | 22 | 69 |
| يا ما أميلح | و السمرُ | مجنون ليلى | 34 | 85 |
| يا سارق | أهل الدارِ | مجهول | 31 | 80 |
| و بالطويل | حيدرا | مجهول | 38 | 100 |
| مدَّتْ | طِمرُ | ابن أحمر | 70 | 151 |
| أبا الأراجيز | والخَورُ | جرير | 53 | 146 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| لما تدنستُ | واللعس | ابن عصفور | 1 | 41،26 |
| أيقنتُ | للدنس | | | |
| أعلاقة | المخْلسِ | مرار الأسدي | 15 | 57 |
| هذي | مسيسا | المتنبي | 66 | 150 |
| جارية | بالإيماضِ | رؤبة بن العجاج | 45 | 140 |
| ذريني | مضاعا | عدي بن زيد | 75 | 157 |
| فيا ربَّ | أطمعُ | مجنون ليلى | 17 | 64 |
| أرمي | وإصبعُ | حميد الأرقط | 20 | 67 |
| على حينَ | وازعُ | النابغة | 52 | 146 |
| قد صرَّتِ | أجمعا | مجهول | 19 | 67 |
| يا قُرَّ | على الأحماقِ | جبار بن سلمى | 40 | 101 |
| فلو أنْكَ | صديقُ | مجهول | 47 | 144 |
| يذيب | لسالا | المعري | 67 | 150 |
| أسند النحو | البطل | ابن المنير | 2 | 41،27 |
| بدأ النحو | عليّ | | | |
| أتنتهون | والفُتُلُ | الأعشى | 24 | 73 |
| و صيِّروا | مأكول | رؤبة | 28 | 73 |
| بكيتُ | و بالٍ | ابن ميادة | 36 | 94 |
| كأن دثارا | القواعلِ | امرؤ القيس | 37 | 100 |
| مخلَّقةٌ | سبيلُ | مجهول | 41 | 102 |
| فطاعنَ | المجيلِ | زفر بن الحارث | 48 | 144 |
| فلهو أخوف | ومقتولُ | كعب بن زهير | 49 | 145 ، 148 |
| من ضيغم | غيلُ | | | |
| إن الكلام | دليلا | الأخطل | 57 | 147 |
| يا ليتني | النملِ | رؤبة بن العجاج | 58 | 147 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| من اللاء | المغفلا | عائشة بنت طلحة | 69 | 151 |
| ما أنت | والجدلِ | الفرزدق | 61 | 148 |
| وإذا وُليتَ | الجملْ | لبيد بن ربيعة | 77 | 192 |
| ألا يا اسقياني | و آجالِ | الشماخ | 71 | 154 |
| أحلى مواقعها | سامي | أبو الحسن الدَّباج | 4 | 29 |
| إن أحرقتْ | برد سلامِ | | | |
| من الصبح | مسوما | الحصين بن الحمام | 29 | 75 |
| حتى شآها | فلم ينمِ | ساعدة بن جؤبة الهذلي | 13 | 56 |
| حُبَّ بالزور | أو لمام | الطرماح بن حكيم | 30 | 80 |
| في ساعة | الطعامُ | مجهول | 33 | 81 |
| | السَّلَمْ | مجهول | 51 | 145 |
| أمن أمِّ | فالمتثلمِ | زهير بن أبي سلمى | 59 | 147 |
| أما ودماء | عندما | عمرو بن عبد الجن | 60 | 148 |
| يا أيها المائح | دونكما | جارية من بني مازن | 64 | 193 ، 151 |
| إذا فاقدٌ | المباينِ | بشر بن أبي خازم | 12 | 56 |
| لاهِ | فتخزوني | ذي الأصبع العدواني | 16 | 58 ، 106 |
| كتيس | ثهلانِ | امرؤ القيس | 74 | 157 |
| سبق الدمع | نقْلَهْ | أبو حيان الأندلسي | 5 | 32 |
| وأجاد | ابن مُقْلَهْ | | | |
| كأنما النهر | ينشئها | ابن سعيد المدلجي | 6 | 33 |
| لما أبانت | تقرؤها | | | |
| فلا تلحني | بلابلهْ | الشاعر مجهول | 23 | 72، 93 |
| ميسا بطرف | في أثره | ابن عصفور | 9 | 41 |
| مصغر لفظ | في قدره | | | |
| ويوم شهدناه | نوافلهْ | رجل من بني عامر | 32 | 80 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| و لم يرتفق | رواهقهْ | مجهول | 56 | 147 |
| جاريَ | | رؤبة بن العجاج | 65 | 150 |
| إذا رضيتْ | رضاها | القحيف العقيلي | 76 | 188 |
| و رحنا | و ترتقي | امرؤ القيس | 26 | 146 ، 73 |
| منعمةً | شرعبيٍّ | الحطيئة | 43 | 135 |
| حي الحمول | شكلي | امرؤ القيس | 7 | 36 |


## فهرس الأعلام


| الاسم | الصفحات |
|---|---|
| ابن أبي إسحق | 167 ، 172 |
| ابن أبي الحصين | 21 |
| ابن الأبار القضاعي البلنسي | 20 ، 21 |
| ابن الأنباري | 69 |
| ابن الباذش | 197 |
| ابن التركماني | 203 |
| ابن الحاج | 42 ، 205 |

ابن الحاجب 213
ابن الزبير 41 ، 42
ابن السكيت 97
ابن السيد 19 ، 197
ابن الضائع 43 ، 205
ابن الطراوة 19 ، 103 ، 179 ، 197 ، 198 ، 199
ابن القاسم 18
ابن تولو القرشي 203
ابن جبير 19 ، 21
ابن جني 127 ، 171 ، 188 ، 191
ابن حكم الطبيري 33
ابن خروف 19 ، 29 ، 197 ، 199
ابن درستويه 66 ، 103
ابن سبعين الششتري 20 ، 21
ابن سعدان 78
ابن سعيد المدلجي 20 ، 21 ، 32 ، 40 ، 42 ، 202
ابن سلام الجمحي 103
ابن صاف 28 ، 30
ابن عامر 137
ابن عذرة الأنصاري 33
ابن عربي 20 ، 21
ابن غلندو الإشبيلي 19
ابن كيسان 98 ، 191 ، 193
ابن مؤمن 43
ابن مالك 34 ، 42 ، 131 ، 203 ، 207 ، 212
ابن مسعود 131
ابن مضاء 197
ابن معط 213
ابن ملكون 103

ابن هشام 43 ، 69 ، 131 ، 203 ، 205 ، 207 ، 208 ، 209
ابن يحيى 123
أبو إسحق 70 ، 159
أبو إسحق الخزرجي 205
أبو إسحق بن ملكون 30
أبو الأسود الدؤلي 167
أبو الحسن الدباج 28 ، 32 ، 34 ، 36
أبو الحسن نجبة بن يحيى 28 ، 30
أبو العلاء إدريس القرطبي 33
أبو الفضل الصفار 35
أبو الوليد بن رشد 9 ، 10 ، 19
أبو بكر بن الجد 30
أبو بكر بن السراج 70 ، 78 ، 159 ، 169 ،97 ، 98 ، 157 ، 212
أبو بكر بن زهر 10، 20 ، 21
أبو بكر بن طفيل 19 ، 20
أبو بكر محمد بن خير 18
أبو تمام 127 ، 128
أبو جعفر الدينوري 196
أبو جعفر الرؤاسي 180 ، 181
أبو جعفر اللبلي 36
أبو جعفر بن حسان الغرناطي 19
أبو جعفر سعيد 20
أبو حاتم 97
أبو حنيفة 180
أبو حيان الأندلسي 31 ، 42 ، 131 ، 203 ، 204 ، 205، 206 ، 207 ، 216
أبو خيرة 171

أبو دبوس الواثق بالله 11
أبو ذر الخشني 29
أبو زكريا النحوي 34
أبو زيد 97
أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد 18
أبو عبد الله بن أبي 35
أبو عبد الله بن زرقون 30
أبو عبد الله محمد بن الأزرق الوادي آشي 43
أبو عبيدة 97
أبو عمر الجرمي 169 ، 175
أبو عمرو الشيباني 97
أبو عمرو بن العلاء 68 ، 103 ، 167 ، 171 ، 172 ، 180
أبو محمد بن يونة 30
أبو محمد عبد الله الناصر لدين الله 11 ، 12 ، 13 ، 14 ، 15
أبو محمد مولى سعيد بن حكم 35
أبو مروان عبد الملك بن زهر الإشبيلي 19
أبو نواس 149
أبو يعقوب يوسف ( المستنصر ) 15 ، 19
أحمد بن حنبل 129
أحمد بن يحيى ( ثعلب ) 100 ، 181
أحمد بن يوسف بن حجاج 196
الأبذيّ 212
الأخطل 149
الأخفش 70 ، 72 ، 73 ، 74 ، 76 ، 80 ، 88 ، 97 ، 123 ، 155 ، 157 ، 159 ، 168 ، 175 ، 176 ، 178 ، 179 ، 209
الأخفش الصغير 194
الأشموني 207
الأصمعي 128 ، 190

الأعشى 129 ، 151
الأعلم الشنتمري 197
الإفشنيق 196
الإمام مالك 18
الأمير الهنتاتي ( أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ) 31
الأمير عبد الله المستنصر الحفصي 31
الأمير محمد بن أبي زكرياء 31
الأمير يحيى بن برد الله ضريحة 35
الأميرة زينب بنت يوسف بن عبد المؤمن 21
البابا أنوسنت الثالث 12
البحتري 128
البغدادي 207
التاج القسطلاني 34
الجزولي 30 ، 213
الجزيري 41
الحجاج بن يوسف 126
الحكم بن هشام 9
الخليل بن أحمد 47 ، 53 ، 99 ، 168 ، 176 ، 180 ، 207
الرضي 34
الرماني التونسي 99 ، 169 ، 177 ، 211
الزجاج 70 ، 79 ، 99 ، 100 ، 118 ، 122 ، 147 ، 159 ، 164 ، 191 ، 193 ، 206
الزجاجي 213
الزمخشري 102 ، 103
السجستاني 19 ، 30
السهيلي 103 ، 104 ، 158 ، 169 ، 177 ، 212
السيرافي

السيوطي 164 ، 203 ، 207 ، 211
الشافعي 129
الشلوبين 11 ، 18 ، 28 ، 29 ، 30 ، 32 ، 34 ، 35 ، 36 ، 42 ، 43 ، 95 ، 100 ، 101، 124 ، 173 ، 192 ، 197 ، 210 ، 216
الشلوبين الصغير 34
الشيخ أحمد القلجاني 25
الشيخ شمس الدين 41
الفارسي 64 ، 74 ، 75 ، 103 ، 137 ، 158 ، 159 ، 191 ، 194 ، 211 ، 212
الفراء 60 ، 71، 72 ، 77 ، 92 ، 93 ، 96 ، 98 ، 99 ، 103 ، 123 ، 156 ، 181 ، 186 ، 187 ، 196 ، 216
الفرزدق 149 ، 170 ، 172
الفونسو الثامن 12 ، 14
القاضي ناصر الدين أحمد بن محمد المالكي ( ابن المنير ) 27 ، 41
القرظي 181
الكسائي 60 ، 96 ، 180 ، 181 ، 183 ، 187 ، 188 ، 190 ، 196
الكميت 149
اللحياني 181
المازني 67 ، 76 ، 101 ، 102 ، 123 ، 169 ، 177 ، 211
المالقي 205
المبرد 80 ، 99 ، 127 ، 156 ، 157 ، 169 ، 176 ، 178 ، 211 ، 212
المتنبي 127 ، 128 ، 150
المرادي 207

المعري 150
المنصور 11 ، 14 ، 20
المنصور يعقوب 9
النابغة 149
الهروي 97 ، 98
امرؤ القيس 149
أمية بن أبي الصلت 129
بشار بن برد 128
بهاء الدين بن النحاس 32 ، 34 ، 43 ، 203 ، 204 ، 205
توليس 8
جرير 149
جمال الدين بن مالك 32
جودي بن عثمان المورووري 196
حازم القرطاجني 21 ، 205
حفصة بنت الحاج الركونية الغرناطية 21
حمزة 180
خلف الأحمر 100
زهير بن أبي سلمى 149
سهل بن مالك 33
سيبويه 47 ، 50 ، 53 ، 54 ، 65 ، 74 ، 82 ، 95 ، 96 ، 102 ، 122 ، 123 ، 133 ، 156 ، 157 ، 168 ، 172 ، 173 ، 175 ، 177 ، 178 ، 179 ، 216 ، 208 ، 212 ، 213
سيف الدولة 200
ضياء الدين بن البيطار 19
طارق بن زياد 7
طرفة بن العبد 149
طريف 7

عاصم 180
عبد البر بن فرسان 20
عبد الله بن أبي صالح 34
عبد الله بن عمر بن الخطاب الإشبيلي 8
عبد المؤمن بن علي الكومي 11 ، 13 ، 17 ، 19 ، 20
عبد الملك بن مروان 126
عدي بن زيد العبادي 129 ، 149
علي بن سليمان الأخفش 103
عمر بن أبي ربيعة 149
عيسى بن دينار 18
عيسى بن عمر الثقفي 167 ، 182 ، 180
قطرب 103 ، 123 ، 169
لوذريق 7
محمد بن أبي حفص 12
محمد بن أحمد الصابوني 21
محمد بن تومرت 11 ، 17
محمد بن جرير الطبري 18
معاذ الهراء 181
موسى بن نصير 6 ، 7 ، 9
ميمون الخبازة 20
نصر بن عاصم 167

ياسر الملاح 7
هشام بن معاوية الضرير 181
يحيى بن مجبر 20
يحيى بن يعمر الليثي 126 ، 167
يوسف بن مفوز 34
يوليان 6 ، 7
يونس بن حبيب 82 ، 96 ، 168 ، 172 ، 177

## الدرس النحوي عند ابن عصفور

**فهرس المحتويات :**


**1- الإهداء** أ

**2- الإقرار** ب

**3- شكر وعرفان** ج

**4- ملخص الرسالة " بالعربية "** د- و

**5- ملخص الرسالة " بالإنجليزية "** ز- ط

**6- المقدمة** ي- ل

==========


**1. التمهيد** 1- 21

**2. الفصل الأول : حياته** 22-43

1.2 البيت 23-27

1.1.2 اسمه ونسبه

2.1.2 كنيته ولقبه

3.1.2 مولده ونشأته

4.1.2 أسرته

5.1.2 وفاته

2.2 التلميذ 28-30

1.2.2 صفاته

2.2.2 أساتذته

3.2 المدرس 30-35

1.3.2 البلاد التي درس بها

2.3.2 تلاميذه

4.2 العالم 35-43

1.4.2 مكانته العلمية

2.4.2 مؤلفاته

2.4.2 موقف العلماء منه

1.2.4.2 مريدوه

2.2.4.2 مناهضوه

**3. الفصل الثاني : أصول النحو ومصادره عند البن عصفور** 44- 109

تمهيد : ماهية النحو عنده ومكانته 45- 46

1.3 أصول النحو عند ابن عصفور 46- 94

1.1.3 نظرية العامل 47- 62

1.1.1.3 مفهوم نظرية العامل

2.1.1.3 ظهور نظرية العامل عند ابن عصفور

2.1.3 السماع 63- 69

3.1.3 القياس 70- 75

4.1.3 الإجماع 81-76
5.1.3 العلة والتعليل 94-82
2.3 مصادره النحوية 109-95

**4. الفصل الثالث : منهج ابن عصفور في الدرس النحوي** 164 -110
1.4 أسلوبه 124 -111
1.1.4 أسلوبه في المقرب
2.1.4 أسلوبه في شرح الجمل
3.1.4 أسلوبه في الشرح
2.4 احتجاجه وموقفه من الشواهد 151 -125
1.2.4 مفهوم الاحتجاج ونشأته 126 -125
2.2.4 ما يحتج له 128 -126
3.2.4 من يحتج بكلامه 129 -128
4.2.4 ما يحتج به 130-129
1.4.2.4 القرآن الكريم وقراءاته 130
2.4.2.4 الحديث النبوي الشريف 132-131
3.4.2.4 كلام العرب شعره ونثره 132
5.2.4 موقف ابن عصفور من مصادر الاحتجاج 134-132
6.2.4 طريقته في عرض الشواهد 151-135
1.6.2.4 طريقته في عرض الشواهد القرآنية 138-135
2.6.2.4 طريقته في عرض شواهد الحديث الشريف 142-138
3.6.2.4 طريقته في عرض الشواهد الشعرية 151-142
3.4 الخلاف 159-152
4.4 التقسيم والتبويب 164-160
1.4.4 تقسيم المقرب 163-160
2.4.4 تقسيم شرح الجمل 164-163

**5. الفصل الرابع : موقفه من المدارس النحوية وأثره على الخالفين** 221-165
1.5 موقفه من المدارس النحوية 200-167
1.1.5 المدرسة البصرية 179-167

1.1.1.5 نشأتها وأشهر أعلامها 170–167
1.1.1.1.5 نشأتها
2.1.1.1.5 أشهر أعلامها
2.1.1.5 المذهب البصري 172–170
3.1.1.5 موقف ابن عصفور من المدرسة البصرية 179–172
1.3.1.1.5 موقفه من المسائل النحوية 175–173
2.3.1.1.5 موقفه من علماء البصرة منفردين 177–175
3.3.1.1.5 موقفه من سيبويه 179–177
2.1.5 المدرسة الكوفية 189–180
1.2.1.5 نشأتها وأشهر أعلامها 182–180
1.1.2.1.5 نشأتها
2.1.2.1.5 أشهر أعلامها
2.2.1.5 المذهب الكوفي 184–182
3.2.1.5 موقف ابن عصفور من المدرسة الكوفية 189–184
1.3.2.1.5 موقفه من المسائل النحوية 186–184
2.3.2.1.5 موقفه من العلماء منفردين 189–186
3.1.5 المدرسة البغدادية 195–190
1.3.1.5 نشأتها وأشهر أعلامها 191–190
1.1.3.1.5 نشأتها
2.1.3.1.5 أشهر أعلامها
2.3.1.5 المذهب البغدادي 191–191
3.3.1.5 موقف ابن عصفور من المدرسة البغدادية 195–192
1.3.3.1.5 موقفه من المسائل النحوية 193–192
2.3.3.1.5 موقفه من العلماء منفردين 195–193
4.1.5 المدرسة الأندلسية 200–196
1.4.1.5 نشأتها وأشهر أعلامها 197–196
1.1.4.1.5 نشأتها
2.1.4.1.5 أشهر أعلامها
2.4.1.5 موقف ابن عصفور من المدرسة الأندلسية 200–198
5.1.5 مذهب ابن عصفور

2.5 أثره على الخالفين 221–201
1.2.5 مكانة مؤلفاته النحوية عند العلماء 201
1.1.2.5 المقرب 205–202
2.1.2.5 شرح الجمل 207–206
2.2.5 ظهور آرائه في نتاج العلماء 218 –207
1.2.2.5 ظهور آرائه عند ابن هشام في كتابه " مغني اللبيب " 210–208
2.2.2.5 ظهور آرائه عند السيوطي 215–211
1.2.2.2.5 في كتابه " همع الهوامع " 212–211
2.2.2.2.5 في كتابه " الأشباه والنظائر " 215–213
3.2.2.5 ظهور آرائه عند أبي حيان 218–216
1.3.2.2.5 في كتابه " ارتشاف الضرب " 216
2.3.2.2.5 في كتابه " تذكرة النحاة " 218–217

**6. الخاتمة** 221–219

**7. قائمة المصادر والمراجع** **235–222**

**8. الفهارس** **257–236**
1.8 فهرس الآيات القرآنية
2.8 فهرس الأحاديث النبوية
3.8 فهرس الأشعار
4.8 فهرس الأعلام
5.8 فهرس المحتويات

تمت بحمد الله